

٢٢/١٤
٢/١٤

٢٢/١٤
٢/١٤
٢٠١٢

الجامعة الأردنية

كلية الدراسات العليا

دراسات في كتب التشابه اللفظي من القرآن الكريم

- الإسكافي، الكرمانلي، الفرناطي -

دراسة ونقد

عميد كلية الدراسات العليا

إعداد

عطية صدقي عطية الأطرش

إشراف

الدكتور مصطفى إبراهيم المشني

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التفسير بكلية الدراسات العليا

في الجامعة الأردنية

كانون أول / ١٩٩٧

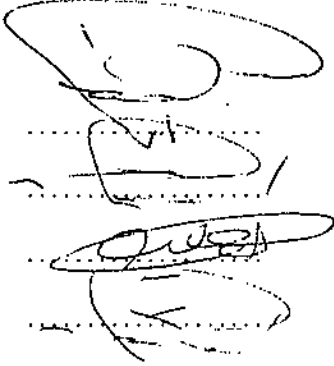
قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٩٧م وأجيزت

لجنة المناقشة

التوقيع

الدكتور مصطفى إبراهيم المشني	مشرفاً ورئيساً
الأستاذ الدكتور فضل حسن عباس	عضواً
الدكتور عبد الجليل عبد الرحيم عبد الحميد	عضواً
الدكتور شحادة حميدي العمري	عضواً



الإهداء

إلى والديّ المحسنين هديتي،
فلولاهما ما كان للعيش فسحة
إلى من تعلمت العلوم بفضلهم
إلى كل من أبدى إلي مشورة
إلى رفقتي في العلم حيث توجهوا
إلى كل من جعل الوفاء شعاره
إلى كل من كان الجهاد سبيله
إلى كل من رام الشهادة مطلباً،
إلّكم جميعاً سوف أهدي هديتي،
وأسأل ربي أن يتم نعيمه،
وخالصُ تقديري وفيضُ سلامي
وما كنت موجوداً هنا بمقامي
وأصبح في أي الكتاب كلامي
ونصحا وتوجيها بدون خصام
وحلوا كراماً في رضى وونام
وقام بحمل العبء خير قيام
ولم يخش في الأعداء أي ملام
وخرّ صريعاً في جوى وهيام
وأجعلها للعلم خير وسام
قبولاً وتوفيقاً وحسن ختام

الشكر

﴿رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحاً ترضاه وأصلح لي في ذريّتي إني نبت إليك وإني من المسلمين﴾ (الأحقاف ١٥).

يطيب لي أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي ومعلمي الدكتور مصطفى إبراهيم المشني، لما أسبغه عليّ من التوجيهات الفياضة، والنصائح النافعة، ولما تركه من لمسات رائعة كان لها أطيّب الأثر في إتمام هذا العمل على الوجه المطلوب، فجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أساتذتنا الفضلاء الذين سعوا في تقويم هذا البحث ممثلاً ذلك في كل من :

الأستاذ الدكتور فضل حسن عباس.

الدكتور عبد الجليل عبد الرحيم عبد الحميد.

الدكتور شحادة حميدي العمري.

وكل الشكر والمحبة إلى من عرف الوفاء سجية وطبعاً الأخ علي محمد قدامة وذلك على ما قدمه من مساعدات لي فجزاه الله عني كل خير.

كما أتوجه بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل إلى زوجتي العزيزة (أم قصي) التي عملت ما في وسعها من أجل مساعدتي، وكانت شديدة الحرص على متابعتي على مدار اللحظة- منذ البدء بإعداد هذه الرسالة، فجزاها الله عنا خير الجزاء.

كما أشكر الأخ محمود أحمد أبو أصبع الذي عمل على طباعة هذه الرسالة وتنسيقها، وكل من قدم لي العون والمساعدة، راجياً العليّ القدير أن يوفقنا لما يحب ويرضى، إنه أكرم مسؤول وأعظم مأمول.

المحتويات

ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	الشكر
هـ	المحتويات
ط	الملخص بالعربية
١	المقدمة

الباب الأول

٦ المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، معناه وأنواعه وموقف العلماء منه

٧	الفصل الأول: معنى التشابه اللفظي وأهميته والتأليف فيه.
٨	المبحث الأول: معنى التشابه اللفظي وموضوعه وأهميته.
٩	المطلب الأول: المعنى اللغوي للمتشابه اللفظي.
٩	المطلب الثاني: المعنى الاصطلاحي للمتشابه اللفظي.
٩	(أ) التشابه اللفظي عند أصحاب الكتب الثلاثة المتخصصة في هذا العلم.
١٠	(ب) تعريف الإمام الزركشي لعلم التشابه اللفظي.
١١	(ج) التعريف المختار لعلم التشابه اللفظي.
١٦	المطلب الثالث: الحكمة من وجود التشابه اللفظي في القرآن الكريم.
١٧	المطلب الرابع: علم التشابه اللفظي والعلوم الأخرى.
١٧	(أ) التشابه اللفظي وعلم إعجاز القرآن.
١٨	(ب) التشابه اللفظي وعلاقته بعلم المحكم والمتشابه.
٢١	المبحث الثاني: التأليف والتصنيف في التشابه اللفظي.
٢١	المطلب الأول: جهود الأقدمين.
٢٢	(أ) الجهود المتخصصة في علم التشابه اللفظي.
٢٥	(ب) الجهود التي لم تفرد التشابه اللفظي بالتأليف.

٢٨	المطلب الثاني: جهود المحدثين في خدمة التشابه اللفظي ونقدها.
٢٩	(أ) البحوث والدراسات القرآنية حول إعجاز وبلاغة القرآن الكريم.
٣٢	(ب) كتب التفسير الحديثة التي عنيت بإدراك الفروق البيانية بين بعض الآيات.
٣٤	الفصل الثاني : كتب التشابه اللفظي الثلاثة التعريف بها ومصادرها.
٣٥	المبحث الأول: التعريف بالكتب الثلاثة ومؤلفيها.
٣٥	تمهيد.
٣٥	المطلب الأول: الخطيب الإسكافي وكتاب درة التنزيل.
٤١	المطلب الثاني: الكرمانلي وكتاب البرهان في متشابه القرآن.
٤٥	المطلب الثالث: ابن الزبير الغرناطي وكتاب ملاك التأويل.
٥٢	المبحث الثاني: مصادر كتب التشابه اللفظي الثلاثة.
٥٢	المطلب الأول: القرآن الكريم.
٥٦	المطلب الثاني: الحديث النبوي.
٥٩	المطلب الثالث: الأقوال الماثورة عن السلف في التفسير عند الكتب الثلاثة.
٦١	المطلب الرابع: كتب التفسير والآراء التفسيرية.
٦٢	(أ) كتب التفسير المعتمدة عند كتب التشابه اللفظي.
٦٧	(ب) آراء المفسرين في كتب التشابه اللفظي الثلاثة.
٧١	المطلب الخامس: فهم السياق القرآني عند الكتب الثلاثة.
٧٢	المطلب السادس: علوم القرآن عند الكتب الثلاثة.
٧٢	(أ) علم المناسبات.
٧٨	(ب) معرفة أسباب النزول.
٨١	(ج) علم القراءات القرآنية.
٨٤	(د) ترتيب النزول وأول وآخر ما نزل من القرآن.
٨٥	(هـ) إشارات من المكي والمدني.
٨٥	(و) رسم المصحف.
٨٦	(ز) ترتيب السور في المصحف.
٨٧	(ح) الفاصلة القرآنية عند الكتب الثلاثة.
٨٨	(ط) إشارات أخرى من علوم القرآن.

٨٨	المطلب السابع: علوم اللغة عند كتب المتشابه اللفظي.
٨٨	(أ) علم النحو عند الكتب الثلاثة.
٩٣	(ب) العلوم البلاغية عند كتب المتشابه اللفظي.
١٠٠	(ج) حروف المعاني في كتب المتشابه اللفظي.
١٠٣	(د) الأسماء الموصولة في كتب المتشابه اللفظي.
١٠٦	(هـ) الاستشهاد بالشعر والأمثال العربية في كتب المتشابه اللفظي.
١٠٩	(و) شرح المفردات اللغوية في كتب المتشابه اللفظي.
١١١	المطلب الثامن: العلوم الأخرى عند كتب المتشابه اللفظي.
١١١	(أ) علم أصول الفقه.
١١٣	(ب) علم الكلام.
١١٤	(ج) علوم العقيدة في كتب المتشابه اللفظي.
١١٧	(د) التفسير الموضوعي.
١٢٠	(هـ) القصص القرآني.
١٢٤	(و) إشارات من علوم أخرى وقع ذكرها في كتب المتشابه اللفظي.
١٢٧	المبحث الثالث: أصول المتشابه اللفظي في الكتب الثلاثة وصوره ومنهجه.
١٢٧	تمهيد:
١٢٧	المطلب الأول: تقسيم الزركشي في البرهان لصور المتشابه اللفظي وأنواعه.
١٢٩	المطلب الثاني: ما يمكن استدراكه على الإمام الزركشي في صور المتشابه اللفظي.

الباب الثاني

الدراسة التطبيقية على علم المتشابه اللفظي

١٣٢	الفصل الأول: دراسة المتشابه اللفظي في الكتب الثلاثة.
١٣٣	تمهيد.
١٣٤	١ سورة الفاتحة
١٣٧	سورة البقرة
١٩١	الفصل الثاني: المقارنة والموازنة بين كتب المتشابه اللفظي الثلاثة.
١٩٢	تمهيد
١٩٢	المبحث الأول: منهج الكتب الثلاثة في عرض التشابهات.
٢٠٢	المبحث الثاني: المصادر العلمية لكتب المتشابه اللفظي.

٢٠٥	المبحث الثالث: القواعد العامة عند أصحاب الكتب الثلاثة في توجيه التشابهات.
٢١٧	المبحث الرابع: أهداف الكتب الثلاثة ومقاصدها في عرض التشابه اللفظي .
٢٢١	الفصل الثالث: القيمة العلمية لكتب التشابه اللفظي.
٢٢٢	تمهيد
٢٢٣	المبحث الأول: أقوال العلماء وشهاداتهم لهذه المؤلفات وأصحابها.
٢٢٥	المبحث الثاني: المميزات العامة لكتب التشابه اللفظي.
٢٢٩	المبحث الثالث: أهمية كتب التشابه اللفظي، واعتبراها مصادر معتمدة، وأثرها في من جاء بعدها.
٢٣٣	الخاتمة
٢٣٦	المراجع
٢٤٦	الملخص بالإنجليزية

ملخص

تتحدث هذه الدراسة عن علم التشابه اللفظي في القرآن الكريم من جانيبه:

النظري والعملي التطبيقي. وجاءت في بابين.

ففي الباب الأول تحدثت عن علم التشابه اللفظي من جانيبه النظري. وجاء ذلك في فصلين رئيسين.

أما في الفصل الأول فقد تحدثت في المبحث الأول منه عن تعريف علم التشابه اللفظي من حيث اللغة والاصطلاح، مبرزاً التعريف المختار في نظري لهذا العلم الجليل.

ثم بينت موضوع هذا العلم، والحكمة من وجوده في القرآن الكريم. ومن ثم كشفت عن العلاقة بين علم التشابه اللفظي والعلوم الأخرى، وفي هذا الصدد بينت طبيعة العلاقة بين علم التشابه اللفظي وبين علمين اثنين هما: علم إعجاز القرآن، وعلم المحكم والتشابه، فقد وجدت أن من الضروري معرفة هذه العلاقات بين هذه العلوم لما لذلك من أهمية.

وفي المبحث الثاني من الفصل الأول تم الحديث عن جهود الأقدمين والمحدثين التي أسهمت في خدمة علم التشابه اللفظي. فقمت باستعراض سريع لجهود الأقدمين ممثلاً ذلك بكتب التشابه اللفظي الثلاثة وهي من أشهر ما وصل إلينا في هذا العلم - أعني الدرة للإسكافي والزهان للكرماني وملاك التأويل لابن الزبير الغرناطي - هذا بالإضافة إلى كتاب كشف المعاني لابن جماعة الذي تحدثت عنه وكشفت عن ميزاته. هذا بالإضافة إلى حديثي عن الجهود غير المتخصصة في هذا العلم ممثلاً ذلك بنشاط المفسرين ومن كتبوا في إعجاز القرآن.

ثم استعرضت جهود المحدثين ناقداً هذه الجهود وكيف أنها لم تفرد الحديث عن الآيات المتشابهة بالتصنيف.

وفي الفصل الثاني من الباب الأول تحدثت عن كتب التشابه اللفظي الثلاثة وعن مؤلفيها. ففي المبحث الأول تعرفنا إلى كتب التشابه اللفظي وذلك من حيث التعريف. بمؤلف كل كتاب - الإسكافي فالكرماني فالغرناطي -. وكنت بعد الحديث عن كل واحد من هؤلاء المؤلفين أتحدث عن كتابه وطريقة التأليف فيه.

وفي المبحث الثاني استعرضت مصادر كتب التشابه اللفظي العلمية ممثلاً ذلك بجوانب المأثور المختلفة، بالإضافة إلى آراء المفسرين وعلوم القرآن واللغة والعلوم الأخرى.

وفي المبحث الثالث استعرضت الصور التي يقع من خلالها التشابه اللفظي في القرآن حاكياً جهد الإمام الزركشي - رحمه الله -، ثم ما استطعت استدراكه في هذا الموضوع.

وجاء الباب العملي التطبيقي وهو الباب الثاني من هذه الدراسة، وقد استعرضت من خلاله التشابه اللفظي في جميع القرآن مع توجيه معانيه. فكنت أستعرض آراء أصحاب الكتب الثلاثة في كل موضع من المواضع المتشابهة: وفي نهاية كل سورة كنت أتحدث عن مغفل أصحاب الكتب الثلاثة من الآيات المتشابهة لفظاً.

وفي الفصل الثاني من الباب الثاني قمت بالمقارنة بين كتب التشابه اللفظي الثلاثة من حيث مناهجها وأساليبها ومصادرها وطرائقها في توجيه التشابهات، بالإضافة إلى المقارنة بين مقاصدها وأهدافها.

وفي الفصل الثالث قمت بإبراز القيمة العلمية لكتب التشابه اللفظي وذلك من حيث أقوال العلماء وشهاداتهم لهذه المؤلفات، والمميزات العامة لكل كتاب، ثم بينت أهمية هذه المؤلفات وكونها مصادر معتمدة، وكيف كان لها أكبر الأثر فيمن جاء بعدها وفي الخاتمة قمت بتسجيل أبرز النتائج والتوصيات التي توصلت إليها.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه، ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين، أما بعد: فهذه دراسة لثلاثة من كتب التراث وصلت إلينا في علم التشابه اللفظي، أولها: كتاب (درة التنزيل) للخطيب الإسكافي، وثانيها: كتاب (البرهان في متشابه القرآن) للكرماني، وثالثها، (ملاك التأويل) لابن الزبير الغرناطي. وكانت هذه الكتب الثلاثة العمود الفقري الذي ارتكز عليه فكر السابقين واللاحقين في فهم الآيات المتشابهة تشابهاً لفظياً وتوجيه معانيها.

وكان من حسن الطالع أن نبّه أستاذنا الدكتور فضل حسن عباس -حفظه الله- في محاضرات له حول إعجاز القرآن- على أهمية دراسة كتب التشابه اللفظي، ومناقشة أصحابها في ما ذهبوا إليه في توجيه الآيات المتشابهات. ولقد نبّه على هذا وهو يؤكد على ضرورة فهم إعجاز القرآن من حيث التطبيق على النصوص القرآنية-.

ولما تأملت كتب التشابه اللفظي، وطبيعة ما عرضته موضوعاتها، وجدت النفس تصحّر من جديد، بعدما طال بها الرقود والسبات. ولطالما حاولت السؤال عن الفرق بين ما تشابه من آي القرآن الكريم، لماذا عبّر هنا بهذه الكلمة، وفي موضع آخر عبّر بكلمة أخرى؟ ما سرّ اختصاص كلّ آية بما خصّصت به من الألفاظ؟ وما الحامل على هذا التخصيص، وهذا التكرار الذي جاء على هذه الصورة التماثلة والمقاربة؟.

فمثل هذه التساؤلات وغيرها الكثير، دفعت بي إلى دراسة التشابه اللفظي في القرآن الكريم. واشتملت هذه الدراسة على باين وخاتمة.

أما الباب الأول فجاء بعنوان: **(التشابه اللفظي في القرآن الكريم، معناه، وأنواعه،**

وموقف العلماء منه). وتناولت من خلاله علم التشابه اللفظي من الناحية النظرية، وجاء في فصلين

رئيسيين:-

أما الفصل الأول فكان بعنوان: **(معنى التشابه اللفظي، وأنواعه والتأليف فيه)** وجاء في

مبحثين اثنين:-

المبحث الأول: (معنى التشابه اللفظي وموضوعه وأهميته).

والمبحث الثاني: (التأليف والتصنيف في التشابه اللفظي).

أما الفصل الثاني فكان بعنوان: (كتب المتشابه اللفظي الثلاثة) - التعريف بها

ومصادرهما -). وجاء في ثلاثة مباحث هي:-

المبحث الأول: (التعريف بكتب المتشابه اللفظي ومؤلفيها).

المبحث الثاني: (المصادر العلمية لكتب المتشابه اللفظي).

المبحث الثالث: (أصول المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، وصوره ومنهجه).

أما الباب الثاني فجاء بعنوان (الدراسة النقدية التطبيقية على كتب المتشابه

اللفظي). وجاء هذا الباب ليدرس الآيات المتشابهات من الناحية العملية التطبيقية. وجاء في ثلاثة

فصول هي:-

الفصل الأول بعنوان: (دراسة المتشابه اللفظي في الكتب الثلاثة).

والفصل الثاني بعنوان: (المقارنة والموازنة بين كتب المتشابه اللفظي).

والفصل الثالث بعنوان: (القيمة العلمية لكتب المتشابه اللفظي).

ثم كانت الخاتمة التي عرضت من خلالها أهم ما توصلت إليه من النتائج والتوصيات.

أهداف هذه الدراسة:-

جاء هذا العمل محققاً كثيراً من المقاصد التي منها:-

(أ) محاولة وضع قواعد وأطر ضابطة للتعامل مع المتشابه اللفظي في القرآن الكريم.

(ب) إثبات أن اختيار كل مفردة أو تركيب من التراكيب القرآنية المتشابهة وغيرها في المواطن

المتعددة، تحمل من الأسرار ما يؤكد روعة البيان القرآني، وإعجازه.

(ج) المقارنة والموازنة بين كتب المتشابه اللفظي الثلاثة من حيث المنهج، والمادة العلمية، والأهداف

وذلك من أجل نسبة الفضل لأهله ومعرفة ما أضافه اللاحق إلى ما تركه السابق.

(د) توجيه الآيات المتشابهات تشابهاً لفظياً، توجيهاً سهلاً ميسراً، يخدم العامة والخاصة على

السواء.

منهجية البحث.

قامت طريقة العمل في هذه الدراسة على أسس منهجية ثلاثة هي: الاستنباط والوصف، والاستقراء.

أما من حيث الاستنباط، فقد قمت بتحديد دقيق لمعنى التشابه اللفظي في القرآن الكريم، وبينت ضوابطه وموضوعه وموقعه من العلوم الأخرى.

ومن جهة ثانية، فقد قمت بوضع وسائل وقواعد ثابتة يمكن الاعتماد عليها في فهم الآيات المتشابهات وتوجيهها، كالتناسب والسياق وما إلى ذلك. هذا بالإضافة إلى ما بينته من صور أخرى للمتشابه اللفظي في القرآن الكريم - غير ما ذكره القدماء - وما كنت أحاوله بين الحين والآخر من تقديم آراء جديدة في فهم المتشابهات.

أما من حيث الوصف فقمت بوصف كتب التشابه اللفظي الثلاثة ومصادرها، بالإضافة إلى وصف ما جاء في خدمة هذا العلم من المصادر القديمة والحديثة.

أما الاستقراء فجاء في خطوتين اثنتين:-

(أ) استقراء الآيات المتشابهات في كتب التشابه اللفظي الثلاثة دون غيرها من الآيات مما ليس من التشابه اللفظي.

(ب) استقراء التشابه اللفظي من القرآن الكريم، فقد كنت أتحدث عن مغفل كتب التشابه اللفظي الثلاثة من كل سورة من سور القرآن، وذلك تنميماً لخدمة هذا العلم الجليل.

واستحوذ الفصل الأول من الباب الثاني - أعني توجيه التشابه اللفظي - استحواذاً على مساحة كبيرة من هذه الدراسة، التي تقرب من ثلثي مساحتها الإجمالية. وأرى أن ذلك كان من الضرورة بمكان لاعتبارات عدة:-

(أ) أهمية فهم إعجاز القرآن من حيث التطبيق على النصوص القرآنية، فلقد نشط السابقون واللاحقون من قدامى ومحدثين في دراسة علم إعجاز القرآن من الناحية النظرية، فتحدثوا مثلاً عن تاريخ الإعجاز، وأشهر من كتبوا فيه، وكيف يكون التحدي، ومراحل، وغير ذلك من هذه الموضوعات.

فكان من الضروري هنا دراسة ما عرضته كتب التشابه اللفظي دراسة تفصيلية، ذلك أن فهم الآيات المتشابهة يسد جانباً مهماً من جوانب فهم هذا البيان القرآني المعجز.

(ب) القيام بالدراسة النقدية اللازمة لكثير من الآراء في توجيه الآيات المتشابهة، وكان لا يتحصل هذا إلا بعرض آراء أصحاب كتب التشابه اللفظي عرضاً مفصلاً لمعظم الآيات المتشابهة. هذا وقمت بإجراء بعض عمليات الموازنة والمقارنة بين آراء أصحاب كتب التشابه اللفظي في فهم الآيات المتشابهة، بالإضافة إلى مناقشتهم في ما ذهبوا إليه من الآراء، لا سيما إذا ما علمنا أن فهم هذا العلم يقوم على قوة الفهم والاجتهاد.

وكانت النظرات النقدية التي قمت بتسجيلها منبعثة مما قاله أهل اللغة والتفسير، بالإضافة إلى ما سطره بعض الكتّاب من قدامى ومحدثين حول فهم إعجاز القرآن. هذا عدا عما كنت أضيفه بين الحين والآخر من الآراء التي كان يفتح الله بها علي مستنداً إلى الطرائق عينها التي ارتكز عليها أهل التفسير، كفهم التناسب والسياق وما شاكل ذلك.

ج) محاولة استقراء الآيات المتشابهة في جميع القرآن، وهو ما كنت أسعى إلى تحقيقه من خلال فصل التطبيق في دراسة التشابهات. وقمت بعرض ما يقرب على مائتين وثمانية وسبعين موضعاً من المواضع المتشابهة مما ذكرته كتب التشابه اللفظي. بالإضافة إلى ما عرضته من مغفلات أصحاب الكتب الثلاثة - مما لم يتحدثوا عنه -، وقمت باستقراءه من كل سورة من سور القرآن، وكنت أعرض للحديث عنه في نهاية كل سورة من سور القرآن بعد أن يتم استعراض ما قاله أصحاب كتب التشابه. وقد وصل عدد هذه المغفلات على مختلف السور إلى ما يزيد على ستين موضعاً.

وحرري بي أن أشير هنا إلى أن ما عرضته من هذه المغفلات لا يمكن أن يشكل استقراء تاماً للآيات المتشابهة في جميع القرآن، وخصوصاً فيما يتعلق بالنصف الثاني من القرآن الكريم، فكثيراً ما كنت أتجنب الحديث عن بعض التشابهات إما لسهولة فهم وجه التكرير فيها، وإما لضيق الوقت، خصوصاً أن مساحة هذه الدراسة قد طالت كثيراً ولا تتسع لمثل هذا.

وعلى أي حال فإن هذا هو القرآن العظيم الذي لا تنتهي أسرارته ومحاسنه، وأرجو أن يكون ما عرضته في فصل التطبيق خير شاهد لهذا البيان القرآني المعجز. وقد امتازت طريقة العمل في هذه الدراسة بما يأتي:-

أ) الحرص على نقل آراء أصحاب كتب التشابه اللفظي بمعانيها دون ألفاظها. وهذا على الأغلب. ومما دعاني إلى هذا هو كثرة استطراد بعض هذه الكتب، -وخاصة ابن الزبير- في توجيه التشابهات، ولا ريب أن نقل مثل هذه الآراء بألفاظها من الممكن أن يستغرق مجلدات ضخمة من غير طائل. ومن جهة ثانية فإن هدف هذه الدراسة؛ هو تقديم خلاصة فكرية لآراء أصحاب كتب التشابه في فهم الآيات المتشابهة.

ب) الحرص على الترتيب الزمني في نقل آراء كتب التشابه اللفظي. فقد حرصت دائماً على مراعاة أقوال الخطيب أولاً، يليه الكرمانلي، فابن الزبير، وذلك حتى تبين الحجم الحقيقي لما أضافه اللاحق إلى ما تركه السابق.

وهو ما كنت أحرص على مراعاته دائماً -وخاصة في فصل المصادر والتطبيق-. وكثيراً ما كان الكرمانلي يوافق رأي صاحب درة التنزيل فكنت أذكره في الحواشي متجاهلاً الإشارة إليه في المتن توجيهاً للاختصار.

(ج) ترقيم الآيات القرآنية الوارد ذكرها في هذه الدراسة في المتن دون الهوامش، وذلك لأن هذا العمل يقوم على فهم الآيات المتشابهة تشابهاً لفظياً، فلا ريب أن التعويل على هذه الطريقة يجعل القارئ أكثر سرعة في استحضار الآيات المتشابهة على اختلاف السور، ومن جهة ثانية فإن هذا يجنبنا أثقال الحواشي من غير طائل، الأمر الذي يؤدي إلى أحداث البلبلة والتشويش عند كثرة التهميش.

(د) تخريج الأحاديث والآثار من مصادرها المعتمدة، بالإضافة إلى الأبيات الشعرية والتعريف بالأعلام المذكورين في متن هذه الدراسة، وذلك من أجل استكمال جوانب هذا العمل على الوجه المطلوب.

والله أسأل أن يجعل جهودنا خالصة لوجهه الكريم، وأن يوفقنا إلى المزيد من البذل والعطاء في تدارس هذا القرآن العظيم، الذي لا تنقضي عجائبه، ولا ينضب بيانه. وأن يغفر لي ما وقعت فيه من الزلات والمزالق، إنه سميع مجيب، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الباب الأول

المتشابه اللفظي في القرآن الكريم

معناه وأنواعه وموقف العلماء منه

يشتمل على فصلين

الفصل الأول : معنى المتشابه اللفظي وأهميته والتأليف فيه.

الفصل الثاني : كتب المتشابه اللفظي الثلاثة؛ التعريف بها ومصادرها.

الفصل الأول

معنى المتشابه اللفظي وأهميته والتأليف فيه

يأتي في مبحثين :

المبحث الأول : معنى المتشابه اللفظي وموضوعه وأهميته :

المطلب الأول: المعنى اللغوي للمتشابه اللفظي.

المطلب الثاني: المعنى الاصطلاحي للمتشابه اللفظي، يشمل :

أ) المتشابه اللفظي عند أصحاب الكتب الثلاثة المتخصصة في هذا العلم.

ب) تعريف الزركشي لعلم المتشابه اللفظي ومناقشته في ذلك.

ج) التعريف المختار لعلم المتشابه اللفظي.

المطلب الثالث : الحكمة من وجود المتشابه اللفظي في القرآن الكريم.

المطلب الرابع : علم المتشابه اللفظي والعلوم الأخرى ؛ يشمل :

أ) علم إعجاز القرآن.

ب) علم المحكم والمتشابه.

المبحث الثاني : التأليف والتصنيف في علم المتشابه اللفظي.

المطلب الأول : جهود الأقدمين ؛ تأتي في قسمين :

أ) الجهود المتخصصة في علم المتشابه اللفظي.

ب) الجهود التي لم تفرد المتشابه اللفظي بالتأليف.

المطلب الثاني : جهود المحدثين في خدمة المتشابه اللفظي ونقدها ؛ تشمل :

أ) البحوث والدراسات في إعجاز وبلاغة القرآن الكريم.

ب) كتب التفسير الحديثة التي عنت بإدراك بعض الفروق البيانية بين بعض الآيات المتشابهة.

المبحث الأول

معنى التشابه اللفظي وموضوعه وأهميته

تمهيد

يقول الحق تبارك وتعالى : ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانًى تَقْشَعِرُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر/٢٣]..

روى ابن جرير بسنده عن قتادة ^(١) قال : ﴿اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾ الآية تشبه الآية والحرف يشبه الحرف. وعن ابن جبير ^(٢) قال : ﴿كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾ يعني يشبه بعضه بعضاً، ويصدق بعضه بعضاً، ويدلّ بعضه على بعض.

ثم يقول ابن جرير في تفسير المثاني ^(٣) : " تثنّى فيه الأنباء والأخبار والقضاء والأحكام والحجج ". وقال ابن عطية في تفسير هذه الآية ^(٤) " إنه موضع تثنية للقصص والأقضية والمواعظ تثنّى فيه ولا يعلّ مع ذلك، ولا يعرض لها ما يعرض للحديث المعاد ".

من ظلال هذه الدوحة القرآنية أستطيع أن أبدأ المسير لتعرّف معاً على ضرب من ضروب البيان القرآني، ذلك هو علم التشابه اللفظي في القرآن، الكريم.

إنه علم جليل اختصّ به كتاب الله تعالى ، نستطيع أن نقف من خلاله على سر الإعجاز القرآني، وروعة بيانه.

ولما كثر الخلط بين الآيات المتشابهات تشابهاً لفظياً من جهة، وبقية الأضرب الأخرى من البيان القرآني من جهة ثانية، آثرت أولاً الحديث عن مبادئ هذا العلم، والضوابط التي تعرف من خلالها الآيات المتشابهة تشابهاً لفظياً دون غيرها من بقية صنوف البيان.

٥

(١) هو قتادة بن دعامة السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، من كبار المفسرين، ت ١١٠ هـ (ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٨٩٧، رقم ٥٣٥٣)

(٢) هو سعيد بن جبير بن هشام الأزدي، أبو عبد الله، من سادات التابعين وكبار الفقهاء، قتله الحجاج سنة ٩٥ هـ (الداودي، طبقات المفسرين ١/١٨١، ١٨٢).

(٣) الطبري، جامع البيان ٢٣/٢٠٩.

(٤) ابن عطية، المحرر الوجيز، ١٢/٦٢٥.

المطلب الأول: المعنى اللغوي للمتشابه اللفظي

لا بدّ من التعرّف أولاً على أصل استعمال هذه الصيغة التركيبيّة من حيث اللغة. قال ابن فارس في مادة التشابه: "الشين والباء والهاء أصل واحد يدلّ على تشابه الشيء وتشاكله لونا ووصفاً" (١). وجاء في اللسان: الشَّبه والشَّبه والشَّبه المثل. والجمع أشباه. وأشبه الشيء الشيء ماثلاً (٢). أما اللفظ فهي كلمة تدلّ على طرح الشيء في أصل استعمالها، وغالب ذلك أن يكون من الفهم، تقول: لفظ بالكلام، إذا تكلم به (٣).

وهكذا يتبيّن بوضوح أن معنى هذه الصيغة - التشابه اللفظي من حيث اللغة هو كل ما تماثل من الكلام الملفوظ من الحروف والكلمات والجمل وغير ذلك. فهو شامل لعموم ما تكرر وتماثل من الألفاظ المنطوق بها.

المطلب الثاني: المعنى الاصطلاحي للمتشابه اللفظي

أ) التشابه اللفظي عند أصحاب الكتب الثلاثة المتخصصة في هذا العلم: تعدّد الكتب الثلاثة من أوائل ما وصل إلينا في علم التشابه اللفظي، وهي: (درة التنزيل) للخطيب الإسكافي. و(البرهان في متشابه القرآن) للكرماني. و(ملاك التأويل) لابن الزبير الغرناطي. وقد حرص أصحاب هذه المؤلفات على بيان علم التشابه اللفظي من خلال التعريف بهذه المؤلفات، وطبيعة ما عرضه موضوعاتها. وهو توجيه ما تكرر لفظاً من أي القرآن الكريم، سواء كان ذلك بالألفاظ المتفقة أم المختلفة.

يقول الخطيب - وهو يشير إلى موضوع كتابه - "إني مذ خصني الله بإكرامه وعنايته، وشرفني بقراءة كلامه ودرأيته، تدعوني دواع قوية، يعثها نظر وروية، في الآيات المتكررة بالكلمات المتفقة والمختلفة، وحروفها المتشابهة المتعلقة والمنحرفة، تطلباً لعلامات ترفع لبس إشكالاتها، وتخص الكلمة بآياتها دون أشكالاتها" (٤).

٤٨٢٥٤٢

(١) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٢/٤٢٣، (مادة شبه).

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ٢٣/٧ (مادة شبه).

(٣) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٥/٢٥٩، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ٢/٣٩٩ (مادة لفظ).

(٤) الخطيب الإسكافي، درة التنزيل ص ٧.

وقال الكرمانى : "فإن هذا كتاب أذكر فيه الآيات المتشابهات التي تكررت في القرآن وألفاظها متفقة، لكن وقع في بعضها زيادة أو نقصان، أو تقديم أو تأخير، وأبين ما السبب في تكرارها، والفائدة في إعادتها"^(١).

وقال ابن الزبير : "وإن من معضلات مصنفي أئمتنا - رضي الله عنهم - في خدمة علومه وتدبر منطوقه الجليل، ومفهومه، توجيه ما تكرر من آياته لفظاً، أو اختلف بتقديم أو تأخير وبعض زيادة في التعبير"^(٢).

وهكذا يتبين أن أصحاب كتب المتشابه اللفظي - الإسكافي والكرمانى والغرناطي - عرفوا هذا العلم بأنه ما تكرر لفظاً من أي القرآن الكريم، وهذا التكرار إما أن يكون على صور متماثلة أو متقاربة. وهو عين ما أشاروا إليه من المكرر بالألفاظ المتفقة أو المختلفة. وقد حرصوا في هذه المؤلفات على توجيه هذا المكرر وبيان معانيه.

ب) تعريف الإمام الزركشي لعلم المتشابه اللفظي

تحدث الإمام الزركشي - رحمه الله - في كتاب البرهان عن علم المتشابه اللفظي، فعرفه بقوله : "هو إيراد القصة الواحدة في سور شتى وفواصل مختلفة، ويكثر في إيراد القصص والأنبياء"^(٣). وبقي هذا التعريف هو المعول عليه عند من جاؤوا بعد الإمام الزركشي^(٤).

مناقشة هذا التعريف :

يحسن هنا أن أناقش معك هذا التعريف لعلم المتشابه اللفظي لنرى هل يشمل جميع الآيات المتشابهة تشابهاً لفظياً أم لا ؟ ولننظر ما القيود التي يمكن إضافتها حتى نخرج بتعريف شامل لجميع الآيات المدرجة تحت مسمى المتشابه اللفظي في القرآن.

وبناء على ما تمهد فسأقوم بدراسة هذا التعريف من الجوانب الآتية :

الجانب الأول : قوله : " إيراد القصة الواحدة " أي الموضوع الواحد سواء كان ذلك من القصص أم من الموضوعات القرآنية المختلفة. ومن الملاحظ أن الآيات المتشابهة تتكرر في الموضوعات، لكنها أكثر ما تكون في القصص القرآني، وفي ذكر الأنبياء - كما ذكر الزركشي رحمه الله. **الجانب الثاني :** قوله : " القصة الواحدة " إنه يخرج بذلك من علم المتشابه اللفظي ما كان وارداً بصيغ لفظية مكررة في قصتين مختلفتين. وهذا لا يعد من المتشابه على حد تعريف الزركشي.

(١) الكرمانى، البرهان في متشابه القرآن ص ١٧، ١٨.

(٢) ابن الزبير الغرناطي، ملاك التأويل ٣/١.

(٣) الزركشي، البرهان في علوم القرآن ١/١١٢.

(٤) انظر مثلاً السبوطي، الإتقان في علوم القرآن ٢/٢٤٨، ومعزك الأقربان ١/٨٧.

ومن الأمثلة على اختلاف القصتين مما ورد بصيغ متشابهة قوله تعالى في الأنعام [١٣٥] خطاباً للنبي صلى الله عليه وسلم : ﴿قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾، وجاء في سورة هود [٩٣] على لسان شعيب خطاباً لقومه : ﴿وَيَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَاذِبٌ وَارْتَقِبُوا إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ﴾.

الجانب الثالث : قوله : " في سور شتى " إنه بذلك يخرج من التشابه اللفظي ما كان في سورة واحدة. وهذا أمر لا يسلم به لورود كثير من النظائر المتشابهة في سورة واحدة، فيذكر النظم في السورة، ثم يأتي ما يماثله في السورة نفسها.

من ذلك قوله تعالى في البقرة [٤٨] : ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يَقْبَلَ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يَنْصَرُونَ﴾، وفي الآية [١٢٣] من السورة نفسها : ﴿وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ﴾.

الجانب الرابع : قوله : " وفواصل مختلفة " يخرج بذلك ما تكرر بفاصلة واحدة، وهذا المكرر بفاصلة واحدة لا نستطيع إخراجه من دائرة التشابه اللفظي لأن هناك الكثير من المكرر بفاصلة واحدة، كآيات المكررة بنفس الفاصلة كقوله تعالى في المرسلات [١٥] : ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ حيث تم تكريرها عشر مرات. ومثله التكرار الواقع في سورة الرحمن وغيرها من المواضع المكررة بنفس الفاصلة. (ج) التعريف المختار لعلم التشابه اللفظي

بعد التعرف على علم التشابه اللفظي عند أصحاب الكتب الثلاثة من جهة، وعند الإمام الزركشي من جهة ثانية، أستطيع أن أسجل أمرين هامين :

الأول : أن كتب التشابه اللفظي المتخصصة في هذا العلم سلكت إتجاهاً عاماً في توجيه ما تكرر من أي القرآن الكريم، وسواء كان هذا المكرر بالألفاظ المتفقة أم المختلفة.

والثاني : أن الإمام الزركشي -رحمه الله- حدد علم التشابه اللفظي بتعريف أكثر خصوصية وحصرًا للآيات المتشابهة، حيث لا ينسحب هذا التعريف على الكثير من المكرر أو التشابه من أي القرآن الكريم، فيخرج مثلاً الآيات المكررة في أكثر من قصة، والآيات المكررة في السورة الواحدة، هذا عدا عن الآيات التي يرد الاختلاف بينها إلى غير الفواصل، فهذا كله غير داخل في تعريف الزركشي -رحمه الله-.

وبما أن كتب التشابه اللفظي أحرزت قصب السبق من حيث الكتابة في هذا الموضوع أرى من الأسلم مجاراتها في ما ذهبت إليه في بيان هذا العلم. وقبل أن أخرج بتعريف دقيق لعلم التشابه اللفظي يحسن أن أمهد لذلك بتسجيل الحقائق التالية :

(١) أن التشابه اللفظي هو عبارة عن آيات قرآنية تكررت بصيغ لفظية متماثلة أو مختلفة لحكم بيانية متعددة.

(٢) أن هذا التكرار قد يكون في السورة الواحدة أو في السور المختلفة.

(٣) أن هذا التكرار يكون بأساليب بيانية متعددة، فهو غير منحصر بتغير الفواصل كما هو محدد في تعريف الإمام الزركشي - رحمه الله -.

ومن هنا فإنه يمكن القول؛ إن التشابه اللفظي هو: إيراد الآية أو الآيات في القصص والموضوعات القرآنية المختلفة في السورة الواحدة أو في سور شتى بأساليب بيانية متعددة.

محترزات هذا التعريف وضوابطه

ومن هذا التعريف يمكن أن أقرر الحقائق التالية :

(١) أن كون المكرر هو الآية أو الآيات يخرج بذلك من التشابه ما كرر من الألفاظ والعبارات القرآنية القصيرة - على ما سيأتي تفصيله في ما بعد -.

(٢) وكون المكرر في القصص والموضوعات المختلفة فإنه يشمل بذلك ما كرر في القصة الواحدة، بالإضافة إلى المكرر في قصتين أو موضوعين مختلفين.

(٣) وكون المكرر بأساليب بيانية متعددة فإنه بذلك يشمل جميع الصور التي يقع من خلالها التشابه اللفظي كالتكرار بنفس الألفاظ، أو ما كرر بألفاظ متقاربة واختلف بتقديم أو تأخير أو زيادة أو نقصان، وسيأتي تفصيل هذا - بإذن الله - . ويخرج بذلك من التشابه اللفظي الآيات المكررة بمعناها كتفسير القرآن بالقرآن فلا علاقة له بالتشابه اللفظي.

الآيات غير المتشابهة في كتب التشابه اللفظي :

أرى أن من المناسب هنا أن أمضي في دراسة استقرائية لمعرفة الآيات غير المتشابهة في كتب التشابه اللفظي مبيِّناً السبب في عدم كونها من التشابه، وقد جعلتها في الأصناف الآتية :

أ- العبارات التي لا نظير لها في القرآن، وهذا لا يعدُّ من التشابه، ولقد كثر ورودها عند الكرمانى، حيث كان يورد الآية مكتفياً بالقول " ليس في القرآن غيره " كقوله تعالى في البقرة : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ ﴾ [٢١]، وقوله في النساء : ﴿ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾ [١٢] وقوله في السجدة : ﴿ أَفَلَا يَسْمَعُونَ ﴾ [٢٦]^(١)، وهذا كثير عند الكرمانى.

ب- الألفاظ القرآنية المكررة التي تقتضيها استقامة النظم وإعراب الكلام، وهذا ما كثر عند الكرمانى أيضاً، فتحده يتمحل إيجاد بعض التشابهات في سورة الفاتحة [الآيتين ٧، ٦] فيذكر مثلاً تكرار (الصراط) وتكرار (عليهم) في الآية الأخيرة منها^(٢)، وهذا ليس من التشابه. ومثله ما جاء في سورة

(١) انظر البرهان ص ٢٢، فقرة ٨، وص ٤٨، فقرة ٦٩، وص ١٦٠، فقرة ٤٠٠.

(٢) انظر المرجع السابق، ص ٢٠، الفقرتين ٤، ٣.

البقرة ﴿وَلَا تَنكَحُوا الْمُشْرِكَاتِ... وَلَا تَنكَحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [٢٢١] ^(١) فكلها أمور يسيرة لا يمكن عدّها من التشابه اللفظي.

ج- الفواصل التي تبدو غير مناسبة من حيث الظاهر، فنجد ابن الزبير يبيّن مناسبتها للنظم القرآني، وأنه لا يصلح غيرها مكانها. ومع جلاله هذا العمل إلا أنه يلحق بالأبحاث المتعلقة بالفاصلة القرآنية وليس بموضوع التشابه اللفظي ^(٢).

فمن ذلك قوله تعالى في المائدة: ﴿إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرَ لَهُمْ فَبِإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [١١٨] كما هو عند ابن الزبير حيث يذكر في هذا الصدد آية أخرى في الممتحنة ^(٣).

د- العبارات القرآنية القصيرة الواردة في أكثر من موطن، حيث تختلف باختلاف المواقف أو اختلاف القائلين، وكثر هذا عند الكرمانلي، فانظر مثلاً إلى حديثه في سورة يوسف، حيث يذكر ما جاء على لسان الملك ويوسف عبارة ﴿مَعَاذَ اللَّهِ﴾ [يوسف/ ٢٣، ٧٩] وقوله: ﴿إِنَّمَا نَرَاكَ مِنَ الْمَحْسِنِينَ﴾ [يوسف/ ٣٦، ٧٨] مرة على لسان صاحبي السجن ليوسف، والثانية على لسان أخيه يوسف لملك مصر، وهكذا حيث يكثر من إيراد هذه العبارات القصيرة ^(٤).

هـ- الدقائق التفسيرية التي كان يعرض لها الكرمانلي والغرناطي وبخاصة في السور التي لا يوجد فيها تشابه كثير، ويكثر هذا في الأجزاء الأخيرة من القرآن لأن مواطن التشابه قد أستوفى الحديث عنها في مواضع متقدمة ^(٥). ومثل هذا لا يعد من التشابه اللفظي.

الآيات المختلف في كونها من التشابه اللفظي أو غيره من أضرب البيان القرآني :

من خلال الجولة الاستقرائية التي قمت بها في كتب التشابه اللفظي، كنت ألاحظ بين الحين والآخر بعض التشابهات - كما عدّها أصحاب تلك الكتب فيلتبس أمرها بالنسبة لي من حيث إدخالها في دائرة الآيات المتشابهات. وقد قمت بتصنيف هذه الآيات في مجموعات مختلفة وأبدت في كل مجموعة منها رأياً صريحاً بالنسبة لكونها من التشابه أو لا، وذلك بعد طول فكر وروية في هذه الأصناف من الآيات الكريمة، وخصوصاً أن هذا الموضوع لم يطرق بالبحث والدراسة من قبل. فما كان إلا أن أجمعت أمري وصنّفت هذه الآيات على النحو التالي :

٥

(١) انظر البرهان، ص ٣٨، فقرة ٤٤.

(٢) انظر مثلاً السيوطي، معترك الأقران، ٤٦/١، حيث يتحدث عن مثل هذه المواضع من الاختلاف في ضمن حديثه عن الفاصلة القرآنية.

(٣) انظر ملاك التأويل ٢٧٦/١.

(٤) انظر البرهان ص ١٠٠، ١٠١، الفقرة ٢٢٤ و ٢٢٩.

(٥) انظر المرجع السابق، ص ٣٣، فقرة ٣٠، حيث يتحدث عن مناسبة قوله في البقرة ١٦٣ ﴿لَقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾، وانظر كلامه أيضاً في سورة العاديات ص ٢١٠، فقرة ٥٧٣.

أ) الفواصل الختامية المعقّبة بها على بديع صنعه تعالى في المخلوقات : مثل الآيات التي في سورة الأنعام ﴿قد فصلنا الآيات لقوم يعلمون﴾ [٩٧]، ثم قال : ﴿لقوم يفقهون﴾ [٩٨]، وبعدها ﴿لقوم يؤمنون﴾ [٩٩]، ومثلها في الرعد والروم. ولقد كثر حديث كسب التشابه اللفظي عن مثل هذه الفواصل ومناسبتها لما ختمت به من الآيات. والحق أن هذا من التشابه اللفظي الذي لا بد من بيان وجه التناسب فيه. وسيأتي تفصيل ذلك في الدراسة التطبيقية من الباب الثاني إن شاء الله .

ب) الآيات المتشابهة من حيث المعنى لا من حيث اللفظ : ففي حين يعرض صاحب الدرة للتشابه الواقع بين الآيتين في سورة الملك ﴿أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض﴾ [١٦] ثم قال في الآية بعدها : ﴿أن يرسل عليكم حاصبا﴾ [١٧] فيتحدث عن تقديم الخسف على الحاصب. تلاحظ من جهة ثانية أن ابن الزبير يتكلف الإتيان بموضع مشابه لهذه الآيات من الملك وذلك من سورة الأنعام ﴿قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم أو من تحت أرجلكم﴾ [٦٥]^(١) فهذا تشابه من حيث المعنى وليس من حيث اللفظ فلا يكون من اللفظي.

ج) متشابهات مردها التكلف في ذكر القراءات القرآنية : ويكثر مثل هذا النوع عند ابن الزبير، فأحيانا نجده يذكر النظائر المتشابهة معلّلا بحجى قراءتين سبعيتين في بعض الآيات دون بعض، ومثاله ما أورده في سورة الفاتحة في قوله تعالى : ﴿مالك يوم الدين﴾ [٣]^(٢) وستأتي مناقشته بذلك بعد - إن شاء الله -.

وأحيانا أخرى يأتي بقراءة أخرى لبعض النظائر المتشابهة موفقا بينها وبين آية أخرى كحديثه مثلا في سورة الأنبياء في قوله تعالى : ﴿ولا يسمع الصم الدعاء إذا ما ينذرون﴾ [٤٥] حيث يجمع بينها وبين آية النمل ﴿ولا تسمع الصم الدعاء إذا ولوا مدبرين﴾ [٨٠]^(٣) فهذا يمكن أن يدخل في دائرة التشابه اللفظي ولكن بتكلف واضح.

د) المتشابهات المعقّبة بها على المواقف المختلفة والقصص القرآني : تأتي على وجهين : الأول : التوجيهات والتعقيبات التي تأتي في وسط الآيات أمثال ما كان يعرض له الكرمانى كقوله تعالى : ﴿قل إن هدى الله هو الهدى﴾ [البقرة/١٢٠]، وقوله : ﴿قل إن الهدى هدى الله﴾ [آل عمران/٧٣]^(٤) فمثل هذا يمكن اعتده من التشابه اللفظي.

(١) انظر درة التنزيل ص ٤٩٢، وملاك التأويل ٩٠٨/٢.

(٢) انظر ملاك التأويل ٢٦٢٤/١.

(٣) انظر المرجع السابق ٦٩٦/٢.

(٤) انظر البرهان للكرمانى ص ٤٥، فقرة ٦٢.

والثاني : الحقائق المعقب بها على القصص والمواقف من الفواصل التي تكون في آخر الآيات، وهذا أيضا من التشابه اللفظي كقوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [يونس/٦٠]، وقال في أخرى : ﴿وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [غافر/٦١].

وقد تكون هذه التوجيهات مكوّنة من آية واحدة كقوله تعالى : ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ [البقرة/١٤٧]، وفي آل عمران : ﴿فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ [٦٠] بدون تأكيد . فكلها توجيهات وإن تكررت في مواقف مختلفة إلا أن المكرر واحد فيدخل في دائرة التشابه اللفظي.

هـ) الآيات المتشابهة التي تتحدث عن موصوفين مختلفين كقوله تعالى : ﴿وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة/٥٧]، وفي أخرى : ﴿وَلَكِنْ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [آل عمران/١١٧] فالأولى في سورة البقرة تحدثت عمّن مضى من أهل الكتاب، أما آية آل عمران فتحدثت عمّن كانوا حاضرين فلم يحتاج للفظ [كانوا]^(١). وهذا يمكن أن يجعل من التشابه لأنها حقيقة تم تكريرها في أكثر من مقام.

و) الألفاظ المكررة في آية واحدة أو آيتين متجاورتين، وهذا لا يكون إلا من باب التفسير على الأغلب كقوله تعالى : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة/٤]، وقوله : ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا دَرَجَاتٍ مِنْهُ﴾ [النساء/٩٥، ٩٦]، حيث يكثر إيراد الكرمانى لمثل هذه المواضع^(٢). فمثل هذه الآيات ليست بالقصص ولا الموضوعات المكررة وإنما هناك أغراض بيانية وراء تكرارها يمكن أن تدرك من خلال الفهم التحليلي للنصوص القرآنية.

ز) التكرار الحاصل في القصة الواحدة لكنه بين مشهدين متقابلين، كذكر مشهد النعيم في مقابلة مشهد العذاب والموضوع واحد وهو الحديث عن الجزاء الأخروي. من ذلك قوله تعالى في الزمر [٧١] في وصف الكفار حين يأتون إلى النار : ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾، وقال في شأن المتقين الآية [٧٣] : ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾.

ح) وقد تكون القصة واحدة لكن المشاهد مختلفة وغير متقابلة، وتكرّر بنفس الألفاظ، وهذا كسابقه من التشابه لاتحاد القصة. من ذلك ما جاء من الاختلاف بين الآيات في وصف أهوال القيامة، ففي الزخرف [٣٨] : ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ﴾، وفي فصلت [٢٠] : ﴿حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاؤُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

(١) انظر البرهان للكرمانى ص ٢٧، فقرة ١٦.

(٢) انظر البرهان ص ٢٠، فقرة ٢، و ص ٤٩، فقرة ٧٥.

تلكم هي الأمور المختلف في كونها من التشابه اللفظي أو غيره. وآثرت أن أستقري هذه الآيات لأعطي فيها رأيا واضحا في كونها من التشابه أو لا، ولا يرجع هذا الأمر إلا لنسبة اعتبارية محضة فالبيان القرآني واحد من حيث الإعجاز سواء كان ذلك من التشابه اللفظي أم غير التشابه من أضرب البيان القرآني الأخرى.

المطلب الثالث : الحكمة من وجود التشابه اللفظي في القرآن الكريم

إن من وراء وجود التشابه اللفظي في القرآن الكريم حكمة عامة، وهي تحقيق إعجاز القرآن الكريم. جاء في البرهان و^(١) حكمته التصرف في الكلام وإتيانه على ضروب ليعلمهم عجزهم عن جميع طرق ذلك مبتدئا ومتكررا^(٢). فلا ريب أن في ذلك مزيدا من التحدي. ومعلوم أن القرآن حينما تحدى العرب إنما تحداهم من حيث النظم والتأليف، فقد قال الله تعالى : ﴿قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات﴾ [هود/١٣]^(٣) أي مكذوبات في معانيها بشرط أن تكون في نظم يشبه نظم القرآن الكريم. فموضوع هذا العلم دراسة الآيات المتشابهة وإيجاد ما بينها من فروق بيانية حتى يتحقق بذلك الإعجاز البياني للقرآن.

أما الحكم الخاصة التي تكمن من وراء معرفة التشابه اللفظي في القرآن فهي كثيرة أجملها في ما يأتي :

- (١) الإعانة على حفظ القرآن الكريم، حيث إن معرفة هذه الأماكن المتشابهة تبعد عن الحافظ لكتاب الله الوقوع في الخلط واللبس بين المواضع المختلفة من السور القرآنية.
- (٢) التصدي للشبهات المثارة حول القرآن الكريم، فبمعرفة التشابه اللفظي والحكم البيانية من وراء تكرير الآيات المتشابهات يتمكن المرء من الذب عن القرآن الكريم والدفاع عنه أمام المطاعن كدحض شبهة التكرار الخالي من الفائدة وإثبات الحكم البيانية والمعالجات الواقعية التي يقدمها القصص القرآني لكل ما نواجه من مصاعب وأهوال.
- (٣) تحصيل العلوم المختلفة في توجيه الآيات المتشابهات من علوم لغوية وغيرها.

- (٤) تقوية ملكة الاجتهاد والتخلص من ظلمة التقليد عند من يريد دراسة الآيات المتشابهة تشابها لفظيا، حيث إن الأفهام تتفاضل والعقول تتفاوت في فهم الأغراض البيانية الكامنة خلف هذا التكرار للقصص والموضوعات القرآنية. ولا ريب أن في ذلك فسحة للعقول في أن تنطلق مفتشة عن أسرار

(١) الزركشي، البرهان، ١/١١٢.

(٢) الجرجاني، الرسالة الشافية، انظر ص ١٢٩-١٣١، (ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز).

البيان القرآني من دون زيف أو انحراف عن الثوابت والأصول العامة التي لا ينبغي للمفسر أن يخرج عنها^(١).

المطلب الرابع : علم التشابه اللفظي والعلوم الأخرى

علم الآيات المتشابهات هو من فروع علوم القرآن المهمة التي ينبغي أن توظف في خدمته سائر آلات العلوم المختلفة من علوم لغوية كالنحو والبلاغة ومفردات القرآن وغير ذلك من العلوم اللغوية. وكذلك الحال بالنسبة لعلوم القرآن الأخرى من المناسبات وأسباب النزول وترتيب الآيات والسور، فكل ذلك يمكن أن يكون آلة صالحة يعول عليها في فهم الآيات المتشابهات. وهذا ما سوف أفصل الحديث فيه حين أحدثك عن مصادر كتب التشابه اللفظي التي اعتمدوا عليها في توجيسه ما تكرر من القرآن.

ولكن الذي أردته هنا شيء آخر، ذلك هو الحديث عن علمين : الأول منهما له صلة وثيقة بعلم التشابه اللفظي، والثاني لا صلة له بهذا العلم مع أن الكثيرين يخلطون بينهما. فالأول هو علم إعجاز القرآن. والثاني هو علم المحكم والمتشابه.

أ) التشابه اللفظي وعلم إعجاز القرآن :

يعد علم التشابه اللفظي أصلاً مهماً من الأصول التي تقوم عليها الدراسات في علم إعجاز القرآن. ولقد علمت من قبل كيف أن علم الآيات المتشابهات هو من الركائز المهمة التي يتحقق بها الإعجاز في ثوبه البياني.

ومن هنا فإن دراسة التشابه من الناحية التطبيقية على نصوص القرآن تعد الرافد الأصيل والمنبع الأم الذي يغذي علم إعجاز القرآن من حيث التطبيق. وبهذا يكون بين العلمين عموم وخصوص من هذا الوجه، حيث إن فهم الآيات المتشابهات يصبح جانباً مهماً من جوانب فهم الإعجاز البياني من الوجهة التطبيقية.

هذا وقد تصدى بعض القدماء الذين كتبوا في الإعجاز لبعض الشبهات الطاعنة في ما تشابه من القرآن. وعلى رأسهم أبو سليمان الخطابي رحمه الله -، فقد أجاب عن شبهة التكرار مقسماً في البداية التكرار إلى ضربين : الأول ما يستغنى عنه في الكلام وهو هجين مذموم. والثاني ما لا يستغنى عنه وهو محمود، ومثل له بشيء من أشعار العرب. ثم قال : " وقد أخبر الله عز وجل بالسبب الذي من أجله

(١) تم استنباط مثل هذه الحكم في معرفة علم التشابه اللفظي من كلام الرازي حول الآية السابعة من آل عمران ﴿وآخر متشابهات﴾، ومع أن كلام الرازي كان في التشابه الذي هو ضد الحكم إلا أنه لا يمنع من اشتراك هذين النوعين في بعض الحكم أعني التشابه اللفظي من جهة، والتشابه الذي يعرفه العلماء والعامة من جهة ثانية - (انظر الرازي، مفتاح الغيب، ١٧٢/٣، والزرقاني، مناهل العرفان ٢٨٥/٢).

كرّر الأفاصيص والأخبار في القرآن، فقال سبحانه : ﴿ولقد وصلنا لهم القول لعلهم يتذكرون﴾ [القصص/٥١]، ثم يجيب عن التكرار الواقع في سورة الرحمن فيقول: "وأما سورة الرحمن فإن الله سبحانه خاطب بها الثقلين من الإنس والجن وعدد عليهم أنواع نعمه التي خلقها لهم، فكلما ذكر فصلا من فصول النعم جدّد إقرارهم به واقتضاءهم الشكر عليه. وهي أنواع مختلفة وفنون شتى. وكذلك هي في سورة المرسلات، ذكر أحوال القيامة وأحوالها فقدّم الوعيد فيها وجدّد القول عند ذكر كل حال من أحوالها لتكون أبلغ في القرآن وأؤكد لإقامة الحجة والأعذار ومواقع البلاغة معتبرة لمواضعها من الحاجة".^(١)

ولم يكتف الخطابى بدفع شبهة التكرار غير المفيد في القرآن بل افترض شبهة أخرى قد تفهم من كلامه المتقدم حول التكرار في آية الرحمن، فيها هو يقول مستدركا : " فإن قيل : إذا كان المعنى في تكرير قوله : ﴿فبأي آلاء ربكما تكذبان﴾ [الرحمن/١٣] تجديد ذكر النعم في هذه السورة واقتضاء الشكر عليها، فما معنى قوله : ﴿يرسل عليكم شواظ من نار ونحاس فلا تنتصران﴾ [الرحمن/٣٥] ثم أتبعه قوله : ﴿فبأي آلاء ربكما تكذبان﴾ فأى موضع نعمة ها هنا وهو إنما يتوعددهم بموضع لب السعير والدخان المستطير ؟ قيل : إن نعمة الله في ما أنذر به وحذر من عقوباته على معاصيه ليحذروها فيرتدعوا عنها".^(٢)

وهكذا تلاحظ كيف أن علماءنا قد عنوا عناية فائقة بفهم الآيات المتشابهة والمتكررة في أكثر من موضع من القرآن. كما تلاحظ من جهة ثانية كيف أن الدراسات حول الآيات المتشابهات كانت بمثابة الأم التي تمخّص عنها دراسة الإعجاز من حيث التطبيق وسائر العلوم الأخرى المرتبطة بفهم القرآن الكريم.

ب) التشابه اللفظي وعلاقته بعلم المحكم والمتشابه :

أرى أن فهم العلاقة بين علم التشابه اللفظي من جهة، وعلم المحكم والمتشابه من جهة ثانية، بات من الضرورة بمكان. فكثيرا ما يخلط الناس بين هذين العلمين حتى على مستوى الفئة المتخصصة منهم. فإذا ما سألت أحدهم عن كتاب في التشابه اللفظي أرشدك إلى كتاب القاضي عبد الجبار الهمداني الذي هو بعنوان متشابه القرآن^(٣).

(١) الخطابى، بيان إعجاز القرآن، ص ٤٧، ٤٨، ضمن الرسائل الثلاث.

(٢) الخطابى، بيان إعجاز القرآن ص ٤٩. ج.

(٣) هو قاضي القضاة أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن خليل الهمداني الأزدي، شيخ المعتزلة، وكتابه (متشابه القرآن) يعتبر في باب المحكم والمتشابه وتقرير مذهب المعتزلة في هذا الموضوع. ت ٤١٥ هـ. (السيوطي، طبقات المفسرين ص ٤٨، رقم ٤٧).

وتلاحظ من جهة ثانية أن البعض حينما يتناولون علم التشابه اللفظي بالدراسة والتقديم سرعان ما يتجهون للحديث عن أقسام التشابه وأنواعه التي ذكرها الراغب الأصفهاني في مفردات القرآن^(١). والأدهى والأمر أن فريقاً ثالثاً يخلط بين التشابه اللفظي والمحكم والتشابه وعلوم أخرى كآليات الموهمة للتعارض والاختلاف المذكورة في كتب علوم القرآن، ويطلقون عليها اسماً مشتركاً ألا وهو متشابهات القرآن^(٢).

وبناء على ما تقدم، وإزاء هذا الخلط الواضح رأيت أن من الضروري أن أوضح العلاقة بين هذين العلمين، مع أن الأمر لا يخفى على ذي لب عنده اطلاع يسير في مباحث علوم القرآن. ومن هنا فإن الفرق بين هذين العلمين يكمن في ما يأتي :

(١) إن التشابه هو ما يقابل المحكم وهو ما أشكل تفسيره وخفيت دلالاته على المعنى^(٣). في حين أن التشابه اللفظي ما تكرر من القرآن بألفاظ متقاربة أو متماثلة ولم يشكل معناه لمن يطلب معرفة توجيهه.

(٢) يكون الخفاء في التشابه الذي يقابل المحكم في اللفظ أو في المعنى أو هما معا^(٤)، بينما في التشابه اللفظي يكون التكرار في اللفظ بمعاني جديدة.

(٣) إن معنى التشابه اللفظي من الناحية الاصطلاحية أقرب إلى الأصل اللغوي لمادة التشابه وهي المماثلة. في حين أن معنى التشابه الذي يقابل المحكم يأخذ مسلكاً أكثر بعداً عن المماثلة في الناحية الاصطلاحية.

(٤) إن التشابه اللفظي يمكن إدراك حكمة التكرار فيه بالتدبر لكتاب الله مستعينين بآلات من العلوم المختلفة. بينما التشابه الذي في مقابل المحكم منه ما استأثر الله بعلمه ومنه ما يعلمه العلماء ومنه ما يعرفه العامة والخاصة.

التشابه المعنوي، أما التشابه المعنوي فهو في الأصل ما كان خفاؤه من جهة المعنى كآيات الصفات كقوله تعالى : ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح/١٠]، وقوله : ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف/٥٤]، فمثل هذه الآيات أشكل فهم معانيها، وللعلماء فيها مذاهب مختلفة ما بين التأويل أو

(١) الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، انظر ص ٤٤٣-٤٤٥.

(٢) من الكتب التي مزجت بين التشابه اللفظي وموهم التعارض والاختلاف كتاب خليل ياسين (أضواء على متشابهات القرآن)، كما كتب الشيخ الشنقيطي في الجزء العاشر من أضواء البيان كتاباً سماه (دفع إيهام الاضطراب عن فهم أي الكتاب)، وذكر أنه في التشابه لكنه في الآيات المتعارضة، وانظر مقدمة الطالب صديق موسى أحمد على كتاب (كشف المعاني) لابن جماعة، ص ٥٢-٥٦، نجد لديه الجمل الغفير من الخلط الكثير بين هذه الموضوعات حيث يدمجها في موضوع واحد وهو التشابه في القرآن على حد قوله.

(٣) الراغب، مفردات القرآن، ص ٤٤٤.

(٤) الراغب، مفردات القرآن، ص ٤٤٤.

الحمل على الظاهر أو التفويض^(١). والصحيح مذهب التأويل فتحمل اليد على القدرة والاستواء بمعنى الاستيلاء والله أعلم بمراده.

وهناك ضرب آخر من الآيات المتشابهة، وهو ما يقابل التشابه اللفظي، وهي الآيات التي تباعدت ألفاظها وتقاربت معانيها. ونستطيع أن نسميه متشابهاً في المعنى من حيث العرف اللغوي وليس من حيث العرف الاصطلاحي. ويمكن أن يدخل في هذا اللون ما تشابهت معانيه دون ألفاظه، وهي الآيات التي يصدق بعضها بعضاً، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام/٦٨]، وقوله: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يَكْفُرُ بِهَا وَيَسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَعْدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [النساء/١٤٠]، ومثله في القرآن كثير.

أما الآيات المتعارضة من حيث الظاهر كالتي أفردتها بعض المحدثين بالتصنيف كالشنقيطي في (دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب)، فهذا ليس من التشابه اللفظي ولا المعنوي، إنما أطلق عليه السلف اسماً آخر وهو الآيات الموهمة للتعارض والاختلاف^(٢). وهو ما لا دخل له في التشابه اللفظي. تلکم هي اصطلاحات متفرقة أحببت أن أبدي فيها رأياً منذ البداية، ليتم استبعاد بعضها من ساحة هذه الدراسة، باستثناء الآيات المتشابهة تشابهاً لفظياً، لأنه موضوع هذا العمل.

ويجدر بي أن أقرر في نهاية هذا البحث أن استبعاد الآيات المتعارضة من حيث الظاهر وما شاكلها مما هو ليس من التشابه اللفظي من ساحة هذه الدراسة لا يعني الخط من قيمة ما كتب الآخرون في الدراسات القرآنية، وإنما الذي أردته أن أدرس التشابه اللفظي على حدة، والله أسأل أن يوفقنا إلى ما يحب ويرضى.

(١) الزرقاني، مناهل العرفان ٢/٢٨٦-٢٩٣.

(٢) انظر مثلاً السيوطي، الإتقان ٢/٥٧-٦٦، حيث يتحدث عن الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض والاختلاف، وهي قريبة مما ذكره الشيخ الشنقيطي في الجزء الأخير من كتابه (أضواء البيان).

المبحث الثاني

التأليف والتصنيف في المتشابه اللفظي

المطلب الأول : جهود الأقدمين

كادت المصادر وكتب التراجم تجمع على أن كتاب درة التنزيل للخطيب الاسكافي هو من أقدم ما وصل إلينا في هذا العلم، يليه كتاب البرهان للكرماني ثم ملاك التأويل لابن الزبير الغرناطي. ويحسن هنا أن أذكر عبارة كل من الزركشي والسيوطي في هذا الشأن، جاء عن الإمام الزركشي قوله : " وقد صنّف فيه جماعة، ونظمه السخاوي ^(١) وصنّف في توجيهه الكرماني كتاب البرهان والرازي كتاب درة التأويل، وأبو جعفر بن الزبير وهو أبسطها في مجلدين " ^(٢). وقال السيوطي : " أفرده بالتصنيف خلق، أولهم فيما أحسب الكسائي ^(٣) ونظمه السخاوي وألف في توجيهه الكرماني كتاب البرهان في متشابه القرآن. وأحسن منه كتاب درة التنزيل وغرة التأويل لأبي عبد الله الرازي وأحسن من هذا ملاك التأويل لأبي جعفر بن الزبير ولم أقف عليه. وللقاضي بدر الدين بن جماعة في ذلك كتاب لطيف سماء كشف المعاني في المتشابه المثاني " . وفي كتاب أسرار التنزيل المسمى قطف الأزهار في كشف الأسرار من ذلك الجمل الغفير ^(٤). وما تقدم يمكنني أن أسجل الحقائق التالية :

١ (اتفاق الزركشي والسيوطي في ذكر أسماء ثلاثة من الكتب في علم المتشابه اللفظي، هي منظومة السخاوي وكتاب البرهان للكرماني وكتاب ملاك التأويل لأبي جعفر بن الزبير، مع أن الزركشي أشار إلى الأخير باسم صاحبه دون أن يسم الكتاب صراحة. وقد وصل إلينا كتابا الكرماني وابن الزبير ولم تصل إلينا المنظومة السخاوية ^(٥).

(١) السخاوي هو علي بن محمد بن عبد الصمد، علم الدين أبو الحسن المذنب السخاوي المصري، الإمام العالم المقرئ المحقق المفسر، ت ٦٤٣ هـ (السيوطي، طبقات المفسرين، ص ٧٢، ٧٣، رقم ٧٨).

(٢) الزركشي، البرهان، ١/١١٢.

(٣) الكسائي هو شيخ القراء والعربية، أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي، ت ١٨٩ هـ. (الذهبي، السير ١٣٤١/٩ رقم ٤٤).

(٤) السيوطي، الاتقان، ٢/٢٤٨.

(٥) يظهر أن المقصود بالسخاوية منظومة شعرية للسخاوي في الآيات المتشابهات، وقد أشار الأستاذ سعيد الفلاح إلى ذلك وذكر أن اسمها (هداية المرتاب) (انظر النسخة الأخرى من ملاك التأويل ١/١٠٨ من تحقيق سعيد الفلاح، وانظر حاجي خليفة، كشف الظنون ١٠٤١/٢).

٢) ونلاحظ من جهة ثانية اختلاف الزركشي والسيوطي في ذكر كتاب درة التنزيل. فقد سماه الزركشي درة التأويل ونسبه للرازي، وسماه السيوطي درة التنزيل وغرة التأويل ونسبه لأبي عبد الله الرازي. فهل هما كتابان مختلفان ؟ وهل أبو عبد الله الرازي هو الرازي نفسه كما أشار الإمام الزركشي ؟ هذه تساؤلات جديرة بالاهتمام والعناية، وسوف أتناول الحديث عنها في موضع آخر من هذه الدراسة بإذن الله.

٣) ومما يلحظ هنا إضافة السيوطي لكتب أخرى، وهي كتاب الكساني، وبنى العلم فيه على الظن، وهذا الكتاب غير موجود - في ما أعلم. وكتاب كشف المعاني لابن جماعة وسيأتي الحديث عنه وكتاب أسرار التنزيل المسمى بـ " قطف الأزهار " الذي لم أعثر عليه أيضا.

هذا ومن الملاحظ أن عبارة كل من الزركشي والسيوطي رحمهما الله جاءت مختصرة مقتضبة للجهود التي قامت على خدمة التشابه اللفظي. لذا آثرت أن أفصل الحديث عن جهود الأقدمين في هذا الفن في قسمين : الأول : في الدراسات المتخصصة، والثاني : في غير المتخصصة.

أ) الجهود المتخصصة في علم التشابه اللفظي :

وتشمل الكتب الآتية :

- ١- درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات من كتاب الله العزيز، للخطيب الإسكافي (ت ٤٢٠ هـ) برواية ابن أبي الفرج الأردستاني، وهو من أقدم ما وصل إلينا من المصنفات في هذا العلم.
- ٢- البرهان في توجيه متشابه القرآن، لمحمود بن حمزة بن نصر الكرماني (ت ٥٠٥ هـ)، وهو أكثر اختصارا، وغالب ما جاء من مادته العلمية اقتباس من أقوال الخطيب في درة التنزيل.
- ٣- كتاب ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه التشابه اللفظي من آي التنزيل، لأحمد بن الزبير الغرناطي (ت ٧٠٨ هـ)، وهذا الكتاب وسابقاه هي الكتب المعول عليها في علم التشابه اللفظي، وتشكل الأصول لهذه الدراسة.
- ٤- كتاب كشف المعاني في التشابه المشاني للقاضي بدر الدين بن جماعة^(١)، وهذا من الكتب المتخصصة في توجيه التشابه اللفظي، إلا أن عبارته مختصرة في توجيه الآيات المتشابهات، ويمتاز بما يلي :

(١) يحتوي كتاب كشف المعاني على مسائل الآيات المتشابهات تشابها لفظيا مضافا إليها مسائل أخرى في بعض الدقائق التفسيرية أو في حل بعض الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض والاختلاف، من ذلك على سبيل المثال ما تعرض له من التفسير قوله : " مسألة : قوله تعالى : ﴿فَمَا رَجَعْتَ تَجَارَتَهُمْ﴾ [البقرة/ ١٦] ولم يقل خسرت مع أن الخسران أبلغ في التوبيخ. جوابه : إِنَّ هَمَّ الْمُشْرِكِيِّ

من التجارة هو حصول الربح وسلامة رأس المال فبدأ بالأهم فيه وهو نفي الربح ثم أتى بما يدل على الخسران بقوله : ﴿وما كانوا مهتدين﴾ فنفي ما هما المقصودان من التجارة^(١).

ومن توفيقه بين بعض الآيات المتعارضة من حيث الظاهر " قوله تعالى : ﴿هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً ثم استوى إلى السماء فسوّاهن سبع سماوات﴾ [البقرة / ٢٩] ، وفي النزاعات ﴿والأرض بعد ذلك دحّاها﴾ [٣٠] . ظاهر آية البقرة وحس السجدة تقدم خلقه الأقوات وظاهر النزاعات تأخره . جوابه : أنّ [ثم] هنا وفي السجدة لترتيب الأخبار لا لترتيب الوقوع ، ولا يلزم من ترتيب الأخبار ترتيب الوقوع كقوله تعالى : ﴿ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب﴾ [الأنعام / ١٥٣ ، ١٥٤] ولا ريب في تقدم إتياء موسى الكتاب على وصيته لهذه الأمة^(٢).

أما القسم الأكبر من كتاب ابن جماعة فكان في توجيه الآيات المتشابهات بشكل موجز موفٍ للغرض . ومن الواضح تأثر ابن جماعة بكتب المتشابه اللفظي كالدرة والبرهان وإن لم يصرح بهذا . وأكتفي الآن بمثال واحد أبين من خلاله كيف قام ابن جماعة بتوجيه بعض المتشابهات من الآيات ، فمن ذلك قوله في سورة البقرة : " مسألة : قوله تعالى : ﴿بغير حق﴾ [البقرة / ٦١] ، وقال في آل عمران : ﴿بغير حق﴾ [١١٢] . فعرف هنا في البقرة ونكر هناك في آل عمران . جوابه : أن آية البقرة نزلت في قدماء اليهود بدليل قوله تعالى : ﴿ذلك بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله﴾ والمراد بغير الحق الموجب للقتل عندهم بل قتلهم ظلماً وعدواناً . وآية آل عمران في الموجودين زمن النبي صلى الله عليه وسلم بدليل قوله تعالى : ﴿فبشرهم بعذاب أليم﴾ [آل عمران / ٢١] ، وقوله تعالى : ﴿إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون﴾ ، وبدليل قوله في الثانية : ﴿لن يضرّوكم إلا أذى﴾ [آل عمران / ١١١] . إنهم كانوا حرصاء على قتل النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك سمّوه ، ولكن الله عصمه منهم فنجّاه فجاء منكراً ليكون أعمّ فقوى الشناعة عليهم والتوبيخ لهم لأن قوله تعالى : ﴿بغير حق﴾ بمعنى قوله : ﴿ظلموا وعدواناً﴾ وهذا هو جواب من قال ما فائدة قوله بغير الحق وبغير حق؟ والأنبياء لا تقتل إلا بغير حق^(٣).

فبهذه الروح كان ابن جماعة رحمه الله يأتي في توجيه بعض المتشابهات ، وسنلّم بالكثير من أفكار الرجل في هذا الشأن في باب الدراسة التطبيقية لنرى ما هو الجديد الذي أضافه في توجيه المتشابه إضافة إلى ما ذكرته الكتب الثلاثة المتقدمة المراد إفرادها بالدراسة والبحث .

(١) ابن جماعة، كشف المعاني، ص ٩١، مسألة ١٦ .

(٢) ابن جماعة، كشف المعاني، ص ٩٥، مسألة ٢٠ ، والمقصود بآية السجدة قوله تعالى : ﴿قل أنكم لتكفرون بالذي خلق الأرض في يومين... إلى قوله : ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرها قالتا أتينا طائعين . ففصاهن سبع سموات في يومين﴾ [فصلت / ٩ - ١٢] .

(٣) ابن جماعة، كشف المعاني، ص ١٠٨، مسألة ٣٢ .

(٢) تركيز ابن جماعة على فكرة التفنن في الفصاحة حينما يوجّه بعض التشابهات كحديثه عن الانفجار والانجاس ما بين البقرة والأعراف، والفرق بين (السين) و (سوف) بين الأنعام والشعراء^(١). وهذا كلام يؤخذ عليه، ذلك أن كلام البلغاء تكمن من ورائه حكم بيانية أخرى غير محصورة بالتفنن في الفصاحة، بل لا بدّ من قيمة معنوية أخرى كانت وراء التنوع في التعبير القرآني.

(٣) إغفال ابن جماعة لبعض التشابهات ممّا جاء في كتب التشابه اللفظي الثلاثة، وفي هذا الصدد يلاحظ حديثه بشكل مقتضب عن القصص المكررة كقصة موسى بين الأعراف والشعراء أو بين طه والنمل والقصص حيث يعرض لها بشكل أكثر اختصاراً من كتب التشابه اللفظي. ففي أول سورة الأعراف مثلاً يورد سبب اختلاف الألفاظ في القصص القرآني بشكل مقتضب^(٢) وكأنه يكتفي بهذه المسألة ولا يريد الإطالة في هذا الموضوع.

(٤) ومما يمتاز به ابن جماعة أيضاً تنبيهه على بعض التشابهات مما ليس في كتب التشابه اللفظي، مثال ذلك ما جاء بين آيتي آل عمران [١٩٠] ويونس [٦] ففي الأولى قال: ﴿إِن فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾، وفي الثانية قال: ﴿إِن فِي اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾، ومثله بين آيتي الفرقان [٥٨] والشعراء [٢١٧] الأولى قوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾^(٣) فتمثل هذه المغفلات من كتب التشابه كان ابن جماعة يتعرض للحديث عنها. وهذا ما سأبينه بالتفصيل إن شاء الله عندما أتحدث عن مغفل كل سورة من سور القرآن مما لم تنبه كتب التشابه اللفظي إلى ذكره.

(٥) ومما يذكر لابن جماعة أيضاً تكرار الحديث حول بعض التشابهات كالأيات التي تقدم النفع على الضرر أو بالعكس في ذلك حيث كرر ابن جماعة الحديث عن هذه المواضع في نحو من سبع مسائل^(٤). (٦) ويلحظ أن ابن جماعة كسلفه من أصحاب كتب التشابه يتبنى آراء تقليدية في حل بعض التشابهات كتقديم موسى على هارون في الأعراف والشعراء وعكس ذلك في سورة طه^(٥).

(٧) الإيجاز وعدم الاستطراد في الفروع الأخرى، لهذا جاء الاستشهاد بالحديث والشعر عنده على الندرة، حيث لم يورد ذلك إلا مرتين أو ثلاثاً في جميع مادة كتابه.

(١) كشف المعاني، ص ١٠٧، مسألة ٣١. وص ١٩٣، مسألة ١١٢.

(٢) انظر كشف المعاني ص ٢٣٣، مسألة ٤١ حيث بين ابن جماعة أن المعبر عنه هو المعاني لهذه القصص، وما اختلف من ألفاظ هذه القصص وأنما هي معاني جديدة تنفرد بعض السور بإضافتها دون بعض.

(٣) ابن جماعة، كشف المعاني، ص ١٦٦، مسألة ٨٥. وص ٣٨٤، مسألة ٢٩٩.

(٤) المرجع السابق ص ١٨٨، ٢٠٤، ٢٤٥، ٢٦٦، ٢٩٣، ٣٨١، ٣٨٣، وهي المواضع التي تم فيها الحديث عن تقديم الضرر على النفع أو عكس ذلك.

(٥) انظر كشف المعاني، ص ٢٤٣، مسألة ١٦٠.

وبالجملة فإن كتاب كشف المعاني يعد من الكتب النافعة في هذا العلم، حيث جاء ملياً حاجة الطلبة الذين ألف الكتاب من أجلهم. كما يصرح بهذا ابن جماعة في مقدمته حيث قال إن سبب تصنيفه لهذا الكتاب هو تزايد حاجة طلاب المدارس وكثرة أسئلتهم حول متشابه القرآن، الأمر الذي دعاه إلى إعداد هذا الكتاب^(١) حيث جعله بأسلوب سهل وميسر يتناسب مع حال السائلين.

ب (الجهود التي لم تفرد المتشابه اللفظي بالتأليف :

وهذه الجهود تتمثل فيما ذكرته كتب علوم القرآن والإعجاز وكتب التفسير المختلفة، ويمكن تصنيفها في ما يأتي :

١- كتب علوم القرآن :

ومن أوائل من تعرض لذكر المتشابه اللفظي من ناحية التقعيد النظري لهذا العلم الإمام الزركشي، وقد مزج الزركشي حين تعرض لمسائل هذا العلم بين النظرية والتطبيق كعادته في ذكر علوم القرآن.

أما من الناحية النظرية فقد عرّف المتشابه اللفظي وذكر من صنّفوا فيه وحكمة وجوده في القرآن وأنواعه التي كان أول من أشار إليها^(٢).

وسأتي الحديث عن أنواع المتشابه اللفظي التي ذكرها الزركشي عند الحديث عن منهج القرآن الكريم في عرض الآيات المتشابهات وصور هذا المنهج.

أما من الناحية التطبيقية فقد قام الإمام الزركشي بتوجيه بعض المتشابهات وذلك في حدود ما يتناسب مع الموضوع الذي عرض له، فنجدّه يوجّه آيتي البقرة [٤٨، ١٢٣] ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ كما ويتحدث عن الآيات التي قدم فيها اللهو على اللعب والآيات التي هي على العكس من ذلك، وغير ذلك من الآيات التي سنتعرض لها في الدراسة التطبيقية^(٣)، وسنكون أكثر إلماً بآرائه التي جاءت في معظمها مزجاً بين النظرية والتطبيق.

وجاء السيوطي الذي سار على سنن سلفه، لكنه ذكر علم الآيات المتشابهات من جانبه النظري بشكل مقتضب معناه وحكمته ومن صنّفوا فيه ثم اختصر كلام الزركشي في بيان أنواعه. أما من حيث التطبيق فاكتمى بتوجيه بعض الآيات المتشابهات. ومن ذلك مثلاً تفريقه بين الآيتين ﴿الْمُنافِقُونَ﴾ و﴿الْمُنافِقَاتُ﴾ من بعض^(٤) [التوبة / ٦٧]، وقوله تعالى : ﴿الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ

(١) انظر مقدمة كشف المعاني ص ٧٥.

(٢) الزركشي، البرهان، انظر ١١٢/١، ١٥٤.

(٣) الزركشي، البرهان، انظر ١٢١/١، ١٢٧.

بعض ﴿ [التوبة / ٧١] ^(١) . ومما يلحظ هنا أن كثيرا مما أورده السيوطي في الاتقان كان منقولاً عن البرهان للكرمانلي .

٢- الكتب التي كتبت حول إعجاز ولطائف القرآن :

حيث كانت تأتي في بعض فصولها على ذكر التشابه اللفظي، وأخص من ذلك كتابين :
الأول : كتاب " معترك الأقران " للسيوطي، وقد جعل فيه الإمام السيوطي الآيات المتشابهات وجهًا سادسًا من وجوه إعجاز القرآن الكريم حيث أوصل هذه الوجوه التي تحدث عنها إلى خمسة وثلاثين وجهًا، وعد منها تناسُب الآيات والفواصل والتقديم والتأخير، ومعظم هذه الوجوه بما فيها الآيات المتشابهة يمكن أن يندرج تحت دائرة الإعجاز البياني بوجوه وأشكاله المختلفة.

ويمتاز حديث الإمام السيوطي عن علم التشابه اللفظي في كتاب معترك الأقران بأنه كان أكثر اتساعاً مما جاء في الإتقان كما مرّ. فبعد أن أعاد تعريف التشابه ومن صنفوا فيه، تحدّث عن توجيه الآيات المتشابهات في معظم سورة البقرة وبعض المختارات من سور أخرى. ولم يكتف رحمه الله بهذا بل زاد على ذلك موجّها لبعض الآيات في باب الفواصل حيث بيّن الفروق بين بعض الآيات المتشابهات التي تغيرت فواصل الآي فيها وذلك في القسم الأول من أقسام الفاصلة وهو التمكين ^(٢).

هذا وعلى الرغم من أن الإمام السيوطي قد سبق في معظم ما ذكره من العلوم سواء في توجيه المتشابهات أم غير ذلك إلا أن له اليد الطولى في تجميع ما تفرّق من تراث هذه الأمة، ولعلّ ظروف ذلك العصر كانت تقتضي هذه الطريقة في البحث العلمي.

الثاني : أما الكتاب الثاني فهو الفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ) ^(٣) المسمّى بـ (بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز)، جمع فيه صاحبه أشات العلوم كما أشار إلى ذلك في المقدمة عند حديثه عن سبب تأليف الكتاب.

هذا وقد بنى الفيروزآبادي كتابه هذا على ستين مقصداً من مقاصد العلوم، أولها ذكر اللطائف في تفسير كتاب الله تعالى، وقد كان في هذا الصدد يذكر كل سورة من سور القرآن بالحديث ويتحدث عنها من جوانب مختلفة من حيث موضع النزول وعدد الآيات والكلمات والحروف، والآيات التي تختلف فيها القراء، ومجموعة فواصل الآيات والسور، وما كان للسورة من اسم أو اسمين فصاعداً واشتقاقه، ومقصود السورة وما هي متضمنة له، وآيات النسخ والمنسوخ منها، والمتشابه منها، وبيان ما ورد في فضلها من الحديث ^(٤).

(١) السيوطي، الاتقان، انظر ٢٤٨/٢ ٢٥١.

(٢) السيوطي، معترك الأقران، انظر الآيات المتشابهة ٨٧/١-٩٤، وموضوع التمكين ٤١/١-٤٥.

(٣) الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، ت ٨١٧ هـ. (الزركلي، الأعلام، ١٤٦/٧).

(٤) الفيروزآبادي، البصائر، انظر ٣٥/١-٤١، وانظر أيضا ٥٦/١ من المصدر نفسه.

والذي يهمني من هذه الجوانب المتعددة التي جمعها الفيروزآبادي في كتابه هو جانب ذكر الآيات المتشابهات. ومع هذا فلن أقف طويلاً مع ما ذكره من الآيات المتشابهة أيضاً، لأن ما ذكره من هذا الجانب منقول بنصه عن كتاب البرهان في متشابه القرآن للكرماني كما سيأتي تفصيله، وهو من الكتب الأصلية التي سأقوم بدراستها. ولا يخفى ما بين الرجلين من بعد زمني يزيد على ثلاثة قرون. ولعل عذر الفيروزآبادي رحمه الله هو ما قطعه على نفسه في مقدمة كتابه وهو جمع أشنات العلوم، لكن ما يؤخذ عليه أنه لم يشر في مقدمته إلى نقل كتاب الكرماني في توجيه المتشابه اللفظي، فلعله سها عن بيان ذلك والله أعلم.

وحيثما أنعمت النظر وقلبت البصر ما بين عبارات الكتّابين أعني البرهان والبصائر، فلن تجد كبير اختلاف، حتى بين الجمل على الأغلب. وهناك بعض الزيادات اليسيرة عند الثاني أي صاحب البصائر من ذلك ما جاء في الآية الثالثة من الفاتحة ﴿الرحمن الرحيم﴾ حيث تعد من المكرّر في مذهب من عدّ البسملة آية. تلاحظ أن الكرماني يذكر في تكريرها ثلاثة أقوال بينما يزيد الفيروزآبادي على ذلك فيذكر نحواً من أربعة أقوال يفصل فيها القول. على رغم هذا فإنه لا يخفى ما بين عبارات الاثنين من تقارب واضح^(١).

وقلماً تجد الفيروزآبادي يصرّح بالنقل عن تاج القراء الكرماني، إذ لم يفعل ذلك إلا مرة واحدة وذلك في آية آل عمران ﴿إن الله ربي وربكم﴾ [٥١] حيث صرح بقوله: "قال تاج القراء" حاكياً كلامه في هذا الموطن^(٢).

وبالجملة فإن منهج الفيروزآبادي ومن عاصره من العلماء ممن جاءوا في القرن الثامن الهجري فما بعده كان جل همهم جمع ما تفرق من أشنات العلوم نتيجة النكبات المتلاحقة التي أصابت العالم الإسلامي وقد تمثّل ذلك بالهجمات الصليبية والتترية.

٣- كتب التفسير المختلفة :

وهي أيضاً من الجهود غير المتخصصة التي عنت بتوجيه بعض المتشابهات في ما رآته ضرورياً ولا بد منه لاستكمال جوانب التفسير.

وبعدّ أول من تعرض لمثل ذلك من المفسرين هو العلامة الزمخشري في تفسير الكشاف، فأحياناً ما تجده يتصدى لحل بعض المتشابهات التي يحدث حولها إشكال ظاهر، وخصوصاً من أساليب التكرار المختلفة التي وقعت في القصص القرآني. فمثلاً تجده يحل بعض المتشابهات التي ذكرت في قصة موسى ما بين سورتي البقرة والأعراف^(٣).

(١) انظر البرهان للكرماني، ص ١٩، الفقرة الأولى. وإلى ما قاله الفيروزآبادي في الآية نفسها (البصائر ١/ ١٢٩).

(٢) الفيروزآبادي، البصائر، ١/ ١٦٣، وانظر الكرماني البرهان ص ٤٤، فقرة ٥٩.

(٣) انظر الزمخشري، الكشاف، ٢/ ١٧٠، حيث يفرق بين آيتي البقرة [٥٨] والأعراف [١٦٠]، في قصة موسى مع بني إسرائيل.

ومن الذين سلكوا هذا السبيل أيضا الإمام الرازي في التفسير الكبير، حيث تلاحظ حرصه الواضح على توجيه بعض التشابهات، خاصة مما جاء في الجزء الأول من سورة البقرة، حيث لا يكاد يترك موضعا من مواضع التشابه في أول جزء من القرآن إلا وييدي فيه رأيا، حتى لو لم يوجد فيه رأي تجده يفوض علمه إلى الله تعالى^(١).

ولم ينحصر ذكر التشابه اللفظي في المفسرين السابقين أعني الزمخشري والرازي بل تعدى الأمر ذلك إلى مفسرين آخرين، حيث كانوا يتناولونه هم أيضا بنسب متفاوتة وشذرات متفرقة، أمثال أبي حيان الأندلسي في البحر المحيط، وأبي عمر البقاعي في نظم الدرر، والمفتي أبي السعود، والشهاب الألوسي - رحمهم الله جميعا -.

وفي باب الدراسة التطبيقية إن شاء الله سنكون أكثر إلماما بآراء هؤلاء الأعلام، داعين الله أن نخرج بصورة أكثر بيانا وإشراقا في توجيه التشابهات.

المطلب الثاني : جهود المحدثين في خدمة التشابه اللفظي ونقدها

لا يوجد للمحدثين تصنيف عني بدراسة التشابه اللفظي بالشكل الذي هو عليه في الكتب القديمة ككتاب درة التنزيل أو ملاك التأويل، وكل ما في الأمر أنه وجدت بعض الدراسات العامة حول إعجاز القرآن وقضاياها المختلفة من تلك التي كانت تشير إلى بعض الآيات التشابهات من قريب أو من بعيد. ومن هنا فإن علم التشابه اللفظي في هذا العصر أصبح مستثمرا وفي غالب قضاياها في مباحث البيان القرآني والكتابات التي سجلت حول إعجاز القرآن الكريم.

وجملة القول إن خدمة المحدثين لعلم التشابه اللفظي يمكن أن يلاحظ عليها أمران :

الأول : اعتماد الجهود الحديثة غالبا على الكتب القديمة في علم التشابه اللفظي، من متخصصة وغير متخصصة مما بينته لك من قبل. فلم يكن من بعض المحدثين إلا فضل التبويب والترتيب لهذه التشابهات على الأغلب وكما سترى. لكن الأمر السلي في هذه الظاهرة أعني الاعتماد على المصادر القديمة هو نقل آرائها من تلك المصادر دون أن تشير إليها من قريب أو بعيد معتبرة ذلك من قبيل تطابق الأفكار.

الثاني : أما الأمر الثاني فيلاحظ أن الجهود الحديثة لم تعن بتقنية التشابه اللفظي وتهذيبه مما ليس منه من الموضوعات الأخرى. فهي مثل كثير من المصادر القديمة لم تكن تهتم بفكرة وضع ضوابط وأصول جامعة من خلالها للآيات التشابهات. وكل ما في الأمر أن المحدثين قاموا بدراسة بعض

(١) الرازي، مفاتيح الغيب، انظر كلامه حول بعض التشابهات كحديثه عن تكرير الأمر بالمعصية في البقرة ٣٨، انظر (الرازي ٢٦/٣). والفرق بين أبي البقرة ٩٥٦، والجمعة [٧] (ولا يمتنونه) (ولن يمتنوه) (انظر ١٩٢/٣). وانظر كلامه حول تقديم النصاري على الصابيين في البقرة [٦٢]، دون نظائرها حيث أوكل علم ذلك إلى الله (انظر ١٠٦/٣).

المتشابهات من خلال القضايا العامة في الإعجاز البياني كالتقديم والتأخير والحذف والذكر والإيجاز والإطناب وغير ذلك من الفروع العامة التي تناولوا من خلالها الإعجاز البياني للقرآن.

وفي ضوء ما تقدم يمكن تقسيم جهود المحدثين في خدمة التشابه اللفظي إلى قسمين :

أ: البحوث والدراسات القرآنية حول إعجاز وبلاغة القرآن الكريم.

ب: كتب التفسير الحديثة التي عنت بإدراك الفروق البينانية بين بعض الآيات.

وسأحدثك عن هذين القسمين بما يخدم القصد من هذه الدراسة إن شاء الله تعالى.

أ: البحوث والدراسات القرآنية حول إعجاز وبلاغة القرآن الكريم :

هناك أبحاث ودراسات كثيرة نشرت في هذا العصر حول إعجاز وبلاغة القرآن، والذي يهمنا منها هو تلك الدراسات التي أشارت إلى التشابه اللفظي من قريب أو من بعيد. وسأتحدث بإيجاز عن ثلاث من هذه الدراسات :

١) الدراسة الأولى : كتاب التعبير القرآني للدكتور فاضل صالح السامرائي:

تناول هذا الكاتب قضايا إعجاز القرآن الكريم من حيث اللفظ المعبر به في القرآن الكريم. وقد اعتمد الكاتب بنسبة كبيرة على كتب التشابه اللفظي القديمة التي مر ذكرها، كما أفاد من مصادر أخرى غيرها، ورتب كتابه وفق ضرب الإعجاز البياني فتحدث أولاً عن بنية الكلمة في التعبير القرآني، فالتقديم والتأخير، فأسلوب التوكيد. ثم تحدث عن التشابه والاختلاف ما بين الآيات وعن الفاصلة والحشد الفني في بعض النصوص القرآنية والقصص^(١).

ومما يمكن أن نسجله على هذا الكتاب من الملاحظات ما يأتي :

أ- على الرغم مما قدمه الكاتب من جهد طيب في هذه الدراسة، إلا أنه يمكن أن يؤخذ عليه القول بفكرة الإعجاز العددي، فمن المسلم به أن هناك تناسقاً عددياً في القرآن الكريم، لكنه من غير المفيد التركيز على مثل هذه الظواهر العددية التي لا تفيد الناس شيئاً في حياتهم العملية الواقعية كما هو الحال في سائر قضايا الإعجاز البياني للقرآن الكريم^(٢).

ونلاحظ كيف أن هذا الكاتب ساءحه الله يرجع إلى كتاب البهائي رشاد خليفة في نظرية التسعة عشر، حيث أفاد منها في حديثه عن موقع حرف الصاد في سورة ص^(٣)، كما لا يسلم للكاتب كثرة

(١) يقصد السامرائي بالحشد الفني ما كان يعرضه من الآيات المتشابهة ونظائرها وكان يفرق بينها من الناحية اللفظية والموضوعية مبرراً للتناسق الفني بين هذه المتشابهات (انظر التعبير القرآني ٢٤٣-٢٥٠).

(٢) د. فضل عباس، إعجاز القرآن، انظر ص ٣٥١-٣٥٧.

(٣) السامرائي، التعبير القرآني، انظر ص ٢٧٠.

عد الكلمات في السياقات القرآنية المختلفة. فمثل هذه الظاهرة لا يمكن أن تقدم أو تؤخر شيئاً بالنسبة للبيان القرآني^(١).

ب- حسن التوبيخ والتصنيف للموضوعات حيث رتب السامرائي كتابه وفق موضوعات الإعجاز البياني، وكان يمثل لها بالنصوص القرآنية سواء أكان ذلك من المتشابه اللفظي أم من غيره من غير تمييز.

ج- كما نبه السامرائي على مواضع جديدة يمكن إدخالها ضمن الآيات المتشابهات، كتفريقه بين بريء وبراء ما بين الأنعام والزخرف في شأن إبراهيم عليه السلام^(٢).

د- اعتماده كتب المتشابه اللفظي الثلاثة غالباً بالإضافة إلى ما كتب حول الإعجاز وبلاغة القرآن من كتابات قديمة وحديثة. فكان يعتمد تفسير الكشاف والرازي والشهاب الألوسي ومعتزك الأقران للسيوطي والإيضاح وغيرها. ومن المراجع الحديثة كتاب "من بلاغة القرآن" لأحمد بدوي، و "التعبير الفني في القرآن" لبكري الشيخ أمين وغيرها.

هـ- كما يسجل للأستاذ السامرائي الفضل في مراعاة الجانبين اللفظي والمعنوي في توجيه بعض المتشابهات في ما يخص ما كرر من القصص بفواصل مختلفة. فلم يكتف بالقول برعاية الفاصلة، بل أضاف إلى ذلك مراعاة المعنى وحسن التناسب بين الفاصلة والسياق الذي وردت فيه تلك الفاصلة على شكلها التي هي عليه^(٣).

و- كما يمكن أن نعد أن من محاسن هذا الكتاب اعتماد النظرة الموضوعية في حل بعض المتشابهات حيث كان يقارن بين الجانبين اللفظي والموضوعي بين بعض الآيات. وهو ما كان يسميه بالحشد الفني سواء كان ذلك في الموضوعات أم في القصص. فمن الأول : مقارنته بين الوصايا التي جاءت في آخر الأنعام وبين التي جاءت في سورة الإسراء. ومن الثاني : المقارنة الشاملة بين قصة آدم في البقرة والأعراف وسائر السور الأخرى التي في ذكر آدم عليه السلام^(٤). والحق أن هذه نظرة جديدة في الجمع بين الآيات المتشابهات، خاصة في موضوع القصص القرآني، لا سيما وأن النظرة الجزئية يمكن أن تعطي أحكاماً متسرعة وغير دقيقة في توجيه المتشابه اللفظي.

(١) السامرائي، التعبير القرآني، انظر مثلاً ص ٢١٦، حيث يكرر من ذكر إحصاء بعض الكلمات وعدد ورودها في السياقات القرآنية المختلفة.

(٢) السامرائي، التعبير القرآني، انظر ص ٣٧، ٣٨، حيث يفرق بين آية الأنعام ٧٨، والزخرف ٢٦، وكلا الآيتين في الحديث عن أمر إبراهيم عليه السلام وما قاله لقومه.

(٣) السامرائي، التعبير القرآني، ص ١٩٥-٢٠١. حيث لا يكتفي بالقول برعاية الفاصلة.

(٤) السامرائي، ص ٢٤٣-٢٥٠ حيث يقارن السامرائي بين الآيات في الأنعام ١٥١-١٥٣ من قوله تعالى : ﴿فَلْتَعَالُوا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾، وبين آيات الإسراء من جهة ثانية : ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ من ٢٣-٣٨، وانظر المقارنات التي عقدها في قصة آدم ٢٥٦-٢٧٦.

وبالجملة فإن كتاب التعبير القرآني يعدّ من المصادر المهمة التي أفادت من كتب المتشابه اللفظي إفادة ليست بالقليلة، واستثمرت مادتها العلمية استثماراً جيداً.

٢) والدراسة الثانية كتاب أضواء على متشابهات القرآن للشيخ خليل ياسين :

وهو كتاب كما يسميه صاحبه في متشابهات القرآن. ويحتوي هذا الكتاب على ألف وستمئة سؤال وجواب حول القرآن الكريم. ويلاحظ أن نصيب المتشابه اللفظي من هذا العدد لا يزيد على السبعين سؤالاً من مجموع ما جاء في ذلك الكتاب الذي يحتوي على جزئين. أما باقي الكتاب فقد أورد فيه صاحبه بعض الدقائق المتعلقة بتفسير القرآن، إلى جانب ما أورده من حل لبعض الآيات التي أوهم ظاهرها التعارض والاختلاف^(١).

ومما يلحظ على هذه الدراسة ما يأتي :

- أ- الإيجاز المخلّ في الإجابة عمّا كان يطرح من الأسئلة حيث غالباً ما كان يعطي إجابات مقتضبة لا تزيد عن سطرين أو ثلاثة.
 - ب- تكراره الحديث عن بعض المتشابهات أكثر من مرة، وغفلته أحياناً عن أول موضع من مواضع ورودها في القرآن، وهذا كثير لديه.
 - ج- كما أن المؤلف لا يعتمد مصادر واضحة من كتب السابقين في حل المتشابهات، فيأتي بالكلام مجرداً دون أن ينسبه لأحد وكأنه من قريحة فواده.
 - د- إذعانه لمفاهيم تقليدية في التفسير، كالقول برعاية الفاصلة وموافقة رؤوس الآي.
- وبالجملة فإن الشيخ ياسين لم يحدد في مقدمة كتابه أي نوع من المتشابه يريد، وجعل كتابه ما بين التفسير والمتشابه والآيات الموهمة للتعارض، عسداً عمّا كان يذكره من أسباب النزول والأفكار الغريبة التي كان يأتي بها من مصادر شيعية.

٣) أما الدراسة الثالثة التي أشارت إلى بعض المتشابه فهي بعنوان [تنوع صيغ الكلمات ذات الأصل

اللغوي الواحد في القرآن الكريم بتنوع ألوان السياق والمعاني لعودة الله منيع القيسي]. وهي رسالة علمية كتبت استكمالاً لنيل درجة الدكتوراه في قسم اللغة العربية في الجامعة الأردنية.

تناولت هذه الدراسة بالحديث عن بعض الآيات المتشابهات مما يكمن في حدود بحثها، فقد تحدثت عن الآيات التي يرجع الاختلاف فيها إلى نوع الصيغة اللفظية مثل (يشاقّ ويشاقق) بالإدغام والفلك، وقد تحدّث الباحث عن الفروق الكامنة وراء هذه الصيغ المختلفة.

(١) خليل ياسين، أضواء على متشابهات القرآن، انظر حله لبعض ما تعارض من الآيات ١٧١/١، وذلك في الآية ٧٨ من النساء، و ١٧٢/١، النساء ٩٧.

وجاءت هذه الدراسة في فصول ثلاثة : الأول كان متعلقاً بالأفعال المختلفة الصيغة والتي ترجع إلى أصل واحد، مثل يبدأ ويبدأ. والثاني بالمشتقات مثل بريء وبراء. والثالث بالمصادر مثل النعمة والنعمة الأولى بالكسر والثانية بالفتح.

وبالجملة يمكن أن أسجل الملاحظات التالية :

أ- قول القيسي إن كتب التشابه اللفظي كانت تكتفي بإيراد العلل اللفظية^(١)، قول غير دقيق، حيث كثيراً ما كانت تراعي الجوانب المعنوية في اختيار بعض الصيغ اللفظية دون بعض كما سنرى عند الدراسة التطبيقية على التشابه اللفظي.

ب- كثيراً ما كان القيسي يستلهم مناهج الكتب الثلاثة في التشابه اللفظي من حيث اعتماد المناسبة اللفظية التي تتناسب مع وجود اللفظة على هذه الصيغة دون غيرها. مثل حديثه بين الصيغتين (يضرعون ويتضرعون) ما بين الأنعام [٤٢] والأعراف [٩٤] حيث وسّع من قاعدة استخدام التناسب اللفظي في حل الاختلاف بين الصيغتين^(٢).

ج- كما يلاحظ أن نقول القيسي لبعض العبارات للمفسرين تبدو أحياناً غير مهمة في خدمة الجانب الذي يتحدث عنه وهو التفريق بين الصيغ اللفظية^(٣).

د- كما يؤخذ على القيسي تضيق دائرة مصادره التفسيرية، فكان على الأغلب وفي كل آية يتحدث عنها يراجع أحد التفاسير الأربعة أو هي مجمعة. وهي الطبري والزخشي والرازي ونظم الدرر للبقاعي، وقلماً تحده يذكر غيرها.

وعلى الرغم من كون هذه المصادر مراجع أصيلة في التفسير، وأنها المعول عليها أكثر من غيرها، إلا أن هذا لا يعفي الباحث من بعض الجهود الاستقرائية محاولة لاستجلاب آراء أخرى حول الموضوع، الأمر الذي يجعل الدراسة أكثر فائدة وحيوية.

وبالجملة فإن هذه محاولة حسنة في خدمة الإعجاز البياني للقرآن نرجو الله أن ينفع بها من كتبها يوم القيامة وأن يجعلنا ممن يتفانون في خدمة هذا القرآن العظيم.

ب) كتب التفسير الحديثة التي عنت يادراك الفروق البانية بين بعض الآيات :

وجدت بعض الجهود المتفرقة للمفسرين المحدثين في توجيه الآيات المتشابهات، ومع قلة هذه الجهود، إلا أنني أحببت أن أشير إليها استكمالاً لجانب هذا المبحث.

ف نجد السيد رشيد رضا في تفسير المنار يحلّ بعض المتشابهات في سلسلة بحوثه الاستطراذية التي يتحدث عنها عادة بين التفسير. فمثلاً يحل التشابه الواقع بين آيتي الأعراف [٨٢] والنمل [٥٦] في قصة

(١) القيسي، تنوع صيغ الكلمات ذات الأصل اللغوي الواحد في القرآن، انظر ص ١٤.

(٢) المرجع السابق، انظر ص ٨٩-٨٦.

(٣) القيسي، تنوع صيغ الكلمات، انظر ص ٨٦، ٨٧، حيث يورد بعض النقول غير المهمة في خدمة ما يقصد إليه.

لوط عليه السلام وهو قوله في الأعراف : ﴿وما كان جواب قومه﴾، وفي النمل : ﴿فما كان جواب قومه﴾^(١). وانظر إلى كلامه أيضا في الأنعام عن الفرق بين المشتبه والمتشابه^(٢).

وإلى جانب صاحب المنار كان الشيخ ابن عاشور يتولى توجيه بعض التشابهات كيبانه للفرق بين الإنزال والتنزيل. وتوجيه التشابه الواقع بين آيتي آل عمران [١١]، والأنفال [٥٢] ﴿كذاب آل فرعون﴾، فقال مرة : ﴿كفروا بآياتنا﴾، وأخرى ﴿بآيات الله﴾^(٣).

وهكذا تلاحظ كيف كانت للمفسرين المحدثين بعض العناية في توجيه ما تشابه من القرآن. ولكنها جاءت بقدر كما تقدم.

تلكم هي الدراسات المختلفة التي خدمت علم التشابه اللفظي، وتلاحظ أخي القارئ كيف أن جهود الأقدمين في خدمة هذا العلم كانت هي المعول عليها بالدرجة الأولى. كما تلاحظ من جهة ثانية كيف أن التشابه اللفظي في القديم والحديث بقي رهن الدراسات العامة على الإعجاز البياني للقرآن الكريم. ولم يوجد من أشار إليه من الناحية النظرية ووضع شيئا من أصوله وقواعده سوى ما كان من جهد الإمام الزركشي رحمه الله وأجزل له الثواب.

والله أسأل أن يوفقي لخدمة هذا العلم الجليل وأن يعينني في ضبط أصوله ومنهجه في القرآن الكريم، وأن يمكيني من استقراء مواقعه من القرآن، إنه أكرم مسؤول.

(١) السيد رشيد رضا، تفسير المنار، انظر ٥١٢/٨-٥١٤.

(٢) المرجع السابق، انظر ٦٤٢/٧.

(٣) ابن عاشور، التحرير والتنوير، انظر ١٤٧/٣، والمقدمة ١٠/١، حيث يتحدث في هذين الموقعين عن الفرق بين الإنزال والتنزيل. وانظر ٤٣/١٠، حيث يفرق بين آية الأنفال ٥٢، وآل عمران ١١، وسيأتي تفصيل ذلك في ما بعد إن شاء الله.

الفصل الثاني

كتب المتشابه اللفظي الثلاثة

التعريف بها ومصادرها

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : التعريف بالكتب الثلاثة ومؤلفيها، ويشمل :

المطلب الأول : الخطيب الإسكافي وكتاب درة التنزيل

المطلب الثاني : الكرمانلي وكتابه البرهان في متشابه القرآن

المطلب الثالث : ابن الزبير الغرناطي وكتابه ملاك التأويل

المبحث الثاني : مصادر كتب المتشابه اللفظي، ويشمل :

المطلب الأول: القرآن الكريم

المطلب الثاني: الحديث النبوي

المطلب الثالث: الأقوال الماثورة عن السلف في التفسير

المطلب الرابع : كتب التفسير والآراء التفسيرية

المطلب الخامس : فهم السياق القرآني

المطلب السادس : علوم القرآن

المطلب السابع : علوم اللغة

المطلب الثامن : علوم أخرى

المبحث الثالث : أصول المتشابه اللفظي في الكتب الثلاثة وصوره ومنهجه،

ويشمل :

المطلب الأول : تقسيم الزركشي في البرهان لصور المتشابه اللفظي وأنواعه.

المطلب الثاني : ما يمكن استدراكه على الإمام الزركشي في هذا الشأن.

المبحث الأول

التعريف بالكتب الثلاثة ومؤلفيها

تمهيد:

لقد اتضح مما تقدم أن كتب التشابه اللفظي الثلاثة الدرة والبرهان وملاك التأويل كانت هي المصادر الرئيسة المتخصصة في ذكر الآيات المتشابهات في القرآن من الناحية اللفظية. ثم إن هذه المصادر الثلاثة هي التي عوّل عليها القدماء والمحدثون ممن تحدثوا في الآيات المتشابهات.

ولما كانت هذه المصادر الثلاثة في التشابه اللفظي تملك من المميزات ما لا يملكه غيرها أعني من حيث استقراؤها للآيات المتشابهات وأصالتها في هذا الموضوع، كان لزاماً عليّ أن أفرداها بالدراسة النقدية التطبيقية.

ولكن قبل هذه الدراسة يحسن بنا أن نعرف شيئا عن مؤلفي هذه الكتب الثلاثة، والمصادر التي رجعوا إليها في علم التشابه اللفظي، وصور التشابه اللفظي التي تحدثوا عنها على ضوء ما جاء في القرآن الكريم من هذه المتشابهات.

المطلب الأول: الخطيب الإسكافي وكتاب درة التنزيل

(أ) اسمه وموطنه :

هو محمد بن عبد الله خطيب القلعة الفخرية المكنى بأبي عبد الله المعروف بالخطيب الإسكافي الأديب اللغوي صاحب التصانيف الجليلة، كان من أهل أصبهان^(١).

هذا ولم تذكر المصادر السنة التي ولد فيها^(٢). كما تلاحظ من جهة ثانية اتحاد المصادر في الترجمة له من قديمة وحديثة^(٣) حيث كانت متقاربة وقليلة.

(١) أصبهان، مدينة عظيمة من أعيان المدن، خرج منها كثير من العلماء في سائر الفنون، فتحها الفاروق عمر سنة ١٩ هـ، بعد فتح نهارند على يد قائده عبد الله بن عتيان (ياقوت، معجم البلدان، ٢٠٦/١) وانظر ياقوت، معجم الأدباء، ٢٥٤٩/٦، ترجمة رقم ١٠٦٧.

(٢) انظر مثلاً السيوطي، بغية الوعاة، ١٤٩/١، ترجمة رقم ٢٤٧.

(٣) من المصادر الحديثة انظر مثلاً الأعلام للزركلي، ٢٢٧/٦.

ب) مكانته العلمية :

قال ياقوت ^(١): " وكان خطيباً بالري ^(٢)، قال ابن عباد ^(٣): " فاز بالعلم من أهل أصبهان ثلاثة : حائك وحلاج وإسكاف، فالحائك أبو علي المرزوقي ^(٤) والحلاج أبو منصور بن ماشدة والإسكاف أبو عبد الله الخطيب " .

ج) كتب الخطيب الإسكافي ومؤلفاته :

للخطيب الإسكافي كتب كثيرة عدّت منها المصادر نحواً من سبعة كتب وهي (غلط كتاب العين)، و (الغرة)، وقد تضمنت شيئاً من غلط أهل الأدب، و (مبادئ اللغة) وهو مطبوع، و(شواهد كتاب سبويه)، و (نقد الشعر)، و (كتاب درة التنزيل وغرة التأويل في الآيات المتشابهة) وهو موجود، و(كتاب لطف التدبير في سياسات الملوك) وغير ذلك ^(٥).

د) وفاته :

أجمعت المصادر على أن صاحب درة التنزيل قد توفي في آخر العقد الثاني من القرن الخامس الهجري في سنة ٤٢٠ هـ ^(٦).

هـ) نسبة كتاب درة التنزيل للخطيب والتعريف بهذا الكتاب :

تقدمت عبارة كل من الزركشي والسيوطي رحمهما الله تعالى في نسبة كتب المتشابه اللفظي لأصحابها، ومنها كتاب درة التنزيل، فقد نسب الزركشي للرازي، وكذلك السيوطي لأبي عبد الله الرازي. والظاهر أنه شخص واحد، حيث اكتفى الأول بذكره بنسبه، والثاني ذكره بالكنية والنسبة.

(١) ياقوت، معجم الأدباء، ٢٥٤٩/٦.

(٢) الري هي مدينة مشهورة من أمتهات البلدان وأعلام المدن، كثرة الفواكه والخيرات، بينها وبين نيسابور مائة وستون فرسخاً. (معجم البلدان ١١٦/٣).

(٣) الصاحب ابن عباد هو الوزير الكبير العلامة أبو القاسم بن عباد عباس الطالقاني، الأديب الكاتب وريسر الملك مؤيد الدولة بويه بن ركن الدولة الشهير بالصاحب ت ٣٨٥ هـ عن تسع وخمسين سنة. (الذهبي السير، ٥١١/١٦، برقم ٣٧٧).

(٤) أبو علي المرزوقي هو محمد بن الحسن أبو علي المرزوقي الأصبهاني إمام النحو وأحد أئمة اللسان، مات سنة ٤٢١ هـ، (انظر الذهبي، السير ٤٧٥/١٧ برقم ٣١٣).

(٥) ياقوت، معجم الأدباء، ٢٥٤٩/٦، ترجمة رقم ١٠٦٧.

(٦) الصفدي، الوافي بالوفيات، ٣٣٧/٣، ترجمة رقم ٤٠٠، وانظر السيوطي، بغية الوعاة ١/٤٩٩، ترجمة رقم ٢٤٧. وانظر الزركلي الأعلام، ٢٢٧/٦.

هذا ولقد نسب صاحب كشف الظنون هذا الكتاب خطأ إلى الفخر الرازي المفسر صاحب مفاتيح الغيب، فقال : " درة التنزيل وغرة التأويل في الآيات المتشابهات للإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي ت ٦٠٦ هـ مجلد أوله : " الحمد لله حمد الشاكرين " (١) كما نسبه إليه صاحب كتاب هدية العارفين (٢).

وقد أرجع الأستاذ الفلاح سبب هذا الخلط إلى تشابه النسبة ما بين الرجلين، فكلاهما منسوب إلى الري، أعني الفخر الرازي والخطيب الإسكافي-، ولا يعني تشابه موطن الرجلين أنهما شخص واحد، فمدينة الري اشتهر بالنسبة إليها العشرات من العلماء كما تذكر كتب التراجم-، وكلهم عرف بالرازي.

وهناك جملة من الأسباب التي تؤكد صحة نسبة كتاب درة التنزيل لأبي عبد الله الخطيب الإسكافي، ونجملها في ما يأتي :

١- أن محقق كتاب درة التنزيل برواية ابن أبي الفرج الأردستاني يشير بالهامش رقم (١) من خطبة كتاب الدرة : " وفي نسخه : الحمد لله حمد الشاكرين "، وهذا هو نفس ما افتتحت به النسخة التي أشار إليها صاحب كشف الظنون والتي نسبها للفخر الرازي، ثم قال صاحب كشف الظنون معرّفًا بهذا الكتاب " تكلم فيه عن الآيات المتكررة بالكلمات المتفقة والمختلفة"، وهذه مأخوذة حرفياً من خطبة درة التنزيل الأمر الذي يؤكد خطأ صاحب كشف الظنون في هذه النسبة للفخر الرازي (٣).

٢- كما يؤكد صحة هذه النسبة للخطيب الإسكافي ما جاء في مقدمة كتاب البرهان للكرماني، إذ يقول الأخير : " قال أبو مسلم في تفسيره عن أبي عبد الله الخطيب في تفسيره كلمات في الآيات المتشابهات.. وأبو مسلم هذا توفي سنة ٤٥٩ هـ مما يرجّح صحة النسبة للإسكافي، بحيث يكون حلقة الوصل بين الكرماني وصاحب درة التنزيل (٤).

٣- ثم إن معظم المصادر من كتب التراجم كادت تجمع على نسبة كتاب درة التنزيل للخطيب الإسكافي، لولا ما كان من صاحبي كشف الظنون وهديّة العارفين، وقد عرفت في السبب الأوّل مردّ الخطأ الذي وقعوا فيه.

(١) حاجي خليفة، كشف الظنون ١٠٧/٦.

(٢) إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين ١٠٧/٢.

(٣) مقدمة الأستاذ سعيد الفلاح على ملاك التأويل ١٠٦/١، ١٠٧.

(٤) مقدمة الكرماني ص ١٨، وانظر الصعيدي، تحقيق الأنواع من النوع الحادي والخمسين إلى آخر النوع الثالث والستين من كتاب الإنقان، ص ٤٠٨، تعليق رقم ٥.

٤- ثم إن محمود بن حمزة الكرماني والذي أجمعت المصادر على أنه عاش في حدود الخمس مائة وتوفي في ما بعدها وكما سيأتي تلحظ أن هذا الرجل في كتاب البرهان يقتبس أقوال الخطيب الإسكافي، وكثيرا ما كان يصرح بذكر اسم الخطيب حين يحكي أقواله. كما تلاحظ من جهة أخرى أنه يقول في مقدمته : " وأنا أحكي لك كلامه في ما إذا بلغت إليه، مستعينا بالله ومتوكلا عليه "(١). فهذا كله يؤكد على الأقل أن صاحب درة التنزيل عاش قبل الكرماني، فلا يمكن أن يكون هو الفخر الرازي.

٥- ثم إن أفكار الخطيب في كتاب درة التنزيل كانت تتسم بالصبغة اللغوية النحوية، وكان في كثير من الأحيان يتعد عن مسائل علم البيان التي تعارف عليها العلماء في ما بعد. ولا ريب في أن مسائل علم النحو واللغة بشكل عام كانت هي المنتشرة في أواسط أهل العلم قبل مسائل علم البيان، الأمر الذي يرجح كون صاحب درة التنزيل عاش في فترة مبكرة لم تنتشر فيها قضايا البيان القرآني على الوجه الأكمل.

وسوف تلحظ بوضوح عندما نتحدث عن توجيه التشابه اللفظي كيف أن كثيرا من قضايا البيان القرآني لم تكن قد تبلورت على عهد الخطيب، بخلاف ما كان عند ابن الزبير الذي تأخر عن صاحب الدرة قريبا من ثلاثة قرون.

التعريف بدرة التنزيل :

هو كتاب درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز. فمن خلال اسم الكتاب تدرك للوهلة الأولى أنه في بيان ما تشابه من القرآن الكريم، وكتاب درة التنزيل مطبوع في مجلد واحد في طبعتين، أولاهما طبعة دار الآفاق الجديدة ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م، وهي أجود من الطبعة الثانية وهي طبعة دار الكتب العلمية ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م.

وقد صرح الخطيب بموضوع كتابه حين قال : " إني مخصصني الله بإكرامه وعنايته.. تدعوني دواعٍ قوية يبعثها نظر وروية في الآيات المتكررة بالكلمات المتفقة والمختلفة وحروفها المتشابهة المنغلقة والمنحرفة تطلبا لعلامات ترفع لبس إشكالها وتخص الكلمة بآياتها دون أشكالها "(٢).

(١) مقدمة الكرماني ص ١٨.

(٢) درة التنزيل، الخطيب الإسكافي، انظر المقدمة ص ٧.

تلاحظ من البداية كيف أن الخطيب يصرح بموضوع كتابه وهو النظر في نوعين من الآيات المتكررة : الأول منها : ما تكرر بالألفاظ المتفقة، والثاني : بالألفاظ المختلفة، حيث أخذ على عاتقه توجيه معاني ما تكرر من هذين النوعين من الآيات.

ولقد وصل إلينا هذا الكتاب برواية إبراهيم بن علي بن محمد المعروف بابن أبي الفرج الأردستاني كما يصرح المذكور بهذا الأمر قبل ذكره لخطبة درة التنزيل التي ارتجلها الخطيب ويزعم أنه لم يحضره غيره.

سبب تأليف الكتاب :

يذكر الخطيب أن ما دعاه إلى تأليف هذا الكتاب أسباب منها أنه لم يتناوله أحد من المتقدمين بالبيان، ومنها الدفاع عن القرآن الكريم أمام الملحدّين والطاعنين في ما تشابه من آياته. ويصرح بذلك في مقدمة الدرة بقوله : " فعزمت عليها بعد أن تأملت أكثر كتب المتقدمين والمتأخرين وفتشت عن أسرارها معاني المتأولين المحققين المتبحرين، فما وجدت أحدا من أهلها بلغ غاية كنهها، كيف ولم يقرع بابها ولم يفتز لهم من نابها ولم يسفر لهم عن وجهها. ففتقت من أكامم المعاني ما أوقع فرقانا وصار المبهم المتشابه وتكرار المكرر تبيانا، ولطعن الجاحدين ردّا ولمسلك الملحدّين سداً" (١).

ثم يوضح الخطيب رحمه الله غايات وأهدافاً أخرى وراء تأليف هذا الكتاب ممثلاً ذلك في أمرين :

الأول : أمن مواطن العثار عند قراءة القرآن، وذلك بعد معرفة الدقائق المتشابهة. والثاني : الإطلاع على مفاتيح من العلوم لم تبلغها أمة من قبلنا، وهو بذلك يشير إلى ما ذكره من علوم في خدمة توجيه الآيات المتشابهات (٢).

وهكذا نلاحظ بوضوح كيف أن الخطيب كان حريصاً منذ اللحظة الأولى على بيان مقصد كتابه من حيث الموضوع والمادة العلمية والأهداف، وقد وفى فعلاً بما التزم به من خلال المقدمة فكان خير مقدم ومفتاح لهذا العلم.

ويمتاز منهج الخطيب - رحمه الله - بأنه كان يعرض لموطن التشابه من القرآن الكريم في كل آيتين أو أكثر متسانلا عن مواقع الاختلاف فيها ثم يجيب عنها بروح علمية أصيلة.

(١) درة التنزيل، الخطيب الإسكافي، ص ٨.

(٢) انظر مقدمة درة التنزيل، ص ٨، ٩.

تمثل هذه الأصالة في توجيهه للمتشابهات، وكان يستطرد في بعض العلوم اللغوية والفروع الأخرى المختلفة حين يرى أن الحاجة تدعو إليها استكمالاً لفهم الآيات المتشابهات. وسيأتي بيان ذلك تفصيلاً في الفصل الثاني إن شاء الله ونرى كيف وظّف أصحاب كتب المتشابه علومًا مختلفة في خدمة توجيه الآيات المتشابهات. ولا ريب أن الخطيب كان السباق في هذا الأمر وأنه الذي اختط لصاحبيه هذا المسلك القويم. وحينما تطلع على هذه العلوم المختلفة تدرك غزارة علم هذا الرجل وما لديه من عمق فكري وتجربة طويلة في تنقيح العلوم.

ترتيب الكتاب :

وقد رتب الخطيب مسائل كتابه في كل سورة من السور، وكان يذكرها وفق ترتيبها في المصحف، وإذا مر بسورة ليس فيها من المتشابه قال : بأنه ليس فيها شيء، وأحياناً يقول : "ما فيها من المتشابه ذكر في غيرها"، وأحياناً يتركها دون أن يعقب بشيء كما فعل عند حديثه عن الأجزاء الأخيرة من القرآن الكريم، وذلك لأن معظم المتشابهات كانت مذكورة في الأجزاء الأولى حيث كان يذكرها من حيث أول ورود لها في القرآن على الأغلب.

وأحياناً كان يسهو الخطيب عن بعض المتشابهات في أول موقع لها من حيث ورودها في سور القرآن فكان يذكرها في الموضع الثاني حاكياً سبب تأخره عن الموضع الأول. وقد يكون هذا السبب راجعاً إلى سهو عن الموضع الأول لورود هذه الآيات حسب ترتيب القرآن الكريم كما هو الحال في آية النساء ﴿خالدين فيها وذلك الفوز العظيم﴾ [١٣] ^(١)، حيث بين الخطيب أنها لم تحضره فتحدث عنها في موقع لاحق في سورة المائدة.

وهناك سبب آخر غير السهو يكمن وراء إغفال الخطيب لذكر بعض المتشابهات في موقعها الأول من المصحف، ذلك هو توزيع الآيات على جميع السور القرآنية. فكان لا يحب أن يفرد السورة الواحدة بجميع المتشابهات بل كان يؤجل بعضها إلى سور لاحقة تحقيقاً لهذه الغاية، والناظر في فهرس الآيات على اختلاف السور يلاحظ ذلك بوضوح.

هذا ولقد صرح الخطيب نفسه بهذه الحقيقة وذلك في سورة الأنفال حيث إنه قبل أن يذكر الآية الأولى منها ذكر أن أصل موقعها في الأعراف لكنه أجلها ليكون لهذه السورة حصة من الآيات المتشابهات ^(٢).

(١) انظر درة التنزيل ص ١٠٠.

(٢) انظر درة التنزيل ص ١٨٧.

وجرت عادة الخطيب أن يذكر في كل سورة ينتهي من الحديث عنها عدد ما تناوله فيها من الآيات المتشابهة وعدد المسائل التي أجاب عنها. وتراه في آخر سورة يونس يحصي عدد الآيات المتشابهة التي تحدث عنها وعدد المسائل التي تناولها من أول القرآن إلى آخر ما تحدث عنه في سورة يونس من المسائل^(١).

وأعذر عن الإطالة في وصف هذا الكتاب، لكن الذي دعاني إلى ذلك هو أن الخطيب كان أول من ابتدع هذه الطريقة في تصنيف الآيات المتشابهات، وقد تأثر بها إلى حد بعيد من جاء بعده خصوصاً الكرمانى وابن الزبير.

المطلب الثاني : الكرمانى وكتاب البرهان في متشابه القرآن

(أ) اسمه ومولده :

هو محمود بن حمزة بن نصر أبو القاسم برهان الدين الكرمانى، ويعرف بتاج القراء لاشتهاره بعلم القراءات^(٢). لم تذكر لنا المصادر شيئاً عن سنة مولده أو مكان موطنه غير ما جاء في عبارة ياقوت حين قال في ترجمته : " لم يفارق وطنه وما رحل ، وعاش في حدود الخمس مائة وتوفي في ما بعدها "^(٣).

ومع هذا الإبهام في مكان موطن الكرمانى إلا أنني وجدت بعض المحدثين من المحققين ينسبه إلى كرمان، وهو إقليم من أقاليم المشرق^(٤)، ولا ريب أن هذه نسبة ظنية غير مقطوع بصحتها لأن المصادر القديمة لم تنسبه إلى موطن معين.

ومن جهة ثانية فإن اسم الكرمانى يطلق على أكثر من شخصية علمية، وينسب إلى أكثر من بلد كل من يحمل هذه النسبة، الأمر الذي يزيد البحث إبهاماً بالنسبة لمعرفة موطن تاج القراء الكرمانى^(٥).

(١) انظر درة التنزيل ص ٢١٧، حيث يحصي الخطيب عدد الآيات والمسائل التي تحدث عنها حتى آخر سورة يونس.

(٢) الزركلى، الأعلام، ١٦٨/٧.

(٣) ياقوت، معجم الأدباء، ١٢٥/١٩، ترجمة رقم ٣٩.

(٤) انظر كلام الأستاذ عبد القادر أحمد عطا في التقديم لكتاب الكرمانى ص ١٠، وكرمان بفتح الكاف هي في الإقليم الرابع مثل أصبهان، وهي ولاية مشهورة ذات بلاد وقرى واسعة، بين فارس ومكران وسجستان وخراسان، وتشبه البصرة في كثرة غمرها. فتحت في عهد عثمان على يد مجاشع بن مسعود. وهناك إطلاق آخر لاسم كرمان وذلك على مدينة بين غزنة وبلاد الهند. (ياقوت، معجم البلدان ٤/٤٥٤).

(٥) السمعاني، الأنساب، انظر ٥٦/٥ حيث تحدث عن نسبة الكرمانى وكيف أنه ينسب لمواطن شتى ولم ينسب تاج القراء لواحد منها، الأمر الذي يزيد إبهام موطن الرجل.

وكل ما يمكن القطع به في هذا المقام أن الكرمانى كان أحد المشاركين من العلماء دونما تحديد للقطر الذي كان يقطنه. ولعل مما يؤكد كونه من المشاركة تأثره بكتاب درة التنزيل للخطيب الإسكافي حيث إن قرب المسافة في تلك الآونة من الممكن أن يكون ساعد على وصول الكتاب إلى يد تاج القراء. ويبقى هذا من باب الظن والترحيح، والظن لا يغني عن الحق شيئاً.

ب) فضله ومكانته العلمية :

قال ياقوت : " كان أحد العلماء الفقهاء النبلاء، صاحب التصانيف والفضل، كان عجباً في دقة الفهم وحسن الاستنباط " (١).

وقال عنه ابن الجزري : " إمام كبير ومحقق ثقة كبير المحل. لا أعلم على من قرأ، ولكن قرأ عليه أبو عبد الله نصر بن علي بن أبي مريم في ما أحسب " (٢).
وللكرمانى بعض النظم الذي نظمته في بعض الفروع النحوية كحديثه عن موانع الصرف:

فمعرفة، وتأنيت، ونَعْدَ ونونٌ قبلها ألفٌ، وجمع
وعُجْمَةٌ، ثم تركيبٌ، وعَدَّ ووزنُ الفعلِ، والأسبابُ تسعُ

ولعل الذي أدى إلى عدم اشتهاره هو ما تقدم من عبارة ياقوت في أنه لم يفارق وطنه ولم يرحل (٣).

ج) مؤلفاته ومصنفاته :

أثبتت المصادر ثمانية من المؤلفات للكرمانى، يلاحظ من خلال معرفتها ولع الرجل باختصار الكتب المطولة من جهة، وجمع العلوم من جهة ثانية. وهذه المؤلفات هي :

١- لباب التفسير وهو مخطوط في شستري، برقم ٤١٤٧، وهو المعروف بكتاب العجائب والغرائب في مجلدين. ضمته أقوالاً في معاني بعض الآيات. قال السيوطي : " لا يحل الاعتماد عليها ولا ذكرها إلا للتحذير منها. ومن ذلك نقله لقول أبي مسلم في ﴿ حم عسق ﴾ أن الحاء حرب علي ومعاوية، والميم ولاية المروانيين، والعين ولاية العباسيين... " (٤).

٢- خط المصاحب.

(١) ياقوت، معجم الأدباء، ١٢٥/١٩.

(٢) ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ٢٩١/٢، ترجمة رقم ٣٥٧٧.

(٣) ياقوت، معجم الأدباء، ١٢٥/١٩، ومقدمة الأستاذ عطا على كتاب الكرمانى ص ١٠.

(٤) الزركلي، الأعلام، ١٦٨/٧، وانظر السيوطي، الإقتان، ٢٢١/٢.

٣- البرهان في متشابه القرآن.

٤- كتاب الهداية في شرح غاية بن مهران.

٥- الإيجاز في النحو، اختصره من الإيضاح للفارسي.

٦، ٧، ٨- والنظامية والإفادة والعنوان، وكلها مختصرات في النحو^(١).

(د) وفاته :

لم تذكر المصادر بدقة تاريخ وفاة الكرمانى، وكل ما هنالك ما تقدم من عبارة ياقوت أنه عاش في حدود الخمس مائة وتوفي في ما بعدها. وجاء في الأعلام أنه توفي سنة خمس وخمس مائة هجرية ما يعادل ١١١٠م^(٢).

(هـ) نسبة البرهان إلى الكرمانى والتعريف بهذا الكتاب :

اتفقت كلمة معظم المصادر التي ترجمت للكرمانى أن كتاب البرهان في متشابه القرآن هو من الكتب التي صنفها الكرمانى كما تقدم بيان ذلك. وقد تقدم كلام الإمام الزركشى وما تابعه عليه الإمام السيوطي من نسبتهم هذا الكتاب إلى الكرمانى أيضاً، وذلك حينما حدثك عن التأليف والتصنيف في المتشابه اللفظي^(٣)، الأمر الذي يثبت هذه النسبة من غير غموض ولا إشكال.

التعريف بكتاب الكرمانى البرهان :

كتاب البرهان في متشابه القرآن من الكتب التي ألفها الكرمانى في توجيه الآيات المتشابهة من القرآن تشابهاً لفظياً، وكتاب الكرمانى مطبوع في جزء صغير، حققه الأستاذ عبد القادر أحمد عطا . وغير اسمه الحقيقي إلى اسم آخر حيث سماه (أسرار التكرار في القرآن). وهذه النسخة من طبع دار الاعتصام ١٩٧٤ م. كما أن هناك نسخة أخرى تحمل الاسم الحقيقي للكتاب (البرهان في متشابه القرآن)، وهي من تحقيق أحمد عز الدين خلف الله لدار صادر بيروت. وقد صدر منها طبعتان الأولى سنة ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م، والثانية سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

(١) الداودي، طبقات المفسرين، ٣١٢/٢، والسيوطي في بغية الوعاة، ٢٧٧/٢، ترجمة رقم ١٩٧٢.

(٢) الزركشى، الأعلام، ١٦٨/٧.

(٣) انظر ما تقدم بيانه في هذا الموضوع ص ٨٢

وقد أخذ فيه المؤلف على عاتقه توجيه ما تكرر من آي القرآن واختلف بزيادة أو نقصان أو تقديم أو تأخير حيث كان يبين السبب في هذا الاختلاف، وأنه لا يمكن عكس الوارد في مواضعه في هذه الآيات كما صرح بذلك في المقدمة^(١).

وبعد أن يبين الكرمانى موضوع الكتاب وهو توجيه ما تكرر بالفاظ متقاربة يذكر السبب الذي دفعه إلى كتابة هذا الكتاب، ذلك هو أن المفسرين شرعوا بالتأليف في علم التشابه مقتصرين على ذكر الآيات ونظائرها من دون توجيه لهذه النظائر المتشابهة الأمر الذي دفعه إلى كتابة هذا الكتاب.

كما يعترف الكرمانى في آخر مقدمته بنقله من كلام الخطيب الإسكافى في توجيه الآيات المتشابهات^(٢).

ويمكن أن يلاحظ على الكرمانى في مقدمته أمران هما :

١- أنه تعهد رحمه الله بتوجيه ما تكرر من القرآن مما فيه اختلاف يسير من حيث التقديم والتأخير أو النقص والزيادة وغير ذلك، ولم يشر إلى ما تكرر بالفاظ متفقة كما فعل الخطيب. هذا بالإضافة إلى أن الكرمانى لم يلتزم بهذا الذي أشار إليه في المقدمة بل قام بتوجيه ما تكرر من الألفاظ المتفقة والمختلفة على حد سواء. ولعله أراد جانب الألفاظ المكررة بصور مختلفة من باب التغليب لأنه الأكثر في التشابه اللفظي.

٢- أن الكرمانى تعهد في المقدمة أن يوجه المتشابهات دون تفسيرها لكنه كثيراً ما يذكر بعض التفاسير للآيات وخاصة في السور التي ليس فيها الكثير من التشابه خصوصاً عند حديثه عن السور التي في أواخر القرآن الكريم.

وكتاب الكرمانى هذا يقع في جزء صغير يربو على المائتي ورقة تحدث فيه صاحبه عن الآيات المتشابهات في القرآن الكريم مبيحاً لها توجيهات موجزة ومختصرة.

يمتاز الكتاب بما يأتي:

- (١) احتواؤه على فقرات قصيرة متقاربة الحجم كل فقرة منها تنفرد بتوجيه موضع من مواضع التشابه. وقد أوصلها بحقق الكتاب إلى خمس مائة وتسعين فقرة.
- (٢) كثرة التكرار في عرضه للمواضع المتشابهة حيث ينبه على الموضع الواحد من التشابه في أكثر من سورة؛ أي حينما يمر بكل نظير من نظائره على اختلاف سور القرآن.

(١) انظر مقدمة البرهان للكرمانى، ص ١٧، ١٨.

(٢) انظر مقدمة الكرمانى، ص ١٨.

(٣) ترتيب الفقرات بتجزئته لموضع التشابه الواحد في أكثر من فقرة خاصة إذا كان بيانه هذا الموضع مشتملا على أكثر من سبب من أسباب الاختلاف. مثال ذلك: ما جاء من الواقع بين البقرة [١٧٠]، والمائدة [١٠٤] : ﴿ قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون ﴾^(١)، فبين هذه الآية في البقرة ونظيرتها في المائدة سببان من أسباب الاختلاف يجعل الكرمانى كل سبب في فقرة واحدة^(٢).

ولا ريب أن هذه التجزئة يمكن أن تسلب شيئا من النظرة الموضوعية في توجيه التشابه اللفظي، حيث أن من الأفضل ربط أسباب الاختلاف هذه بعضها ببعض، وعندما يفعل المفسر ذلك فإنه من المؤكد سوف يخرج بنظرة أكثر إنصافا وموضوعية في توجيه التشابه اللفظي. (٤) احتواؤه على كثير من الأمور التي هي ليست من قبيل التشابه اللفظي كالتفسير وإيراد المقاطع التي لا نظير لها في القرآن، وقد سبق بيان ذلك مفصلاً عندما حدثك عن تعريف التشابه اللفظي على ضوء ما جاء في كتب التشابه اللفظي.

ويبقى الكتاب ذا أصالة فكرية في هذا الموضوع إذا ما تجاوزنا ما نقله من أقوال الخطيب الإسكافي وتكمن هذه الأصالة والجددة عند الكرمانى في مظهرين اثنين : الأول : تنبيهه على مواطن جديدة من الآيات المتشابهات لم يتحدث عنها الخطيب. والثاني : إفادة الكرمانى من آراء الخطيب نفسه حيث كان ينتقده في بعض الأحيان. وفي أحيان أخرى يذكر آراء جديدة لكثير من المتشابهات دون أن يرجع إلى رأي الخطيب. فهو إذن كتاب مهم في جانبه وسقف على حجم هذه الأهمية ومقدارها حينما نتحدث عن توجيه التشابه اللفظي عند الكتب الثلاثة حيث ستدرك بوضوح حجم الإضافة التي أضافها من جاء بعد صاحب الدرة من الكرمانى وغيره.

المطلب الثالث : ابن الزبير الغرناطي وكتابه ملاك التأويل

(أ) اسمه ونسبه ومولده :

هو الإمام المحافظ شيخ القراء والمحدثين بالأندلس أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير بن عاصم الثقفي العاصمي الغرناطي النحوي. ولد سنة سبع وعشرين

(١) انظر الرهان للكرمانى، ص ٣٤، الفقرتين ٣١، ٣٢.

(٢) المقصود بسببي الاختلاف بين آيتي المائدة والبقرة قوله في الأولى ﴿ ألفينا ﴾ وفي الثانية ﴿ وجدنا ﴾. والثاني قوله في البقرة ﴿ يعقلون ﴾ وفي المائدة ﴿ يعلمون ﴾.

وست مائة للهجرة^(١)، وكان مولده في مدينة جيان بمنزل قنسرين في ذي القعدة من العام المذكور^(٢).

(ب) نشأته الشخصية :

نشأ ابن الزبير في مسقط رأسه في جيان وخرج به أبوه منها عام ثلاثة وأربعين وست مائة إلى مدينة مالقا^(٣)، فتكون سنه في ذلك الوقت ستة عشر عاما.

طلب ابن الزبير العلم في صغره، وتلا في السبعة على الشيخ أبي الحسن علي بن محمد بن الشاري صاحب بن عبيد الله الحجري، وعلى أبي الوليد اسماعيل بن يحيى الأزدي العطاس صاحب ابن حسنون الحميري^(٤) وسمع سنة خمسة وأربعين من سعيد بن محمد الحفار وأبي زكرياء يحيى بن أبي الغصن وغيرهم^(٥).

محنة ابن الزبير :

حدث لابن الزبير محنة أدت به إلى التحول من مالقا إلى غرناطة^(٦) حيث إنه تعرض للفزازي الساحر لما ادعى النبوة فاستظهر عليه الفزازي بتقربه إلى أميرها بالسحر. وأوذى أبو جعفر فتحول إلى غرناطة فاتفق قدوم الفزازي رسولا من أمير مالقا، فاجتمع أبو جعفر بصاحب غرناطة ووصف له حال الفزازي، فأذن له إذا انصرف بجواب رسالته أن يخرج إليه ببعض أهل البلد فيطالبه من باب الشرع ففعل، فثبت عليه الحد أي الفزازي فحكم بقتله فضرب بالسيف فلم يجل فيه. فقال أبو جعفر : جرّده. فوجدوا جسده مكتوبا فغسل، ثم وجد تحت لسانه حجرا لطيفا فنزعه فجال فيه السيف حينئذ وهذا خير غير معقول وقد أوردته بعض المصادر التي ترجمت لابن الزبير^(٧).

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ١٤٨٤/٤، ترجمة ١٦٩.

(٢) لسان الدين بن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، انظر ١٨٨/١، وجيان هي مدينة من مدن الأندلس شرقي قرطبة، وبينهما سبعة عشر فرسخا. (ياقوت، معجم البلدان ١٩٥/٢).

(٣) الإحاطة ١٨٩/١، مالقا هي مدينة في الأندلس وهي مدينة عامرة من أعمال ربا، سورها على بحر الجزيرة الخضراء والمريّة. (ياقوت، معجم البلدان ٤٣/٥).

(٤) الصفدي، الوافي بالوفيات، ٢٢/٦، ترجمة رقم ٢٦٩٠.

(٥) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ١٤٨٤/٤، ترجمة رقم ١٦٩.

(٦) غرناطة بفتح أولها من أقدم مدن الأندلس وأغظمها وأحسنها وأحصنها، يشقها نهران يغذيان المدينة بالماء، وبينها وبين قرطبة ثلاثة وثلاثون فرسخا. (ياقوت، معجم البلدان، ١٩٥/٤).

(٧) ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٨٩/١، ترجمة رقم ٢٣٢.

ومن خصال ابن الزبير كما وصفه ابن الخطيب " أنه كان كثير الخشوع والخشية مسترسلاً في العبارة صلباً في الحق شديداً على أهل البدع ملازماً للسنة جزلاً مهاباً معظماً عند العامة والخاصة عذب الفكاهة طيب المجالسة حلو النادرة يؤثر فيه في ذلك حكايات لا تخل بوقاره ولا تخل بجلال منصبه"^(١). وقال بعضهم : " كان ثقة قائماً بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قامعاً لأهل البدع وله مع ملوك عصره وقائع"^(٢).

جـ) مذهب ابن الزبير :

هو مالكي المذهب حيث ترجم له المالكية في طبقاتهم أمثال مخلوف وابن فرحون المالكي^(٣).

د) مكانته العلمية :

نبغ ابن الزبير في مختلف الفروع العلمية، فكان في اللغة عالماً محققاً، قال عنه أبو حيان : "كان محرراً في اللغة، وكان أفصح عالم رأيته"^(٤). كما اشتهر برواية الحديث وكان يميز صحيحه من سقيمه، وإلى جانب هذا وذاك فقد كان ابن الزبير عالماً بالأصول والقراءات والفقه حيث تفقه عليه خلق كثير. ولعل مما يبرز المكانة العلمية لابن الزبير ما سمي له من المؤلفات التي فقدت في معظمها ولم يصلنا منها إلا القليل.

هـ) شيوخ ابن الزبير وتلاميذه :

يصل عدد شيوخ ابن الزبير إلى أربع مائة شيخ كما يقول ابن فرحون ومحمد مخلوف، ومن شيوخه : إبراهيم بن محمد بن إبراهيم النفزي الأبيدي (ت ٦٥٩ هـ)، وإبراهيم بن محمد بن الكمال وغيرهم.

ومن تتلمذوا على ابن الزبير أبو حيان الأندلسي المفسر (ت ٧٤٥ هـ)، وأحمد بن سعد بن علي بن محمد أبو جعفر الأنصاري وغيرهم كثير^(٥).

(١) لسان الدين بن الخطيب، الإحاطة، ١/١٩٠.

(٢) ابن حجر، الدرر الكامنة، ١/٩١.

(٣) ابن فرحون المالكي، الديباج انظر ص ٨٨، ترجمة رقم ٦٦. وانظر كتاب مخلوف، شجرة النور الزكية، ص ٢١٢، ترجمة رقم ٧٤.

(٤) ابن حجر، الدرر الكامنة، ١/٩١.

(٥) انظر مخلوف، شجرة النور الزكية، ص ٢١٢، وابن فرحون، الديباج ص ١٨٨، ومقدمة المحقق لملاك التاويل د. محمود كامل أحمد، دار النهضة العربية، ١٩٨٥ م، ص ١٦ ٢٤.

(و) مؤلفات ابن الزبير :

لابن الزبير كتب كثيرة تؤكد مكانته العلمية المرموقة واشتهاره في أكثر من فن من العلوم، وهذه الكتب هي :

- ١-الإعلام. عن ختم به القطر الأندلسي من الأعلام، وهو كتاب في تاريخ أعلام الأندلس. وذكر هذا الكتاب الشوكاني وابن حجر وغيرهم^(١).
 - ٢- البرهان في ترتيب سور القرآن. لمعرفة التناسب والنظم في ما بين السور والآيات.
 - ٣- التعليق على كتاب سيبويه.
 - ٤- ردع الجاهل على اعتساف الجاهل؛ في الرد على الشعوذة.
 - ٥- الزمان والمكان.
 - ٦- سبيل الرشاد في فضل الجهاد.
 - ٧- شرح الإشارة للباقي في الأصول.
 - ٨- صلة الصلة؛ وهو ذيل على كتاب ابن بشكوال.
 - ٩- معجم شيوخه.
 - ١٠- المقصد الواجب.
 - ١١- ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل.
 - ١٢- نزهة البصائر والأبصار.
- ولم يصل إلينا من هذه المؤلفات إلا ملاك التأويل والبرهان وصلة الصلة المذيل به على كتاب الصلة لابن بشكوال^(٢).

(ز) وفاة ابن الزبير :

كانت وفاته رحمه الله في ربيع الأول سنة ٧٠٨ هـ، هذا وقد نسب الدكتور محمود كامل أحمد في مقدمته على ملاك التأويل لابن فرحون القول بأن وفاته أي ابن الزبير كانت سنة ثمانين وسبع مائة مخطئاً بذلك الشيخ مخلوف.

هذا وبعد التحقق من كتاب ابن فرحون تبين أنه كسائر الكتب يذكر أن وفاة ابن الزبير كانت سنة ثمانية وسبع مائة. لكنني وجدت المعلق يعلق على هذه النسخة في الحاشية رقم (٣)

(١) الشوكاني، الإمام العلامة محمد بن علي، (ت ١٢٥٠ هـ)، البدر الطالع، ٣٣/١، ترجمة ٢٠.

(٢) انظر مقدمة د. محمود أحمد على ملاك التأويل ص ٢٥/١.

بقوله : " في المطبوعة : ثمانين وهو تحريف " ويحيل إلى مصادر مختلفة أجمعت على وفاة ابن الزبير في التاريخ المذكور أعني ٧٠٨ هـ، وهو المتفق عليه ^(١).

ح) نسبة ملاك التأويل لابن الزبير والتعريف بهذا الكتاب :

تقدم في ما سبق كلام الزركشي والسيوطي عن جهود الأقدمين في علم التشابه اللفظي. وعلمت كيف أن الاثنين أجمعا على نسبة ملاك التأويل لابن الزبير. هذا ومن جهة ثانية فقد اتفقت كلمة المصادر المختلفة ممن ترجمت لابن الزبير على أن ملاك التأويل هو لابن الزبير الغرناطي.

هذا ولقد كان ابن الزبير حريصاً في كتابه هذا على ذكر مصادره ونسبة الأقوال إلى قائلها، وخصوصاً ما كان من جهد صاحب درة التنزيل رحمه الله فكان يشير إلى كل ما ذكره صاحب درة التنزيل في كثير من الأحيان. فقول الحافظ ابن حجر إن ملاك التأويل تلخيص لكتاب الدرة مع زيادة من صاحبه ^(٢) هو قول غير مطرد تعوزه الدقة العلمية.

التعريف بكتاب ملاك التأويل :

هذا الكتاب هو ثالث الكتب التي وصلت إلينا في علم التشابه اللفظي من الناحية الزمانية. وكتاب ملاك التأويل مطبوع في جزئين وذلك في طبعين، الأولى لدار الغرب الإسلامي سنة ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م، والثانية لدار النهضة العربية سنة ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م. والنسخة الأولى من تحقيق سعيد الفلاح، والثانية من تحقيق محمود كامل أحمد. ولا ريب في أن الثانية أجود من الأولى من حيث منهج التحقيق، فقد توفّر لها من عمليات النقد الخارجي ما لم يتوفر لسابقتها.

وهو كسابقيه من الكتب المتخصصة في توجيه الآيات المتشابهات في ألفاظها. وعلى الرغم أن علم التشابه فن من فنون التفسير إلا أننا لا نستطيع أن نعت ملاك التأويل بأنه كتاب تفسير كما سّماه البعض ^(٣). فموضوع الكتاب بالدرحة الأولى هو توجيه التشابه وقد يستطرد في أبحاث جانبية في التفسير لكنها ليست مقصودة وإنما هي فروع جانبية.

وينبه ابن الزبير في مقدمة كتابه على موضوع هذا الكتاب مبيناً في البداية أنه من مغفلات العلماء في التصنيف. وهذا الموضوع هو توجيه ما تكرر لفظاً أو اختلف بتقديم أو تأخير وزيادة

(١) انظر مخلوف، الشجرة، ص ٢١٢، والدياح ص ١٨٩، ومقدمة د. احمد على ملاك التأويل ٢٧/١.

(٢) ابن حجر، الدرر الكامنة، ٨٩/١.

(٣) انظر مقدمة الفلاح على ملاك التأويل، ١٠٣/١.

في التعبير. وهو موضوع حريّ بالتدبر لمعرفة إعجاز القرآن الذي أرشدنا الله سبحانه إلى تدبر آياته^(١).

سبب تأليف الكتاب :

يصرح ابن الزبير بذلك في المقدمة قائلاً أنه مما حرك إلى هذا العمل هو عدم وجود كتاب في المتشابه، غير ما وجدته من كتاب للخطيب الإسكافي يقصد به كتاب درة التنزيل وبدوره يثني على هذا الكتاب مصرحاً بالتزامه بالقول في الآيات التي تحدث فيها الخطيب مستدركا عليه آيات أخرى أغفلها صاحب الدرة.

وهكذا تلاحظ تأثر ابن الزبير بالخطيب من حيث عرضه لموضوع الكتاب والسبب الذي دفعه إلى تأليفه. ولم يشر الغرناطي إلى كتاب الكرمانلي فلعله لم يصل إليه في تلك الآونة.

ثم يكشف ابن الزبير عن جوانب منهجه في عرض الكتاب ممثلاً ذلك بما يأتي :

١- إبداء الرأي حول كل موطن من المواطن المتشابهة من مكنون فؤاده وبما يلهمه الله ذكره وعدم الرجوع إلى كلام الخطيب أو غيره إلا في الشاذ النادر.

٢- الإفصاح بما ينقله عن أرباب المعاني. وقد التزم ابن الزبير بالفعل بهذا الأمر حيث كان أكثر الكتب الثلاثة ذكراً لمصادره.

٣- التنبيه على المغفل من قبل صاحب الدرة بالحرف [غ] بالنسبة لما لم يتعرض إليه الخطيب وتنبيه ابن الزبير للحديث عنه.

٤- أنه لم يقل في هذا العلم بالرأي المجرد إنما جاء محرراً بآلات من العلوم يتم بها له ما أراد من توجيه المتشابه حيث إن هذه العلوم هي الآلات التي يجتهد المفسر لكتاب الله تعالى من خلال الاستعانة بها^(٢). وسيأتي بيان ذلك بوضوح عند الحديث عن مصادر كتب المتشابه اللفظي.

هذا ولقد تأثر ابن الزبير في عرض الآيات المتشابهات بطريقة الخطيب فكان يعرض الآيتين أو أكثر سائلاً عن وجوه الاختلاف في ما بينها ثم يجيب على ذلك. ويمتاز بأنه كان أكثر من الخطيب وأشمل من حيث بيانه لأسباب الاختلاف بين الآيات المتشابهة. ومثل هذه القضايا وغيرها سيتم دراستها بالتفصيل عند المقارنة بين الكتب الثلاثة إن شاء الله تعالى، وذلك في الفصل الثاني من الباب الثاني بعون الله.

(١) انظر مقدمة ملاك التأويل ، ٣/١.

(٢) انظر مقدمة ملاك التأويل ١/ ٤-٧.

الهدف من هذا الكتاب :

لا ريب أن القارئ للأسم الكامل لهذا الكتاب يتبين له هدف مؤلفه، وهو القطع بذوي الزيف والجهالة ممن يرجفون بما تكرر من القرآن ظانين مجيء ذلك من باب العبث لعزوفهم عن تدبر آي القرآن الكريم.

هذا ومما يمتاز به كتاب ملاك التأويل المنهجية الأصيلة في توجيه الآيات المتشابهات. وتكمن هذه الجدة والأصالة العلمية في ما يأتي:-

(١) إضافة بعض المغفلات مما لم يذكر عند صاحب الدرة. هذا إذا ما تجاوزنا عما ليس من قبيل المتشابه مما أضافه ابن الزبير كالمواقع التي وردت في قصتين -وقد مر-، أما ما عدا ذلك من المتشابه المغفل من قبل صاحب الدرة فهو جانب مهم في الجديد الذي أضافه ابن الزبير.

(٢) استعمال آلات مختلفة من العلوم في توجيه المتشابهات؛ من اللغة أو علوم القراءات أو أصول الفقه، وغير ذلك كما كان يفعل صاحب الدرة مما يدل على العمق الفكري والأصالة.

وهكذا ينتهي بنا التطواف من هذه الرحلة القصيرة التي تعرفنا من خلالها على أصحاب الكتب الثلاثة وكتبهم التي صنفوها في علم الآيات المتشابهات. وقد جاءت هذه المقدمات ضرورية لتعين على الدخول إلى دراسة ما في هذه الكتب الثلاثة دراسة تفصيلية بشكل متسلسل ومنطقي. فبعد أن تعرفنا على أصحاب هذه الكتب ونظرنا إلى جوانبها الشكلية والفنية لا بد من أن نخطو خطوات أخرى إلى الأمام لنعرف ما هي مصادرها التي اعتمدت عليها في توجيه الآيات المتشابهات.

المبحث الثاني

مصادر كتب المتشابه اللفظي الثلاثة

تمهيد

من المعلوم بالضرورة أن توجيه الآيات المتشابهات تشابهاً لفظياً علم يحتاج إلى إعمال فكر واجتهاد من قبل دارس القرآن الكريم. ومن هنا فإنه لا يمكن توجيه المتشابه اللفظي بالرأي المجرد ومن غير أصول ومرتكزات علمية يعتمد عليها المفسر. من أجل ذلك كله نجد أن أصحاب الكتب الثلاثة وخصوصاً ما كان من الخطيب وابن الزبير قد نهوا في مقدماتهم على هذه الوسائل التي من خلالها سيتم توجيه المتشابه اللفظي.

ولقد مر بنا قول الخطيب في أن فهم هذه الآيات المتشابهات يجعلنا نملك من العلوم ما لم نملكه أمة قبلنا. كما أضاف ابن الزبير أن كتابه هذا جاء محرراً من آلات من العلوم بها يتم قوام المفهوم. فلم يكن توجيه المتشابه إذن قائماً على خيال أو انطباع، وإنما هي وسائل اعتمدها ومصادر رجعوا إليها، ومرتكزات لا بد منها في فهم البيان القرآني بعامة والمتشابه اللفظي بخاصة. وسأمضي الآن في عرض هذه المصادر الأصلية التي اعتمدتها الكتب الثلاثة سائلاً المولى توفيقه وعنايته إنه سميع مجيب.

المطلب الأول: القرآن الكريم

يعد الاستشهاد بالآيات القرآنية ظاهرة عامة في كتب المتشابه اللفظي، وخاصة ما كان من الخطيب وابن الزبير حيث كانا أكثر من الكرمانني تعرضاً لهذه الظاهرة، ذلك لأن الأخير بنى كتابه على الإيجاز، الأمر الذي جعل هذه الظاهرة تختفي عنده بنسبة كبيرة. ولقد كان استشهاد الكتب الثلاثة بالقرآن الكريم ذا جوانب متعددة نجملها في ما يأتي ممثلين على كل واحد منها بما يحقق المقصود، وهذه الجوانب هي :

(١) الاستشهاد بالقرآن الكريم على قضايا عامة لا تسهم كثيراً في توجيه المتشابهات:

من ذلك ما جاء عند الخطيب في آية البقرة [٤٨] : ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يَنْصُرُونَ﴾^(١). فذكر أموراً أربعة جاءت بها الآية الكريمة لا يمكن أن تنفع الكافرين يوم القيامة، وهي المدافعة بالنفس والشفاعة باللسان والفداء والنصرة. ومثل بهذه الأمور الأربعة على حال من يتعرض لاعتداء في الدنيا فإن هو يئس من الأمور الثلاثة الأولى

(١) انظر درة التنزيل، ص ١١-١٣.

التي ذكرنا بقي طمعه في الرابع وهو النصرة. ويستشهد الخطيب على هذا المثال مستطردا بآيتين كريمتين الأولى قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لِيُصْرَنَهُ اللَّهُ﴾ [الحج/٦٠]، والثانية قوله: ﴿فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ [الإسراء/٣٣] فتلاحظ أنه تفريع استطرادي لا دخل له في توجيه التشابهات.

ومثل ذلك ما جاء عند ابن الزبير في أم القرآن في موقع: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الفاتحة/٢] بين الرب والمالك، وهما صفتان تشعران بالهيمنة والرهبة. فجاء الرحمن الرحيم تلطفا بحال الناس ليظلوا بين الخوف والرجاء. يمهّد ابن الزبير لهذا الفهم بقضية عامة وهي عناية الله تعالى بهذه الأمة ونبينا عليه وآله السلام ويستشهد لذلك بآيتين كريمتين الأولى قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران/١١٠] والثانية ما كان من تكريمه عليه السلام: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لَمْ أَذْنَبْ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾ [التوبة/٤٣] وهذا كثير عند الخطيب وابن الزبير^(١).

٢) الاستشهاد بالقرآن على قضايا نحوية :

ويكثر هذا عند الخطيب، فانظر مثلا إلى كلامه عن آية النحل [٣٥]: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبْدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ ففصل بين المعطوفين أي الفاعل في عبدنا وقوله: ﴿وَلَا آبَاؤُنَا﴾ فصل بينهما بجارّين ومجرورين فاحتيج إلى تأكيد العامل مرة أخرى بالضمير [نحن]. والفاصل هو قوله: ﴿مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ ويستدل الخطيب على مجيء مثل هذا التأكيد في إعادة العامل لمحيء الفواصل بعدد من الآيات كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا أَنَّا مُخْرَجُونَ﴾ [النمل/٦٧] فالفاصل (تراباً وآبائنا)، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف/٣٠]^(٢).

ومن ذلك استشاده على الجسوع التي واحدها مذكر في قوله تعالى في البقرة [٨٠]: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمْسَنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾ حيث إن الأيام جمع ومفردها يوم فلم ينعت الجمع الذي واحده مذكر بالألف والتاء على نحو قوله تعالى: ﴿وَسُرَّرَ مَرْفُوعَةً وَأَكْوَابَ مَوْضُوعَةً وَنَارُكَ مَصْفُوفَةً﴾ [الغاشية/١٣-١٥]^(٣).

ومن ذاك ما جاء عند الغرناطي وهو يعلل قصد التذكير والتأنيث ما بين آل عمران [٤٩] والمائدة [١١٠] في قصة عيسى عليه السلام فقد قال في الأولى: ﴿أَنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفِخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا يَأْذَنُ اللَّهُ﴾ وقال في المائدة: ﴿فَنفِخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا يَأْذَنِي﴾^(٤) فجاء التذكير

(١) انظر ملاك التأويل، ٢٤-٢٢/١.

(٢) انظر درة التنزيل ص ١٣٥.

(٣) انظر درة التنزيل ص ٢٣.

(٤) انظر ملاك التأويل ١٥٧/١.

في الأولى مراعاة للفظ الكاف أو مثل. وجاء في الثانية مؤنثا مراعاة للمعنى وهو التأنيث. ويستشهد ابن الزبير لهذه الظاهرة من القرآن بقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لَهِيبُ سَمُومٍ وَخَافِظٌ مِنْ نَارٍ وَتَتَذَقَّ الْحَرَّ وَالْبُيُوتَ الْمَبْنُوتَ﴾ [الأحزاب / ٣١]. فراعى أولا اللفظ ومن ثم راعى جانب المعنى العائد إلى النساء فقال : ﴿وتعمل صالحا﴾ وفي مراعاة اللفظ يقنت.

(٣) الاستشهاد بالقرآن على تقرير مسائل بلاغية :

وهذا ما كان يكثر عند الغرناطي دون الخطيب الذي كان أكثر ميولا للصبغة النحوية. فمن ذلك ما عرضه الغرناطي من فصل من المغفلات حول دراسة أسلوب التأكيد بمن الجارة. تلاحظ أنه جاء بآيات ثلاث من الأنعام [٦] والسجدة [٢٦] وص [٣] وهي قوله تعالى : ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نَمُكِّنْ لَهُمْ﴾، وقوله : ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينِهِمْ﴾، وقوله : ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَا تَحْنِمْهُمْ﴾، ويأتي بنمط آخر من الآيات حذفت منها من، كقوله تعالى في مريم [٩٩] : ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ هَلْ تَحْسِبُ مِنْهُمْ مِنْ آخِذٍ﴾^(١)، تلاحظ أن ابن الزبير يستشهد بهذه الآيات المتفرقة ليثبت حقيقة واحدة، تلك هي أن الآيات التي ذكرت فيها [من] الجارة فيها مزيد من التهديد والتخويف، ويبدأ كعادته بتحليل سياق كل آية من هذه الآيات. أما الآيات التي لم تذكر فيها فهي أقل حجما في تأكيد الوعيد.

(٤) الاستشهاد بالقرآن على معاني بعض النظائر المتشابهة :

ف نجد الخطيب مثلاً عندما أتم كلامه حول آية الأنعام [١٧] : ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ...﴾ الآية تجده في آخر كلامه يستشهد على المعنى بآية الزمر [٣٨] : ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾^(٢).

ومثل ذلك ما جاء عند الكرمانلي في قوله تعالى : ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة / ٦، ٧] يورد وفقاً لهذا المعنى ما كان في آخر الشورى [٥٢، ٥٣] : ﴿وَإِنْكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطَ اللَّهِ﴾^(٣). ومثله عند الغرناطي في آية البقرة [٦٣] : ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ حيث يستشهد على معناها بقوله في الأعراف [١٧١] : ﴿وَإِذْ

(١) انظر ملاك التأويل ١/ ٢٨٤-٢٨٨.

(٢) انظر درة التنزيل ص ١١٤.

(٣) انظر البرهان للكرمانلي ص ٢٠، فقرة ٣.

نتقنا الجبل فوقهم كأنه ظلة وظنوا أنه واقع بهم خذوا ما آتيناكم بقوة واذكروا ما فيه لعلكم تتقون^(١).

٥) الاستشهاد بالقرآن على توضيح بعض المفردات القرآنية :

وهذا ما كان يحدث عند الغرناطي دون صاحبيه. مثاله ما وقع في أول النساء من تفريقه بين الخلق والجعل، حيث بين أن الخلق إنما هو إيجاد من العدم بينما الجعل تحول من شيء موجود واستدل على ذلك بآية الأنعام [١] : ﴿الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور﴾^(٢)، فعبّر عن السموات والأرض بالخلق لأنهما وجدتا من العدم، بينما أسند الظلمات والنور إلى الجعل لأنهما وجدا نتيجة موجود وهو تغير الأجرام من حيث تعاقب الليل والنهار.

٦) الاستشهاد بالسياق القرآني للآيات المتشابهات :

وسياتي الحديث عن هذا الجانب بالتفصيل في المصدر الخامس من مصادر كتب التشابه اللفظي إن شاء الله وإنما أحببت أن أذكره هنا لأنه جانب مهم من الشواهد القرآنية في خدمة التشابه اللفظي.

٧) اعتماد أصحاب الكتب الثلاثة على فهم بعض الشواهد القرآنية في توجيه بعض المتشابهات :

ويشبه هذا الضرب ما فسر من قبيل القرآن بالقرآن. لكن هذا قليل ونادر في توجيه التشابه اللفظي ولم أعثر منه إلا على موضع واحد، وهو ما جاء في المقارنة بين الجزاءين في سورة النبأ حيث قال في حال الكافرين : ﴿جزاء وفاقاً﴾ [النبأ/ ٢٦] وفي حال المؤمنين : ﴿جزاء من ربك عطاء حساباً﴾ [النبأ/ ٣٦] فالجزاء بالمثل كان في شأن الكافرين والجزاء بالعطاء الجزيل المضاعف كان للمؤمنين. تجد أن الكتب الثلاثة من دون تمييز تسوق الشواهد القرآنية المقررة لهذه الحقيقة كقوله تعالى في الأنعام [١٦٠] : ﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى إلا مثلها وهم لا يظلمون﴾ وغيرها من الآيات التي توضح هذا المفهوم^(٣).

٨) الاستشهاد بالقرآن الكريم حتى قواعد قرآنية مطردة :

يكثر مثل هذا عند ابن الزبير من خلال حديثه الاستطرادي في توجيه بعض المتشابهات. فمن ذلك ما أورده في آيات المائدة [٤٤، ٤٥، ٤٧] : ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله﴾ حيث يعد ابن الزبير فواصل الآي الثلاثة على الترتيب الحاصل وهو قوله : ﴿الكافرون الظالمون الفاسقون﴾ تدرجاً في الوصف من الأخف إلى الأثقل. وهذا التدرج من الأخف للأثقل كثيراً ما يراعيه القرآن في آيات النعيم والعذاب

(١) انظر ملاك التأويل ٧٩/١.

(٢) انظر ملاك التأويل ١٨٧-١٨٥/١.

(٣) انظر درة التنزيل ص ٥١٦، والبرهان ص ٢٠١، فقرة ٥٤٩، وملاك التأويل ٩٤٠/٢.

على حد سواء. فمثال تدرجه في النعيم ما جاء في البقرة [٢٥]: ﴿وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل وأتوا به متشابها ولهم فيها أزواج مطهرة وهم فيها خالدون﴾ فتدرج في أمور كثيرة بدأها بالبشارة وأنهاها بالخلود الذي هو من أرقى مراتب النعيم. كما يستشهد بالآيات الواقعة في آل عمران [٨٦-٩١]: ﴿كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم﴾ إلى قوله: ﴿وما لهم من ناصرين﴾ فجاء في بيان حال ثلاث طوائف من الفئات الكافرة تدرج في ذلك من حال الأخف إلى حال الأثقل وهم الذين ماتوا على الكفر فحالمهم أشد نكراً من المنافقين والمرتدين وهما الطائفتان الأوليان^(١).

ومما تقدم ندرك أن القرآن الكريم كان عماداً أصيلاً لا يستغنى عنه في خدمة توجيه التشابهات، وإن كان في بعض الأحيان يذكر في بحوث استطرادية في بعض القضايا العامة التي لا تخدم توجيه التشابه في شيء.

هذا ويعد اعتماد الكتب الثلاثة على القرآن الكريم من أصدق الأدلة على أنهم لم يقولوا بالرأي المجرد المنبعث عن الانطباع والخيال وإنما كانوا يستأنسون بهذه الآيات في القضايا المختلفة وإن كانت لا تخدم توجيه التشابه بشكل مباشر.

المطلب الثاني: الحديث النبوي

تلاحظ ومنذ البداية قلة اعتماد الكتب الثلاثة على الحديث، ذلك أن الحديث الشريف مثل القرآن الكريم لا يؤدي خدمة مباشرة في توجيه الآيات المتشابهات. وإنما كانوا يستأنسون بكلامه صلى الله عليه وسلم في جوانب مختلفة نجملها في ما يلي:

(١) الاستشهاد بالحديث على قضايا عامة:

كما جاء عند الخطيب في آية البقرة [١٨٧]: ﴿تلك حدود الله فلا تقربوها﴾ حيث استشهد بقوله عليه السلام: (من رتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه)^(٢). أما ابن الزبير فيستشهد بحديث آخر في هذا الموطن وهو القول الذي جاء عن عائشة رضي الله عنها وأيككم يملك إربه... الحديث^(٣).

(١) الآيات التي تدرجت في بيان حال الكافرين هي من آل عمران ٩١-٨٦، وانظر ملاك التأويل ٢/٢٥٤-٢٥٨.

(٢) انظر درة التنزيل ص ٤٥، والحديث متفق عليه، انظر البخاري رقم ٢٠٥١، ومسلم برقم ١٥٩٩.

(٣) انظر ملاك التأويل ١/١١٥، والحديث متفق عليه، انظر البخاري برقم ١٩٢٧، ومسلم برقم ١١٠٦.

ومن ذلك أيضا استشهاد ابن الزبير بقوله عليه السلام (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإن قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم.. الحديث)، وذلك في آية البقرة [١٩٣]: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾^(١).

ومن ذلك أيضا ما جاء عند الكتب الثلاثة في سورة الشرح حيث يستشهدون بالحديث (لن يغلب عسر يسرين) لكن الذي يلاحظ اختلافهم في نسبة الحديث للنبي صلى الله عليه وسلم ففي حين نسبته الخطيب إلى النبي عليه السلام تجد أن الكرمانى نسبته إلى عمر رضي الله عنه أما ابن الزبير فقد أورده بصيغة التضعيف وهو لفظ قليل^(٢).

٢) استشهاد الغرناطي بالأحاديث الداعمة لآرائه في توجيه المتشابه :

فتجده مثلا في آية آل عمران [١٦٤] : ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾، وقال في الجمعة [٢] في عموم الأمين : ﴿رَسُولًا مِنْهُمْ﴾ حيث اعتبر أن قوله : ﴿مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ يوحى بمنزلة التشريف والصَّبَقَ بينما قوله : ﴿مِنْهُمْ﴾ في الجمعة يدل على النوع والخصوصية ويستشهد على ذلك بمحدثين الأول : قوله عليه السلام : (سلمان منا أهل البيت) والثاني : (فاطمة بضعة مني) حيث يشرح ظاهرة التخصيص التي في الحديثين^(٣).

٣) استشهاد ابن الزبير بالحديث لتوضيح بعض الحقائق اللغوية:

من ذلك ما جاء في حديثه عن الإسلام والإيمان في أواخر سورة يونس عليه السلام حيث يبين أن الإيمان هو التصديق والإسلام بمعنى الاستسلام والانقياد. ثم بين أنه إذا ذُكِرَ هذان المسميان مجتمعين فإنهما يحتملان المعنى نفسه. أما إذا فُصِّلَ بينهما فيبقى لكل معناه الحقيقي الذي اختص به، ويستشهد على ذلك بحديث جبريل حينما سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإسلام والإيمان والإحسان^(٤).

(١) انظر ملاك التأويل ١/١١٩، والحديث متفق عليه، انظر البخاري رقم ٢٥، ومسلم رقم ٢٢.

(٢) انظر الدرر ص ٥٢٣، والبرهان ٢٠٨، فقرة ٥٦٧، والملاك ٢/٩٥٣، والحديث أورده السيوطي في الدرر ٦/٣٦٤ عن قتادة بلاغا مرسلا، وهو مروي بغير هذا اللفظ عن أنس بن مالك قال : كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) جالسا فنظر إلى جحر بحمال وجهه، فقال : (لو كانت العسرة نحيء حتى تدخل هذا الجحر لجاءت البسرة حتى تخرجها) ثم تلا ﴿فَإِنْ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا، إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾، الشرح [٦٥٥] رواه الطبراني في الأوسط برقم ١٥٤٨، والبيهقي برقم ١٠٠١٢، وهو مما تفرد به حميد ابن حماد عن عائذ بن شريح وهذا الأخير ضعفه الهيتمي، (انظر مجمع الزوائد ٧/١٣٩).

(٣) انظر ملاك التأويل ١/١٧٧-١٧٩، والحديث الأول رواه الحاكم في المستدرک وسكت عنه، بيد أن الذهبي في التلخيص قال: سنده ضعيف، (انظر الحاكم، المستدرک ٥/٥٩٨، ورواه الطبراني في الكبير ٦/٢٦١، برقم ٦٠٤٠)، وقال فيه الهيتمي : فيه كثير من عبد الله المزني، وقد ضعفه الجمهور وحسنه الترمذي. (مجمع الزوائد ٦/١٣٠)، وتعقبه همدى السلفي بأن الشافعي وأبي داود نسباه إلى الكذب، ولا يعتمد على تصحيح وتحسين الترمذي لما اتفق العلماء عليه من أن تصحيحه وتحسينه لا يعتمد عليه. والحديث الثاني متفق عليه انظر البخاري برقم ٢٧٦٧، ومسلم برقم ٢٤٤٩، واللفظ له.

(٤) انظر ملاك التأويل ١/٥٠٣-٥٠٥، والحديث رواه البخاري برقم ٥٠.

٤) الاستشهاد بالحديث في توضيح بعض المفاهيم القرآنية :

مثاله ما كان من الكرمانى وابن الزبير في سورة مريم عند قوله تعالى عن يحيى : ﴿وَلَمْ يَكُنْ جَبَّارًا عَصِيًّا﴾ [مريم/١٤] تجدهم يستشهدون لتوضيح ذلك بالحديث الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم (ما من أحد من بني آدم إلا أذنب أو هم بذنب إلا يحيى بن زكريا) فنفى عنه العصيان من أجل ذلك دون عيسى الذي نفى عنه الشقاء^(١)، ومع كون هذا المثال ليس من قبيل التشابه لاختلاف القصتين إلا أنني أذكره هنا لأننا ندرس مصادر الكتب الثلاثة بعامة وليس على الاعتبار الذي قدمته في بداية هذه الدراسة بالنسبة لما يتعلق بضوابط التشابه اللفظي وما هو ليس منه.

٥) استشهاد الغرناطي بالحديث والقرآن على جرس الكلمة :

فمن ذلك ما قاله في آية الكهف [٣٦] : ﴿وَلَا يَنْ رُدُّدَتْ إِلَى رَبِّي لِأَجْدَنَ خَيْرًا مِنْهَا مَنَقَلًا﴾ حيث يبين أن هذه الكلمة تحمل في جرسها القهر والشدة والتعنيف دون كلمة الرجوع. ويستدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿ثُمَّ يَرُدُّ إِلَى رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَابًا نَكْرًا﴾ [الكهف/٨٧] وبالحديث الذي جاء في وصف الشيطان الذي تفلت على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة (فردّه الله خاسئا)^(٢).

٦) الاستشهاد بالحديث في بحوث استطرادية وأفكار جانبية تأتي أحيانا عند الخطيب وابن الزبير :

فمن ذلك ما أورده الخطيب في بيان التكرار الواقع في آية المرسلات ﴿وَيَلْ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ لما بلغ تفسير قوله تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾ [المرسلات/٤٧] استشهد بحديث هند بنت عتبة حينما كرهت من الإسلام ثلاثا وذكر منها التحية أي الركوع^(٣). ومن ذلك ما جاء عند ابن الزبير أيضا عند حديثه عن الآية في أواخر الجن [٢٦] ﴿عَالَمُ الْغَيْبِ فَلَا يَظْهَرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ حيث يستطرد يبحث له عن علم الله للغيب، ومن خلال هذا التفريع يستشهد ابن الزبير بحديثين عن ابن عباس من رواية الترمذي وعن أبي هريرة من رواية البخاري وذلك في كيفية استراق الشياطين لعلم الغيب حين يصل السماء الدنيا^(٤).

(١) انظر البرهان، ص ١٢٤، فقرة ٢٩١، وملاك التأويل ٦٥٨/٢، والحديث رواه أحمد في مسنده، ٢/٢٩٢، وابن جرير في تفسيره ٥٨/١٦، وابن كثير في تفسيره ١١١/٣، ١١٢.

(٢) انظر ملاك التأويل ٦٤٦/٢، والحديث رواه مسلم ٣٨٤/١.

(٣) انظر درة التنزيل ص ٥١٤، والحديث لم أعثر عليه في معظم المصادر.

(٤) انظر ملاك التأويل ٩٢٢/٢، والحديث الأول رواه الترمذي عن ابن عباس رقم ٢٢٢٤، وقال هذا حديث حسن صحيح، (٣٣٨/٥)، والحديث الثاني رواه البخاري عن أبي هريرة برقم ٤٧٠١.

وفي ضوء ما تقدم فإننا نلاحظ أن كتب التشابه اللفظي ضيقت من نسبة استشهادها بالحديث، وذلك أكثر من القرآن الكريم، فجعلته على قضايا عامة وأفكار جانبية وتوضيح مفاهيم قرآنية معينة احتاجوا إلى توضيحها من خلال التشابهات.

ويلاحظ أن ابن الزبير كان أكثر الكتب الثلاثة استشهاداً بالحديث لكثرة التفريعات الجانبية في ملاك التأويل. هذا من جهة؛ ومن جهة ثانية فإن ابن الزبير من علماء الحديث أصلاً فبدت خبرته بإيراد الآثار أكثر من غيره في هذا المجال.

كما تلاحظ من جهة ثالثة أن كتب التشابه اللفظي راعت الاستشهاد بالصحيح على الأغلب ولم تذكر من الضعيف إلا ما ندر كما مر من الحديث (لن يغلب عسر يسرين). ولم يتعرض الخطيب لذكر الأخبار الإسرائيلية إلا مرة واحدة، وتابعه على ذلك الكرمانى وذلك عند بيانهم لآية العنكبوت [٢٢]: ﴿وما أنتم بمعجزين في الأرض ولا في السماء﴾ حيث قالوا: "إنه ذكر السماء هنا لأن الآية جاءت على لسان إبراهيم لقومه الذين كان فيهم النمرود بن كنعان وما جاء في ذكره من أنه كان ينوي الصعود إلى السماء"^(١).

أما ابن الزبير فلم يذكر هذا الخبر واكتفى بتعليل هذه الآية عن طريق فهم السياق القرآني^(٢)، فلعله علم أنه خير ليس بمحل للاحتجاج.

هذا وقد يستشهد الغرناطي بعموم الأحاديث الصحيحة على ما قد يثبتاه من رأي في توجيه التشابه. كما تلاحظ ذلك في آخر الزمر [٧٣] ﴿وفتحت أبوابها﴾ فيبين أن الواو عاطفة وأن المجيئ من المؤمنين إنما يكون بعد أن تفتح أبواب الجنة ويكون دخلها النبي الكريم أول الناس. ويستدل لمذهبه هذا بما جاء من عموم الأخبار الواردة في أحاديث الشفاعة عند الترمذي وأحمد وغيرهم^(٣).

المطلب الثالث: الأقوال المأثورة عن السلف في التفسير عند الكتب الثلاثة

لم يؤثر عن السلف في التفسير شيء ذو بال في توجيه التشابه اللفظي، إنما هي أقوال مجردة في التفسير، وغالباً ما تكون مقتضبة لتوضيح مبهم أو بيان سبب النزول ومن نزلت فيه الآية وغير ذلك. ولنل هذا الغايات جاءت هذه المأثورات في كتب التشابه اللفظي. فمن ذلك مثلاً ما جاء عند الخطيب حين تعرض لآية المائدة الثانية: ﴿يحرفون الكلم من بعد مواضعه﴾ [المائدة/٤١]، ذكر فيها قولين: الأول: أنها في اليهود الذين كانوا في عصر التنزيل وكانوا ينوون تحريف القرآن بعد زمان

(١) انظر درة التنزيل ص ٣٥١، والبرهان ١٥٢، فقرة ٣٧٧، وخبر النمرود ذكره ابن كثير في تفسيره ٢٩٦/١، ٢٩٧.

(٢) انظر ملاك التأويل ٦٦٧/٢.

(٣) انظر ملاك التأويل ٨٣٣/٢-٨٣٥، وأحاديث الشفاعة مروية عند الترمذي في السنن برقم ٢٤٣٤، قال: "وفي الباب عن أبي بكر الصديق وأنس وعقبة بن عامر وأبي سعيد، وقال: هذا حديث حسن صحيح"، كما هي مذكورة عند أحمد في المسند ٤/١.

نزوله. والثاني : ما أورده بصيغة الاحتتال وهو أن الآية نازلة في جماعة من اليهود أتوا النبي عليه السلام بزنا محصن وقالوا لبعضهم : إن أفتاكم بالجلد فاجلدوه وإن أفتاكم بالرجم فلا ترجموه. وقال قتادة : إن ذلك كان في قتل منهم حيث قالوا : إن أفتاكم محمد بالدية فاقبلوه وإن كان بالقود فاحذروا^(١).

وأحيانا ما تجد الخطيب يستطرد في إيراد أقوال السلف في ما لا يخدم التشابه لا من قريب ولا من بعيد كتفسيره معنى الملك في المائة [٢٠] ﴿وجعلكم ملوكا﴾ حيث يقول : وقد اختلف الناس في معنى الملك فقال عبد الله بن عمرو بن العاص^(٢) وزيد بن أسلم^(٣).

والحسن^(٤) أقل الحال التي إذا كانت كان الإنسان بها ملكاً، الدار والمرأة والخدم. وقال غيرهم : الملك الذي له ما يستغني به عن تكلف الأعمال وتحمل المشاق للمعاش، كما يذكر أقوالاً أخرى في هذا المجال^(٥).

ومن ذلك ما أورده الكرماني في آية الرعد [٣٨] ﴿ولقد أرسلنا من قبلك رسلاً وجعلنا لهم أزواجا وذرية﴾ يذكر قول ابن عباس : عيروا رسول الله صلى الله عليه وسلم باشتغاله بالنكاح والتكثير منه فنزلت الآية^(٦).

ومن ذلك ما نقله الكرماني عن مجاهد^(٧) في الصفات أن الحلیم والعليم هو إسماعيل. ويورد قولاً آخر بصيغة التضعيف قيل إنه إسحاق وهذا عند من زعم أن الذبيح إسحاق^(٨).

وتلاحظ أن ما ينقله الكرماني لا يخدم التشابه اللفظي من جهة، ولم يورده غالب المفسرين من جهة ثانية لأن فيه مقالاً ولا يصح معظمه.

أما ابن الزبير فيسلك نهج الخطيب حيث لا يورد من المأثور إلا ما تأكد من صحته، هذا من جهة، ومن جهة ثانية أن يكون ذلك المأثور لتوضيح معنى فيه شيء من الغموض. فمن ذلك مثلاً ما

(١) انظر درة التنزيل ص ٩٢.

(٢) عبد الله بن عمرو بن العاص هو أبو محمد، أحد السابقين الكثيرين من الصحابة وأحد العبادة والفقهاء، مات في ذي الحجة. ابن حجر تقريب التهذيب ص ٣٠، رقم ٣٥٣٤.

(٣) هو زيد بن أسلم العدوي، مولى عمرو أبو عبد الله وأبو أسامة المدني، ثقة عالم، وكان يرسل (ت ١٣٦ هـ). ابن حجر تقريب التهذيب ص ٣٥٠، رقم ٢١٣٩.

(٤) هو الحسن بن أبي الحسن البصري، ثقة فقيه فاضل مشهور، كان يرسل ويدلس كثيراً، مات سنة ١١٠ هـ. ابن حجر، تقريب التهذيب ص ٢٣٦، برقم ١٢٣٧.

(٥) انظر درة التنزيل ص ٩٧، والطبري، جامع البيان، ١٠/١٦١.

(٦) انظر البرهان ص ١٠٥، فقرة ٢٤١، وأورد القرطبي هذا الأثر في تفسيره غير منسوب إلى ابن عباس، (الجامع لأحكام القرآن ٣٢٧/٩).

(٧) هو مجاهد بن جبير، أبو المحاج المخزومي مولاة المكي ثقة إمام في التفسير، مات سنة ١٠١ هـ، أو ١٠٢، أو ١٠٣، أو ١٠٤. (ابن حجر، تقريب التهذيب ص ٩٢١، برقم ٦٥٢٣).

(٨) انظر البرهان ص ١٦٩، فقرة ٤٣٢، وابن حرير ٧٦/٢٣.

نقله في آية آل عمران [٤١] : ﴿قَالَ آتَيْكَ آلَا تَكَلَّمُ النَّاسُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾ تجده يفسر الرمز بأنه ما يفهمك المقصود دون نطق كالإشارة باليد أو العين ويذكر عن مجاهد أنه بالشفيتين^(١). وهكذا يتبين أن كتب المتشابه اللفظي بعامة اعتمدت على قاعدة المأثور من التفسير بشكل غير مباشر في توجيه الآيات المتشابهات. وإنما كانت تستأنس بهذا المأثور خشية أن تقع في مزالق الرأي الذي لا يركز إلى أسس متينة.

كما يتحصّل مما تقدم أنه لا يوجد للصحابية والتابعين رضي الله عنهم جهد يذكر في خدمة المتشابه اللفظي، وهذا إن دل على شيء فلا يدل على قصور عندهم في الفهم - والعياذ بالله تعالى إنما العكس هو الصحيح، فقد كانوا من خير القرون ومن أفضل من فهم القرآن ومن أفصح العرب بحيث اجتمع لهم كل ما يميزهم عن غيرهم. وجاء بعدهم. ومن أجل ذلك كان التفسير عندهم يمتاز بالإجمال لعدم حاجتهم إلى الإطالة في البيان^(٢).

وبالرغم من هذا الإجمال والاقتضاب في هذه الأقوال المأثورة عن الصحابة والتابعين، إلا أنك تجد ابن الزبير يجد فيها دليلاً له على ما يتبنّاه من آراء. فعند حديثه عن الآية الأولى مما عده من المتشابه في سورة الكهف [٢٢] ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ فإنه يذهب إلى أن [الواو] في قوله : ﴿وَتَأْمَنَهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ هي العاطفة مستندلاً بقول الزمخشري، والتقدير : سبعة هم كذلك. وقوله : ﴿وَتَأْمَنَهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ صفة لتلك الجملة. ويستدل على ذلك بأن الله سبحانه حينما وصفهم أنهم سبعة قال ابن عباس : انقطعت العدة. وأن الله تعالى لم يقل عن هذا القول بأنه رجم بالغيب كسابقه. كما يذكر قول ابن عباس في ما حكاه عنه المفسرون : (وأنا من ذلك القليل)^(٣).

المطلب الرابع : كتب التفسير والآراء التفسيرية

لم يكتف أصحاب الكتب الثلاثة بالاعتماد على التفسير المأثور ليكون أساساً لهم في توجيه المتشابه اللفظي، بل ذهبوا إلى ما هو أبعد من هذا، لقد أخذوا يراجعون كتب المفسرين وآراءهم المختلفة حتى لا تزل بهم القدم في توجيه الآيات المتشابهات. ولا غرابة في أن يحدث مثل هذا، ذلك أن توجيه المتشابه اللفظي هو لون من ألوان التفسير بالرأي والاجتهاد، فلا يضير إذن إطلاعهم على آراء الغير ولتثبت بذلك أقدامهم على أفضل منهج وأقوم سبيل.

هذا وسأتناول كتب التفسير التي اعتمد عليها أصحاب الكتب الثلاثة. ثم ما ذكره في كتبهم من آراء متفرقة للمفسرين مما لم ينسبوه لأحد.

(١) ملاك التأويل ١/١٥٤، وتفسير ابن جرير ٦/٣٨٨، ٣٨٩.

(٢) الذهبي، التفسير والمفسرون، انظر ص ٩٧، ٩٨، حول مميزات التفسير في عصر الصحابة.

(٣) انظر ملاك التأويل ٢/٦٤٠ إلى ٦٤٤، وانظر قول ابن عباس عند ابن جرير ١٥/٢٦٦.

(أ) كتب التفسير المعتمدة عند كتب المتشابه اللفظي

كان ابن الزبير من أكثر الكتب الثلاثة رجوعاً واعتماداً على كتب التفسير المختلفة، في حين تلاحظ أن صاحبيه أعني الخطيب وتاج القراء لم يسميا أي كتاب تفسير اعتماداً عليه، وإنما هي آراء مختلفة للمفسرين دون أن ينسبوا لأي كتاب.

ولقد وجدت بعض الإشارات السيرة التي لا تكاد تذكر عند الخطيب وتاج القراء حول اعتمادهم لبعض المصادر التفسيرية من تلك التي كتبوها بأنفسهم في التفسير.

أما الخطيب فلقد وجدته يرجع مرة واحدة إلى كتاب يسميه (جامع التفسير)، وذلك عند حديثه عن سورة الكافرون. يقول الخطيب مجيباً عن سبب التكرار في هذه السورة: "الجواب أن يقال إننا قد أجبنا في جامع التفسير عن ذلك بأجوبة كثيرة فنذكر منها واحداً في هذا الموضع وهو أن يقال معناه: لا أعبد الأصنام لعلمي بفساد ذلك ولا أنتم تعبدون الله لجهلكم ما يوجب عليكم. ولا أعبد آلهتكم لتعبدوا الله منابذة بيننا، ولا أنتم تعبدون الله من أجل أن يكون سبقت مني عبادة آلهتكم، وذلك حين طلب المشركون منه الاشتراك في العبادة فنفي في الأول عن نفسه عبادة الأصنام للعلم ببطالانها ونفي عنهم عبادة الله لجهلهم أنه وجده الذي تحقق له العبادة، وفي الثاني نفي للعبادة التي دعوا إليها على وجه المناوبة"^(١) ثم يحيل إلى كلام آخر له في هذا الكتاب.

والأمر الذي يستدعي الاستغراب هو أن الخطيب لم يشر إلى هذا الكتاب إلا مرة واحدة وقعت في أواخر السور التي تحدث عنها. ومن جهة ثانية فإن الكتاب لم تذكره كتب التراجم التي ذكرت مؤلفات الخطيب الإسكافي، الأمر الذي يجعل هذا الكتاب مجهول الهوية ويكتنف شأنه الغموض.

أما الكرمانلي فهو الآخر كان يرجع على قلة إلى كتاب له اسمه لباب التفسير والذي ما زال مخطوطاً كما علمت ذلك في الترجمة لتاج القراء ويبدو أن هذا الكتاب كان تاج القراء يجمع فيه أقوال المفسرين المختلفة من الصحيح وغيره وحتى الأقوال الغريبة التي لا يعتد بها وقد تقدم قول السيوطي في ذلك.

ففي أوائل الأعراف [١٢]: ﴿ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك﴾ يقول تاج القراء: "وللمفسرين في [لا] أقوال، قال بعضهم: لا صلة، كما في قوله: ﴿لئلا يعلم﴾ [الحديد/٢٩]، وقال بعضهم: المنوع من الشيء مضطر إلى ما منع منه، وقال بعضهم: ما الذي جعلك في منعة من عذابي، وقال بعضهم: معناه: من قال لك لا تسجد؟ وقد ذكرت ذلك وأخبرت بالصواب في كتابي لباب التفسير"، ثم يذكر أي الكرمانلي مقصود هذا الكتاب وهو اختصاص [لا] بالذكر في هذه السورة^(٢).

(١) انظر درة التنزيل، ص ٥٣٥.

(٢) انظر البرهان ص ٦٨، ٦٩، فقرة ١٢٠.

وتقل إشارة الكرماني إلى هذا الكتاب، ولا يذكره إلا في القليل النادر، ومن ذلك إضافة لما تقدم ما جاء في حديثه في آية يوسف [٢٢] : ﴿ولما بلغ أشده آتيناه حكما وعلما﴾، تجده يقول : " والخلاف في الأشد ذكر في موضعه ^(١)، ولعله بذلك يشير إلى كتاب لباب التفسير الذي جمع فيه أقوال المفسرين.

أما ابن الزبير فقد درج على ذكر مصادره وتحقيق مادته العلمية، فقد اعتمد كثيراً من كتب التفسير وغيرها من تلك التي تخدم مقصوده في هذا الكتاب. ولم يكن ابن الزبير ناقلاً فحسب، بل وإنما ينقل ناقداً ومستندلاً على بعض الحقائق ومخطئاً في بعض الأحيان لمن ينقل عنهم أو مصوباً إلى غير ذلك من الغايات التي يقصد البحث العلمي من أجلها.

هذا ولقد اعتاد ابن الزبير على مراجعة كتب التفسير الآتية :

(١) تفسير ابن جرير جامع البيان :

يستشهد ابن الزبير بأقوال هذا المفسر في بعض الأحيان للاستدلال على ما يتبناه من أفكار في توجيه التشابهات. فمن ذلك ما أورده عن ابن جرير في آية التوبة [١٠٥] : ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾ حيث ذكر عن الطبري مدعماً رأيه أنها نزلت في التائبين من المخلفين يوم تبوك ويظيل في الدفاع عن هذا الرأي وما قد يرد عليه من اعتراضات. وفي هذا الصدد يرد ابن الزبير قول ابن عطية في الآية نفسها، وهو أنها تهديد للمنافقين ووعد لهم وأنهم أولئك الذين قال الله فيهم : ﴿ألم يعلموا أن الله يعلم سرهم ونجواهم﴾ [التوبة / ٧٨] كما ينه ابن الزبير على أنه حري بأن يتعرض المفسرون لهذه الآية التي تكلم عنها ناقداً للمفسرين الآخرين لم يتنبهوا للحديث في هذا الموضوع ^(٢).

(٢) الزمخشري في تفسير الكشاف :

وهذا التفسير من أكثر التفاسير التي اعتمدها ابن الزبير. فأحيانا كنت تجده ينقل رأي الزمخشري في توضيح حقيقة بعض النظائر المتشابهة مستحسناً لما يقول. فمن ذلك ما نقله عنه في آية الأنعام [٩٥] : ﴿إن الله فالق الحب والنوى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي﴾ حيث ذكر جاز الله أن الجملة الثانية من هذه الآية : ﴿يخرج الحي من الميت﴾ هي مبينة للأولى ﴿فالق الحب والنوى﴾، والجملة الثالثة : ﴿ومخرج الميت من الحي﴾ معطوفة على الأولى ﴿إن الله فالق الحب والنوى﴾ نقل

(١) البرهان، ص ١٠٠، فقرة ٢٢٣.

(٢) انظر ملاك التأويل ١/٤٧٧-٤٧٨، وتفسير ابن جرير ١٤/٤٦٢، والمحرر الوجيز ٧/٢٧.

ابن الزبير ذلك عن الزمخشري وهو يوضح موقع الجملة الثانية من هذه الآية : ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ وقد عد ذلك من حسنات الزمخشري^(١).

ومن ذلك اعتماده على قول الزمخشري في بيان معنى ثم في آية الزمر [٦] ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ فهو مقام اعتناء وتكريم في عرض نعمتين الأولى : جرت بها العادة وهي تشب الخلق عن النفس الواحدة وهي آدم عليه السلام. والثانية : ما لم تجر بها عادة وهي خلق حواء من آدم وهي نعمة أعظم منزلة من الأولى فجيء بثم التي تفيد التراخي في الحال والمنزلة. هذا ويستطرد ابن الزبير في إيراد أمثلة أخرى عن الزمخشري في بيان حال التراخي الرتي^(٢).

وأحيانا يعتمد قول الزمخشري في تفسير بعض الآيات كتفسير الحق المعلوم في سورة المعارج بأنه الزكاة المقدرة المعلومة حيث نقل ذلك عن جابر الله^(٣).

حملته على الزمخشري :

وأحيانا يحمل ابن الزبير على الزمخشري لما أورده من كلام يقدح في عصمة داود عليه السلام. فعند حديث ابن الزبير في آية سورة ص [١٧] ﴿اصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ﴾ تحدث فيها عن وجوه التنازع بينما تقدم في السورة وذكر داود عليه السلام ثم عرض بعد ذلك لقول الزمخشري في هذا المقصد وهو وجه بيان النظم بين الآيات مشنعا عليه في ذلك حيث يقول : "وقد تعرض الزمخشري لما تقدم في هذه الآي، فأجاب عن ذلك بما جرى فيه على شنيع المرتكب وسوء الأدب بناء على استبداد العبيد وفعل ما لا يرضاه الخالق سبحانه ولا يريد، فجعل الله شركاء، وأفرد العباد بأفعالهم، فأجاب بناء على ما أصل ووفق في هذا الموضع لوجه المطابقة، ولا حصل فقال : أي الزمخشري " فإن قلت : كيف تطابق قوله : اصبر على ما يقولون واذكر عبدنا داود حتى عطف أحدهما على صاحبه ؟ ثم قال : قلت : كأنه قال لنبيه عليه الصلاة والسلام : اصبر على ما يقولون وعظم أمر معصية الله في أعينهم بذكر قصة داود وهو نبي من أنبياء الله سبحانه قد أولاه ما أولاه من النبوة والملك لكرامته عليه وزلفته لديه ثم زل زلة فبعث إليه الملائكة ووبخه عليها على طريق التمثيل والتعريض حتى فطن لما وقع فيه فاستغفر وأتاب . . . " إلى آخر ما ذكره الزمخشري في هذا المقام. وذكر وجهًا آخر عنه إنه أمر لنبيينا الكريم أن يصون نفسه عن الزلات وأن لا يفعل مثل داود عليه السلام^(٤).

(١) انظر ملاك التأويل ١/١٥٠، ١٥١، وانظر الكشف ٢/٢٤٧.

(٢) انظر ملاك التأويل ١/١٨٨-١٩٠، والكشاف ٤/١١٣، ١١٤.

(٣) انظر ملاك التأويل ٢/٨٦٧، والكشاف ٤/٦١٣.

(٤) انظر ملاك التأويل ٢/٨٢٣، والكشاف ٤/٧٧.

٣. تفسير ابن عطية " المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز " :

حيث كان يراجع بين الحين والآخر، وقد مر سابقا كيف انتقد ابن عطية حين رجح كلام الإمام الطبري على كلامه لما تحدث عن آية التوبة وأنها نزلت في الثائبين ممن تخلفوا يوم تبوك. وأحيانا تجده ينقل عن ابن عطية المعاني اللغوية لبعض الكلمات كتفسير التأوه أنه بمعنى التفجع نقلا عن كتاب ابن عطية^(١). ومن ذلك ما نقله عنه في معنى الحليم بأنه الصابر المحتسب العظيم العقل^(٢). وهكذا تلاحظ كيف أن ابن الزبير أدرك القيمة اللغوية لهذا التفسير فاعتمده في إبراز معاني الكلمات التي تخدم توجيه الآيات المتشابهات.

وأحيانا يستشهد بكلام ابن عطية لنصرة رأيه في تعليل بعض النظائر المتشابهة من الآيات، كما هو الحال في آية سورة فصلت [٥٠] : ﴿وَلَن رَّجَعْتَ إِلَىٰ رَبِّي إِنْ لِّيَ عِنْدَهُ لِلْحَسَنِ﴾ حيث يفرق ابن الزبير بينها وبين آية الكهف [٣٦] : ﴿وَلَن رَّجَعْتَ إِلَىٰ رَبِّي لِأَجْدَنَ خَيْرًا مِنْهَا مَنقَلِبًا﴾ فيبين أن الوصف في الآية الأولى في فصلت يعم المؤمن والكافر. ولهذا قال ابن عطية بعد أن ذكر أن المراد بها الوليد بن المغيرة أو عتبة ابن ربيعة^(٣) وأن أكثرها يعطي أن الآية نزلت في الكفار. ثم قال أي ابن عطية : " وإن تضمن أولها خلقا ربما يشارك فيه بعض المؤمنين " ثم يقول ابن الزبير فحصل من كلامه أن هذا التعريف بحال المضروب به المثل في هذه الآية أرجى من حال المضروب به المثل في آية الكهف حيث إن آية الكهف لم يرد فيها شيء في وصف المؤمن^(٤).

٤. التفسير الكبير لأبي الفضل بن الخطيب :

وهذا من التفاسير المعروفة التي أفاد عنها ابن الزبير وهو تفسير الفخر الرازي وفاتح الغيب وقد عُرف عند المغاربة بابن الخطيب.

ولقد أفاد ابن الزبير من هذا التفسير، فمن ذلك ما نقله عنه في آية البقرة [١٢، ١٣] وهو يعلل الفاصلتين المتقاربتين ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾، ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ حيث ذكر عنه في تعليل ذلك وجهين ؛ الأول : أن كون المؤمنين على الحق والمنافقين على الباطل أمر عقلي نظري، وأن النفاق الذي فيه البغي والفساد في الأرض ضروري جار مجرى المحسوس، والثاني : أنه لما ذكر السفه وهو الجهل طابقه بذكر العلم فكان أحسن^(٥).

(١) ملاك التأويل ١/٤٧٧، وابن عطية المحرر الوجيز ٦٤/٧.

(٢) ملاك التأويل ٢/٥٨٧، والمحرر الوجيز ٦٥/٧.

(٣) ما يتعلق بسبب نزول آية فصلت [٥٠] ﴿وَلَن رَّجَعْتَ إِلَىٰ رَبِّي﴾ أنها نازلة في الوليد أو غيره، لا يصلح أن يكون سببا للنزول، لأن ابن عطية أورده بصيغة التضعيف من جهة، ومن جهة ثانية فإن الآية تتحدث عن غودج من النماذج الإنسانية بشكل عام دون أن تتعرض لحال المؤمن والكافر.

(٤) ملاك التأويل ٢/٦٤٦، والمحرر الوجيز ١٣/١٣٠.

(٥) ملاك التأويل ١/٣٤١، والرازي، مفاتيح الغيب ٢/٦٨.

وفي أحيان كثيرة لا يكتفي ابن الزبير كعادته بالنقل، إنما يذهب إلى ما هو أبعد من هذا، فمن انتقاده لأبي الفضل ابن الخطيب ما ذكره في آية المائدة: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، ثم قال: الظالمون، فالفاسقون [المائدة ٤٤، ٤٥، ٤٧]. فقد قرر ابن الزبير أن هذه الآيات فيهما تدرج في ذكر الأثقل بعد الأخف، أي أن الفسق من أوصاف الكافرين، وقد اعتبره في رتبة أثقل من الكفر. وفي هذا الصدد يحمل على أبي الفضل ابن الخطيب الذي قال بخلاف هذا، حيث بين الآخر أن الكفر أثقل من الظلم والفسق حين ذكر وجه المناسبة في ختم الآية الأولى بالكفر والثانية بالظلم.

ويعترض ابن الزبير على ابن الخطيب في ما ذهب إليه قائلًا بأن هذا يخالف المطرد من آي القرآن في ذكر الأخف قبل الأثقل في آيات الثواب والعقاب. ثم إنه من جهة ثانية منافٍ لعادات العرب في كلامهم بالتدرج في الوعد والوعيد من الأخف إلى الأثقل.

ومن جهة ثالثة فإن ما ذكره ابن الخطيب من وجه المناسبة في ختم الآية الأولى بالكفر والثانية بالظلم هو أمر لا غبار عليه، لكنه يخالف ما أطرد من آي القرآن وكلام العرب. ثم إن ابن الخطيب لم يبين وجه ختم الآية الثالثة بالفسق، الأمر الذي يجعل كلامه معرضاً لعدم الدقة في العرض.

فيمثل هذه الروح القوية كان ابن الزبير يحمل على ابن الخطيب، ولقد حمل في هذه الآية على مفسرين آخرين. فمن فيهم صاحب الدرة وتأول كلام الزمخشري لنصرة ما ذهب إليه حول الآيات الكريمة في سورة المائدة^(١).

وهناك أمثلة كثيرة من مثل ما تقدم حمل فيها ابن الزبير على أبي الفضل لا أستطيع التعرض لها خشية الإطالة، فانظر مثلاً إلى نقده له وتضعيف ما جاء عنه من أقوال في ما ذكره ابن الخطيب من وجوه في التتام النظم في سورة [ص] وذلك بين قوله تعالى: ﴿اصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ﴾ وقوله بعد ذلك: ﴿وَإِذْكَرْنَا دَاوُدَ﴾ [ص/١٧] حيث ضعّف ما ذكره من الوجوه^(٢).

وهكذا تلاحظ حملة ابن الزبير المتكررة على أبي الفضل. أما قول محقق ملاك التأويل عن صاحب هذا التفسير لعله لسان الدين ابن الخطيب فهو قول لا يستقيم، ذلك أن ابن الخطيب عاش في الفترة الواقعة ما بين ٧١٣ إلى ٧٧٦ هـ وذلك كان بعد وفاة ابن الزبير.

٥) مكّي بن أبي طالب :

ولم ينقل عنه ابن الزبير إلا مرة واحدة في ما وجدت وذلك في أول سورة مريم، حيث يدافع ابن الزبير عن عصمة يحيى عليه السلام من خلال تفسيره لمعنى الحصر وأنه الحبس والمنع، ويذكر عن

(١) انظر ملاك التأويل ٢٥٩/١-٢٦٤، والرازي، مفاتيح الغيب ٨/١٢.

(٢) انظر ملاك التأويل ٨١٥/٢-٨١٢، والرازي، مفاتيح الغيب ٢٦/١٨٣-١٨٤.

مكي^(١) بأنه الحبس عن الذنوب. ويحمل ابن الزبير على المفسرين الآخرين الذين قالوا إنه المنع عن النساء لأن ذلك نقص والأنبياء منزّهون ومعصومون عن مثل هذه النقائص^(٢).

٦) الهروي^(٣):

ولم ينقل عنه ابن الزبير إلا مرة واحدة كسابقه، وذلك ما وقع عنده في أول المساندة حين فسر الأنعام وأنه لا يعدّ بقر الوحش منها، قال: "وقال الهروي الأنعام هي المواشي من الإبل والبقر والغنم"^(٤).

٧) الغزنوي، ووقع في بعض النسخ أنه القرطبي^(٥):

وقد نقل ابن الزبير عن هذا المفسر في أكثر من موضع، من ذلك ما كان في الجمع بين آبي البقرة [٥٩] والأعراف [١٥٩]: «فانفجرت»، «فانبجست» حيث ذكر أن الإنجاس أول الانفجار. وقد وقع في تفسير القرطبي قريب من هذا القول، الأمر الذي يرجح أنه القرطبي. ومن جهة ثانية فإن اسم الغزنوي يطلق على أكثر من إمام في التفسير فلا يعرف أيهم الذي عناه ابن الزبير. وهكذا تلاحظ كيف أن ابن الزبير كان حريصاً على ذكر مصادره وتحقيق مادته العلمية في كثير من الأحيان بحيث فاق الخطيب وتاج القراء في هذا الشأن. هذا علاوة على ما سأسير إليه لاحقاً من الكتب الأخرى التي اعتمدها من غير كتب التفسير وذلك حين نتحدث عن مصادره من فروع العلوم الأخرى إن شاء الله تعالى.

ب) آراء المفسرين في كتب المتشابه اللفظي الثلاثة :

وإلى جانب ما تقدم بيانه من كتب التفسير المعتمدة لدى أصحاب الكتب الثلاثة، فقد وجدت في كتبهم آراء تفسيرية مما لم ينسب لأحد ولا لكتاب، وأحببت أن أمثل لبعض هذه الآراء التي وقعت في هذه الكتب، بغية الوقوف على الدور الذي أدته هذه الأقوال التفسيرية في خدمة وتوجيه ما تشابه من آي القرآن الكريم.

(١) هو مكي بن أبي طالب النحوي المقرئ القيرواني، يقال أن له نيفاً ومائتين تأليفاً، منها «إعراب القرآن» و«الموجز في القرآن» و«التفسير الكبير» وغيره، توفي سنة ٤٣٧ هـ. (الداودي، طبقات المفسرين ٢/٣٣٧، ٣٣٨).

(٢) انظر ملاك التأويل ٢/٦٥٧.

(٣) هو عبد الله محمد بن علي بن مت، شيخ الإسلام، أبو اسماعيل الأنصاري الهروي، كان إماماً كاملاً في التفسير، ت ٤٨١ هـ. (الداودي، طبقات المفسرين ١/٢٤٩، ٢٥٠).

(٤) ملاك التأويل ١/٢٢٩، ٢٣٠.

(٥) انظر ملاك التأويل ١/٦٨، وما ذكره تحقيق الكتاب من تلك الورقة من التعريف بشخصية الغزنوي حيث ذكر ثلاثة من علماء التفسير يحملون هذا اللقب. وذكر أنه وقع التصريح باسم القرطبي في بعض نسخ المخطوط لملاك التأويل. هذا وقد وقع عند القرطبي قريباً من هذا الذي نسب للغزنوي في التفريق بين الانفجار والإنجاس، (القرطبي ١/٤١٩).

ولقد امتاز ورود الآراء التفسيرية في الكتب الثلاثة بأنها كانت تُذكر لأحد احتمالات ثلاثة هي:

١- فإما أن تذكر لبيان حقيقة ومعنى بعض النظائر المتشابهة من الآيات.

٢- وإما أن تذكر للجمع بين ما تشابه من الآيات.

٣- وإما أن تذكر من باب الاستطراد دونما حاجة إليها.

واليك بعض الأمثلة الموجزة مما وقع عند كتب المتشابه اللفظي الثلاثة :

(١) أما الخطيب فقد مر معنا كيف ذكر أكثر من قول في تفسير آية المائدة [٤١]:

﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾^(١). وأحيانا ما يذكر الخطيب أكثر من قول في توجيه ما يعده من المتشابه مثل آية الكهف [٢٢]: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾، إلى قوله ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ حيث ذكر أقوالاً ثلاثة في موقع [الواو] الأول: لأنها وقعت في كلام الفرقة الثالثة، والثاني: لأنها ذكرت بعد السبعة التي هي رمز المبالغة، والثالث: أنها واو الثمانية وهي أقوال لا تقوى على النهوض^(٢).

ومن أمثلة استطراد الخطيب في ما لا يخص توجيه الآيات المتشابهات ما أورده من قولين للمفسرين في معنى المفتون في سورة القلم [٦]: ﴿بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ﴾، فإذا كان المفتون بمعنى الفعل أي الفتون كان معناه ستعلم ويعلمون بك أو بهم الفتون وخيال الرأي، وإذا كان بمعنى المفعول أي المفتون المتبلى بفساد العقل والتمييز وهو حكاية معنى قولهم أنه صلى الله عليه وسلم ينجون كان كما يقال في أي الفريقين ينجون أي في فرقة الإسلام أو في فرقة الكفر^(٣).

(٢) أما الكرمانى فقد كثرت عنده الأقوال التفسيرية وخصوصاً في توجيه بعض ما كان يعتبره من المتشابه اللفظي. فمن ذلك ما أورده من أقوال في التفريق بين المفضلين بالدرجة والدرجات في آية النساء [٩٥، ٩٦]: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا دَرَجَاتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً﴾، قال تاج القراء: "الدرجة في الدنيا والدرجات في الجنة. وقيل الأولى المنزلة والثانية المنزل. وقيل الأولى على القاعدين بعذر والثانية على القاعدين بغير عذر"^(٤). ولا ريب في أن الأخير أرجح هذه الأقوال إذ هما تفضيلان.

(١) انظر درة التنزيل ص ٩٢، وما تقدم بيانه ص ٦٠.

(٢) انظر درة التنزيل ٢٧٩-٢٨١، وقد مر بك رأي ابن الزبير في هذا الموضوع واستشهاده برأي الزمخشري وكيف أن مسلكه كان هنا

أكثر دقة مما عند الخطيب، انظر ما تقدم ص ٦٧.

(٣) انظر درة التنزيل ص ١٢٩.

(٤) الكرمانى، البرهان، ص ٤٩، فقرة ٧٥.

ومن ذلك ما أورده من أقوال في آية المائدة [٤٤] : ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾ وما بعدها^(١).

وأحيانا يتلبس الكرمانى بذكر بعض الأقوال الغريبة التي لا تصح في التفسير وتكون أقرب إلى الإشارة منها إلى الحقيقة. مثال ذلك ما جاء عند كلامه عن التكرار الواقع في ذكر القمر في القيامة [٧-٩] : ﴿فإذا برق البصر وخسف القمر وجمع الشمس والقمر﴾ حيث كان من سلسلة الأقوال التي عرضها أن القمر الأولى بياض العين^(٢).

ومثله ما أورده من قول عن البعض في [السلسيل] المذكور في سورة الإنسان بأن معناه: سل من الله إليه سبيلا مع أن كتب التفسير لم تتعرض لمثل هذا^(٣). ولعل مثل هذه الأقوال التي كان يوردها تاج القراء هي من تلك التي جمعها في لباب التفسير.

(٣) أما ابن الزبير فكان في كثير من الأحيان يقدم أكثر من قول في توجيه التشابه. فمن ذلك ما وقع عنده بين آيتي الكهف [٥٧]، والسجدة [٢١] : ﴿ومن أظلم ممن ذكر بآيات ربه فأعرض عنها ونسي ما قدمت يده﴾، وقال في السجدة : ﴿ثم أعرض عنها﴾ تلاحظ أن ابن الزبير يقدم قولين في توجيه هذا التشابه بين الآيتين :

الأول : أن آية الكهف كانت معبرة عن حال العرب الذين كذبوا بدلائل القرآن الواضحة عقب سماعها كقصص القرآن وما ضربه للناس من كل مثل فغير بالفاء. بينما آية السجدة كانت لعموم الناس فجاءت [ثم] للتعبير عن الاستبعاد بين تذكير الناس وإعراضهم عن الحق.

الثاني : أن آية الكهف جاءت للتعبير عن المباشرة في تكذيب الكافرين الذين جادلوا المرسلين بالباطل عقب تبليغهم للرسالات ولم يكن ذلك في السجدة^(٤).

ولقد كثرت الأمثلة عند ابن الزبير من نحو ما تقدم، وسيتم بيان ذلك بوضوح عند دراسة توجيه الآيات المتشابهة من الناحية التطبيقية إن شاء الله.

وأحيانا يذكر ابن الزبير رأيه في موضع التشابه ثم يستحسن رأي الخطيب جامعاً بين الرأيين بحيث لا تعارض بينهما. مثال ذلك ما أورده حول اختلاف الوصف لقوم إبراهيم بين آيتي الأنبياء [٧٠]، والصفات [٩٨] حيث قال في الأولى: ﴿فجعلناهم الأخسرين﴾، وفي الثانية: ﴿فجعلناهم الأسفلين﴾ فحاصل كلام ابن الزبير أن الخسران والسفول أمران متلازمان إلا أن السفول يعقب الخسران ويكون منبعثاً عنه وهو حال الكافرين يوم القيامة وهو أبلغ في التعبير عن المخطاط المنزلة. ورأي الخطيب أنه

(١) انظر المرجع السابق ص ٥٥، فقرة ٨٩.

(٢) البرهان ص ١٩٩، فقرة ٥٤٣.

(٣) انظر البرهان، ص ٢٠٠، فقرة ٥٤٦.

(٤) انظر ملاك التأويل ٦٤٧/٢-٦٥١.

ذكر الأسفلين في الصفات مقابل قولهم : ﴿ابنوا له بنيانا فألقوه في الجحيم﴾ الصفات [٩٧] فأراد أن يناقض كلامهم بأنهم هم الأسفلون^(١).

وأحيانا ما يورد ابن الزبير الأقوال في التفسير أو في توجيه بعض التشابهات ناقدا لها مبينا صحيحها من سقيمها. مثال ذلك ما أورده في آيات سورة المائدة [٤٤، ٤٥، ٤٧] ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾ حيث انتقد في هذا الموضع غير واحد من المفسرين. ولقد تقدم بيان كيف حمل على أبي الفضل ابن الخطيب وتناول كلام الرخشي. ولم يكتف ابن الزبير بمثل هذا بل حمل على رأي صاحب الدرة الذي عدّ [مَنْ] اسما موصولا في الآيتين الأوليين من المائدة وعدّ للمجازاة في الآية الثالثة فقط أعني قوله تعالى : ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون﴾^(٢).

كل ذلك فعله ابن الزبير ليؤكد أن [مَنْ] هي اسم موصول وأنها ممن ألفاظ العموم حيث تعم بهذه الأوصاف الثلاثة كل من لم يحكم بما أنزل الله^(٣).

ومن ذلك أيضا ما انتقد به المفسرين حين فرق بين الواحد والأحد في سورة الإخلاص^(٤).

وأحيانا يتبنى ابن الزبير رأيا من الآراء يبرهن عليه بأقوال المفسرين، ففي أول الرعد جاء قوله تعالى : ﴿المر تلك آيات الكتاب والذي أنزل إليك من ربك الحق﴾ حيث يذكر ابن الزبير أن المقصود بالكتاب اللوح المحفوظ، ويعضد قوله بما ورد من إشارات للمفسرين في هذا الشأن. فمن ذلك ما أورده ابن عطية عن ابن جبير في تفسير آية البقرة: ﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه﴾ أنه اللوح المحفوظ^(٥)، كما استدلل بما أورده الرخشي في أول النمل أن المقصود بالكتاب اللوح المحفوظ^(٦). كما تناول قول الرخشي نفسه في الآية أول الرعد حين قال إن المراد بآيات الكتاب آيات السورة وبالكتاب السورة وبالذي أنزل إليك سائر القرآن وذلك لإثبات المغايرة بين المتعاطفين^(٧).

ولم تكتف الكتب الثلاثة بالرجوع إلى الكتب المعتمدة والأخذ بالآراء المختلفة للمفسرين، بل ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير. لقد بذل أصحاب الكتب الثلاثة وأخص بالذكر الخطيب وابن

(١) انظر ملاك التأويل ٧٠٠/٢، ودرة التنزيل ص ٢٩٩.

(٢) انظر درة التنزيل ص ٩٩، وحاصل كلام الخطيب أن [مَنْ] الأولى والثانية في المائدة [٤٤، ٤٥] اسم موصول ليس فيها المجازاة، بخلاف الآية ٤٧ من الثالثة والتي فيها المجازاة، واعتبر الآيتين الأوليين اللتين فيهما الوصف بالكفر والظلم نازلتين في اليهود، ولعله جاء بهذا التأويل ليرد على الخوارج الذين قالوا بالكفر كثير من الصحابة رضي الله عنهم.

(٣) انظر ملاك التأويل ٢٥٨/١-٢٦٧.

(٤) انظر ملاك التأويل ٩٥٩/٢-٩٦٤.

(٥) انظر ابن عطية، المحرر الوحي ١٤٢/١.

(٦) الرخشي، الكشف انظر ٣٤٦/٣.

(٧) انظر ملاك التأويل ٥٥٥/٢-٥٥٧، والكشاف ٥١١/٢.

الزبير بذلوا جهودا ذاتية من تلقاء أنفسهم في شتى صنوف التفسير من بيان المعاني إلى بيان أسباب النزول فالمناسبة إلى غير ذلك من ألوان التفسير وفنونه المختلفة.

ولقد كان هذا التفسير كثيرا ما يكون استطرادا منهم لا صلة له بتوجيه التشابهات. وأحيانا ما يكون لفائدة كالكشف عن غامض لا بد من توضيحه، كتفسير ابن الزبير للمضغة المخلقة وغير المخلقة في أول الحج، حيث يبين أن المخلقة ما كانت مصورة تامة الخلق، وغير المخلقة ما تمّ تخليقها بغير كامل حواسها وأعضائها. كما يفسّر السقط مفهوم المخالفة من قوله تعالى : ﴿ونقرّ في الأرحام ما نشاء إلى أجل مسمى﴾ [الحج / ٥] فهناك ما لا يقره الله سبحانه وهو ما يسقط من الأجنة ^(١).

المطلب الخامس : فهم السياق القرآني عند الكتب الثلاثة

لم تكتف الكتب الثلاثة بالاعتماد على المنقول والمعقول في توجيه ما تشابهت ألفاظه من القرآن، بل سارعوا إلى ألوان وأفانين أخرى من التفسير من أبرزها فهم السياق القرآني لكل آية من الآيات المتشابهات.

ولقد اعتمد أصحاب الكتب الثلاثة غالباً على فهم الغرض أو الموضوع العام الذي تساق من أجله الآية الكريمة التي يراد بيانها. فكان فهم السياق القرآني وسيلة هامة من الوسائل التي اعتمدها بنسبة كبيرة في توجيه المتشابهات.

وقبل أن أقوم بدراسة بعض الأمثلة التطبيقية من كتب المتشابه اللفظي في فهم السياق القرآني، لا بد من أن أقرر شيئا هاما، هو أن كل سورة من السور أو كل مجموعة من الآيات لها موضوعها الخاص الذي سبقت من أجله. فحينما نعوّل على فهم السياق القرآني لكل آيتين متشابهتين أو أكثر لا بد من إدراك هذه الحقيقة وهي أن كل آية لها سياقها الخاص الذي جاءت من أجله. ولا يهم اتحاد المقصود في الآيتين المتشابهتين فتلك مسألة لفظية ينبغي أن نتجاوزها إلى فهم ما هو أبعد من تكرار اللفظ.

ومن الأمثلة على اختلاف السياق لما تكرر من القرآن انظر مثلاً قصة موسى عليه السلام بين سورتي البقرة والأعراف. تجد أن هذه القصة وردت في سورة البقرة في سياق التكريم والإنعام على بني إسرائيل، ذلك التكريم المستمد من تكريم الله للإنسانية بعامه، حيث بين لها كل ما يلزمها من الأحكام والتكاليف وشرفها بالاستخلاف على هذه الأرض. بينما جاءت سورة الأعراف في سياق التهديد والوعيد لكل من يكذب بالرسالات. ومن هنا جاءت ألفاظ كل سورة من هاتين السورتين حول قصة موسى عليه السلام ملّية حاجة هذا السياق أو الفكرة العامة التي تقصد كل سورة إلى تحقيقها ^(٢).

(١) انظر ملاك التأويل ٧١٥/٢.

(٢) السامرائي، التعبير القرآني، ص ٢٧٦، ٢٧٧، ولا ريب في أن ما قرره الرجل هو أثر فكري مما جاء في كتب المتشابه اللفظي حين كانوا يوجهون بعض المتشابهات من سورة البقرة.

ومن أمثلة اعتماد الكتب الثلاثة على السياق في حل المتشابهات ما كرر في سورة النساء حيث قال تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ وختم الآية الأولى بقوله : ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء/ ٤٨] وختم الثانية بقوله : ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء/ ١١٦]^(١). اتفقت كلمة الكتب الثلاثة في هذا الموضع على أن التكرار الحاصل بين الآيتين أعيد لاختلاف سياق المتحدث عنهم، فالأولى : كانت في ذكر اليهود والثانية : في ذكر المنافقين وأهل الشرك، وكلا الطوائفتين واقع منهم هذا الشرك فاحتج إلى تكرير الوعيد بعدم المغفرة.

ومن جهة ثانية فقد نعت المشركين من اليهود في الآية الأولى بالإثم العظيم لعلمهم حقيقة التوحيد وإنكارهم لها. ونعت مشركي العرب بالضلال البعيد لأنهم لم يهتدوا. وهكذا تلاحظ كيف أن كلا من الآيتين وردت في سياق مختلف ولا يمكن معرفة الفرق بينهما إلا بدراسة موضوع كل واحدة منهما على حدة.

هذا ولقد وجد في كتب التشابه اللفظي كثير من الآيات مما مرد الاختلاف بينها يفهم من خلال السياق القرآني الذي جاءت فيه كل آية من هذه الآيات. وستكون الدراسة التطبيقية خير دليل على هذه الحقيقة إن شاء الله.

المطلب السادس : علوم القرآن في الكتب الثلاثة

كانت مباحث علوم القرآن المختلفة من الوسائل والأدوات الفعالة التي ساعدت على توجيه بعض المتشابهات عند كتب التشابه اللفظي؛ فمن علم المناسبة إلى علم أسباب النزول مروراً بترتيب السور وغير ذلك من المباحث كل ذلك يوضح دور هذه العلوم من الناحية التطبيقية في توجيه المتشابهات. وإليك الحديث عن كل فرع من هذه الفروع التي تحدثوا عنها في ما يلي :

أ) علم المناسبات

المناسبة هو علم يختص بالربط بين الآيات، وفائدته جعل أجزاء الكلام بعضها آخذاً بأعناق بعض. فيقرى بذلك الارتباط ويصير التأليف ذا بناء محكم متناسق في النظم^(٢). ولقد أخذ علم المناسبة من الناحية التطبيقية حيزاً كبيراً من كتب التشابه اللفظي، فكثيراً ما كانت المناسبة أداة ناجحة في توجيه ما تشابه من القرآن الكريم. وكان ابن الزبير من أكثر من تعرضوا لذكر المناسبة بين الآيات، وامتاز عن صاحبيه بهذا المظهر في التأليف بينها. ومن هنا فقد كان جهد ابن

(١) انظر درة التنزيل ص ٧٩، والبرهان ص ٤٩، وملاك التأويل ٢٠٧/١.

(٢) السيوطي، معترك الأقران. انظر ٥٧/١.

الزبير في ملاك التأويل امتداداً طبيعياً لما ذكره الرجل في كتابه البرهان في ترتيب سور القرآن. حيث ذكر في ذلك الكتاب المناسبات بين السور ثم هو الآن يوضح المناسبات بين الآيات وستلاحظ بوضوح كيف أثر كتاب البرهان على فكر ابن الزبير في ملاك التأويل.

أنواع المناسبات في كتب المتشابه اللفظي :

وقع في كتب المتشابه اللفظي التعرض لأكثر من نوع من المناسبات، وإليك ذلك مع التعرض لبعض الأمثلة بإيجاز، وهذه الأنواع هي :

(١) المناسبات بين الآيات :

وهذا النوع من المناسبة كان له دور كبير في توجيه بعض المتشابهات، من ذلك ما وقع بين الأنعام والمؤمن حيث قوله تعالى في الأنعام [١٠٢] : ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾، وقال في المؤمن [٦٢] : ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاَنى تَوَفَّكُونَ﴾^(١).

يسأل عن سبب التقديم والتأخير بين الآيتين، ففي الأنعام قال : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ فقدم ذكر التوحيد ليتناسب مع ما ذكر قبل هذه الآية من شرك المشركين وهو قوله تعالى : ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنِّ وَخَلَقْتَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام/١٠٠] وقال في المؤمن : ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ فقدم ذكر الخلق ليتناسب مع ما جاء في ما تقدم من الآيات ﴿لَخَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ [المؤمن/٥٧].

وأحيانا ما يتم توجيه بعض المتشابهات عن طريق معرفة المناسبة بين جمل الآية الواحدة ؛ من ذلك ما أورده كتب المتشابه في سورة النساء [١٢٨، ١٢٩] : ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا. وَلَنْ تُسْطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَالْمِغْلَقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾^(٢).

فيلاحظ أنه في الآية الأولى كان الحث على التقوى المقترنة بذكر الإحسان تنبيها على الإحسان في معاملة الأزواج في قضايا الصلح بين الزوجين، وجاء في الآية الثانية الحث على التقوى مقترنة مع ذكر الإصلاح تنبيها على وجوب أن يصلح الرجل علاقته مع جميع الضرائر، وأن يحكم بينهن بالعدل والسوية.

(١) انظر درة التنزيل ص ١٢٧، والبرهان ص ٦٤، فقرة ١١٠، وملاك التأويل ٣٤١/١.

(٢) انظر درة التنزيل ص ٩٠، وملاك التأويل ٢١٦/١.

وهكذا ندرك أن معرفة المناسبة بين الآية وأختها أو بين الجمل في الآية الواحدة هو أمر ضروري في توجيه كثير من التشابهات.

ويلاحظ أن ابن الزبير كان أكثر من صاحبيه شمولاً في ذكر المناسبة، فكثيراً ما كان الخطيب وتاج القراء يكتفيان بذكر موطن التشابه والاختلاف البارز بين الآيتين، أما ابن الزبير فلا يكتفي بهذا، إنما يذهب لما هو أبعد من ذلك، حيث يبدأ بتعليل الفواصل الختامية لكل آية من هذه الآيات المتشابهة مُظهرًا مناسبة هذه الفاصلة لما ختمت به الجمل.

مثاله ما وقع في سورة البقرة [٢٣٤] : ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾، وجاء في الآية [٢٤٠] من السورة نفسها : ﴿فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(١). ففي حين يكتفي الخطيب والكرماني ببيان الفرق بين المعروف الأول والثاني، والتعبير بـ[من] في الآية الأولى و[الباء] في الثانية، يضيف ابن الزبير إلى ذلك تعليل مناسبة الفاصلة في كل من الآيتين وهو قوله في الأولى : ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾، وفي الثانية : ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. وتلك هي عادة ابن الزبير في بيان كثير من المواطن المتشابهة.

ثم نجد ابن الزبير يتوسع كثيراً في استخدام علم المناسبة وفهم السياق العام للآيات في توجيه التشابهات بحيث يعرض السياق القرآني بشكل عام حول كل نظير من النظائر المتشابهة ويدرسها دراسة تحليلية.

من ذلك ما أورده عند حديثه عن آية الأنعام [١١] : ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾^(٢).

وسياتي استيفاء ذلك كله عند ابن الزبير وغيره في الدراسة التطبيقية على التشابه اللفظي.

(٢) تناسب النظم وتشاكل اللفظ :

وكثيراً ما كان يعول عليه في توجيه الآيات المتشابهات، وأعني بتناسب النظم هو أن يتم تعليل وجود كلمة من الكلمات أو جملة من الجمل في الآية القرآنية على صورة معينة نتيجة لوجود ما يشابه تلك الكلمة أو الجملة في السياق نفسه فيكون من باب تناسق الكلام مع بعضه البعض. ذلك هو ما استطعت أن أدرك من خلال استقراء منهج الكتب الثلاثة في استخدام تناسب الألفاظ القرآنية.

وكثيراً ما تكون المناسبة اللفظية وخصوصاً بين الجمل أداة ناجحة في توجيه التشابهات، بحيث تظهر جمال التناسق في لفظ القرآن ونظمه. فمن ذلك ما أورده الخطيب وتابعه عليه تاج القراء في الموضوع الواقع بين المؤمنون [٨١ - ٨٣]، والنمل [٦٧، ٦٨]؛ حيث قوله تعالى : ﴿يَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا

(١) انظر درة التنزيل ص ٥٢، والبرهان ص ٣٩، فقرة ٤٧، وملاك التأويل ١/١٢٧.

(٢) انظر ملاك التأويل ١/٢٨٩ ٢٩٤.

قال الأولون قالوا إذا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمبعوثون. لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا من قبل إن هذا إلا أساطير الأولين»، وقال في النمل: «وقال الذين كفروا إذا كنا ترابا وآباؤنا أئنا لمخرجون. لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا من قبل إن هذا إلا أساطير الأولين»^(١).

يرجع الخطيب سبب التقديم والتأخير بين الآيتين مراعاة للتناسق في الجمل، فقال في آية المؤمنين: «لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا من قبل» مراعاة لذكر الفاعل بعد الفعل مباشرة من دون فصل حيث تقدم قوله: «بل قالوا مثل ما قال الأولون» فكلها أفعال ذكر الفاعل في ما بعدها فجاء بالفعل المؤكد: «وعدنا نحن وآباؤنا» على هذا النسق ملتصقا بفاعله ولم يفصل بينهما بالمفعول أو ما يقوم مقامه وهو كلمة [هذا]. ويختلف الواقع في سورة النمل فقال: «لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا من قبل» فجاء فاصلا مراعاة لما تقدم من الجملة في الآية السابقة: «إذا كنا ترابا وآباؤنا» فكلما [هذا] كان موقعها يشبه كلمة [ترابا] من حيث الفصل بهما فكانا متناسقين في هذا الموضع.

وفي بعض الأحيان يقع التكلف الواضح في استخدام المناسبة اللفظية بحيث يذكر اللفظ على صورة ثم تجد الكرمانى أو غيره يعللون وجود هذا اللفظ بوجود لفظ آخر مشابه له في آيات متباعدة نسبيا قبل أو بعد ذلك الموضع المتحدث عنه بمسافة كبيرة، فمن ذلك ما أورده الكرمانى حول موضع التشابه الواقع بين آيتي البقرة [٣٨]، وطه [١٢٣] ففي الأولى قال: «فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون»، وفي الثانية قال: «فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى»^(٢)، يلاحظ أن تاج القراء يقول أنه قال في طه [أتبع] موافقة لقوله في ما تقدم من هذه السورة: «يومئذ يتبعون الداعي» [طه/١٠٨] ولا شك أن هذا تكلف واضح في توجيه التشابهات، حيث إن ما بين الآيتين في طه ما يقرب على خمس عشرة آية. ومن جهة ثانية فإن حديث آية طه «يتبعون الداعي» كانت في وصف أهوال يوم القيامة وليس في قصة آدم، أما توجيه هذا الموضع فسيأتي في مكانه من هذه الدراسة بإذن الله.

كما يلاحظ قول الكرمانى بالمناسبة اللفظية إلى جانب ما يدعيه من القول بالترادف. من ذلك ما أورده حول الآيات في قصة موسى ما بين طه [١١]، والنمل [٨]، والقصص [٣٠]: «فلما أتاه نودي يا موسى»، وفي النمل: «فلما جاءها نودي أن بورك من في النار ومن حولها»، وفي القصص: «فلما أتاه نودي من شاطئ الواد الأيمن»^(٣).

تلاحظ أن الكرمانى يعلل بحىء التعبير بالإتيان في طه والقصص لتقدم التعبير به في الآيتين المتقدمتين عليهما ففي طه [١٠] قال: «لعلي آتيكم منها بقبس»، وفي القصص [٢٩] قال: «لعلي

(١) انظر درة التنزيل ص ٣١٧، والبرهان ص ١٣٨، فقرة ٣٢٣.

(٢) انظر البرهان ص ٢٦، فقرة ١٣.

(٣) انظر المرجع السابق ص ١٤٤، فقرة ٣٥٥، وص ١٢٧، فقرة ٢٩٦.

آتيكم منها بخبر»، أما في النمل فعبر بـ[جاء] لتقدم ذكر الإتيان مرتين في الآية التي قبلها. ثم يذكر أن [جاء] و [أتى] بمعنى واحد.

وأحيانا يبدو التكلف الواضح عند تاج القراء في استخدام المناسبة اللفظية في توجيه التشابهات بحيث لا يسلم له ما ذهب إليه. ففي جمعه بين آيتي النمل [١٠]، والقصص [٣١] ﴿فلما رآها تهتر كأنها جات ولّى مدبراً ولم يعقب يا موسى لا تخف إني لا يخاف لدي المرسلون﴾، وجاء في القصص بعد ذكر الإدبار: ﴿يا موسى أقبل ولا تخف إنك من الآمنين﴾^(١)، يذكر تاج القراء أن آية القصص خصت بذكر الإقبال في مقابلة الإدبار حيث قوله: ﴿ولّى مدبراً﴾. ولهذا لم يذكر في سورة النمل أعني الإقبال حيث اكتفى بذكر الخوف. ولا أدري بماذا يقابل تاج القراء آية النمل التي ذكر فيها الإدبار هي أيضاً؟

كما يلاحظ على تاج القراء الدمج في قليل من الأحيان بين المناسبة اللفظية والعلّة المعنوية البانية في توجيه بعض التشابهات. مثاله ما وقع من التشابه بين آيتي المؤمنون [١٩] والزخرف [٧٣]؛ حيث قال في الأولى: ﴿لكم فيها فواكه كثيرة ومنها تأكلون﴾؛ وقال في الثانية: ﴿لكم فيها فاكهة كثيرة منها تأكلون﴾^(٢) يبين تاج القراء أنه جمع الفواكه ليتناسب مع جمع جنات الدنيا المعبر عنها في الآية نفسها وذلك قوله: ﴿فأنشأنا لكم به جنات من نخيل وأعناب﴾ وأفرد الفاكهة تناسباً مع أفراد جنة الخلد في الزخرف. وزيدت [الوار] في آية المؤمنين لبيان أن فاكهة الدنيا لها منافع غير الأكل. وللمناسبة ما بعدها من قوله: ﴿ومنها تأكلون﴾ [المؤمنون/٢١] ولم ترد في التعبير عن فاكهة الجنة لأنها ليست إلا للأكل بحيث لا يمكن بيعها ولا حاجة في ادخارها.

ومن أمثلة اعتماد ابن الزبير للمناسبة اللفظية في توجيه التشابهات ما جاء من قوله تعالى في الأنعام [٤٢]: ﴿لعلهم يتضرعون﴾، وقال في الأعراف [٩٤]: ﴿يضرعون﴾ -بالإدغام-^(٣). فقد جاء الفعل مفكوكاً في الأنعام مناسبة لما بعده من باب المضارعة اللفظية حيث قوله: ﴿فلولا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا﴾ [الأنعام/٤٣] ولم يكن ذلك في الأعراف.

وأحيانا تعتمد الكتب الثلاثة في حل التشابه على المناسبة اللفظية إلى جانب أمور أخرى كالتفسير والسياق وتناسب النظم، وذلك في المواضع التي يكون بينها أكثر من سبب من أسباب الاختلاف. مثال ذلك ما جاء في ذكر المنافقين: ﴿رضوا بأن يكونوا مع الخوالم وطع على قلوبهم فهم لا يفقهون﴾ [التوبة/٨٧]، وقال في طائفة أخرى: ﴿إنما السبيل على الذين يستأذنونك وهم أغنياء رضوا بأن يكونوا مع الخوالم وطع الله على قلوبهم فهم لا يعلمون﴾ [التوبة/٩٣].

(١) انظر البرهان ص ١٤٥، فقرة ٣٥٧.

(٢) انظر البرهان، ص ١٣٦، فقرة ٣٢٨.

(٣) انظر البرهان ص ٦١، فقرة ١٠٢، وملاك التاويل ٣٢٦/١.

تلاحظ أن بين الآيتين أكثر من سبب من أسباب الاختلاف، ففي الأولى قال : [طَبَعَ] على البناء لما لم يسم فاعله، وفي الثانية على البناء للمعلوم [طَبَعَ الله]، وفي الأولى قال : [يَفْقَهُونَ]، وفي الثانية : [يعلمون]^(١).

والذي يهَمُّنا الآن موطن الاختلاف الأول حيث ذكرت الكتب الثلاثة أنه عبّر بالفعل [طبع] تناسبا مع ما ذكر في الآية السابقة ﴿وَإِذَا أَنْزَلْتَ سُورَةً﴾ [التوبة/٨٦] على ما لم يسم فاعله فتناسب الفعلان. وقال في الثانية : [طَبَعَ الله] للتأكيد والتنبيه والتخويف والتحذير.

(٣) المناسبة الموضوعية :

وهذا نوع ثالث ركز عليه ابن الزبير حيث كان أحيانا يحل بعض التشابهات بالموازنة بين الموضوعات العامة ما بين السور التي وردت فيها هذه النظائر المتشابهة، وهو أشبه ما يكون بالعرض الموضوعي لهذه السور.

مثال ذلك ما وقع بين آيتي الحجر [١٢]، والشعراء [٢٠٠]. قوله تعالى في الأولى : ﴿كَذَلِكَ نَسْلُكُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾، وفي الثانية : ﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾^(٢)، فعبّر في الحجر بالمضارع لأنه كان حديثا عن كفار قريش الذين كذبوا بالقرآن ولم تتضمن السورة شيئا من أنباء الأمم السابقة إلا ما ذكر من قوله تعالى : ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر/٤]. أما سورة الشعراء فكانت في ذكر القرون السابقة من أجل ذلك عبّر بالماضي [سَلَكْنَاهُ] ولم يكن في أقسام حاضرين كما هو في الحجر.

(٤) المناسبة بين السور :

وهذا كسابقه انفراد بذكره ابن الزبير في بيان بعض التشابهات، وهو امتداد فكري لما جاء في البرهان لنفس المؤلف. من ذلك ما بينه من الاختلاف بين السور الثلاثة : الذاريات والطور والمرسلات، فقال في الذاريات [٥] : ﴿إِنَّمَا تَوَعَّدُونَ لِصَادِقٍ﴾، وفي الطور [٧] : ﴿إِن عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾، وفي المرسلات [٧] : ﴿إِنَّمَا تَوَعَّدُونَ لَوَاقِعٍ﴾^(٣). فجاءت آية الذاريات تعقيبا على ما ذكر في سورة ق من البعث الأخروي وما تقدم من البرهنة عليه بالمشاهدات المنظورة وحال الأمم الغابرة ثم تفصيل حال المؤمنين والكافرين في ذلك اليوم الذي أمر الله نبيه الأمين أن يذكر الناس به، فجاء الحديث في أول الذاريات عن ذلكم اليوم الموعود فقال : ﴿إِنَّمَا تَوَعَّدُونَ لِصَادِقٍ﴾. أما في الطور فقد سبق في آخر الذاريات الإشارة إلى اليوم الذي سيعذب فيه الكافرون، فجاء التأكيد على حقيقة وقوع هذا العذاب بجملة من المقسمات التي وقعت في أول الطور تأكيدا لهذا العذاب الموعود. أما في سورة

(١) انظر درة التنزيل ص ٢٠٠، والبرهان ص ٨٩، فقرة ١٧٧، وملاك التأويل ٤٧٠/١.

(٢) انظر ملاك التأويل، ٥٨٤-٥٨٦.

(٣) انظر ملاك التأويل ٨٦٢/٢ فما بعدها.

المرسلات فقد تقدم بيان حال الفرقتين المؤمنين والكافرين في سورة الإنسان وما وعدوا به من النعيم والعذاب، فجاء التأكيد في المرسلات على حقيقة ذلك الوعد في ذلك اليوم المشهود.

وهناك أمثلة أخرى جاءت عند ابن الزبير ذكر فيها وجوه المناسبة بين السور^(١). ولا أستطيع ذكرها هنا خشية الإطالة، وسيتم عرضها في موضعها من هذه الدراسة - بإذن الله -.

مما تقدم يمكن تقرير ما يلي :

- ١- إن علم المناسبة كان من أكثر مباحث علوم القرآن أهمية في توجيه التشابهات.
 - ٢- أن ابن الزبير برع أكثر من صاحبيه في تقرير المناسبات وابتكار المناسبات الموضوعية والتناسب ما بين السور.
 - ٣- كما أن الكرمانى كان أكثر الثلاثة اعتماداً على التناسب اللفظي في توجيه التشابهات حيث اتخذت المناسبة اللفظية عند الكرمانى أشكالاً عدة كما رأينا .
 - ٤- كثيراً ما كانت تعتمد المناسبة بالإضافة إلى طرائق أخرى في التفسير في توجيه موطن التشابه الواحد وخاصة حينما يكون بين الآية أو الآيات أكثر من سبب من أسباب التشابه والاختلاف.
- وأعتمد عن الإطالة في تقرير هذا الموضوع أعني جانب المناسبة ولكن أهميته هي التي كانت السبب في هذه الإطالة، والله أسأل أن يعلمنا ما ينفعنا.

ب) معرفة أسباب النزول

سبب النزول هو أن تنزل الآية أو الآيات في حادثة أو مبينة لحكم أيام وقوعه. ولا ريب في أن لهذا العلم فوائد جلية ذكرت في مباحث علوم القرآن، ولعل من أبرزها ومما يهمننا في هذا المجال هو أن معرفة سبب النزول تعين على فهم المعنى وإزالة الإشكال حول الآية الكريمة، ذلك أن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب^(٢).

ولقد استطاعت كتب التشابه اللفظي الإفادة بجد من مباحث هذا العلم بحيث استعانت بكثير من الروايات في أسباب النزول على فهم حقيقة بعض النظائر المتشابهة، وسوف نلاحظ بوضوح كيف وظّف أصحاب الكتب الثلاثة مرويات أسباب النزول وجعلوها بمثابة الأدلة القاطعة على ما تبناه من آراء في توجيه بعض التشابهات.

فانظر مثلاً كيف يحاول ابن الزبير توظيف السياق إلى جانب ما ورد من سبب النزول في توضيح سبب دخول ضمير الفصل [هو] على آية الزخرف [٦٤] : ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا

(١) انظر مثلاً ملاك التأويل ٨٣٧/٢ حيث يذكر وجه المناسبة بين سورتي غافر والزمر وذلك في توجيه ما يعده من موضع التشابه الأول في سورة غافر.

(٢) الزرقاني، مناهل العرفان، انظر ١٠٦/١، و ١٠٩، والإتقان ٦١/١، ومقدمة في أصول التفسير لأحمد بن تيمية ص ٢٣٩، (من مجموع

صراط مستقيم^(١)؛ حيث يستشهد بالسياق القرآني الذي جاءت فيه هذه الآية أولاً، حيث قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا ضَرَبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُون﴾ [الزخرف/٥٦] ثم يقول ابن الزبير: ففي التفسير أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَنْ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء/٩٨] تعلق بها الكفار، وقالوا: عبدت الملائكة وعبد المسيح وأنت يا محمد تزعم أن عيسى نبي مقرب وأن الملائكة عباد مقربون فإذا كان هؤلاء مع آلهتنا في النار فقد رضينا، وجادلوا بهذا. فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَ الْحَسَنِ أُولَئِكَ عَلَيْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء/١٠١]^(٢). فلما وقع ذكر آلهتهم في سياق آيات الزخرف احتج إلى ضمير الفصل للتأكيد على حقيقة ربوبية الله للجميع.

ومن ذلك ما أورده ابن الزبير أيضاً في جمعه بين الآيتين في آل عمران [٨٦] وبراءة [٧٤] حيث قال في الأولى: ﴿كُفِّرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾، وفي الثانية: ﴿كُفِّرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾^(٣) حيث يبين أن الأولى نزلت في مؤمن مرتد هو الحارث بن سويد، والثانية في الجلاس وهو أحد المنافقين، فنتجت بذكر الإسلام لأنه لم يدخل قلبه الإيمان.

أما الخطيب وتاج القراء فقد يذكران سبب النزول استئناساً به في بيان بعض النظائر المتشابهة، لكن الذي يميزهما عن ابن الزبير أنهما لم يكونا في دفتيه من حيث إيرادهما للأخبار الصحيحة، حيث يلاحظ تفوق ابن الزبير في هذا الشأن، ومرد ذلك علمه بحال الروايات صحيحها من سقيمها فكان يتحاشى ذكر ما ضعف من الرواية.

ففي آية الأنعام على سبيل المثال: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ الآية [الأنعام/٢٥]^(٤) يورد الخطيب في بيانها رواية في النزول، وقد أوردها بصيغة التضعيف (قيل) حيث يقول: "فقد (قيل) فيه إنه في قوم من الكفار كانوا يستمعون إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإلى قراءته بالليل فإذا عرفوا بها مكانه رجوه وآذوه ومنعوه من الصلاة خوفاً أن يسمعه منهم من تدعوه دواعي الحق فيسلم، وهذا في قوم قليلي العدد يرصدونه عليه السلام ليليل وكان الله يمنعهم عنه بنوم يلقيه عليهم وحجاب يحجبه به عنهم".

أما تاج القراء فيقول: إن هذه الآية نزلت في أبي سفيان والنضر بن الحارث وعتبة وشيبة وأميمة بن خلف فكانوا قليلي العدد فحمل على لفظ [مَنْ] فوَحَّدَ الفعل [يستمع]^(٥).

(١) انظر ملاك التأويل ١/١٦٣، ١٦٤.

(٢) الواحدي، أسباب النزول، انظر ص ٢١٥.

(٣) انظر ملاك التأويل ١/١٦٦، والواحدى أسباب النزول ص ٨١. والسيوطي، لباب النقول ص ١٢١.

(٤) درة التنزيل ١١٦، ١١٧، وليس ما أورده الخطيب هنا مذكوراً في كتب أسباب النزول ولا في كتب التفسير.

(٥) الكرمانى، البرهان ص ٥٨، فقرة ٩٧، والواحدى أسباب النزول ص ١٤١.

وقد وقع عند تاج القراء بعض المرويات الغريبة في أسباب النزول كالتّي ذكرها عند قوله تعالى : ﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا﴾ [الإسراء/٢٨]^(١). هذا علاوة على أن هذه الرواية لا تخدم توجيه التشابه في شيء.

وأحيانا ما يلاحظ على كتب التشابه اللفظي بعامة أنها تسلك سبيل كتب التفسير في إيراد ما يوحى بالسببية كالقول عن آية ما إنها نزلت في كذا، وهذا ليس من قبيل سبب النزول وإنما هو من قبيل التفسير كما حققه العلماء^(٢).

فمن ذلك مثلا ما أورده الخطيب حول آية المائدة [٤١] : ﴿يخرفون الكلم من بعد مواضعه﴾^(٣) حيث أورد أكثر من قول يشير إلى أنها نزلت في فئات مختلفة من اليهود، وكلها روايات تفسيرية يحتملها مدلول النص القرآني. ومثله ما أورده الكرماني في آية الحجر [٤٧] : ﴿ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا على سرر متقابلين﴾، إنها نزلت في أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم^(٤). ومثل ذلك ما أورده ابن الزبير في آية براءة [١٠٥] : ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾^(٥) حيث بين أنها نازلة في التائبين ممن تحلفوا يوم تبوك. وليست هذه إلا أقوال للمفسرين ولا تحمل على السبب.

وقد تختلف نظرة الكتب الثلاثة إلى سبب النزول على أي التشابهات في اللفظ يمكن أن يحمل، ولم أجد من ذلك إلا مثلا واحدا وهو ما وقع بين السور الثلاث؛ العنكبوت [٨]، ولقمان [١٤]، والأحقاف [١٥] ففي الأولى قال : ﴿ووصينا الإنسان بوالديه حسنا﴾، وفي الثانية : ﴿ووصينا الإنسان بوالديه حملا﴾، وفي الثالثة قال : ﴿ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا﴾^(٦) وسبب النزول هو ما ورد في قصة سعد بن مالك حين أبى أن يطيع أمه في أمر الارتداد عن الإسلام. وتلاحظ أن الخطيب يجعله سببا لآية لقمان، في حين يعتبره ابن الزبير سببا لآية العنكبوت. ويذهب تاج القراء إلى أنه سبب نزول يحمل على جميع الآيات الثلاث ويقول إنه رأي الجمهور.

(١) انظر البرهان ص ١١٦، فقرة ٢٧٣، حيث أورد قصة عن تصدقه عليه السلام بقميصه الذي لا يملك غيره وكيف أنه بقي عاريا فنزلت الآية . (انظر الواحدي أسباب النزول ص ٢٠٢).

(٢) الزرقاني، مناهل العرفان، انظر ١١٤/١ - ١١٦.

(٣) انظر درة التنزيل ص ٩١، ٩٢.

(٤) انظر البرهان ص ١٠٨، فقرة ٢٥٣.

(٥) انظر ملاك التأويل ٤٧٢/١ فما بعدها.

(٦) انظر درة التنزيل ص ٣٤٧، والبرهان ص ١٥١، فقرة ٣٧٤، وملاك التأويل ٧٦٧/٢، والأرجح في سبب النزول المروي في قصة سعد بن مالك حملة على آية العنكبوت، كما ذكر ذلك الواحدي والسيوطي (انظر أسباب النزول الواحدي ص ٢٤٠، والسيوطي، اللباب ص ١٦٦) هذا بالإضافة إلى أن بعض من كتبوا في السيرة والتفسير أوردوا هذا في العنكبوت كالتخضري مثلا (انظر التخضري، نور اليقين ص ٤٠).

وهكذا نلاحظ أن مرويات أسباب النزول كما هو حال المأثور بعامة لم تكن أداة مباشرة في توجيه المتشابهات، وإنما كانت الكتب الثلاثة تذكرها استئناساً أو استطراداً دونما قصد لذكرها في توجيه المتشابهات. كما تلاحظ من جهة ثانية أن ابن الزبير كان أكثر من صاحبه عناية بتنقيح السبب من غيره.

(ج) علم القراءات القرآنية

القراءات علم بكيفيات أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة^(١). وهي القراءات التي تواتر نقلها أيًا كان عددها. ومعلوم أن كل قراءة من القراءات القرآنية مما يتوافر له شروط القبول من حيث تواتر النقل، وموافقة الرسم واللغة يمكن أن تؤدي فهما جديداً للقرآن الكريم مؤكدة بذلك على حقيقة الإعجاز وحيوية التفسير.

هذا ولقد كان لعلم القراءات القرآنية آثاره متفاوتة ما بين كتب المتشابه اللفظي الثلاثة، نبرز ذلك في ما يأتي :

- (١) أما الخطيب فمن الواضح أنه ليس له جهد يذكر في إيراد القراءات القرآنية، ولم أذكر عنه إلا موضعاً واحداً وجدته يبينه من خلال استطراد له في التفسير دونما قصد في توجيه المتشابه اللفظي. ففي آية النساء [١٣٥] : ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾ تلاحظ أن الخطيب يستطرد في تفسيرها، وعندما يبلغ آخرها وهو قوله تعالى : ﴿وَإِنْ تَلَوْنَهَا أَوْ تَعْرِضُوهَا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾^(٢). يقدم الخطيب قراءتين في كلمة [تَلَوْنَهَا]، فإن كانت [تَلَوْنَهَا] من اللّي وهو تغيير الشهادة أو المماثلة في أدائها، أما على قراءة من قرأ [تَلَوْنَهَا] بواو واحدة فهي من الولاية أي تولي أمور الناس.
- (٢) الكرمانى يسلك مسلكاً مستقلاً عن صاحب الدرة في هذا الشأن، حيث عرف بتاج القراء، وأشار إليه من كتبوا في طبقات القراء في كتبهم كما تقدم في الترجمة-. ومن هنا فمن الطبيعي أن تؤثر هذه المعرفة بالقراءات في ما يكتب الرجل. ومن مظاهر عناية الكرمانى بعلم القراءات في كتاب البرهان ما يأتي :

أ- عرضه للقراءات في بعض النظائر المتشابهة مما يوحى بدقته في العرض وكأنه يحترز عن أمر معين لا بد من بيانه. من ذلك ما عرضه في آية آل عمران [١٨٤] : ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾^(٣) يذكر تاج القراء أن [الباء] لم توجد في المعطوفين [الزبير

(١) ابن الجزري، منجد المقرئين، ص ٣، والزرقي، مناهل العرفان ٤١٢/١.

(٢) انظر درة التنزيل ص ٨٥، وابن مجاهد، السبعة في القراءات ص ٢٣٨، ٢٣٩.

(٣) انظر البرهان ص ٤٧، فقرة ٦٧.

والكتاب المنير] بخلاف آية فاطر [٢٥] : ﴿جاءتهم رسلهم بالبينات وبالزبر وبالكتاب المنير﴾ وهذا الحذف للباء في آل عمران موجود إلا في قراءة ابن عامر فقد وجدت هذه الباء ^(١).

تلاحظ هنا أن تاج القراء يريد أن يبين على أن موطن التشابه هذا يكون على أغلب ما اشتهر من قراءات القراء، وأنه لا يوجد سبب للاختلاف على قراءة ابن عامر حيث زیدت الباء في كليهما؛ أعني في فاطر وآل عمران.

ب- استدلال الكرمانى بالقراءات الأخرى من غير حفص على ما يتبناه من المعاني في توجيهه المتشابهات. مثاله ما جاء في سورة المؤمنون حيث قوله تعالى : ﴿قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون، سيقولون لله قل أفلا تذكرون، قل من رب السماوات السبع ورب العرش العظيم، سيقولون لله قل أفلا تتقون، قل من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه إن كنتم تعلمون سيقولون لله قل فأنى تسحرون﴾ [المؤمنون / ٨٤-٨٩] تلاحظ أن الكرمانى يفرق بين الأجوبة الثلاثة [سيقولون لله] بالنسبة للمسؤول عنه فيقول ^(٢) : الأول جواب لقوله : [لمن الأرض ومن فيها ؟]، وهو جواب مطابق لفظاً ومعنى لأنه قال في السؤال : [قل لمن ؟]، فقال في الجواب : [لله]، وأما الثانى والثالث فمطابقة فيها في المعنى لأن القائل إذا قال لك من مالك هذا الغلام ؟ فلك أن تقول : زيد، فيكون مطابقاً لفظاً ومعنى، ولك أن تقول : لزيد، فيكون مطابقاً للمعنى، ولهذا قرأ أبو عمرو الثانى والثالث [الله] مراعيًا للمطابقة. أي أن أبا عمرو أراد في هذه القراءة مطابقة اللفظ والمعنى. ولا ريب أن القرآن الكريم في كل قراءة من قراءاته يكون مطابقاً للفظ والمعنى على حد سواء.

ج- وأحياناً نجد أن الكرمانى يستطرد في توجيه بعض القراءات دونما حاجة لها في توجيه التشابه. فعند حديثه في سورة الجن يتحدث عن تكرار [أن] المفتوحة الهمزة من قوله تعالى : ﴿وأنه تعالى جد ربنا﴾ إلى قوله : ﴿وأننا منا المسلمون ومنا القاسطون﴾ [الجن / ٣-١٤] ^(٣) فيذكر الكرمانى أن من قرأ بفتح همزة [أن] في هذه الآيات كان عطفاً على قوله : ﴿أنه استمع نقر من الجن﴾ [الجن / ١] فيكون جملة الحقائق المذكورة في هذه الآيات من الموحى به. وأما من قرأ بكسر همزة [إن] فهو عطف على قوله في الآية الأولى : ﴿إننا سمعنا قرآنا عجبا﴾ [الجن / ١]، وعلى هذه القراءة تكون جملة الحقائق المذكورة في آيات سورة الجن هي من كلام الجن أنفسهم بعد أن آمنوا حين سمعوا القرآن . وهكذا ندرك كيف أن كل قراءة تفيد جدة في المعنى دون أن تعارض كل من القراءتين صاحبتهما.

(١) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع ص ٩٣، ونسبها البناء إليه أي لابن عامر - (انظر البناء، اتحاف فضل البشر، ص ١٨٣).

(٢) انظر البرهان ص ١٣٨، ١٣٩، فقرة ٣٣٤، وانظر ابن مجاهد، السبعة ص ٤٤٧.

(٣) انظر البرهان ص ١٩٧، فقرة ٥٣٨، وانظر ابن الجزري، النشر ٢/ ٣٧٥.

د- وقلما يستشهد الكرمانى بالقراءات الشاذة حيث لم ألاحظ عليه ذلك إلا في موضع واحد يستشهد بها على التفسير، وذلك في تنكير سلام الله سبحانه على يحيى: ﴿وسلام عليه يوم ولد ويوم يموت ويوم يبعث حياً﴾ [مريم/١٥]^(١) حين يبين أن السلام ولو أنه منكّر لكانه ليس قليلاً لأنه من الله وما هو من الله ليس بالقليل ويستشهد بقراءة الحسن في تنكير الصراط [إهدنا صراطاً مستقيماً].

٣) أما ابن الزبير فهو الآخر اشتهر بعلم القراءات كسابقه، وقد كان لذلك أثر في كتاب ملاك التأويل، ويكمن هذا الأثر في المظاهر الآتية:

أ- التكلف في إيجاد بعض المواضع المتشابهة نتيجة التصرف بمعرفة القراءات القرآنية، من أمثلة ذلك ما عرضه ابن الزبير في سورة الفاتحة من الاختلاف الواقع بينها وبين سورتي آل عمران والناس. فقال في الأولى: ﴿مالك يوم الدين﴾ [الفاتحة/٣]، و﴿ملك يوم الدين﴾ بالقراءتين، ولم يرد اختلاف القراءات هذا في قوله تعالى: ﴿مالك الملك﴾ [آل عمران/٢٦]، و﴿ملك الناس﴾ [الناس/٢] حيث وردت كل من الآيتين الأخيرتين على وجه واحد من القراءة، ويعتّل ابن الزبير ذلك بأن الآيتين الأخيرتين تتضمنان معنى المالك والملك فلم يحتج إلى الوجه الثاني من القراءة^(٢).

وأحياناً يأتي ابن الزبير بالآيتين مما ليس فيه التشابه ظاهراً، فيتكلف إيجاد هذا التشابه بأن يورد أحد النظيرين المتشابهين على قراءة القلة والنظير الآخر على قراءة الأكثرين فيجمع بينهما. كما هو الحاصل عنده ما بين آيتي الأنبياء [٤٥] والنمل [٨٠] حيث قوله تعالى: ﴿ولا يسمع الصم الدعاء إذا ما ينذرون﴾، وفي النمل: ﴿ولا تسمع الصم الدعاء إذا ولوا مدبرين﴾^(٣). تلاحظ أن ابن الزبير يريد أن يجمع بين الآيتين ليعلل سبب الاختلاف بينهما فيأتي بقراءة ابن عامر في آية الأنبياء: ﴿ولا تسمع الصم الدعاء إذا ما ينذرون﴾ ويجمع بينها وبين آية النمل حيث يبين لماذا قال في الأولى: ﴿إذا ما ينذرون﴾، وفي الثانية: ﴿إذا ولوا مدبرين﴾، ويلاحظ أن كلمة [الصم] في الآيتين مفعول به، لكن آية الأنبياء على قراءة ابن عامر وآية النمل على قراءة الجمهور^(٤). ولا ريب في أن هذا يجوز بيان وجه الاختلاف فيه، فهما قراءتان متواترتان، لكنه لا يخلو من تكلف في إيجاد المتشابهات، الأمر الذي يلبس على الكثيرين.

(١) انظر البرهان ص ١٢٥، فقرة ٢٩٢.

(٢) انظر ملاك التأويل ٢٤١/٢، ٢٥، وسيأتي دراسة هذه الآراء دراسة نقدية في الباب الثاني بإذن الله -.

(٣) انظر ملاك التأويل ٦٩٦/٢.

(٤) ابن مجاهد، السبعة، انظر ص ٤٢٩، و ٤٨٦.

ب- وأحيانا يستشهد ابن الزبير بقراءة الجميع على صحة موضع التشابه، مثاله حين جمع بين آيتي الأنعام [٣٧]، والعنكبوت [٥٠]: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾، وفي العنكبوت: ﴿آيَاتٍ مِنْ رَبِّهِ﴾^(١) يجمع الآيات تلاحظ أن ابن الزبير يؤكد أن إفراد الآية في الأنعام هي قراءة الجميع^(٢).

ج- استشهاد ابن الزبير بقراءة الأكثرين على موضع التشابه كما في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بَعْدَ لَثَمُودٍ﴾ [هود/٦٨]^(٣). فقراءة الأكثرين الصرف في لفظ [ثمود] الأول، فجاءت منوَّنة والمنع في الثانية حيث يعلل هذا الخلاف.

د- تصدى ابن الزبير لبعض القراءات الشاذة التي لا يذكرها إلا في القليل النادر. من ذلك ما ذكره في سورة الإخلاص وهو يفرّق بين [إلواحد، والأحد]، حيث يبين أن قراءة [قل هو الله الواحد] هي قراءة شاذة وليس مقطوعاً بها فلا يعتمد عليها مثبتاً بذلك الاختلاف بين هذين اللفظين^(٤). وهكذا تدرك بوضوح أن تاج القراء وابن الزبير قد أفادنا بنصيب لا بأس به من توظيف علم القراءات القرآنية في خدمة الآيات المتشابهات.

د) ترتيب النزول وأول وآخر ما نزل من القرآن

وهذه من مباحث علوم القرآن التي كثرت حولها الأقوال، حيث إن ترتيب النزول للآيات أمر غير متفق عليه. وهناك إشارات نادرة إلى ذكر بعض ما نزل قبل الآخر في توجيه بعض التشابهات، فمن ذلك ما جاء عند الخطيب وهو يبين سبب الاختلاف الوارد بين آيتي الأعراف [٨٢]، والنمل [٥٦]؛ حيث قوله تعالى: ﴿أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِنْ قَرْيَتِكُمْ﴾ وفي الأعراف ذكره بالإضمار^(٥)؛ حيث يبين أن سبب الإضمار في آية الأعراف هو تقدم ذكر قوم لوط في آية النمل، والإظهار يكون في ما تقدم نزوله والإضمار في ما يكون بعد ذلك على حد قوله-.

ومن ذلك ما بينه ابن الزبير وهو يتحدث عن آية المائدة ﴿أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ حيث بين أن المقصود بها بقر الوحش وجاءت مختصة ببيان هذا الحكم وليس المقصود بها عموم الأنعام الشاملة للإبل والبقر والغنم. ويستدل ابن الزبير على أنها مختصة بالوحش من الأنعام بأن المائدة من أواخر ما

(١) انظر ملاك التأويل ٣٢٠/١.

(٢) قرأ ابن كثير وحمة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر، وأبي عمرو في رواية علي بن نصر ﴿آية﴾ بالتوحيد، (انظر السبعة ٥٠١، والنشر ٢٤٨/٢).

(٣) انظر ملاك التأويل ٥٢٣/٢، ٥٢٤، وذكر أبو حسان في البحر أن قراءة الصرف تنسب للأعمش وابن وثاب، والصرف قراءة الجمهور. وذكر ابن مجاهد أن حمزة فيمن ترك الصرف، واستوفى الخلاف في قراءة الآية، (انظر البحر المحيط ٢٣٩/٥، والسبعة ص ٣٣٧).

(٤) انظر ملاك التأويل ٩٥٩/٢ فما بعدها.

(٥) انظر درة التنزيل ص ١٦٠.

نزل، وقد اشتملت على كثير من متممات الأحكام كآية الوضوء والتميم وهذا الحكم المتعلق بيهيمة الأنعام^(١).

هـ) إشارات من المكي والمدني

ولم يرد من ذلك إلا إشارات يسيرة عند ابن الزبير في توجيه بعض التشابهات. مثاله ما وقع بين آيات في البقرة وسورة الرعد، فجاء في البقرة [١٢٠] قوله تعالى: ﴿وَلَنَنْتَبِعَهُمْ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾، ثم قال في ما بعد ذلك الآية [١٤٥]: ﴿وَلَنَنْتَبِعَهُمْ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذْنٌ لِمَنِ الظَّالِمِينَ﴾، وجاء في سورة الرعد [٣٧]: ﴿وَلَنَنْتَبِعَهُمْ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ﴾^(٢)، يعد ابن الزبير في توجيه ثانٍ لهذه الآيات المذكورة أن آية الرعد كانت أوجز هذه الآيات لأن السورة مكية ثم بعد ذلك تأتي آية البقرة الأولى فالثانية لأن في السور المدنية زيادة أحكام وزيادة علم أنزله الله سبحانه لنبيه -عليه السلام-.

ومن ذلك ما وقع عند ابن الزبير وهو يجمع بين آيتي المائدة والنحل حيث جاء في المائدة [٦]: ﴿وَيَمُنْ نِعْمَتُهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾، وجاء في النحل [٨١]: ﴿لَعَلَّكُمْ تَسْلُمُونَ﴾^(٣) فعبّر بالشكر في المائدة لأنها في خطاب المؤمنين والآية مدنية، وعبّر بالإسلام في النحل لأن سورة النحل مكية جاءت في بيان نعم الله سبحانه وتقريباً للمشركين المنكرين لهذه الأنعم فجاء قوله: ﴿كَذَلِكَ يَتِمُّ نِعْمَتُهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَسْلُمُونَ﴾.

و) رسم المصحف

وهو ما عرف بالمصحف العثماني وذلك لأنه كتب على عهد عثمان رضي الله عنه^(٤) ولا ريب في أن هذا أمر جاء على التوقيف. ولقد عني تاج القراء بتوجيه بعض التشابهات التي يرجع سبب الاختلاف فيها إلى رسم المصحف وهو تأثر واضح بكتابه خط المصاحف.

فمن ذلك ما أورده الكرمانلي من الاختلاف الواقع بين الآيتين في سورة المائدة من جهة، وسورة البقرة من جهة ثانية، وذلك من حيث إثبات [الياء] وحذفها، فجاء في سورة المائدة [٣]: ﴿الْيَوْمَ يَنْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ﴾، ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنَ﴾ [المائدة ٤٤/٤٤].

(١) انظر ملاك التأويل ٢٢٩/١، والآية المتحدث عنها هي الأولى من المائدة.

(٢) انظر ملاك التأويل ٨٧/١، ٨٨.

(٣) انظر ملاك التأويل ٢٣٧/١، ٢٣٨.

(٤) الزرقاني، مناهل العرفان ٣٦٩/١.

وجاء في البقرة [١٥٠] : ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي﴾ بإضافة [الياء] إلى فعل الأمر ^(١). يقول تاج القراء إن هذا من فعل الخط وحذفت الياء من آية المائدة الثانية موافقة لما قبلها.

ومن ذلك ما ذكره أيضا حول الآية الأولى من سورة هود [١٤] : ﴿فَالَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾، قال وفي غيرها يثبت النون نحو : ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [القصص/٥٠] ^(٢)، وهذا كما يقول الكرمانلي من فعل الخط، ويذكر أنه استوفى الحديث عن ذلك في كتابه خط المصاحف.

(ز) ترتيب السور في المصحف

وهذا أمر توقيفي ولا يلتفت إلى ما وراء ذلك من الآراء. هذا وقد عدت كتب المتشابه اللفظي ترتيب السور في المصحف أمرا مراعى في توجيه بعض المتشابهات، هذا وقد تفوق ابن الزبير على صاحبيه في اعتماد أصل ترتيب السور في توجيه بعض المتشابهات، وذلك أثر طبيعي مما جاء في كتابه البرهان في ترتيب سور القرآن.

أما الخطيب وتاج القراء فلم يذكر إلا إشارات في مراعاة هذا الأصل، فمن ذلك ما أورده الخطيب حول الاختلاف الواقع بين الأنعام [٥]، والشعراء [٦] : ﴿فَقَدْ كَذَبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فُسُوفُ يَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾، وقال في الشعراء : ﴿فَقَدْ كَذَبُوا فِسَائِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ ^(٣)، يقول الخطيب إن آية الشعراء جاءت مختصرة، لأن آية الأنعام سابقة لها، وهما مكيتان، لكن توخي الاختصار في الشعراء لما تقدم بيانه في الأنعام. ولم يشر الخطيب إلى نوع الأسبقية هل هي في النزول، أو في الترتيب المعتمد في المصحف، أو في الأمرين معا !!

وأورد تاج القراء في سورة الحجر إشارة من ذلك، وذلك حول الآية الكريمة : ﴿فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إنا منكم وعلون﴾ [الحجر/٥٢] لأن هذه السورة متأخرة فاكتفى بها عما في هود؛ لأن التقدير: فقالوا : سلاما قال : سلام . فحذف للدلالة عليه في سورة هود ^(٤).

أما ابن الزبير فيصرح أكثر من مرة بمراعاة أصل ترتيب السور في توجيه المتشابهات. فاستمع إليه مثلا وهو يتحدث عن التذكير في آية آل عمران [٤٩] للطير: ﴿فَانْفِخْ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ والتأنيث في المائدة [١١٠]: ﴿فَتَنْفِخْ فِيهَا فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي﴾ ^(٥)، يتحدث ابن الزبير عن وجه تخصيص كل سورة بما خصت به فيقول: "الجواب عن وجه التخصيص والله أعلم أن الترتيب الذي استقر عليه

(١) انظر البرهان ص ٥١، فقرة ٨١.

(٢) انظر المرجع السابق ص ٩٥، فقرة ٢٠٤.

(٣) انظر درة التنزيل ص ١٠٧، ١٠٨.

(٤) انظر البرهان ص ١٠٨، فقرة ٢٥٤.

(٥) انظر ملاك التأويل ١٥٧/١.

القرآن في سورة وآياته أصل مراعى وقد تقدم بعض إشارة إلى ذلك ولعلنا سنزيد في بيانه إن شاء الله وعودة الضمير على اللفظ وما يرجع إليه أولى، وعودته على المعنى ثان على ذلك، وكلا الرأيين عالٍ فصيح، فعاد في آية آل عمران على [الكاف] لأنها تعاقب [مثل] وهو مذكر فهذا لحظ لفظي، ثم عاد في آية المائدة إلى [الكاف] من حيث هي في المعنى صفة، لأن [المثل] صفة في التقدير المعنوي، فحصل مراعاة اللفظ أولاً ومراعاة المعنى ثانياً على ما يجب."

وأحيانا يشير ابن الزبير إلى كتابه البرهان في هذا الصدد، فمن ذلك ما أورده في التفريق بين المسارعة والمسابقة الواقعتين في الآيتين: ﴿وسارعوا إلى مغفرة من ربكم﴾ [آل عمران/١٣٣]، وفي الحديد [٢١]: ﴿سابقوا إلى مغفرة من ربكم﴾^(١)، يقول ابن الزبير إن المسارعة مقدمة على المسابقة، ثم يقول: "وقد أوضحنا في كتاب البرهان أن ترتيب السور متوقف على أصح المأخذين، وأما ترتيب الآي فلا توقف فيه، وأن كل ذلك معتمد فيه غير ترتيب النزول، وإذا ثبت هذا ثبت وجه تقديم المسارعة على المسابقة."

هذا وقد كثرت إشارة ابن الزبير في هذا الشأن إلى كتاب البرهان، وهو يراعي ترتيب السور ويعتبره أصلاً معتمداً في توجيه بعض المتشابهات^(٢).

ح) الفاصلة القرآنية عند الكتب الثلاثة

تقدم أن الفاصلة هي كلمة رأس الآية. ولقد أخذت الفاصلة حيزاً كبيراً في كتب المتشابه اللفظي، ويلاحظ أن هذه الكتب سلكت في التعامل مع الفاصلة اتجاهين متضادين هما:

الأول: تحليل الفواصل التي تختم بها الآيات القرآنية:

فقد عللوا الفواصل المتقاربة بين الآيات أي التي يجاور بعضها بعضاً كقوله تعالى في الأنعام [١٥١]: ﴿ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون﴾، ثم قال في الثانية: ﴿تذكرون﴾ [١٥٢]، وفي الثالثة: ﴿تتقون﴾ [١٥٣]^(٣).

وأحيانا تجدهم يعللون الفواصل المتباعدة بين مختلف السور والتي تكرر في قصة واحدة بشيء من الاختلاف كقوله تعالى في قصة صالح: ﴿فياخذكم عذاب أليم﴾ [الأعراف/٧٣]، ووقع في هود [٦٤]: ﴿فياخذكم عذاب قريب﴾^(٤). ولم يكتف ابن الزبير بهذا وذاك إنما سلك اتجاهًا ثالثاً فراح يعلل الفواصل التي تبدو غير مناسبة من حيث الظاهر، فراح يذكر المناسبة المعنوية لختم الآية بما ختمت به

(١) انظر ملاك التأويل ١٧١/١، ١٧٢.

(٢) انظر مثلاً ملاك التأويل ٤٠٤/١ حيث يفرق بين [ثميناً وأثميناً] مراعيًا أصل ترتيب السور.

(٣) انظر درة التنزيل ص ١٣٦، والبرهان ص ٦٦، فقرة ١١٦، وملاك التأويل ٣٥٤/١.

(٤) انظر درة التنزيل ص ١٥٥، وملاك التأويل ٤٠٧/١.

كالذي وقع في أواخر المائدة [١١٨]: ﴿إِنْ تَعَذَّبْهُمْ فَبِإِنَّهُمْ عِبَادَكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَبِإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(١).

والثاني : القول برعاية الفاصلة على حساب المعنى :

وقد كثر مثل هذا في الكتب الثلاثة بعامه، كالواقع بين سورتي الأعراف [١١٥]، وطه [٦٥]: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمَلْقِينَ﴾، وفي طه : ﴿أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى﴾^(٢)، وسيأتي مناقشة ذلك كله في الدراسة التطبيقية إن شاء الله.

ط) إشارات أخرى من علوم القرآن

وهذه استطردوا في بيانها دونما حاجة إليها ألبتة، كحديث ابن الزبير عن صور الوحي في سورة الشورى، وحديث الخطيب عن حمل المحكم على التشابه في الموضع الأول من سورة فصلت^(٣).

المطلب السابع : علوم اللغة في كتب التشابه اللفظي

معلوم أن العلوم اللغوية - على تنوعها واختلافها - من أهم الأدوات التي تلزم المفسر، وبما أن توجيه الآيات المتشابهات لون من ألوان التفسير، فقد وظفت الكتب الثلاثة علوماً لغوية مختلفة في خدمة هذا المجال، وسندرك بوضوح كيف أن اللغة كانت أداة ناجحة عند أصحاب الكتب الثلاثة في توجيه الآيات المتشابهات. وتمثل هذه العلوم بالنحو والبلاغة وحروف المعاني والأسماء الموصولة وبيان المفردات اللغوية والاستشهاد بالشعر، وإليك الحديث عن كل واحد منها سائلين العليّ القدير أن يوفقنا إلى علم ما ينفعنا.

أ) علم النحو عند الكتب الثلاثة:

ولكثرة شعب مسائل هذا العلم في الكتب الثلاثة أرى أن ندرسه في كل كتاب على حدة مبتدئين - كالعادة - بأقدم هذه الكتب وهو درة التنزيل وذلك في ما يلي:-

١) درة التنزيل : برع الخطيب - رحمه الله - أكثر من غيره في إيراد مسائل علم النحو، وكثيراً ما كانت آراؤه هي المعتمدة عند تاج القراء وابن الزبير، مع توسع عند الأخير، وأستطيع أن أخلص المظاهر أو الجوانب التي عرض فيها الخطيب لعلم النحو في ما يأتي :-

(١) انظر ملاك التأويل ٢٧٦/١.

(٢) انظر درة التنزيل ص ١٧٣، والبرهان ٨٠، فقرة ١٥٣، وملاك التأويل ٤٤٢/١.

(٣) انظر ملاك التأويل ٨٤٧/٢، ودرة التنزيل ص ٤١٥.

أ- نقده للآراء والمذاهب النحوية، برع الخطيب في نقده بعض الآراء النحوية، من ذلك ما انتقد به السيرافي^(١) في أول شرحه للكتاب^(٢) حيث بين الأخير أنه يجوز أن تقوم الجملة مقام الفاعل وهذا غير جائز على مذهب البصريين كما يقول الخطيب. وإنما تقوم الجملة مقام الفاعل في مذهب الكوفيين، أما البصريون فيقدرون اسماً مفرداً كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَ جَنَّةً حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف/٣٥] فقدّر البصريون فعل البداءة وجعلوه في مقام الفاعل^(٣).

نلاحظ أن الخطيب عرض ما تقدّم بيانه في استطراد له وهو يتحدث عن الفرق بين آيتي البقرة [٥٨] والأعراف [١٦١] في قصة موسى ﴿وَسَيُزِيدُ الْإِسْرَافِيْنَ﴾، وحذف [الواو] من أية الأعراف.

ومن ذلك أيضاً ما أورده الخطيب في آية المائدة [٦٩]: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّاصِرُونَ﴾ من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون. نلاحظ أنه يرجح مذهب سيبويه^(٤) على بقية المذاهب الأخرى، وهو أن هذا التقديم للصائبين هو تقديم على نية التأخير فكأنه قال: ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله فلا خوف عليهم والصائبون هم كذلك ان امثلوا بهذه الشروط؛ فهو تقديم على نية التأخير. ويعرض الخطيب لمذاهب أخرى في هذا الشأن حول هذه الآية^(٥).

ب- استطراده في بيان وجوه الاعراب وآراء النحاة في ذلك. منه ما أورده حول آيتي البقرة [١٢٦] وإبراهيم [٣٥] ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾ وجاء في إبراهيم تعريف البلد نلاحظ أن الخطيب يقدم قولين في توجيه هذا الموضع، وبعد أن يقدم القول الأول يذكر أن آية البقرة: ﴿هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾ [هذا] مفعول أول و [بلداً] مفعول ثان. أما آية إبراهيم ﴿هَذَا الْبَلَدُ آمِنًا﴾ فيكون [هذا] مفعولاً أولاً، و [البلد] عطف بيان على مذهب سيبويه، وصفة على مذهب أبي العباس المبرد^(٦)، فكأنه قال: اجعل هذا البلد الذي صيرته - كما أردت - ذا أمن إلى من آوى إليه^(٧).

(١) السيرافي هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد، نحوي عالم بالأدب، نسب إلى سيراف من بلاد فارس، تفقه في عمان، وولي القضاء في بغداد سنة ٣٦٨هـ (انظر ترجمته الذهبي، السير، ٢٤٧/١٦، رقم ١٤٧).

(٢) المقصود بالكتاب هو كتاب سيبويه في النحو.

(٣) انظر درة التنزيل ص ١٧، ١٨.

(٤) سيبويه هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، امام النحو، حجة العرب، الفارسي البصري، ت ١٨٠ هـ. وقيل ١٨٨ هـ. ورجح الذهبي الأول. (السير ٣٥١/٨، رقم ٩٧).

(٥) انظر درة التنزيل ص ٢١، ٢٢.

(٦) هو أبو العباس المبرد، مخفد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري النحوي الأنباري صاحب الكفل، ت ٢٨٦ هـ. (انظر الذهبي، السير ٥٧٦/١٣، ترجمة رقم ٢٩٩).

(٧) انظر درة التنزيل ص ٢٩.

ومن ذلك ما أورده من مذاهب نحوية في إعراب [الكاف] في [أرأيتمكم] التي وردت مرتين في سورة الأنعام [٤٠، ٤٦]، فمذهب البصريين أن [الكاف] حرف خطاب، أما عند الكوفيّين فهو اسم مضمّر والتقدير؛ رأيتم أنفسكم^(١).

ج- استطراده في بيان بعض القضايا اللغوية الجانبية. من ذلك حديثه عن [حيث] ومتى تجزم الفعل ومتى لا تجزمه؟ وذلك بعد أن تحدّث عن التكرار في آيات القبلة: ﴿ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾ [البقرة/ ١٤٤، ١٤٩، ١٥٠]^(٢). فيبيّن الخطيب أن [حيث] لا تجزم الفعل إلا إذا اقترنت بـ[ما]، تقول: حيثما تنزل أنزل، فالفعل هنا مجزوم. ويبطل هذا الجزم لفعل الشرط إذا قلت: حيث تنزل أنزل، ويصبح الفعل مرفوعاً. وقوله تعالى: ﴿وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره﴾ [كنتم] هو فعل ماضٍ والجملة في موضع جزم. وليس كذلك قوله: ﴿ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾ فلا يكون هذا الفعل [خرجت] مجزوماً. ومن ذلك أيضاً تفريقه بين النون المحذوفة من [إنا وإني] واستخدام القرآن لكل منهما في مواقع متعدّدة^(٣).

د- إعراب بعض التشابهات من أجل توضيح المعنى. وهذا مذكور كثيراً عند الخطيب حيث إنّ الإعراب فرع المعنى دائماً. من ذلك ما بينه من الاختلاف الواقع بين آيتي المائدة [٩] والفتح [٢٩] ﴿وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم﴾ وقال في الفتح: ﴿وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجر عظيم﴾^(٤).

يبين الخطيب أنه في آية المائدة عدل عن ذكر المفعول إلى جملة تضمّنت معناه، والجملة مبتدأ وخبر [لهم مغفرة وأجر عظيم] وهي في موضع مفرد منصوب، كأنه قال: وعد الله الذين آمنوا مغفرة. أما في الثانية فانتصب المفعول [مغفرة] لعدم وجود أي من دواعي الرفع. وإنما عبّر في آية المائدة بالجملة الخبرية لأنها أدعى وأقوى في استحقاقهم لهذا الوعد.

ومن ذلك ما أورده في الأنعام [١٧]: ﴿وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير﴾^(٥) فإذا قدّرت الجملة: إن ينلك خيراً يقدر عليه، لم يستقم الكلام لأنّ الجزاء حقه أن يكون بعد الشرط والقدرة على الفعل لا تكون بعده. والمعنى: أن ينلك خيراً يرجى لأمثاله. لأنه قادرٌ عليه وعلى كل شيء. وكونه تعالى قادراً من صفات النفس، وإنالة الخير فعل من أفعاله فلا يصحّ كونه قادراً متأخراً عنها، ومن هنا

(١) انظر درة التنزيل، ص ١١٨.

(٢) انظر درة التنزيل ص ٣٨.

(٣) انظر درة التنزيل ص ٧٠.

(٤) انظر المرجع السابق ص ٨٩، ٩٠.

(٥) انظر درة التنزيل ص ١١٣.

لا يصح أن يحمل معنى جملة الجزاء [فهو على كل شيء قدير] على الظاهر، فلا بد من تقدير جواب محذوف حتى يستقيم الكلام. وهكذا نلاحظ من هذا المثال الأخير أن الخطيب جعل المعنى هو الأصل والإعراب تبعاً له.

هـ- قضايا نحوية أخرى، وهي قضايا طارئة كان يذكرها صاحب الدرة في توجيه بعض التشابهات، وذلك حين تستدعي الضرورة ذلك. من ذلك ما أورده في التفريق بين جمع القلة والكثرة ما بين [الخطيبات والخطايا]. فالخطيبات جمع مؤنث سالم وهو من جموع القلة بدليل أنك تقول : دريهمات؛ وهو جمع الدرهم المصغر^(١).

ومن ذلك حديثه في سورة المدثر عن المصادر، [التذكرة والتذكير] بأنها مصادر لفعل واحد هو المضغف [ذكر]، مثل : قدم تقديم وتقدمة، وكرم تكريم وتكرمة وهكذا^(٢). ولا يسعني الإطالة بأكثر من هذا في وصف المباحث النحوية عند الخطيب وستدرك شيئاً من هذا في الدراسة التطبيقية - إن شاء الله تعالى -.

٢) البرهان : لم يكن تاج القراء متسعاً في ذكر المسائل النحوية لسببين :-

الأول : بناء كتابه على الإيجاز. والثاني : أنه لم يكن أصيلاً في إيراد كثير من المسائل النحوية الماثلة هنا وهناك عبر ثانياً كتاب البرهان. فأحياناً نجده يعتمد على الإعراب في فهم بعض التشابهات ، من ذلك ما بينه من وجه الاختلاف بين آيتي النحل : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنْزِلَ رِبْكُمْ قَالُوا اسَاطِيرَ الْأُولِينَ﴾ [النحل/٢٤]، وقوله عن المؤمنين : ﴿قَالُوا خَيْرٌ﴾^(٣) [النحل/٣٠] فرغ الأول [أساطير] لأنهم أنكروا إنزال القرآن فعدلوا عن الجواب فقالوا: أساطير الأولين. والثاني من كلام المتقين وهم مقرون بالوحي والإنزال فقالوا: خيراً ؛ والتقدير أنزل خيراً ، فهو مطابق للسائل. وإعراب [خيراً] قد يكون مفعولاً أو مفعولاً للقول أو صفة مصدر محذوف ؛ أي قالوا قولاً خيراً.

ومن ذلك استطراد تاج القراء في بيان جواب [لولا] في آيتي النور ففي الأولى قال : ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور/١٠] وفي الثانية قال : ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾^(٤) [النور / ٢٠] فجواب الأولى قوله : لفضحكم بهذه المعاصي، والثانية: لتعجل في العقوبة.

٣) ملاك التأويل : وقد اشتهر هو أيضاً بالعلوم اللغوية التي من أبرزها علم النحو، وتكمن الجوانب النحوية في ملاك التأويل في ما يأتي :-

(١) انظر درة التنزيل ص ١٥.

(٢) انظر درة التنزيل ص ٥٠٧.

(٣) انظر البرهان ص ١١١ ، فقرة ٢٥٨.

(٤) انظر البرهان ص ١٣٩ ، فقرة ٢٣٦ ، ٢٣٧.

أ- رجوعه المتكرر إلى كتاب سيبويه، وهو من أوائل ما صنف العلماء في هذا العلم. وعلمنا - فيما سبق - كيف أن ابن الزبير درس هذا الكتاب الأمر الذي جعله يتأثر به إلى حد بعيد. من ذلك مثلاً ما نقله عنه من الشواهد الشعرية التي استدلل بها على أن حذف المضاف يفيد المبالغة. وذلك في معرض بيانه لآية آل عمران [١٣٣]: ﴿وَجَنَّةُ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾^(١)؛ أي مثل عرض السموات والأرض. فلما حذف المضاف المقدّر [كعرض] صارت الجملة مبتدأ وخبراً، [عرضها السموات والأرض] وذلك بقصد المبالغة. ويستدل على هذه المبالغة الناشئة عن حذف المضاف ببعض الآيات عن سيبويه - رحمه الله - كقول الشاعر:

أما النهار ففي قيد وسلسلة
والليل في بطن منحوت من الساجي^(٢)
فجعل النهار في قيد وسلسلة، وإنما المجهول هو الشخص الموصوف نهاره بذلك.

ومن ذلك ما أورده عن الكتاب في آية الأنعام [٢٥]: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾^(٣)، فين أن صلة [من] غالباً ما يراد بها الجماعة، وقد يراد بها الواحد أو الاثنان. ثم يقول ابن الزبير: "وقد بوّب سيبويه - رحمه الله - على حال [من] في وقوعها على من ذكر. فقال في كتابه: "هذا باب إجرانهم صلة [من] وخبره إذا عنيت اثنين كصلة [الذين]، وإذا أريد الجماعة كصلة [الذين] ثم ذكر الآية: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس/٤٢]، وأنشد بيت الفرزدق:

تعال فإن عاهدتني لا تخونني
نكن مثل من ياذب بصطحبان^(٤)

ولم يقتصر ابن الزبير على مراجعة كتاب سيبويه في فروع النحو فحسب، بل كان يرجع إليه في فروع لغوية أخرى، -على ما سيأتي بيانه في ما بعد- -إن شاء الله-.

ب- إعراب بعض التشابهات، وقد كان يحدث من ابن الزبير مثل هذا تمهيداً لفهم معاني تلك الآيات، ولا ريب أنه بذلك يجري على ما سلكه صاحب الدرّة في هذا الموضوع حيث تبيّن كيف أن معرفة الإعراب تعين على فهم المعنى المراد.

من ذلك ما أورده ابن الزبير حول الآيات الثلاثة: ﴿وَاللِّدَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام/٣٢] وجاء في يوسف [١٠٩]: ﴿وَاللِّدَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ وجاء في الأعراف [١٦٩]: ﴿وَاللِّدَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾^(٥). نلاحظ أن ابن الزبير يمهّد لتوجيه هذا

(١) انظر ملاك التأويل ١٧٣/١، ١٧٤.

(٢) البيت أورده سيبويه بلا نسبة (انظر السراي)، شرح أبيات سيبويه ٢٣٧/١، والكتاب لسيبويه ١٦٠/١، ١٦١.

(٣) انظر ملاك التأويل ٣٠٤/١ - ٣١٠.

(٤) البيت للفرزدق، (انظر الكتاب ٤١٦/٢، ديوان الفرزدق ص ٦٢٨).

(٥) انظر ملاك التأويل ٣١٧/١، ٣١٨.

التشابه بذكر الإعراب، فيبين أن [اللام] الواقعة قبل ذكر [الدار] في آية الأنعام هي الموطنة للقسم. وأنها لم توجد في آية الأعراف. ووقعت [الآخرة] في آيتي الأنعام والأعراف وصفاً للدار. أما في آية يوسف فجاءت على الإضافة [واللام] هي المؤكدة. ثم يبدأ ابن الزبير عادته ببيان مناسبة الوارد في كل سورة من هذه السور.

ج- استطراد ابن الزبير في بيان بعض الفروع النحوية. من ذلك ما عقده من فصل في بيان جواز تعدّي الفعل إلى مضمّر متصل مثل [أرأيكم]؛ حيث بيّن أنه يجوز ذلك لأنها محمولة على الرؤية القلبية، وإنها من أفعال الظن^(١).

ومن ذلك استطراده في بيان موقع [ما] في الآية الكريمة: ﴿وبدا لهم من الله ما لم يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾^(٢) [الزمر/٤٥] وغير ذلك من الفروع النحوية التي استطرّد في بيانها.

أما قول ابن الزبير إن (اللام) التي في آية الأنعام هي الموطنة للقسم، فهو كلام غير صحيح، والحق أنها لام الابتداء الداخلة على المبتدأ، والمؤكدة له. ولا تدخل اللام الموطنة للقسم إلا حين تجر الاسم الذي بعدها وجاء ذكر الدار مرفوعاً هنا.

هذا ولقد توخيت الاختصار في عرض النحو عند ابن الزبير لأن كثيراً من القضايا النحوية التي كان يعرضها قد سبقه إليها صاحب درة التنزيل.

ب) العلوم البلاغية في كتب المتشابه اللفظي:

عرضت كتب المتشابه اللفظي لذكر ضروب شتى من البلاغة القرآنية، لاسيما وأنها تدرس النصوص القرآنية من حيث التطبيق. فنجد من هذه المتشابهات ما قدّم في موضع وآخر في آخر، وما عرّف في موضع ونكر في آخر، وما أكد في موضع وخلا من التأكيد في آخر، وهكذا. ولذا، فإنك ستجد تداخلاً واضحاً بين ما سأتناوله الآن من جهة، وما سيأتي بيانه في ما بعد من الحديث عن صور المتشابه اللفظي في القرآن الكريم من جهة ثانية. فبين الموضوعين عموم وخصوص من هذا الوجه، حيث إن الحديث عن صور المتشابه اللفظي في القرآن الكريم يشمل ما تحدثت عنه الكتب الثلاثة من الموضوعات البلاغية من حيث التطبيق على نصوص القرآن الكريم، وغير هذه الموضوعات كإبدال الكلمة بالكلمة أو الحرف بالحرف، -وسيأتي بيان ذلك مفصلاً إن شاء الله تعالى-.

وإليك الموضوعات البلاغية التي تحدثت عنها كتب المتشابه اللفظي وهي كما يلي :-

(١) انظر ملاك التأويل ٣٢٥/١.

(٢) انظر المرجع السابق ٨٣٠/٢ فما بعدها.

(١) التقديم والتأخير:

وقد تعرضت كتب التشابه اللفظي للحديث عن هذا الموضوع من حيث النظرية والتطبيق. أما من حيث النظرية، فنلاحظ أنهم كانوا يوردون بعض المواقف المقتضية حول التقديم والتأخير في ثانيا شرحهم للأيات التي كانوا يتحدثون عنها.

فبعد الحديث عن التقديم والتأخير بين آيتي البقرة [٥٨] والأعراف [١٦١]: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سَجْداً وَقُولُوا حُطَّةً﴾ وعكس ذلك في الأعراف نلاحظ أن صاحب الدرة يعد ذلك من باب التخيير والتفنن في القول، فالأصل عنده حكاية المعنى^(١).

أما ابن الزبير فيقول إنه قدّم في البقرة الأمر بالسجود لأنه سابق على ابتداء الدعاء ثم يتساوى المطلوبان. ثم يبيّن أن العرب إذا أُخبرت عن شيئين عطفت أحدهما على الآخر بالواو؛ فإنها تبدأ بالأهم والأولى. ونقل عن سيبويه القول في أنهم يقدّمون ما هو أهم لهم وهم به أعنى^(٢). ثم يبدأ بالتمثيل لذلك من القرآن كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة/٤٣] فقدّم الصلاة لأنها الأهم -على حد قوله-.

ومن الواضح أن الكتب الثلاثة سلكت المسلك نفسه من حيث التطبيق على بعض التشابهات من تلك التي كان الاختلاف فيها راجعاً إلى التقديم والتأخير. فهم مجمعون على أن العرب تقدّم ما كان الإهتمام بشأنه أكثر، أو ما هو مشكوك به بالنسبة للمتكلم.

من ذلك ما عرضه في آية البقرة [١٧٣]: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهْلَ بِهِ لغير الله﴾ وفي مواضع ثلاثة أخرى من القرآن آخر الجار والمجرور فقال: ﴿وَمَا أَهْلَ لغير الله به﴾^(٣) [المائدة/٣، والأنعام/١٤٥، والنحل/١١٥]. ففي آية البقرة كان الإهتمام بشأن تحريم ما ذبح لغير الله. وفي الآيات الأخرى كان التركيز على الإهلال لغير الله تعريضاً عما كانت تصنعه العرب حينما كانت تتقرّب بشتى القربات.

كما نجد تركيز ابن الزبير بشكل خاص على فكرة تقديم ما هو أهم في كثير من المواضع المتشابهة، ونجده يكرّر الاستشهاد ببيت الكتاب

لتقربن قريباً جليدياً ما دام فيهن فصيل حيا^(٤)

حيث يكرر الاستشهاد به على هذه القضية نحواً من ست مرات.

(١) انظر درة التنزيل ص ١٦ ، ١٧ .

(٢) انظر ملاك التأويل ٦١/١ ، ٦٢ ، وكتاب سيبويه ٥٦/١ .

(٣) انظر درة التنزيل ص ٤٠ ، والبرهان ص ٣٤ ، فقرة ٢٣ ، وملاك التأويل ١٠٤/١ .

(٤) حزانة الأدب ٩٥/٤ ، وانظر ملاك التأويل ١٠٦/١ ، ١٠٥/٢ ، ٥٨٠ ، ٦٣٠ ، ٧٣٢ ، ٧٥٨ .

أما من حيث التطبيق فلم تقتصر تعليقات الكتب الثلاثة على تقديم ما هو أهم، فقد راعوا أسباباً أخرى كان من أجلها التقديم في هذا الموطن والتأخير في الآخر. كأن يكون مثلاً لمراعاة المناسبة كما مر معنا في آيتي الأنعام [١٠٢] والمؤمن [٦٢]: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(١).

وفي باب الدراسة التطبيقية سنلّم بكثير من الأغراض التي كان من أجلها التقديم والتأخير، حيث لم تقتصر المسألة على تقدم الأهم وتأخير ما ليس كذلك، لأن هذا باب عظيم من أبواب البيان القرآني، وهو كثير الفوائد جمّ المحاسن - كما وصفه - شيخ البلاغة الإمام عبد القاهر الجرجاني - رحمه الله -^(٢).

(٢) أسلوب النداء:

وهو من أساليب الإنشاء الطلبي. ويتضح أن كتب التشابه اللفظي تسلك أحياناً نهج المفسرين والبلاغيين فتذكر الفائدة من ذكر المنادى كما هو في قوله تعالى في سورة المائدة [٢٠]: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾^(٣)، حيث يقولون إن المنادى ذكر في الآية إشارة إلى اعتناء موسى - عليه السلام - بالمخاطبين ومبالغة منه في تنبيههم.

(٣) الجملة الاسمية والفعليّة:

جاء في كتب التشابه اللفظي التفريق بين التعبيرين عندما يعبر عن أحدهما بالاسمية وعن الآخر بالفعلية، ويكون بينهما تشابه في اللفظ. ومن الواضح أن ابن الزبير كان أكثر بياناً في إيضاح الفرق بين الجملة الإسمية والفعلية، ولعلّ عذر الخطيب في ذلك أنه لم يكتمل على عهده القول بنظرية النظم التي جاء بها شيخ البلاغة عبد القاهر الجرجاني، الأمر الذي جعل تعبيرات العلماء في ذلك العصر عن تلك القضايا - أعني قضايا النظم - تتسم بالفتور وعدم الاستقرار على رأي ثابت.

من ذلك ما أورده الكتب الثلاثة في التفريق بين آيتي الأعراف [٦٢، ٦٨] حيث جاء على لسان نوح - عليه السلام - لقومه: ﴿أَبْلَغْكُمْ رَسُولَاتِ رَبِّي وَأَنْصَحْ لَكُمْ وَأَعْلَمْ مِنْ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ وجاء على لسان هود - عليه السلام - لقومه: ﴿أَبْلَغْكُمْ رَسُولَاتِ رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾. يبيّن الخطيب أنه عبّر على لسان نوح بالجملة الفعلية لأنهم اتّهموه بالضلال، والضلال من صفات الفعل بينما جاء على لسان هود بالجملة الإسمية التي تقابل السفه، وهي من صفات الثبات^(٤). في

(١) انظر ما تقدم ص ٧٣

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٨٣.

(٣) انظر درة التنزيل ص ٩٦، والبرهان ص ٥٤، فقرة ٨٨، وملاك التأويل ٢٥٠/١.

(٤) انظر درة التنزيل ص ١٥٢.

حين يلجأ تاج القراء إلى تكلف المناسبة بين الألفاظ في كل من التعبيرين^(١).

أما ابن الزبير فيقرر أن الجملة الفعلية دالة على التكرار والاستمرار والتجدد: [وأنصح لكم] أما الاسمية فهي دالة على الثبات وملازمة الوصف وهذا في مقابل ما وسموه به من السفاهة^(٢). وهكذا نجد أن نظرية النظم كانت أكثر نضوجاً في ذهن ابن الزبير عما وجد عند صاحبيه. ولنتأكد من صحة ما تبين انظر لما قالوه حول آيتي هود [١١٧] والقصص [٥٩]: ﴿وما كان ربك مهلك القرى بظلم﴾ ﴿وما كان ربك ليهلك القرى بظلم﴾^(٣)، لا شك بأنك ستلاحظ أن ابن الزبير كان أسرع الثلاثة في إدراك الفرق بين الآيتين -وسياتي بإذن الله-.

(٤) البيان التصويري:

وهذا السبيل سلكه ابن الزبير في بيان بعض النظائر المتشابهة كآية الأعراف [١٢٤] التي جاءت من كلام فرعون: ﴿لأقطعن أيديكم وأرجلكم من خلاف ثم لأصلبنكم أجمعين﴾^(٤). يبين ابن الزبير موقع [ثم] وأنها جاء التعبير بها في هذه الآية لبيان أمرين: أحدهما: التهويل في حال المعطوف وأنه لو جيء به وحده لكان كافياً -وهو الصلب- وذلك التهويل في مقابلة ما أحدثه السحرة من هول وتخويف حين استرهبوا الناس بسحرهم. وثانيهما: أن العطف بـ [ثم] يصور التعبير عن نفسية فرعون حين أراد أن ينتصر لنفسه، ويتخلص مما لحق به من الهزيمة والخسران حين آمن السحرة برب العالمين فأراد أن لا يتأثر ملؤه بما تأثر به السحرة، فجاء بهذا الوعيد الم هول على هذه الصورة.

ومن ذلك ما بيّنه ابن الزبير في آية الكهف [٩٧] في وصف السدّ: ﴿فما استطاعوا أن يظهروه وما استطاعوا له نقبا﴾^(٥). فجاء الفعل أولاً بالتخفيف ليتناسب مع الظهور على السدّ. وجاء ثانياً على الأصل ليتناسب مع نقب السدّ. ولا شك في أن عدم القدرة على نقب السدّ أشدّ من عدم الظهور عليه، فتناسب الأخف مع الأخف، والأثقل مع الأثقل.

(٥) الإيجاز والإطناب:

وهذه الحقيقة -أعني فكرة الإيجاز والإطناب- استخدمتها كتب المتشابه كثيرًا في حلّ بعض المتشابهات حيث يكون الكلام مطنّباً به في موضع ومختصراً في آخر لتقدّم بيانه. ويمتاز الخطيب بأنه كان أكثر اعتدالاً في التعويل على هذه الفكرة في توجيه المتشابهات، فتجده يعتمد هذا الأسلوب ما بين آيتي الأنعام [٥] والشعراء [٦]: ﴿فقد كذبوا بالحق لما جاءهم فسوف يأتهم أبناء ما كانوا به يستهزئون﴾

(١) انظر البرهان، ص ٧٤، فقرة ١٣٢.

(٢) انظر ملاك التأويل ٤٠٠/١-٤٠٢.

(٣) انظر درة التنزيل ص ٢٣١، والبرهان ص ٩٩، فقرة ٢١٩، وملاك التأويل ٥٣٢/٢.

(٤) انظر ملاك التأويل ٤٤٧/١.

(٥) انظر ملاك التأويل ٦٥٤/٢.

وفي آية الشعراء جعل التكذيب مطلقاً وغير بالسين بدل سوف^(١)، وعد الخطيب ذلك اختصاراً لتقدمه في الأنعام، حيث راعى البيان في الأنعام والاختصار في الشعراء.

أما ابن الزبير فمن الواضح أنه يبالغ كثيراً في الاعتماد على موضوع الإيجاز والإطناب في توجيه بعض التشابهات. ففي حين يتجه الخطيب - يتابعه تاج القراء - يتجه إلى النظر في العلل النحوية والفروق بين الحروف والأسماء الموصولة، نلاحظ أن ابن الزبير يوجه تلك المواضع نفسها على الإجمال، معتمداً نظريته المعتادة وهي الإيجاز في موضع والإطناب في آخر.

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكرته الكتب الثلاثة في التفريق بين الآيات في سورة البقرة [١٢٠] ، [١٤٥] وسورة الرعد [٣٧] حيث قوله تعالى: ﴿وَلَنْ اتَّبِعَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ وقال في ما بعد: ﴿وَلَنْ اتَّبِعَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ ووردت آية أخرى في الرعد مشابهة للآيتين عبر فيها بلفظ [ما] دون [الذي] وبحذف حرف الجر [من]^(٢).

نلاحظ أن الخطيب يفرق بين هذه المواضع عن طريق ملاحظة الفروق بين الأسماء الموصولة؛ أعني [ما، والذي] المعبر بها في هذه الآيات ويخرج بفرق دقيق في ما بينها، وهذه الدقة تفوق ما عند ابن الزبير الذي يعتمد اعتماداً كلياً على فكرة الإيجاز والإطناب، الأمر الذي يجعل أفكاره عرضة لشيء من السطحية وعدم العمق الفكري.

وهناك مواضع كثيرة جاءت من هذا القبيل يبرز من خلالها تفوق صاحب الدرّة على ابن الزبير - وسيظهر ذلك بوضوح من خلال الدراسة التطبيقية - -إن شاء الله تعالى-.

٦) الحذف والذكر:

كان هذا الموضوع من الأسس العامة التي بنيت عليها صور التشابه اللفظي في القرآن الكريم. فكثيراً ما تجد آيتين متشابهتين في اللفظ لكنهما تختلفان من حيث الحذف والذكر، بحيث يوجد في الأولى ما لا يوجد في الثانية. وهذا هو مسلك عام في الحذف والذكر، وهو ما عبر عنه الزركشي بالنقص والزيادة^(٣).

وهذا الموضوع متعلق بالآيات القرآنية وهو أخص مما تعارف عليه البلاغيون من أقسام الحذف والذكر، فتلك مباحث عامة تشمل القرآن وغيره من النصوص الأدبية^(٤).

(١) انظر درة التنزيل ص ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٢) انظر درة التنزيل ص ٢٥ ، والبرهان ص ٣٠ ، فقرة ٢٤ ، وملاك التأويل ٨٥/١ - ٨٨ .

(٣) الزركشي ، البرهان ، انظر ١١٥/١ .

(٤) انظر مثلاً كتاب البلاغة فنونها وأفنانها، وعلم المعاني، د. فضل عباس ٢٤٧/١ فما بعدها حيث يتحدث عن الحذف والذكر عند البلاغيين.

ومما اعتمد فيه على تعليل الحذف والذكر في بعض التشابهات مثل ما وقع بين آبي هود [١٠] وفصلت [٥٠] فقال في الأولى : ﴿وَلَا أَدْقَاهُ نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَاءٍ مَسْتَه لِيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتِ عَنِّي﴾، وفي فصلت : ﴿وَلَا أَدْقَاهُ رَحْمَةً مِنَّا مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ مَسْتَه لِيَقُولَنَّ هَذَا لِي﴾^(١). تلاحظ أنهم يعلّلون حذف [مِنْ، وَمِنَّا] في هود وذكرها في فصلت، فيرى الخطيب أن الذكر في سورة فصلت جاء لتقدم ذكر [مِنَّا] في الآية السابقة: ﴿وَلَا أَدْقَاهُ الْإِنْسَانُ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَيُؤْوِسُ كُفُورًا﴾ [هود/٩].

وذكرت [مِنْ] في فصلت: [مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ] لأنه لما حذّ الرحمة فقال: [مِنَّا] حدّ الطرف الذي بعدها ليتماثل المقترنان، ولما لم يكن ذلك في هود لم يحتج لذكر [مِنْ] في تلك السورة. ويرى ابن الزبير أنه قال [مِنَّا] في فصلت لتقدم ذكر الشركاء.

(٧) الالتفات :

وقد بينه ابن الزبير بأنه الانتقال من الغيبة إلى الخطاب أو من الخطاب إلى الغيبة أو إلى التكلم. وذلك عند حديثه عن آية النحل [٧٢]: ﴿وَجْعَلْ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً أَفْبَالِبَاطِلَ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾^(٢).

بيّن ابن الزبير أن ما في هذه الآية : ﴿أَفْبَالِبَاطِلَ يُؤْمِنُونَ﴾ انتقال إلى الحديث عن حال الكافرين الذين تقدّم ذكرهم في السياق القرآني: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكُذْبَ أَنْ لَهُمُ الْحُسْنَى﴾ [النحل/٦٢] فجاء ما في الآية الكريمة على طريق الالتفات للكافرين الذين تقدّم ذكرهم وجاء بالضمير الغائب [هم] لتأكيد ذلك.

ويستطرد ابن الزبير بعد ذلك بالتدليل على ظاهرة الالتفات بما جاء من الشعر العربي والقرآن الكريم. كقوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي يَسِّرْكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينَ بَهُمْ بَرِيحٌ طَبِيعَةً وَفَرَحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس/٢٢]. نلاحظ كيف التفت من المخاطب [كنتم] إلى الغائب: ﴿وَجَرِينَ بَهُمْ بَرِيحٌ طَبِيعَةً﴾ وتلك هي أمثلة عامة على الالتفات تعارف عليها من كتبوا عن الالتفات وهو كثير في القرآن الكريم.

ومن ذلك ما بينه تاج القراء من حكمة الالتفات الواقع في سورة الكهف في كلام العبد الصالح فحينما ذكر السفينة قال : ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف/٧٩]، وحين ذكر قتل الغلام قال : ﴿فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رَحْمًا﴾ [الكهف/٨١]، وحين ذكر بناء الجدار قال : ﴿فَأَرَادَ

(١) انظر درة التنزيل ص ٤٢١ ، وملاك التأويل ٥٠٩/٢ .

(٢) انظر ملاك التأويل ٦١٣/٢-٦١٧ .

ربك أن يبلغا أشدهما» [الكهف/٨٢] ^(١). فتلاحظ أنه ورد في المثالين الأولين بضمائر المتكلم. وفي الآية الثالثة بضمير الغائب حيث يعلل الكرمانى سبب هذا الاختلاف.

٨) التعريف والتذكير :

لم نتحدث كتب التشابه عن هذه الظاهرة البلاغية من الناحية النظرية، بل أوردت بعض الأمثلة التطبيقية، وذلك بما كان معرّفاً في موطن ومنكراً في آخر. من ذلك ما ورد من تعريف [الحق] في سورة البقرة [٦١] : ﴿ويقتلون النبيين بغير الحق﴾ وتنكيره في آل عمران [١١٢] : ﴿ويقتلون الأنبياء بغير حق﴾ حيث كانت كتب التشابه اللفظي تتولى تحليل أسباب الاختلاف بين هذه الآيات. -وسياتي تفصيل ذلك في ما بعد - بإذن الله-.

٩) التأكيد :

وهو أيضاً لم يعرضوا له من حيث النظرية سوى ما جاء في استطراد للخطيب -رحمه الله- حين ذكر فائدتين للتوكيد بضمير الفصل [هو] وذلك في قوله تعالى : ﴿إن الله هو ربكم فاعبدوه هذا صراط مستقيم﴾ [الزخرف/٦٤] ^(٢). حيث يبين أن التأكيد بهو في مثل هذا الموضع يكون لأحد وجهين هما :

الأول : إما أن يريد أن يؤكد ثابت على الصفة التي جعلها خبراً عنه. لاعلى غيرها.

فإذا قيل : إن زيدا هو أخوك ؛ أي إنه صديقك لا عدوك.

والثاني : وإما أن يريد أن صاحب هذه الصفة هو فلان لاغيره. فحين تقول : إن زيدا هو أخوك؛ أي إنه ليس عمراً.

أما من حيث التطبيق فكثيراً ما كانوا يوردون من المواطن المتشابهة ما أكد في موطن وخلا من التأكيد في آخر. كقوله تعالى في الكهف على لسان العبد الصالح لموسى -عليه السلام- : ﴿لم أقل إنك لن تستطيع معي صبراً﴾ [الكهف/٧٢] وفي الثانية بزيادة : ﴿لم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبراً﴾ [الكهف/٧٥] فتجد أن كتب التشابه كانت تعلل أسباب هذا الاختلاف.

وهناك أغراض بلاغية أخرى يمكن أن تلمحها هنا وهناك، قامت كتب التشابه بدراستها من ناحية التطبيق على النصوص القرآنية ويطول الحديث عن ذكرها. ومن الإشارات الأخرى التي تحدثوا عنها حديثهم عن الوصل والفصل بين بعض الجمل القرآنية، كما تحدثوا عن الإضراب ؛ (بل) وغير ذلك من الموضوعات المختلفة.

(١) انظر البرهان ص ١٢٣، فقرة ٢٨٩.

(٢) انظر درة التنزيل ص ٦٨، ٦٩.

وآثرت أن أفصل ذلك كله في فصل الدراسة التطبيقية حتى أجنب نفسي التكرار المحل بطبيعة هذه الدراسة.

وقبل أن أحتتم الحديث عن البلاغة في كتب المتشابه اللفظي، أحببت أن أشير إلى ملاحظة هامة كانت كثيراً ما ترد على كتابات تاج القراء وابن الزبير في توجيه المتشابه حيث تجد أنهم يعتمدون القول بالبليغ والأبلغ بالنسبة لألفاظ القرآن الكريم.

فلا يمكن أن يكون لفظ من الألفاظ القرآنية أبلغ من أي لفظ آخر جاء في القرآن، وإنما الكلمات والألفاظ جاءت كلها على مستوى واحد من البلاغة دونما تفاوت في ما بينها. وجاء كل على ما يناسب السياق الذي ورد فيه.

ومن الأمثلة على وقوع هذه الظاهرة عند تاج القراء ما أورده من الاختلاف بين آيتي النمل [١٢] والقصص [٣٢]: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجَ بَيْضًا مِنْ غَيْرِ سَوَاءٍ﴾ وفي القصص جاء بلفظ: ﴿اسْلُكْ﴾^(١) تلاحظ أن تاج القراء يعدّ كلمة [أدخل] أبلغ من [اسلك].

ومن ذلك ما وقع عند ابن الزبير من أن [السفول] أبلغ من [الخسران]^(٢)، فهذا كله لا يمكن التسليم به فكل ما جاء في القرآن إنما جاء على الوجه الأتم والأكمل.

ج) حروف المعاني في كتب المتشابه اللفظي : الأقسام والخصول

من المعلوم أن حروف المعاني تمثل القسم الثالث من أقسام الكلام، وذلك بعد الأسماء والأفعال. هذا وقد سماها البعض بالحروف المفردة^(٣).

ويتبين -لأول وهلة- أن كتب المتشابه اللفظي أسهمت بنسبة كبيرة في خدمة معاني الحروف وبيان المراد بها، وذلك تمهيداً لتوجيه كثير من المتشابهات. فتلاحظ حديثهم عن الواو العاطفة، وأنواع الفآت وأحرف الجرّ واللامات وغير ذلك مما سأحدثك عنه الآن. وأرى من الأفضل أن نتحدث عن هذا الموضوع -عند كل واحد من الكتب الثلاثة- على حدة، وذلك لتدرك حجم الإضافة العلمية التي أضافها كل واحد من الثلاثة.

وذلك كما يلي:

١) الخطيب الإسكافي :

تحدث عن الفرق بين [الواو] العاطفة و[الفاء] في أكثر من موطن من المواطن المتشابهة، وذلك تمهيداً لحلّ الاختلاف الواقع في ما بينها. ومن ذلك ما أورده في أول حديثه عن المتشابهات في سورة

(١) انظر البرهان ص ١٤٥، فقرة ٣٥٨.

(٢) انظر ملاك التأويل ٧٠١/٢.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب انظر ١٣/١.

البقرة، من التفريق بين العطف بالواو والعطف بالفاء. حيث يبين الخطيب أن العطف بالفاء إنما يكون عند وجود علاقة شرطية جزائية بين المعطوف والمعطوف عليه، فلا يتحقق المعطوف إلا بحصول المعطوف عليه كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾ [البقرة/٥٨]^(١).

فالأكل مترتب على الدخول وجاء بمثابة الجزاء لذلك الشرط. وهذا لا يكون حين يعطف بالواو التي تفيد مطلق المغايرة.

ويمتاز الخطيب بعدم القول بالتناوب أو الزيادة في الحروف وهذا يميزه عن صاحبيه، فتراه ينظر إلى أصل المعنى الذي استخدم له الحرف ثم يوجه التشابه بناءً على ذلك المعنى للحرف. من ذلك ما أورده في التفريق بين الحرفين [إلى، وعلى] حيث يذكر أن [إلى] وضعت للمتتهى، أما [على] فوضعت في الأصل للفوقية أو وضع الشيء فوق الشيء وهي من العلو. ثم على ضوء ذلك يشرح موضع التشابه^(٢).

وتما يدلّ على عدم اعتماد الخطيب على ظاهرة تناوب الحروف تفريقه بين [السين، وسوف] الواقعتين بين سورتي الأنعام [٥] والشعراء [٦]: ﴿سَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾، ﴿فَسَيَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾^(٣) حيث يعد الخطيب أن القول بعدم الفرق بينهما غير صحيح. ويظهر لي أنه يفرّق بينهما من حيث البيان والاختصار، حيث إنّ [سوف] أكثر بياناً وإطناباً، في حين أن [السين] للاختصار وكلا الحرفين يشتركان في إفادة معنى الاستقبال.

٢) الكرمانى :

ويتأثر تاج القراء بالخطيب بالنسبة لنظرته لبعض الحروف، لكنه يؤخذ عليه أمران هما:-

الأول: القول بالزيادة حيث يورد أقوالاً في زيادة بعض الحروف دون تعليق على ذلك. وذلك هو مسلك كثير من اللغويين والمفسرين. من ذلك ما أورده في سورة الأعراف من الأقوال في زيادة [لا]. وذلك في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف/١٢]^(٤) ومثله ما أورده من الأقوال في [منكم] في آية النور [٥٥]: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ﴾^(٥) حيث يورد الأقوال بالزيادة دونما رد لها.

(١) انظر درة التنزيل ص ١٠.

(٢) انظر درة التنزيل ص ٣٥.

(٣) انظر درة التنزيل ص ١٠٨.

(٤) انظر البرهان ص ٦٨، ٦٩، فقرة ١٢٠.

(٥) انظر البرهان ص ١٤١، فقرة ٣٤٠.

والأمر الثاني الذي يؤخذ على تاج القراء : قوله بالتزادف والتناوب ما بين الحروف. من ذلك ما أورده في أول الرعد في التفريق بين [اللام، وإلى] حيث عدّهما واحداً بالنسبة للتعبير بهما عن الزمان. حيث يقول: "جرى ليوم، وإلى يوم كذا". ويعتمد على مناسبة الألفاظ للتوفيق بين الآيات دون النظر في المعاني الأصلية لكلا الحرفين^(١).

(٣) أما ابن الزبير :

فهو الآخر متأثر بالخطيب بالنسبة لبعض حروف المعاني كحروف العطف. ويمتاز منهجه في إيراد حروف المعاني بما يأتي:-

أ- تأثر ابن الزبير بمنهج الخطيب في شرح معاني بعض الحروف، وذلك تمهيداً لفهم المقصود بكل من النظائر المتشابهة. مثاله : تفريقه بين [الواو، والفاء] العاطفتين حيث بين أن [الفاء] للترتيب والتعقيب، أما [الواو] فهي لمطلق الجمع ولا تفيد ترتيباً ولا تعقيباً^(٢). ولكن الذي يميز عبارة ابن الزبير أنها كانت أكثر استقراراً، لاسيما وأنه قد أفاد من تجربة الخطيب من جهة، ومن جهة ثانية فإن الكلام عن حروف المعاني قد استقر القول فيه على عهد ابن الزبير أكثر من العصر الذي عاش فيه الخطيب، حيث ما زال التفتيق عن أكمام تلك المعاني قائماً على قدم وساق في تلك الآونة.

ب- استطراده في بيان معاني بعض الحروف دونما حاجة لها في توجيه التشابه. فتراه يعقد فصلاً خاصاً لبيان المقصود من الحرف [أم]، حيث يبين أنها تأتي على وجهين:

الأول : أن تكون متصلة وهي [أم] الاستفهامية التي يذكر معها المعادل.

والثاني: أن تكون منقطعة عما قبلها بحيث يقصد بها الإضراب عما قبلها والاستفهام عما بعدها، كقولهم : [إنها لإبل أم شاة]^(٣). ومن الملاحظ أن ابن الزبير يذكر المعنيين ويقتصر عليهما بحيث لم يتحدث مثلاً عن [أم] التي للتعريف ولا عن [أم] الزائدة^(٤).

ج- حديث ابن الزبير عن الفروق بين معاني بعض الحروف. من ذلك حديثه عن الفرق بين [ألا] وأن] المفتوحتي الهمزة والمخففتين، حيث يبين أن [أن] هي حرف تفسير وتقع بعد ما يراد من القول، كقوله تعالى: ﴿وانطلق الملائكة منهم أن امشوا واعبروا على آفتكم﴾ [ص/٦] أما [ألا] المخففة المفتوحة الهمزة فهي حرف استفتاح^(٥).

(١) انظر البرهان ص ١٠٣، فقرة ٢٣٣.

(٢) انظر ملاك التأويل ٤١/١.

(٣) انظر المرجع السابق ١٢٣/١.

(٤) انظر ابن هشام، مغني اللبيب، ٤٧/١ فما بعدها.

(٥) انظر ملاك التأويل ٣٧١/١.

ومن ذلك ما بينه من الفروق بين تراخي الزمان وتراخي الرتبة بعد حديثه عن الآية الأولى من النساء حيث استطرد في بيان ذلك^(١).

د- كما يجتاز ابن الزبير بظاهرة التعليل البياني لبعض الحروف أثناء توجيه التشابهات، من ذلك ما بينه في حرف الوعاء [في] - كما يسميه - وذلك عند قوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [النحل/٨٩]^(٢). حيث يبين ابن الزبير أنه جاء بحرف الوعاء [في] لبيان مزيد من اللصوق والترابط بين شخصه - صلى الله عليه وسلم - وجسم هذه الأمة، فهو إلى جانب التعبير عنه بأنه من أنفس المؤمنين، ملتصق بهم فكأنه ساكن في داخلهم لشدة هذا الالتصاق وها الترابط بين الداعي والمدعويين.

ومن ذلك ما تقدم بيانه في تصوير المعنى المراد بـ [ثم] في آية الأعراف - كما مر^(٣). هـ- القول بالزيادة : وهذا مما يؤخذ على ابن الزبير من ذلك ما بينه في آيتي النجم [٣٠] والقلم [٧] : ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾^(٤) فذكر أن [الباء] زائدة للتأكيد.

و- قول ابن الزبير بالتزادف أو التناوب ما بين الحروف فتجده مثلاً لا يفرق بين التعبير بـ [إلى] و[على]، كما لا يفرق بين التعبير بـ [إلى واللام]، غير أنه يذكر أنه يجوز الوجهان في كلام العرب، دون أن يذكر فروقاً معنوية في هذا الشأن^(٥).

وهكذا يتبين أن ابن الزبير يشبه تاج القراء وكثيراً من المفسرين من حيث القول بالزيادة والتناوب بين الحروف. وهذا لا يحو ما قدمه الرجل من آثار طيبة في خدمة معاني الحروف، وخصوصاً في ما تبين لك من المميزات الأربع الأولى.

د) الأسماء الموصولة في كتب المتشابه اللفظي:

من الوسائل المهمة التي اعتمدت عليها كتب المتشابه اللفظي في توجيه التشابهات بيانهم للفروق بين الأسماء الموصولة المعبر بها في الآيات المختلفة. فقد يوجد نظيران متشابهان في اللفظ، ولكن عبر في أحدهما بالاسم الموصول [ما]، وعن الآخر بـ [الذي]، فذلك هو موطن الاختلاف مما كانت هذه الكتب تعني ببيانه.

(١) انظر ملاك التأويل ١/١٨٨-١٩٠.

(٢)

(٢) انظر ملاك التأويل ٢/٦٢٢.

(٣) انظر ما تقدم بيانه ص ٦٤.

(٤) انظر ملاك التأويل ١/٣٤٤.

(٥) انظر ملاك التأويل ٢/٨٢٤ فما بعدها.

من ذلك ما أورده الخطيب في التفريق بين [ما ، والذي] الموصولتين وذلك في سورة البقرة حيث يفرق بين التعبيرين: ﴿بعد الذي جاءك من العلم﴾ [البقرة/١٢٠]، ﴿من بعد ما جاءك من العلم﴾ [البقرة/١٤٥]^(١). حيث يهّد لبيان ذلك بذكر الفروق بين [ما والذي] وجعل ذلك من وجوه عدة:-

(١) أن [الذي] أكثر بياناً من [ما]؛ ذلك أن [الذي] تذكر أسماء الإشارة في ما قبلها، كما تذكر صلة الموصول في ما بعدها . كقوله تعالى : ﴿أمن هذا الذي هو جند لكم﴾ [الملك/٢٠]، ولا يجوز أن تستخدم [ما] بدل الذي في هذا الموضع. ولا يكون هذا في [ما] لأنه لا يوصف بالذي.

(٢) أن [ما] تذكر بعدما يكون من الصفة المبيّنة لها وليس ذلك في [الذي]. حيث من المعلوم أن [ما] من النكرات المبهمة التي يلزمها البيان.

(٣) أن [الذي] تثني وتجمع وتؤنث بخلاف [ما] التي ليس لها شيء من ذلك كله.

(٤) أن [الذي] تلحقها [أل] التعريف بخلاف [ما] غير المعرفة. وبناء على ما تمهّد من هذه الوجوه يمضي الخطيب -رحمه الله- في التفريق بين الآيات.

أما ابن الزبير فهو أكثر إيجازاً من الخطيب في التفريق بين [ما والذي]، فيعدّ أن [الذي] أكثر عراقية في الموصولية من [ما] التي هي أكثر افادة للإطلاق والعموم؛ أعني [ما] حيث يمكن أن يشاركها معان أخرى غير الموصولية كالتعجب والاستفهام والشرط، الأمر الذي يزيد في إبهامها. أما [الذي] فهي ألصق من [ما] بالتعريف فلا تكون إلا اسماً معرفاً. وفي هذا الصدد يفرّق ابن الزبير بين الموصولين [من]، والذي] حيث يبين أن [من] تذكر عندما يراد الاستغراق فهي أكثر إبهاماً من [الذي]. كقوله تعالى : ﴿من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون﴾ [النحل/٩٧]^(٢). فذكرت [من] تناسباً مع [من] الاستغرافية: ﴿من ذكر أو أنثى﴾ وتناسباً مع ما ذكر حيث عبّر بما الموصولية المبهمة في آخر الآية: ﴿بأحسن ما كانوا يعملون﴾ ف [من] مثل [ما] من حيث الإبهام. و[الذي] مختصة بالتعريف فقط.

ويستدرك ابن الزبير على ما قرّره من قبل، قائلاً بأنه قد يفهم معنى الشرط من [الذي]، كأن نقول : الذي يأتيه فله درهم. ويجيب عن ذلك بأن مثل هذا التركيب جاء على شروط معلومة ولا تكون الذي إلا للتعريف كما قرر من قبل^(٣).

وهكذا تلاحظ أن الخطيب كان أكثر تجرّداً وموضوعية في التفريق بين [ما، والذي]، الأمر الذي يمكننا من خلاله حمل كلامه على جميع الآيات القرآنية التي ترد فيها مثل هذه الأسماء الموصولة ؛ أعني [ما، والذي]. أما ابن الزبير فكان أكثر إيجازاً من جهة، وقد حصر التفريق بين [ما، والذي] على الآيات

(١) انظر درة التنزيل ص ٢٥.

(٢) انظر ملاك التأويل ٦٢٦/٢-٦٢٨.

(٣) انظر ملاك التأويل ٦٢٨/٢.

الواقعة بين النحل والزمر، حيث كان يفرّق بين الأسماء الموصولة من خلال تحليله لتلك الآيات بخلاف ما كان عند الخطيب هذا ومن الملاحظ أن الإضافة التي أضافها ابن الزبير هي التفريق بين [ما والذي] من حيث العموم والإطلاق والابهام في [ما ومن] كذلك الموصوليتين أكثر من [الذي].

تفريق الكتب الثلاثة بين [ما ومن]:

لم تجزم الكتب الثلاثة بفرق واضح بين [ما، ومن] الموصوليتين. وتلاحظ أنهم اعتمدوا على السياق في التفريق بينهما. ففي الآيات [٦٦، ٥٥] الواقعة في سورة يونس: ﴿أَلَا إِنَّ اللَّهَ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، ﴿أَلَا إِنَّ اللَّهَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾^(١) تلاحظ أن الكتب الثلاثة تبين أنه ذكرت [مَنْ] دون [مَا] في الموضع الثاني لأنها في سياق مواساته -عليه السلام- مَنْ في السموات وَمَنْ في الأرض من جنود الله من الملائكة والمؤمنين. أما ورود [ما] فهو شامل لكل ما على الأرض من الموجودات.

كما نلاحظ أن تاج القراء يركّز على الفكرة نفسها، فعند حديثه عن آية الرعد [١٥]: ﴿وَاللَّهُ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾^(٢) يبين الفرق بين [ما، ومن] دون أن يشير إليه صراحة. وهذا الفرق هو ما استقرّ عليه رأي المحققين في اللغة، مِنْ أن [ما] تستخدم لعموم المخلوقات من العقلاء وغيرهم، وأن [مَنْ] للعقلاء كالإنس مثلاً^(٣).

تصرف الخطيب في معاني الأسماء الموصولة لنصرة ما يتبناه من الآراء:

لم ألاحظ ذلك على الخطيب إلا مرة واحدة وذلك في الآيات في سورة المائدة [٤٤، ٤٥، ٤٧]: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَوْلَاكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ ثم قال: ﴿الظالمون، والفاسقون﴾^(٤). تلاحظ أن الخطيب يعدّ معنى المجازة والشرط في [مَنْ] الثالثة؛ أعني المقترنة بالفسق. أما الآيتان الأوليان فيعدّ أن [مَنْ] بمعنى [الذي] وليس فيها المجازة وأنها نازلة في اليهود. ولا ريب أن هذا غلو في إبطال غلو الخوارج الذين كانوا يتشدّدون بالاستدلال بهذه الآية. والتحقيق أن [مَنْ] هنا اسم موصول، وقد ضمنت معنى الشرط والمجازة في الآيات الثلاث^(٥).

(١) انظر درة التنزيل ص ٢١٢. والبرهان ص ٩٣. الفقرات ١٩٣-١٩٥، وملاك التأويل ٤٨٩/١-٤٩٢.

(٢) انظر البرهان ص ١٠٤، فقرة ٢٣٦.

(٣) انظر مثلاً الزمخشري، الكشاف ٢/٢٤٤.

(٤) انظر درة التنزيل ص ٩٩.

(٥) الشيخ محمد الدرة، تفسير القرآن الكريم وإعرابه، انظر ٢/٢٩٣، حيث يذكر أن [مَنْ] في هذه الآيات اسم موصول يفهم منه الشرط.

هـ) الاستشهاد بالشعر والأمثال العربية في كتب المشتابه اللفظي:

أكثر كتب المتشابه اللفظي من الاستشهاد بالأبيات الشعرية، ولقد كان ابن الزبير أكثرها اعتماداً على الشواهد الشعرية، وسبب ذلك يرجع إلى أنه كان أكبر هذه الكتب من جهة، وحتى يتناسب إيراد هذه الأبيات مع أفكاره الاستطرادية من جهة أخرى.

ولقد كان الاستشهاد بالشعر في كتب المتشابه يسير في مسالك متعددة نجملها كالآتي:-

١- الاستشهاد بالشعر على معانٍ بلاغية. وهذا وجد عند ابن الزبير بإسهاب. من ذلك ما استشهد به على التشبيه الواقع في آية البقرة [١٧١]: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الْيَهُودِ الَّذِينَ يَنْعِقُونَ بِمَا لَا يَسْمَعُونَ إِلَّا دَعَاءَ وَنِدَاءَ صَمٍّ بِكُمُ عَمِي فَهَمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾^(١). فالمشبه هو حال الكافرين في خطاب الرسل إليهم بحيث لا يسمعون منهم إلا الصوت دون أن يعقلوا المراد بالمواعظ التي يطلقها الرسل. والمشبه به هو حال الغنم حيث يدعوها الراعي فلا تسمع منه إلا صوت الدعاء والنداء دون أن تعقل معنى ذلك الصوت. ثم يورد ابن الزبير اعتراضاً على ما تقدم قائلًا: "إن ظاهر سياق الكلام في آية البقرة تشبيه الكفار بالناعق بالغنم لا بالغنم، فكيف يرجع تقدير الآية إلى ما ذكرت؟". ويجب عن ذلك بأن إيجاز الكلام يقتضي حذف ما يفهم السياق اختصاراً، فالتقدير في الآية ما ذكرت من الإشارة إلى التشبيه بالطرفين. ويستدل على هذا الإيجاز في التشبيه بالبيت القائل:

وَأَنِّي لَيَعْرُونِي لَذِكْرُكَ فَتْرَةً كَمَا انْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطَرُ^(٢).

فشبه ما يعروه من الفترة بانتفاض العصفور. وليس المراد هذا الظاهر من الكلام وإنما المراد أكثر من هذا الإيجاز، المراد اذن تشبيه ما يعروه بما يعرو العصفور بعدما يدركه بلل المطر، وأنه ينتفض عندما يدركه ذلك القطر كما ينتفض العصفور، فحذف في كلٍّ من الطرفين ما أثبت نظيره. فالتقدير في البيت إني ليعروني لذكرك فترة فانتفض كما يعرو العصفور فترة فينتفض، فشبّه ما يعروه بما يعرو العصفور والانتفاض بالانتفاض. ويستشهد بكلام سيوية في هذه الآية حيث قوله بأنهم لم يشبهوا بما ينعق وإنما شبهوا بالمنعوق به وإنما المعنى: مثلك ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع ولكنه جاء على ضرب من الإيجاز في الآية^(٣).

٢- الاستشهاد بالشعر على مسائل نحوية، ومثل هذا كان عند الخطيب مثاله: ما وقع في الآية

الكرامة: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة/٩].

فجملة [لهم مغفرة] في موقع المفرد المنصوب ويشبه هذا ما جاء من قول الشاعر:

(١) انظر ملاك التأويل ٣٥/١.

(٢) البيت المذكور في خزنة الأدب (٥٥٢/١)، والبيت لابي صخر المدلي.

(٣) انظر ملاك التأويل ٣٦/١، وكتاب سيوية ٢١٢/١.

وجدنا الصالحين لهم جزاء وجنات وعيناً سلسبيلاً^(١)

ولقد مرّ بنا استشهاد ابن الزبير ببيت الفرزدق على جواز التعبير بـ [مَنْ] الموصولة عن المثني: (نكن مثل من يا ذيب يصطحبان)^(٢).

٣- الاستشهاد بالشعر على توضيح بعض الحقائق اللغوية. من ذلك ما تجده عند الخطيب وهو يبيّن أن ما بعد [ما] الموصولة يكون صفة مبيّنة لها ويستشهد على ذلك بالبيت:

ربما تكره النفوس من الامر فرجة كحلّ العقال^(٣).

ومن ذلك استشهاد ابن الزبير على التراخي في الرتبة والمنزلة ببيت الكشف:

ألا يا أسلمي ثم أسلمي ثم أسلمي^(٤).

٤- الاستشهاد بالشعر على تكرير بعض الألفاظ المتشابهة، مما كرّر في أواخر القرآن من الألفاظ الواقعة في قصار السور كتكرار لفظ [البلد] في سورة البلد. ومثله تكرير [الميزان]. ومن الأبيات التي استشهدوا بها على توضيح هذه الحقيقة قول الشاعر:

لأرى الموت يسبق الموت شيئاً نغص الموت ذا الغنى والفقير^(٥).

فهو يدل على جواز التكرار في اللغة إن كان المكرر يختلف عن الاسم الأول الذي تم تكريره من حيث المعنى، أو يكون بمثابة الخيال له كما قال صاحب الدرة.

أما ابن الزبير فتجده يعقد موازنة أدبية بين النص الشعري المتقدم والآيتين الأوليين من سورة البلد^(٦). وذلك ليثبت أن النص القرآني أجلّ في البلاغة وأرفع في قدر الفصاحة.

أما النصّ الأدبي [لا أرى الموت يسبق الموت شيئاً] فجاء على الفصح من كلام العرب ذلك أنه كرّر هذا اللفظ في صدر هذا البيت لتحويل أمر الموت، والأصل أن يأتي به مضمراً لكنه أظهره تهويلاً لأمره. أما ما وقع في الشطر الثاني للبيت [نغص الموت ذا الغنى والفقير] فهو تكرير أعلى في الفصاحة من التكرير الذي حدث في صدر البيت، ذلك أن التكرير الذي جاء في العجز كان في جملة ثانية على جملة الصدر. والتكرير في جملتين أفصح من التكرير الواقع في جملة واحدة كما في صدر البيت.

أما تكرير لفظ [البلد] فهو أرفع قدراً وذلك من ثلاثة وجوه هي :-

أ- أن هذا التكرير جاء لتعظيم شأن البلد الحرام وهو مكة - شرفها الله -.

١٠

(١) انظر درة التنزيل ص ٨٩.

(٢) انظر ما تقدم بيانه ص ٤٣.

(٣) انظر درة التنزيل ص ٢٥.

(٤) انظر ملاك التأويل ١٩٠/١، والبيت في ديوان حميد بن ثور ص ١٣٣.

(٥) انظر درة التنزيل ص ٥٠٨، والبيت في الكتاب ٣٠/١.

(٦) انظر ملاك التأويل ٩٥٠/٢ - ٩٥٢.

ب- أن هذا التكرير جاء في جملتين منفصلتين بحيث يكون أكثر فصاحة مما لو كان في جملة واحدة، فالأولى: ﴿لَا أَقْسَمُ بِهِذَا الْبَلَدِ﴾ والثانية: ﴿وَأَنْتَ حُلَّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾.

ج- أنه وقع الاعتراض بجملة أجنبية بين اللفظين المكررين [البلد] الأول والثاني. فكأنه قال أقسم بهذا البلد العظيم؛ الذي هو محلل لك دون غيرك فسيقت هذه الجملة من باب الاعتراض وهي ليست من المقسم به في شيء.

ومن ذلك أيضاً استشهاد ابن الزبير على تكرير لفظ [الميزان] في سورة الرحمن [٧-٩] بالبيت :
وإنَّ صخرًا لحامينا وسيّدا
وإنَّ صخرًا إذا نشثوا المنحار^(١).

وهكذا يتضح أن ابن الزبير يكثر من الشواهد الشعرية استدلالاً على مثل هذه الحقائق. وهو في ما بينه من الموازنة الأدبية بين النص القرآني من سورة البلد والنص الأدبي يحاكي ما كان يعقده أبو بكر الباقلائي - رحمه الله - في كتاب اعجاز القرآن^(٢).

٥- الاستشهاد بالشعر على بيان معاني بعض الكلمات:

من ذلك ما وقع عند الخطيب في بيانه لمعنى [اللهو] حيث يبين أن هذا المسمى إذا أطلق فإنه يدل على اجتلاب المسرة بمخالطة النساء. ويستشهد على ذلك بيت امرئ القيس:
ألا زعمت بسباسة اليوم أنني
كبرت وأن لا يحسن اللهو أمثالي^(٣).

٦- الاستشهاد بالشعر على تعدد اللغات :

من ذلك ما وقع في ملاك التأويل من أن اللغة الشهيرة ثنية [الرسول] وجمعه. وهناك لغة أخرى يطلق فيها [الرسول] على الواحد والجمع والمؤنث والمذكر ويستشهد على ذلك بالبيت القائل :
ألكني إليها وخير الرسول
أعلمهم بنواحي الخير^(٤).

وهكذا يتبين أن استشهاد كتب التشابه اللفظي بالشعر كان متوسطاً ما بين الضرورة والاستطراد دونما ضرورة. ولقد رأينا كيف أن الشواهد الشعرية كانت وسائل هامة في توضيح فكرة التكرار في بعض التشابهات وكيف أدت وظائف لغوية مختلفة في خدمة الآيات المتشابهات.

كما يلاحظ أن تاج القراء لم يقع عنده شيء من الاستشهاد بالشعر سوى ما تابع عليه الخطيب في بعض الآيات. وقد كان يستطرد في ذكر بعض الآيات الشعرية دونما حاجة لها في توجيه التشابهات

(١) انظر ملاك التأويل ٢/٨٨٢، والبيت مذكور في شرح ديوان الخنساء ص ٩٠.

(٢) أبو بكر الباقلائي، اعجاز القرآن - انظر مثلاً من الموازنات التي عقدها بين القرآن والشعر ص ١٩٧ فما بعدها.

(٣) انظر درة التنزيل ص ١٢٣، والبيت في ديوان امرئ القيس ص ١٤٠.

(٤) انظر ملاك التأويل ٢/٦٨٢، والبيت في ديوان المذليين ١/١٤٦.

لامن قريب ولامن بعيد كالذي وقع عنده في أوائل سورتي مريم والنور وهو يشرح ما ورد فيهما من المتشابهات^(١).

استشهاد كتب المتشابه اللفظي بما جاء من أقوال العرب :

لم تكن مسألة الاستشهاد بالأمثال العربية أمراً ذا بال عند أصحاب كتب المتشابه الثلاثة، لكنني أحببت أن أردفها لموضوع الشواهد الشعرية في كتب المتشابه لكون كل من الموضوعين من كلام العرب وآدابها.

هذا والظاهر أن استشهادهم بالأمثال العربية كان يأتي على الندرة لتوضيح بعض المعاني وتحلية بعض المفاهيم. من ذلك ما وقع عند الخطيب في آية النحل [٦١] : ﴿وَلَوْ يَأْخُذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾^(٢)، فأضمر ذكر [الأرض] من باب الإيجاز للعلم بها وقد استعملت العرب ذلك في كلامها فقالت: ليس عليها أصدق من فلان ؛ أي على الأرض ، وليس تحتها أكذب من فلان؛ أي السماء.

ومن ذلك ما ذكره تاج القراء في آية السجدة مستنداً على طول أيام الشدة وقصر أيام السرور بقول القائل: سَنَةُ الْوَصْلِ سِنَةٌ، وَسِنَةُ الْمَجْرِ سِنَةٌ^(٣). ومعناه أن وصل السعادة يأتي على عجل بالمباغنة. بينما ضروب الشدة وأيامها تطول كأنها سنين.

ومن ذلك ما وقع عند ابن الزبير وهو يستدل على قضية الحذف في كلام العرب وأنه أمر شائع في كلامهم. وفي هذا الصدد ينقل عن سيويه قولهم : اللهم ضبعاً وذنباً. وهذا اذا كانوا يدعون على غنم رجل بالهلاك. فإذا ما سألتهم ما تعنون؟ قالوا : اللهم اجمع ضبعاً وذنباً^(٤).

(و) شرح المفردات اللغوية في كتب المتشابه اللفظي :

قامت كتب المتشابه اللفظي بشرح وتفسير بعض المفردات اللغوية وقد بينا نوعين من الألفاظ هما:-

الأول : ما يلزم في توجيه الآيات المتشابهة. كالطامة والصاحّة. وسجّين وعلّين.

والثاني : ما لا لزوم له في توجيه المتشابه وإنما ذكر استطراداً كتفسير [الكبت] في المجادلة وأصل الاسم [ثمود] وغير ذلك على ما سيأتي بيانه بعد قليل.

واليك الآن بعض الأمثلة في شرح الكتب الثلاثة للمفردات اللغوية وذلك كما يأتي:-

(١) انظر البرهان ص ١٢٥، فقرة ٢٩٢ =، وص ١٣٩، ١٤٠، فقرة ٣٣٧، ومن الأمثلة على متابعة الخطيب في إيراد الشواهد الشعرية انظر مثلاً البرهان ص ٥٢، فقرة ٨٣، والندرة ص ٨٩، ٩٠.

(٢) انظر درة التنزيل ص ٢٦٥.

(٣) انظر البرهان ص ١٥٩، فقرة ٣٩٦. والمقصود بآية السجدة هي الآية [٥] : (ثم يعرج اليه في يوم كان مقداره ألف سنة بما تعدون).

(٤) انظر ملاك التأويل ٦٤٢/٢، وكتاب سيويه ٢٥٦/١، ٢٥٦.

١- أما الخطيب فقد تناول تفسير بعض الكلمات. ومن الملاحظ عليه أنه يغير عاداته فيذكر مصادره بعض الشيء في هذه المرة. فنجد مثلاً ينقل رأي كتاب العين^(١) في معنى [اللهو] في سورة الأنعام، حيث يبين أنه كل ما يشغلك من هوى أو طرب^(٢).

ومن ذلك نقله عن أبي عبيدة في معنى [سجين] أنها شديدة. ويذكر أقوالاً أخرى في تفسير ذلك المعنى. كما ينقل أقوالاً مختلفة في معنى [عليين] بأنها المراتب العالية وأقوال أخرى ناقلاً عن الزجاج في هذا الشأن^(٣).

ومن ذلك تفسيره للمقصود بكسل من [الطامة والصاخة]^(٤) وسيأتي بيان ذلك بالتفصيل في الدراسة التطبيقية على المتشابه اللفظي.

٢- أما تاج القراء فيسلك مسلك الخطيب في توضيح بعض معاني التشابهات إسهاماً منه في توجيهها ومعرفة الفروق في ما بينها. ومن ذلك ما نقله في التفريق بين [التبديل والتحويل] حيث يبين أن [التبديل] هو تغيير الشيء عما كان عليه قبل مع بقاء مادة الأصل، كما في قوله تعالى : ﴿بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾^(٥) [النساء / ٥٦]. و[التحويل] نقل الشيء من مكان إلى مكان آخر. ومن ذلك تفسيره لأصل [التمد] بأنه الماء القليل^(٦).

٣- وكذلك الحال بالنسبة لابن الزبير فقد فسّر كثيراً من المفردات، كتفسيره [الفسق] بأنه الخروج في أصل معناه^(٧) ومن ذلك بيانه معنى [الخلق والجعل] في أول النساء^(٨). وأحياناً تجد ابن الزبير يعتمد مصادر أخرى في شرح بعض الكلمات وقد مرّ بك كيف استشهد بكلام ابن عطية في تفسير معنى التأوه^(٩). ومن ذلك ما نقله عن سيبويه أن من أقسام الجعل ما كان بمعنى التصيير كقولهم : جعلت الطين خزفاً^(١٠).

وهكذا تلاحظ أن جانب المفردات اللغوية كان مرتكزاً هاماً لا غنى عنه في توضيح وتوجيه بعض التشابهات.

(١) كتاب العين هو للخليل بن أحمد الفراهيدي واضع علم العروض وأحد أئمة الأدب ت ١٧٠هـ. (السير ٤٢٩/٧، برقم ١٣١).

(٢) انظر درة التنزيل ص ١٢١.

(٣) انظر المرجع السابق ص ٥٢٥، ٥٢٦ والزجاج معاني القرآن وأعرابه ٢٩٩/٥.

(٤) انظر درة التنزيل ص ٥١٨.

(٥) انظر البرهان ص ١٦٥، فقرة ٤٢٠.

(٦) انظر المرجع السابق ص ٩٩، فقرة ٣١٨.

(٧) انظر ملاك التأويل ٤٥٩/١.

(٨) انظر المرجع السابق ١٨٥/١، وقد تقدم تفصيل هذا من قبل.

(٩) انظر ما تقدم في هذه الدراسة ص ٣٣١.

(١٠) انظر ملاك التأويل ٥٣٧/٢.

المطلب الثامن : العلوم الأخرى في كتب المتشابه اللفظي

علمت في ما سبق كيف أن كتب المتشابه اللفظي قد جمعت مادتها العلمية من مصادر مختلفة، ممثلاً ذلك بشتى العلوم العقلية والعقلية.

فمن النقل رأينا جوانب اعتمادها على القرآن والسنة، والمأثور من التفسير. ومن العلوم العقلية رأينا كيف استندوا لآراء المفسرين وفهم سياق القرآن الكريم، بالإضافة إلى ما وظّفوه من علوم القرآن واللغة في فهم التشابهات وتوجيهها.

ومما يبرز في هذه المرحلة -وبعد كلّ ما تقدّم- نجد أن كتب المتشابه اللفظي لم تكتف بهذه العلوم التي تم الحديث عنها، وإنما استوردوا في ذكر علوم أخرى كانت تقدّم بعض الخدمات اليسيرة في توجيه التشابهات. ومن الملاحظ أن هذه العلوم كانوا يستوردون في بيانها على الأغلب، وتدرك أن ابن الزبير كان أكثر المتوسعين في هذا المجال.

وهذه العلوم التي عرضوا لها هي علم أصول الفقه، وعلم الكلام، وعلوم العقيدة الأخرى، والتفسير الموضوعي، والقصص القرآني، وغير ذلك من هذه الموضوعات، وإليك الحديث عن كلّ موضوع من هذه الموضوعات بشكل موجز يتناسب مع حجم هذه الدراسة -إن شاء الله-.

(أ) علم أصول الفقه:

انفرد ابن الزبير -دون صاحبيه- بالاستطراد في ذكر بعض الموضوعات الأصولية، وذلك امتداداً طبيعياً لخبرته بعلم أصول الفقه، ولقد علمنا في ما سبق أن من مؤلفات ابن الزبير شرح الإشارة للباقي في الأصول^(١).

فمن الإشارات الأصولية عند ابن الزبير ما ارتكز عليه في توجيه ما تكرر من آيات القبلة حيث قوله تعالى: ﴿فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة/١٤٤] وقوله في ما بعد في آيتين متعاقبتين: ﴿وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة/١٤٩، ١٥٠]^(٢). حيث يبين ابن الزبير أن كلّ حكم تكليفي يريد الله الاعتناء به فإنه يؤكد من جميع الاحتمالات التي قد تقدح في شرعية ذلك الحكم، فيسدّ بذلك جميع الاعتراضات التي قد ترد عليه في ما لو كان مطلقاً.

ويضرب ابن الزبير لمثل هذه الأحكام التكليفية بحكم الصيام حيث حده الله تعالى من جوانبه المختلفة، فبين مقداره وأحكامه للمريض والمسافر، وأموراً متعدّدة أخرى يمكن أن تخلص هذا الحكم

(١) الباقي هو العلامة المحافظ القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعيد صاحب النصايف، كان بالمدينة ت ٤٩٤ هـ. (السير

٥٣٥/١٨، برقم ٢٧٤).

(٢) انظر ملاك التأويل ٩٦/١ - ١٠٠.

التكليف من احتمالات الإطلاق والعموم. وكلّ ذلك إنما جاء تخلصاً لهذه الأمة من الحرج والإصر الذي وضع على بني إسرائيل، فكثير الخلاف في ما بينهم، ويمثل على ذلك اختلافهم الواقع في نوع البقرة التي أمروا بذبحها.

ومن هذا التمهيد ينطلق ابن الزبير في توجيه آيات القبلة مبيناً أن قوله تعالى في المرة الأولى : ﴿فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾ إنما هو خاص به - صلى الله عليه وسلم. وأن قوله في ما بعد : ﴿وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره﴾ هو عام للمسلمين.

ثم يورد ابن الزبير اعتراضاً على ما تقدّم قائلًا ما معناه : فإن قلت إن خطاب النبي إنما هو خطاب لأمنه والحكم على الواحد حكم على الجماعة، فما دليل التخصيص به - صلى الله عليه وسلم؟ يجيب ابن الزبير عن ذلك قائلًا إن الآية : ﴿فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾ يحتمل أن تكون خاصة أو عامة، وإنما ذكرنا التخصيص فيها قطعاً لذوي الزيغ والضلالات من أهل الإرتياب، فهذا الكلام إنما هو موجه لهم وليس للذين يسلمون لنصوص الكتاب والسنة.

وهكذا تلاحظ أن ابن الزبير يفيد من خبرته بعلم الأصول في التمهيد لتوجيه بعض المتشابهات. وهكذا يبين الجوانب المعنوية الأخرى الكامنة وراء التكرار الحاصل في آيات القبلة، وسيأتي بيان ذلك مفصلاً في الدراسة التطبيقية.

ومن ذلك ما بيّنه من قوة المفهوم المسمى بدليل الخطاب وذلك في آية البقرة [١٧٣]: ﴿وما أهل به لغير الله﴾^(١) حيث يبين أن الاهتمام إنما جاء بالضمير المحرور [به] وجاء معبراً عنه كسائر صنوف المحرمات بأداة الحصر [إنما] في الآية نفسها : ﴿إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله﴾ فهذا الحصر يؤكد قوة هذا المعنى. ويستطرد ابن الزبير قائلًا بأن قوة الحصر في الحديث : (إنما الولاء لمن اعتق) تكون أقوى من الحصر في قوله -عليه السلام- : (فيما سقت السماء العشر)^(٢).

ومن ذلك ما بيّنه من العموم في آيات الحكم في سورة المائدة [٤٤، ٤٥، ٤٧]: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾ ثم وسمهم بالظلم والفسق في آيات لاحقة^(٣)، حيث يبين ابن الزبير أن هذه الآيات وإن نزلت على سبب خاص وهو فعل اليهود في إنكار الرجم، فلا يمنع ذلك من

(١) انظر ملاك التأويل ١/١٠٧.

(٢) الحديث الأول رواه البخاري في صحيحه برقم ٤٥٦، (انظر الفتح ١/٥٥)، ومسلم في صحيحه برقم ١٥٠٥، (٢/١١٤٥) واللفظ له (والحديث الثاني رواه أحمد في سننه ١/١٤٥)، والبيهقي في السنن الكبرى ٤/٩٢٩ وابن خزيمة في صحيحه ٤/٣٧، برقم ٢١٠٧، وقال محققه أسنده صحيح.

(٣) انظر ملاك التأويل ١/٢٦٦، ٢٦٧.

عمومها لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. ومن جهة ثانية يدفع غلو الخوارج في استدلالهم بعموم هذه الآيات على تكفير مرتكب الكبيرة.

وأحياناً تجد ابن الزبير يعتمد فكرة العموم والخصوص في توجيه بعض التشابه بحيث يكون بعض النظائر المتشابهة عاماً والبعض الآخر خاصاً بفريق من الناس، من ذلك ما وقع من الاختلاف بين آية النحل [٥٥] والعنكبوت [٦٦] والروم [٣٤] حيث قال في الأولى والثالثة: ﴿ليكفروا بما آتيناهم فتمتعوا فسوف تعلمون﴾، وفي العنكبوت ﴿ليكفروا بما آتيناهم وليمتعوا ففسوف يعلمون﴾^(١). حيث يبين أن آية العنكبوت جاءت خاصة في بيان حال من ركبوا في الفلك، أما آية النحل والروم فجاءتا عامتين في بيان أحوال الناس وإن كان فيهما التفصيل لحال الفريق المعرض، وإنما جاء الوعيد عاماً.

وهكذا يتبين أن ابن الزبير قد أفاد من خبرته الأصولية في توجيه كثير من التشابهات وهناك أمثلة أخرى يمكن أن تدركها في ملاك التأويل لاتسع مساحة هذه الدراسة لبيانها.

ب) علم الكلام:

وهو العلم الذي بمعرفته يتم الدفاع عن العقيدة بالنظر والاستدلال العقلي. ولم يقع في كتب التشابه اللفظي سوى إشارات يسيرة، من ذلك استطراد الخطيب في بيانه، فأحياناً كنت أجده يعرض لبعض المسائل الكلامية دون توسع مسمياً أصحابها بأهل النظر.

ومن ذلك ما أورده الخطيب في تصديده لرأي بعض أهل النظر الذين جعلوا الأفعال منها ما هو لله ومنها ما هو للعبد. ففي قوله تعالى على لسان المسيح -عليه السلام-: ﴿أني أخلق لكم من الطين كهيئة الطير فأنفخ فيه فيكون طيراً ياذن الله وأبرء الأكمة والأبرص وأحي الموتى ياذن الله وأنبئكم بما تأكلون وما تدخرون في بيوتكم﴾ [آل عمران/٤٩]^(٢). ينقل الخطيب رأياً يقول إنه لم يقل [ياذن الله] تفريقاً منه بين فعل الله وفعل نبيه عيسى -عليه السلام-. فخلق الطير من الطين وإبراء الأكمة والأبرص والإنباء بالمدخر في البيوت إنما هي من أفعال عيسى، وما عدا ذلك مما ذكرته الآية هو من فعل الله.

ويبطل الخطيب هذا القول جملة وتفصيلاً عاداً ذلك سهواً منهم. ويبين أن هذه الأفعال التي لم تقرن بالإذن في آل عمران اقترنت بإذن الله في سورة المائدة، كالخلق وإبراء الأكمة والأبرص فكلّ بإذنه وإرادته تعالى حيث قوله في المائدة [١١٠]: ﴿وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير بإذني فتنفخ فيها فتكون طيراً بإذني﴾، ويفسر [الإذن] أنه بمعنى الإرادة، وأن كل فعل لا يخرج عن إرادته -تعالى-.

(١) انظر ملاك التأويل ٦٠٣/٢ فما بعدها.

(٢) انظر درة التنزيل، ص ٦٦، ٦٧.

ومن ذلك تصديده لكلام بعض أهل النظر والإعراب في قوله تعالى : ﴿الله خير أمّا يشركون﴾ [النمل/٥٩]^(١). فالتفضيل الذي في الآية لا يحمل على حقيقته كما يفهمه بعض أهل اللغة والكلام. فأفعال الله - سبحانه - المشار إليها في آيات النمل من الخلق للماء وبسط الأرض وجعل الأنهار إلى غير ذلك، لا تشترك مع المعبودات الباطلة بأدنى نسبة من الخيرية إذ الخير كلّ في فعل الله دون ما يعبد من دونه، مما لا حول له ولا قوة. فليس هناك أدنى قاسم مشترك من الخيرية بين فعله - سبحانه - وتلك المعبودات. ويعضد الخطيب رأيه هذا بعدد من الشواهد القرآنية كقوله تعالى : ﴿أذلك خير أم جنة الخلد التي وعد المتقون﴾ [الفرقان/١٥]، فالنار لا خير فيها ألّبت له ذكرها مفضلاً الجنة عليها تناسباً مع ما اعتقده المشركون الذين ظنوا الخيرية تكون في النار وليس هذا التفضيل على حقيقته.

ويلاحظ أن الخطيب أورد ما تقدّم احترازاً عما جاء عند أهل الإعراب في سبب أفعال التفضيل. فإذا قلنا إن هذه الأسطوانة أطول من تلك، فذلك يعني اشتراكهما بنسبة من الطول لكنّ المفضلة تخالفها بنسبة طول أكبر، فمثل هذا التفضيل لا يحمل على معناه الحقيقي في ما تقدّم بيانه من الآيات الكريمة. وفي هذا الصدد يقدّم الخطيب لهذا الموضوع بقوله : "وتكلّم أهل النظر في قولك هذا أفضل من هذا، فقال بعضهم : يقال هذا في الخير الذي لا شرّ فيه والشر الذي لا خير فيه، إذا كان يتوهم بعض الجهّال الأمر على خلاف ما هو به هذا الخير خير من الشرّ. وأنكر على ما خالف هذا".

وهكذا تلاحظ أن الخطيب لم يكن مولعاً بإيراد المسائل الكلامية، إنما كان يورد ما دعت إليه الحاجة كدفع شبهة تطرأ، أو ظن قد يتوهم البعض. ومن جهة ثانية تلاحظ عدم استطراده في بيان كلام أهل النظر وكيف أنه كان يوظف الشواهد القرآنية في حلّ الإشكالات الطارئة عن مسائل أهل الكلام - كما رأيت - في المثاليين المتقدمين.

أما ابن الزبير فقد امتاز بعدم التعرض للمسائل الكلامية الا على الندرة حيث يورد ذلك بشكل مقتضب دونما توسع. من ذلك ما قاله مقررّاً به عقيدة أهل السنة من جواز التكليف بما لا يطاق عقلاً لا شرعاً حيث يجوز ذلك من الناحية العقلية دون أن يكون ذلك واقعاً فعلاً في هذا الشرع، ثم يقرّر ابن الزبير أن ذلك بسط في مظانّه^(٢).

ج) علوم العقيدة في كتب المتشابه اللفظي:

كانت كتب المتشابه اللفظي تعرض للحديث عن بعض مسائل الاعتقاد بما يخدم غرضها في توجيه المتشابه اللفظي، وتزى أن الحديث عنه ضروريّ تمييزاً لما تقرّر في توجيه الآيات المتشابهة. ومن ذلك ما كانوا يستطردون في بيانه دونما حاجة.

(١) انظر درة التنزيل ، ص ٢٣٦.

(٢) انظر ملاك التأويل ٨٣٢/٢.

ومن المسائل التي تعرضوا للحديث عنها أمثل بما يلي :-

١- كثرة تفريقهم بين [الفسق والكفر]. فتجد الخطيب مثلاً يفرّق بينهما قائلاً : إن الفسق فسقان فسق كفر كما في قوله تعالى : ﴿كذلك حقّت كلمة ربك على الذين فسقوا أنهم لا يؤمنون﴾ [يونس/٣٣]^(١). وفسق المعصية وهو ما ليس بكفر ومنه الآية : ﴿ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون﴾ [النور/٥]. ومثله ما وقع عند ابن الزبير أيضاً^(٢).

ويتوسع ابن الزبير في الحديث عن الفسق الأكبر أعني فسق الكفر مبيّناً أنه من أوصاف الكافرين، وأنه صفة أثقل من صفة الكفر حينما يوصف به الكافرون^(٣).

وامتداداً لما تقررّ تلاحظ أن ابن الزبير أيضاً يفرق بين ظلم الكفر وظلم المعصية. فوصف الظلم يطلق على الكافر المتلبّس بالكفر وعلى العاصي الذي ظهرت منه المعصية^(٤).

٢- حرصهم على تنزيه الله تعالى وتصحيح بعض مفاهيم الاعتقاد. فقد حرصت كتب المتشابه اللفظي على ذلك كثيراً خصوصاً إن احتاج الأمر ذلك. فانظر مثلاً إلى صاحب الدرة في سورة الأعراف [١٥، ١٤] عند قوله تعالى : ﴿قال رب أنظرني إلى يوم يبعثون قال إنك من المنظرين﴾^(٥)، حيث يبيّن أن كلام الرب -تعالى- ليس من باب الإجابة على سؤال اللعين إنما هو من مقتضيات حكم الله في الأزل، فحين طلب منه الإمهال قال له إنك في حكمنا من الممهلين والمؤخرين. وكذلك الحال بالنسبة للعطف على الواقع بين الآيتين في سورتي الحجر [٣٦-٣٨] وص [٧٩-٨١] : ﴿قال رب أنظرني إلى يوم يبعثون قال فإنك من المنظرين إلى يوم الوقت المعلوم﴾. حيث يبيّن الخطيب أن هذا ليس من عطف الجواب على السؤال إنما هو من عطف الكلام على الكلام لأن الله لا يجيب العصاة.

ومن ذلك ما وقع في ملاك التأويل أكثر من مرة في تصحيح نظرة الناس للهداية والإضلال، فالله -سبحانه- لا يهدي القوم الظالمين لأنه سبق في علمه أنهم لا يؤمنون، وأنه حقّت كلمته على أولئك منذ الأزل أنهم لا يؤمنون^(٦).

٣- دفاعهم عن عصمة الأنبياء إن اقتضت الضرورة ذلك. كدفاعهم عن يحيى وموسى وداود ومحمد -عليهم السلام-. وكثيراً ما كانت كتب المتشابه اللفظي تستطرد في هذه الحاجة دونما قصد في توجيه التشابهات.

(١) انظر درة التنزيل ص ٢١٠ فما بعدها.

(٢) انظر ملاك التأويل ٤٨٨/١.

(٣) انظر المرجع السابق ٢٥٤/١ فما بعدها.

(٤) انظر ملاك التأويل ٧٣٥/٢.

(٥) انظر درة التنزيل ص ١٤٣، والبرهان ص ٧٠، ٦٩، ١٢١.

(٦) انظر ملاك التأويل ٤٨٧، ٤٥٩/١.

ومن ذلك ما ذكره تاج القراء في أول مريم وهو يدفع عن عصمة يحيى - عليه السلام - حيث ذكر أن الأنبياء معصومون عن الكبائر غير معصومين عن الصغائر^(١). أما ابن الزبير - رحمه الله - فقد كان أكثر تعرضاً للدفاع عن عصمة يحيى، حيث بين أنه لم يأت فعل الذنوب وبذلك فسّر معنى [الحضور]؛ أي المحبوس عن الذنوب. وليس المقصود به المنع من إتيان النساء لأنه نقص والأنبياء منزّهون عن النقائص^(٢).

ومن ذلك دفاعهم عن عصمة نبي الله موسى - عليه السلام - : ﴿إني لا يخاف لدي المرسلون إلا من ظلم﴾ [النمل ١٠، ١١]^(٣)، حيث بيّن الخطيب أن هذه العبارة : ﴿إلا من ظلم﴾ إنما هي كلام معترض دخل على القصة كما في قوله تعالى : ﴿وكذلك يفعلون﴾ [النمل ٣٤]، حيث كان اعتراضاً جاء من كلام الله - تعالى - تعقيباً على كلام ملكة سبأ : (إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها). وبيّن الخطيب أن هذا الاستثناء يفسر على وجهين :

الأول: أن يكون متصلاً بقوله : (لا يخاف لدي المرسلون)، يدلّ على أنّ غيرهم يخافون فترك ذكرهم لقوة الدلالة عليه. كما قال : ﴿وجعل لكم سرايل تقيكم الحر﴾ [النحل ٨١]، فحذف البرد لعلم المخاطبين به. وعلى هذا يكون الاستثناء تقديره : إذا كان غير المرسلين يخافون فإنّه يستثنى منهم من محاذيرهم بتوبته.

والثاني : أن الاستثناء منقطع تقديره: لكن من ظلم من غير المرسلين ثمّ بدلّ سيئة بحسنة فالله غفور رحيم.

أما ابن الزبير فلم يعتمد إلا الوجه الثاني في الاستثناء حيث عدّه من قبيل المنقطع. فالمعنى : إلا من ظلم من غير المرسلين ثمّ تاب من بعد ذلك. هذا وقد رد ابن الزبير كون الاستثناء متصلاً لأن المرسلين منزّهون عن الظلم الذي يفسّر بمعنى الكفر في هذه الآية. وعدّ ابن الزبير القول باتصال هذا الاستثناء من التحريف والضلال الذي لا يجوز لأن الرسل معصومون عن الظلم حيث تلاحظ أن ابن الزبير يقرّر هذا وهو يردّ على الفرق الضالة القائلة باتصال هذا الاستثناء^(٤).

وهكذا يتضح أن كلام ابن الزبير يعدّ أكثر دقة مما جاء عند الخطيب، حيث لا يليق بهذا الاستثناء إلا الإنقطاع. أما قول الخطيب إن هذا الاستثناء جاء بصورة الكلام المعترض في السياق، فهو خطأ في الدليل والمدلول.

(١) انظر البرهان ص ١٢٥ ، وآواخر الفقرة ٢٩١.

(٢) انظر ملاك التاويل ٦٥٧/٢.

(٣) انظر درة التنزيل ص ٣٣٥ فما بعدها.

(٤) انظر ملاك التاويل ٧٥١/٢ - ٧٥٣.

فمن حيث الدليل نجد أن الخطيب يستشهد على كون هذا الاستثناء اعتراضاً بقوله تعالى تعقيباً على قول ملكة سبأ: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل/٣٤]، وهذا من الممكن أن يكون من كلام الملكة نفسها كما يمكن أن يكون من كلام الله ولا مستند للخطيب في القطع بأنه اعتراض من كلام الله جاء من باب التعقيب على كلامها.

أما من حيث المدلول عليه فإن هذا الاستثناء: ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾، لا يجوز أن يكون متصلاً لأنه يجعل بعض المرسلين في عداد الظالمين والأنبياء منزّهون عن مثل هذا. هذا مع أن الخطيب قدر الاتصال في الاستثناء على خلاف هذا - كما مرّ - حيث نزّه هو الآخر الأنبياء عن الظلم، لكن الأولى أن يكون هذا الاستثناء من قبيل المنقطع غير المتصل.

وهكذا نجد أن كتب التشابه اللفظي كانت تبذل جهوداً متفاوتة في الدفاع عن عصمة الأنبياء، غير أن مقصودها واحد وهو إثبات هذه العصمة لأنبياء الله ورسله.

٤- الردّ على بعض الفرق في مذاهبها الاعتقادية. من ذلك رد الخطيب لمذهب الخوارج القائلين بتكفير مرتكب الكبيرة^(١). ومن ذلك تصدي ابن الزبير لمذاهب الجيرية والمعتزلة في قضية الكسب والاختيار حيث بيّن أن الأوامر والتكالييف التي أمر الله بها إنما هي من الأمور الكسبية التي يفعلها العبد، وأن معرفة ذلك تؤدي إلى السلامة من مذاهب القدرية والجيرية^(٢).

٥- وهناك مسائل أخرى متفرقة هنا وهناك لها شيء من الصلة بمسائل الاعتقاد كانت كتب التشابه تتحدث عنها في بعض الأحيان. من ذلك تفريق الخطيب بين [الآيات والسلطان المبين] حيث إن [الآية] هي العلامة على صدق الرسول. أما [السلطان المبين] فهي الحجّة القاهرة للقوم كالعذاب مثلاً^(٣). ومن ذلك إشارة ابن الزبير إلى عجز العرب عن معارضة القرآن مع علمهم بما هو نظمهم وبيانه وعلى الرغم من أنه جاء على لسانهم لكنه يفوق المستوى البشري^(٤). لكنك تلاحظ أن هذه إشارات يسيرة ليست بذات بال في موضوع التشابه وإنما أثرت الإشارة إليها من باب الأمانة والموضوعية في عرض المصادر.

د) التفسير الموضوعي :

يلاحظ أن صاحب ملاك التأويل كان أكثر من صاحبيه من حيث العرض الموضوعي لبعض الآيات المتشابهات. هذا ولقد عرفت - في ما سبق - كيف أن الكتب الثلاثة قد توسعت في استخدام قاعدة السياق القرآني في فهم النصوص المتشابهة. فنجدهم كثيراً ما يحللون الآيات المجاورة لكل نظير من

(١) انظر درة التنزيل ص ٩٩.

(٢) انظر ملاك التأويل ٨٥٠/٢.

(٣) انظر درة التنزيل ص ٢٢٩.

(٤) انظر ملاك التأويل ٥٨٥/٢.

النظائر المتشابهة حتى يتسنى فهمه بوضوح، وهذا ما يمكن لحظهُ بسهولة فائقة من خلال نظرة عابرة في درة التنزيل وملاك التأويل.

ولم يكتفِ ابن الزبير بالتحليل الموضوعي للسياقات المختلفة للنظائر المتشابهة بل ذهب الى ما هو أبعد من ذلك بكثير. ويمكنني أن أسجّل أشكال العرض الموضوعي للآيات القرآنية في ملاك التأويل بالجوانب الآتية:

١- عرض بعض المفاهيم والحقائق القرآنية من خلال الجمع بين الآيات المتشابهات. مثاله ما عرضته كتب التشابه من حشد للنصوص القرآنية حول مفهوم الجزاء الأخروي للمؤمنين يوم القيامة. ويلاحظ أن ابن الزبير كان أكثر من الخطيب من حيث استقراء النصوص القرآنية التي أشارت إلى حقيقة الجزاء الأخروي. حيث ذكر ثلاث عشرة آية تبين هذا المفهوم ابتداء بقوله تعالى في النساء [١٣]: ﴿وَمَنْ يَطْعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَدْخُلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾^(١)، وانتهاء بآية البينة ﴿جَزَاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ [٨].

والذي تستنتجه من خلال استعراض هذه الآيات أن الخطيب وابن الزبير كانا يكتفيان بذكر بعض الفروق اللفظية بين هذه الآيات معللين هذه الاختلافات تعليلاً معنوياً. غير أنسك يمكن أن تلمس بوضوح أن ابن الزبير كان أكثر عرضاً لمفهوم الجزاء الأخروي من خلال الآيات الكريمة، هذا وخصوصاً إذا ما علمنا أنه قد أفاد بما كتب صاحب الدرة وكان أكثر منه استقراء للنظائر المتشابهة المتعلقة بهذا الموضوع.

غير أن ابن الزبير هو الآخر -وعلى الرغم من تفوقه من حيث العرض الموضوعي- لم يستوف عرض الجانب الموضوعي لمفهوم الجزاء الأخروي بصورة تامة، بل كان كصاحبه مكتفياً بلحظ بعض أوجه التشابه والاختلاف بين الألفاظ في هذه الآيات بشيء من التوسع في عرض السياق. وتما يؤكد على تفوق ابن الزبير في مراعاة الجانب الموضوعي لبعض المفاهيم القرآنية ما بينه في أول سورة الرعد^(٢)، حيث يبين أن حصول التوحيد وإثبات الرسالة يسير عبر منهجين في عرض الدلائل الاعتبارية. وهذان المنهجان هما :-

الأول : ما يدرك بالحواس وإطالة التفكير بالموجودات. كقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ، الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾ [البقرة/٢٢، ٢٣].

(١) انظر درة التنزيل ص ١٠٠ - ١٠٤ ، وملاك التأويل ١/١٩٣-١٩٩.

(٢) انظر ملاك التأويل ٢/٥٥٠-٥٥٢.

والمنهج الثاني : ما يدرك من خلال الاعتبار بالمأثور من حال الأمم السابقة المكذبة بالرسول، وكيف كان الله - سبحانه - ينتقم من المكذبين وينجي المؤمنين.

ثم يقرر ابن الزبير أن الربع الأول من القرآن كان التركيز فيه منصباً على المنهج الأول. في حين كان الربع الثاني يركز على المنهج الثاني. ومن السور التي انفردت بذكر المنهج الأول - أعني إطالة التفكير - سورة الرعد. ومن السور التي ركزت على المأثور من حال الأمم سورة الأعراف. فبمثل هذه الروح الموضوعية كان ابن الزبير يعرض بعض المفاهيم والحقائق القرآنية. وتلاحظ أن ابن الزبير بذل هذه المحاولة العقلية في تقسيم مناهج الدلائل الاعتبارية من أجل إثبات المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه في أول الرعد حيث قوله تعالى: ﴿تلك آيات الكتاب والذي أنزل إليك من ربك الحق﴾ حيث بين أن المقصود بآيات الكتاب ما أشار إليه اللوح المحفوظ من الآيات المتعلقة بالضرب الأول. أما قوله: ﴿والذي أنزل إليك من ربك الحق﴾ فهو إشارة إلى الضرب الثاني - أي المأثور من حال الأمم^(١).

٢- الموازنة الموضوعية بين بعض سور القرآن. كان ابن الزبير يتعمد إجراء مثل هذه الموازنات بين موضوعات السور المختلفة التي تحتوي على النظائر المتماثلة حتى يتسنى توجيهها. ولقد مرّ جانب من هذا المضمار عند الحديث عن مراعاة المناسبة الموضوعية أثناء الحديث عن المناسبات في كتب المتشابه اللفظي وكيف عقد ابن الزبير مقارنة موضوعية بين سورتي الحجر والشعراء^(٢).

ومن المقارنات الأخرى عند ابن الزبير ما بيّنه من الاختلاف ما بين سورتي الرعد [٣٧] وطه [١١٣] ففي الأولى قال: ﴿وكذلك أنزلناه حكماً عربياً﴾ وفي الثانية: ﴿وكذلك أنزلناه قرآناً عربياً﴾^(٣). حيث ذكر [الحكم] في سورة الرعد إشارة إلى أن هذه السورة قد اختصت في بيان أحوال المكلفين وبسط الرزق وما إلى ذلك من موضوعات هذه السورة التي تتجلى من خلالها حكمة الخالق - سبحانه -.

أما سورة طه فكان التركيز فيها منصباً على قصة موسى وهارون التي بيّنها الله لنا من خلال هذا القرآن فكان لفظ القرآن أولى بالذكر هنا.

٣- العرض الموضوعي لبعض المصطلحات القرآنية. لم أجد من ذلك إلا ما كان عند ابن الزبير - رحمه الله - وهو يفرّق بين استخدام القرآن لكلمتي [السبيل والطريق]. أما كلمة [السبيل] فهي أعم من [الطريق] ويراد به أمور مختلفة من حيث الاستعمال القرآني، حيث يلاحظ وروده في الربع الأول من القرآن واحداً وخمسين مرة.

(١) انظر ملاك التأويل ٥٥٣/٢.

(٢) انظر ما تقدم بيانه في هذه الدراسة ص ٩٧.

(٣) انظر ملاك التأويل ٥٦٩/٢ - ٥٧١.

جاء في سورة البقرة في أربعة عشر موضعاً. وفي آل عمران في سبعة مواضع، وفي النساء في ستة عشر موضعاً، وفي المائدة والأنعام في ستة مواضع وهكذا. و[السبيل] غالباً ما يراد به الخير. أما [الطريق] فهو الأقل استعمالاً حيث لم يذكر في القرآن إلى في أربعة مواضع^(١).

هـ) القصص القرآني :

كان للحديث عن القصة في القرآن نصيب وافر في كتب التشابه اللفظي من الناحية النظرية والتطبيقية. فمن حيث النظرية يلاحظ أن كتب التشابه اللفظي اعطت مواقف واضحة وصریحة من حيث تكرار القصة في القرآن وفائدة هذا التكرار، وغير ذلك مما ستعلمه بعد قليل.

أما من حيث التطبيق فقد علمت أن موضوع الكتب الثلاثة كان منصباً على التفريق بين التشابهات من القرآن، وكان للقصص القرآني نصيب الأسد في هذا المضمار، فتلاحظ بوضوح كيف أن كتب التشابه اللفظي كانت تحلّ مواطن الاختلاف بين القصص - كسائر التشابهات - من جهة الألفاظ والتراكيب.

ومن الملاحظ أن جهود الكتب الثلاثة في التفريق بين القصص كان منصباً على التفريق بين التشابهات من القرآن.

ومن الملاحظ أن جهود الكتب الثلاثة في التفريق بين القصص كان منصباً على إدراك الفروق اللفظية - على الأغلب - وإذا ما تجاوزنا ما كان يتوسّع فيه ابن الزبير فمن الواضح أن سبب ذلك هو الإنسجام مع موضوع التشابه اللفظي الذي يتمّ التركيز فيه على الناحية اللفظية أكثر من الجانب الموضوعي، لذا تلاحظ أن الكتب الثلاثة كانت تدور في هذا الفلك - أعني فلك الألفاظ - دونما إسهاب في الفروق الموضوعية بين القصص.

ولا يفهم من هذا بعد الخطيب وابن الزبير عن تحليل السياقات المختلفة للقصص القرآني، فقد كانت عنايتهم بارزة في هذا الجانب في كثير من الأحيان، لكن الذي قصده أنهم لم يكونوا ليعرضوا القصة الواحدة عرضاً موضوعياً في السور المختلفة حيث أماكن ورودها فلا ريب أن ذلك اختصاص آخر يدخل في دائرة اختصاص كتب القصص القرآني.

وعلى العموم يمكن إجمال مواقف الكتب الثلاثة من القصص القرآني وتكرار القصة في القرآن بالجوانب الآتية :-

١) أن الأصل في القصص القرآني حكاية المعاني دون الألفاظ. فالقرآن الكريم نقل إلينا هذه القصص بمعانيها دون ألفاظها. ومن الملاحظ تركيز الكتب الثلاثة على هذه القطية وخصوصاً حينما لا يجدون تعليقات بيانية واضحة لمواطن التشابه.

(١) انظر ملاك التأويل ٢٢٢/١ فما بعدها.

فانظر مثلاً إلى الخطيب في سورة البقرة [٥٨] عند قوله تعالى : ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حُطَّةً﴾ وعكس ذلك جاء في الأعراف [١٦١] ^(١)، تجده يعلّل هذا الاختلاف بقوله : "والجواب عن ذلك بما يحتاج إليه في مواضع من القرآن في هذه الآية التي قصدنا الفرق بين مختلفاتها وهو أنه ما أخبر به الله -تعالى- عن قصة موسى -عليه السلام- وبني إسرائيل وسائر الأنبياء وما حكاه من قوله -عز وجل- لهم لم يقصد إلى حكاية الألفاظ بأعيانها، وإنما قصد إلى اقتصاص معانيها. وكيف لا يكون كذلك واللغة التي خوطبوا بها غير العربية فإذا حكاية اللفظ زائلة وتبقى حكاية المعنى. ومن قصد حكاية المعنى كان شديراً بأن يؤدي بأي لفظ أراد وكيف شاء من تقديم وتأخير بحرف لا يدلّ على ترتيب كالوار ولو قصد حكاية اللفظ ثم وقع في المحكي اختلاف لم يجوز.... الخ".

هذا ولقد تكرّر موقف الخطيب من هذه المسألة -أعني حكاية المعاني دون الألفاظ- كلّما وجد نفسه أمام فروق لفظية لا يجد بينها تعليلًا بيانيًا شافيًا فتجده يعالجها بهذه النظرة السريعة على الجملة دونما خوض في تفاصيل هذه الفروق. ومن ذلك ما بينه في أول الأعراف حين ذكر الفروق بين قصة آدم -عليه السلام- في مختلف السور ^(٢).

ويستحسن تاج القراء هذا الموقف من الخطيب حيث يقول : "وسأل الخطيب نفسه عن هذه المسائل فأجاب عنها وقال: إنّ اقتصاص ما مضى إذا لم يقصد به أداء الألفاظ بأعيانها كان اختلافها واتفاقها سواء إذا أدى المعنى المقصود، وهذا جواب حسن إن رضيت به كفيت مؤونة السهر إلى السحر" ^(٣).

أما ابن الزبير فهو الآخر يقول على مسألة حكاية المعنى دون الألفاظ كما تلاحظ ذلك بوضوح من خلال تفريقه بين المواطن الثلاثة في قصة موسى وذلك بين طه والنمل والقصص، ومن الملاحظ أن ابن الزبير يذهب إلى ما هو أبعد من هذا حيث يردّ اختلاف بعض الألفاظ إلى كونها منقولة من اللسان العبري كما في تفريقه بين [السين ولعلّ] بين السور الثلاث، -وسيأتي تفصيله في باب التطبيق- بإذن الله -^(٤).

تلکم هي نظرة الكتب الثلاثة إلى هذه المسألة -حكاية المعاني دون الألفاظ- غير أنني أثرت أن استقصي مواقف الكتب الثلاثة حول هذه المسألة لأسجل ثلاثة اشكالات قد ترد على هذه القضية حينما تؤخذ على إطلاقها دون قيود. وهذه الاشكالات هي:-

(١) انظر درة التنزيل ص ١٦ ، ١٧ .

(٢) انظر درة التنزيل ص ١٤١ .

(٣) انظر البرهان ص ٧١ ، آخر الفقرة ١٢٣ .

(٤) انظر ملاك التأويل ٦٧٢/٢ - ٦٧٥ .

أ- إغفال جانب مهم من الفروق البيانية بين مواطن الاختلاف في القصص. فتلاحظ أن الكتب الثلاثة كانت تلجأ لمثل هذا التعليل عندما كانت تستبطن من لفظ الفروق البيانية بين الآيات. فكنت أجدتها تفرق بينها على الجملة قائلة إن الأصل حكاية المعاني ولا عبرة باختلاف الألفاظ.

فالأصل إذاً أن يتم تدبر هذه الآيات على اختلافها لإدراك الفروق الكامنة فيما بينها. فصحيح أن القرآن نقل إلينا معاني هذه القصص لكنه ساق هذه المعاني بأسلوب محكم يجمع بين جمال الإيجاز وروعة الإعجاز كما أشار إلى ذلك استاذنا الدكتور فضل حسن عباس - حفظه الله -^(١). فالأصل إذن إدراك هذه الفروق البيانية قدر الطاقة البشرية لأنه أسلوب معجز، ولو كان اقتصاص هذه الأخبار بالمعاني دون الألفاظ. فإله الحكيم الخبير هو أعلم بالأسلوب الذي يلقي فيه أحسن القصص.

ب- أن القول بحكاية المعاني دون الألفاظ قد تعزز من القول بالتهافت الضعيف الذي يقول إن القرآن نزل بمعناه دون لفظه وذلك بنسبة أو بأخرى. وهذا ما ضعفه كثير من العلماء وردوا عليه^(٢). فالقرآن نازل بلفظه ومعناه من عند الله وأن الله - سبحانه - حين اقتص علينا معاني هذه القصص كان ذلك منه ابتداء ولا يجوز أن يتصرف بهذه المعاني على غير الوجه الذي حكاها الله - سبحانه - في كتابه.

ج- والإشكال الثالث الذي قد يرد على حكاية المعاني دون الألفاظ هو أن القصص القرآني يصبح كغيره من القصص التاريخي والأقاصيص الأدبية بحيث يمكن التصرف فيه على وجوه مختلفة بحيث لا يعبر عن الواقع الحقيقي للقصص القرآنية.

ولا ريب في أن تلك دعوى متهافة لاتنهض بها حجة حيث أن القصص القرآني ولو أنه نقل إلينا من السنة غير عربية جاء على أصدق مضمون وقد توخيت فيه أمانة النقل والصدق في الأداء كيف وهو الكتاب الذي أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير.

هذا ولقد استشعر الاستاذ عبد الكريم الخطيب مثل هذه الاعتراضات فرد عليها رداً شافياً يقطع السبيل على كل أفك أئيم مرجف بأسلوب القرآن في عرض القصص^(٣) وهكذا يتبين بوضوح أن مسألة حكاية المعاني دون الألفاظ في القصص لا بد لها من الإحتراز عن مثل هذه الإشكالات الخطيرة قطعاً لأطماع أهل الزيغ والضلال. غير أنني أحب أن أقرر شيئاً هاماً أيضاً، ذلكم هو أن الكتب الثلاثة لم تقصد فيما أوردته من الحديث عن القصص أيّاً من الإشكالات المتقدمة لامن قريب ولا من بعيد وإنما عرضت ما عرضه بنوايا خالصة سليمة لاتشوبها الشوائب والأكدار. وإنما وضعت هذه الإشكالات للتحذير منها من جهة، وبياناً لأنها لم تكن من مقصودهم من جهة ثانية.

(١) أ.د. فضل حسن عباس القصص القرآني، انظر ص ١٩٣.

(٢) عبد الوهاب غزلان، البيان في ساحت من علوم القرآن، انظر ص ٥٧، فما بعدها والاتقان ص ٩٠/١ حيث أورد السيوطي هذا.

القول دون أن يرد عليه

(٣) عبد الكريم الخطيب، القصص القرآني في منظوقه ومفهومه، ص ٦٦، ٦٧، ٧١-٧٣.

(٢) ومما امتازت به كتب التشابه اللفظي تركيزها على مسألة تنوع المحكي والمقامات الوعظية المختلفة لكل نبي من الأنبياء عبر السور المختلفة. ذلك أن لكل مقام مقالاً فكانت كل سورة تعرض من قصة ذلك النبي ما يناسب ذلك المقام. فقصة نوح -عليه السلام- وردت في الأعراف وهود والمؤمنون وكان فيما بينها شيء من التشابه في السور الثلاث. والذي تجده أن الخطيب يعلل الاختلاف في مطالع هذه القصة ما بين السور الثلاث من حيث اختلاف مقولة نوح -عليه السلام- يرجع ذلك إلى اختلاف المقام.

وهذا ما كان من ابن الزبير إلا أنه امتاز -كعادته- ببيان وجه المناسبة ؛ أعني مناسبة كل مقولة من هذه المقولات لموضوع السورة التي جاءت فيها. حيث بين وجه مناسبة قول نوح -عليه السلام- في الأعراف [٥٩] : ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾، وفي هود [٢٥] : ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ وفي المؤمنين [٢٣] : ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾^(١).

وهكذا تلاحظ أن ابن الزبير يتوسع أكثر من الخطيب في تعليل مناسبة الوارد في كل سورة لموضوع السورة التي جاء فيها.

وهذا يكون تمثيلاً مع منهجه العام في التوسع في ذكر المناسبات كما رأيت من قبل.

(٣) كما امتاز ابن الزبير عن صاحبة بذكر مناهج ثلاثة من مناهج دعوة الرسل أمهم إلى الحق والإيمان كما عرضه القصص القرآني. وهذه المناهج في دعوة الرسل هي:

أ- ورود القصة مقتصرة على الدعاء وإبداء الحجّة والتوبيخ من غير ذكر شيء من جواب المدعوين سوى الإخبار بتكذيبهم. من ذلك قصة إبراهيم في الصافات حيث لم يرد من كلام الأمة المكذبة إلا الشيء اليسير^(٢).

ب- ورود إجابات يسيرة من الأمم إلى أنبيائهم بعد دعائهم لهم من ذلك قصة إبراهيم كما صورتها سورة الشعراء حيث كان القوم يجيئون عن كل ما يسألهم عنه نبيهم: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظُلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾ [الشعراء/٦٩، ٧٠].

ج- المحاورات الطويلة بين الأنبياء وأمهم كما هو الحال في قصة شعيب مع قومه كما عرضتها الآيات في سورة هود. ثم يقرر ابن الزبير بأن القصص القرآني في ذكر الأنبياء وأمهم لم يخرج عن واحد من هذه المناهج الثلاثة^(٣).

(١) انظر درة التنزيل ص ١٥٠، وملاك التأويل ١/٣٨٤-٤٠٠.

(٢) انظر ملك التأويل ٢/٧٤٦، وقصة إبراهيم في الصافات الآيات (٨٢-١١١).

(٣) انظر ملك التأويل ٢/٧٤٦، وقصة شعيب في سورة هود الآيات من (٨٤-٩٥).

و) إشارات من علوم أخرى وقع ذكرها في كتب المتشابه اللفظي :

من هذه الإشارات يمكن أن أسجل الجوانب الآتية :-

١- التفسير العلمي . حيث كان ابن الزبير يحاول شرح بعض الآيات التي تتحدث عن بعض الظواهر الكونية مظهراً براعة الخالق في الخلق الأمر الذي يقود إلى مزيد من العظمة والاعتبار في خلق الله. مثاله ما بينه في تحليل الفواصل الختامية في سورة الأنعام [٩٧] حيث قوله تعالى : ﴿قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾، ثم ختم الآية التالية بقوله : ﴿يَفْقَهُونَ﴾ [٩٨] والثالثة بقوله : ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٩٩].^(١)

فختم الأولى بذكر العلم في معرض الحديث عن النجوم والأفلاك وكيف تدور الكواكب وكيف أن القمر يقطع الفلك في ثماني وعشرين ليلة، في حين يستغرق زحل نحواً من ستة وثلاثين عاماً فمثل هذه الأمور لا تحصل معرفتها إلا بالعلم المنقول والخبر المخبر به.

كما ختمت الآية الثانية بذكر الفقه لأنها كانت في معرض الحديث عن النشأة الإنسانية، وكيفية انتقال النطفة من أصلاب الرجال إلى أرحام النساء، ثم تشكّلها إلى أعضاء تجمع في ما بينها وظائف مختلفة إلى غير ذلك ولا ريب في أن فهم هذه الحقائق والتفكير فيها هو من خير ما يقود إلى الاعتبار ببدیع صنع الخالق.

وهكذا يتبين أن ابن الزبير كان يعرض ما توصل إليه الناس في زمانه من الحقائق العلمية التي تصدق آي القرآن. ولعلّ ممّا يبرز ذلك بوضوح إضافة إلى ما تقدم ما بينه في تحليل الفواصل في النصف الثاني من سورة المؤمن حيث يكثر في الآيات التي تحمل في طياتها الكثير من الحقائق العلمية^(٢).

٢- آداب البحث والمناظرة. وهذا ما تجده أيضاً عند ابن الزبير حيث يبدي براعة فائقة في عقد التمهيدات والمقدمات التي يبني عليها النتائج في ما بعد في توجيه المتشابه. من ذلك ما عقده من التمهيد حول توجيه معنى كل من الآيتين : ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيّاً﴾ [مريم/٥٣]، وقوله : ﴿وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيْرًا﴾ [الفرقان/٣٥]^(٣). فلماذا اختصّت سورة مريم بذكر مقام النبوة وسورة الفرقان بذكر مقام الوزارة؟ يمهّد ابن الزبير لهذه الغاية بتمهيد مضمونة أن سور القرآن الكريم حين ذكرت الرسل -عليهم السلام- قرنت مع ذكرهم حال المكذّبين من أمهم على الأغلب. فحين يذكر الرسول يذكر معه من كذّبه من أمته. ومن السور التي أطالت أكثر من غيرها سورة الأعراف وهود والشعراء. ثم يأتي بعد هذه السور سورة المؤمنون. وكانت سورة القمر من أواخر السور تعرّضاً لهذه المقامات حيث ذكرت حال الرسل وأمهم بضرب من الإيجاز.

(١) انظر ملاك التأويل ١/٢٣٤-٢٣٨.

(٢) انظر ملاك التأويل ٢/٨٣٩ فما بعدها.

(٣) انظر ملاك التأويل ٢/٦٦٣-٦٦٥.

ومن خلال هذا التمهيد ينفذ ابن الزبير إلى توجيه موضع التشابه مبيناً أن مقام النبوة قد ذكر في مريم تناسباً مع مقام الفئة العلية من الأنبياء الذين لم يذكر معهم حال الأمم المكذبة سوى ما كان في شأن إبراهيم - عليه السلام - في حين اختصت سورة الفرقان بذكر مقام الوزارة إجابة لما طلبه موسى - عليه السلام - من ربه في سورة طه [٣٠، ٢٩] حين قال : ﴿واجعل لي وزيراً من أهلي هارون أخي﴾. ومن ذلك ما قدمه من تمهيد مطّول في سورة المائدة حول آيات الحكم [٤٧، ٤٥، ٤٤] : ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾ ثم ذكر بعد ذلك الظلم والفسق^(١) تلاحظ أن ابن الزبير يريد أن يقول إن هذا تدرّج في الوعيد لكلّ من لم يحكم بما أنزل الله. وقد جاء هذا التدرّج وفق ما اطرّد من آيات الوعد والوعيد في ذكر الأخف قبل الأثقل. فالفسق في نظره أثقل من الكفر والظلم أثقل من الكفر.

وحتى تتضح هذه الحقيقة يسوق ابن الزبير أدلة مطّولة من آي الوعد والوعيد محلّلاً لها ومن أجل أن يثبت وجهته التي رمى إليها.

وأحياناً يكون التمهيد الذي يقدمه ابن الزبير عبارة عن جملة من أمهات وحقائق العلوم المختلفة التي برع فيها كالأصول والمنطق وغير ذلك. ففي أول سورة طه تجد أن ابن الزبير يعرض جملة من أمهات العلوم كدلالة المنطوق وصور دلالة اللفظ على المعنى إلى غير ذلك من حقائق مختلفة وذلك تمهيداً لتوجيه ما تكرر من قصة موسى - عليه السلام - بين السور الثلاث طه والنمل والقصص. حيث جعل هذه الحقائق العلمية والعقلية المقدمات التي بني عليها ما توصل إليه من نتائج في توجيه ما تكرر في تلك السور الثلاث^(٢).

وهكذا يتضح أن ابن الزبير هو وحده الذي كان ينفرد بهذه الإشارات من العلوم المختلفة. ولاشك في أن سبب ذلك هو مناسبة أسلوبه المتوسّع في توجيه التشابه اللفظي.

وهكذا ينتهي بنا المقام بعد طول التطواف في التعرف على مصادر كتب التشابه اللفظي الثلاثة. وبالجملة فإنه يمكنني بعد الدراسة الوصفية الاستقرائية أن أقسم مصادر الكتب الثلاثة إلى أقسام ثلاثة من حيث خدمة علم التشابه اللفظي وهذه الأقسام هي :-

١- مصادر أصيلة في توجيه الآيات المتشابهة تشابهاً لفظياً كفهم السياق القرآني وأقوال المفسرين وعلوم اللغة على اختلافها والمناسبات وغير ذلك مما تبين مفصلاً.

٢- مصادر مساعدة في توجيه الآيات المتشابهات بحيث تكشف الغموض الذي قد يكتنف بعض المتشابهات كأسباب النزول وشواهد المأثور على اختلاف أنواعه.

(١) انظر ملاك التأويل ٢٥٤/١-٢٥٨.

(٢) انظر ملاك التأويل ٦٦٧/٢-٦٧٢.

المبحث الثالث

أصول المتشابه اللفظي في الكتب الثلاثة وصورةً ومنهجاً

تمهيد :

بعد أن تعرفنا على كتب المتشابه اللفظي الثلاثة وأصحابها ومصادرها العلمية، يجدر بنا في هذه المرحلة أن نخطو معاً خطوات أخرى إلى الإمام. تلك الخطوات التي يمكن أن تشكل معبراً آمناً ومسلكاً منهجياً للحديث عن المتشابه اللفظي من حيث التطبيق - كما عرضته الكتب الثلاثة -.

لم يبق لنا إذن في هذه المرحلة إلا أن نتعرف على الصور أو الأصول العامة التي يمكن استنباطها من منهج القرآن الكريم في عرض الآيات المتشابهات، ووفقاً لما جاء في كتب المتشابه اللفظي من هذه الآيات.

فما أنواع المتشابه اللفظي التي قدمتها الكتب الثلاثة؟ وما الأصول والمرتكزات التي يمكن أن نرد لها الآيات المتشابهات؟ للإجابة عن هذه التساؤلات لا بد من أن نتعرف على جهود الأقدمين في هذا المضمار.

المطلب الأول : تقسيم الزركشي في البرهان لصور المتشابه اللفظي وأنواعه :

أورد الإمام الزركشي - رحمه الله - أنواع المتشابه اللفظي في القرآن بعامة، وقد جعلها في خمسة عشر فصلاً يهتَمُّ ما جاء في الفصل الأول منها. وذلك لأن بقية الفصول التي عرض للحديث عنها لم تتحدث عنها الكتب الثلاثة وإنما جعلت حديثها منصباً على ما جاء من الأقسام المذكورة في الفصل الأول وهو ما تشابه باعتبار الأفراد.

والمتشابه باعتبار الأفراد جعله الزركشي في أقسام ثمانية هي :

(١) أن يكون في موضع على نظم وفي آخر على عكسه. نحو ما جاء في البقرة [٥٨] : ﴿وَادْخُلُوا الباب سجداً وقولوا حطة﴾، وفي الأعراف [١٦٠] : ﴿وقولوا حطة وادخلوا الباب سجداً﴾.

(٢) ما يشبه بالزيادة والنقصان. نحو ما جاء في البقرة [٦] : ﴿إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾، وجاء في غيرها : ﴿وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾ [يس/١٠].

(٣) التقديم والتأخير. نحو تقديم [اللعب] على [اللهو] في الأنعام [٣٢] دون العنكبوت [٦٤] التي تقدم فيها ذكر [اللهو].

٤) التعريف والتنكير. نحو ما جاء في البقرة [٦١]: ﴿ويقتلون النبيّن بغير الحق﴾، وفي آل عمران [١١٢]: ﴿ويقتلون الأنبياء بغير حق﴾.

٥) الجمع والإفراد. نحو ما جاء في البقرة [٨٠]: ﴿وقالوا لن تمسنا النار إلا أياماً معدودة﴾، وفي آل عمران [٢٤]: ﴿معدودات﴾.

٦) إبدال حرف بغيره. نحو ما جاء في البقرة [٣٥]: ﴿وكلا منها رغداً حيث شئتما﴾، وفي الأعراف [١٩]: ﴿فكلا من حيث شئتما﴾.

٧) إبدال كلمة بأخرى نحو ما جاء في البقرة [٦٠]: ﴿فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا﴾، وفي الأعراف [١٥٩]: ﴿فانفجست﴾.

٨) الإدغام وتركه. نحو ما جاء في الأنعام [٤٢]: ﴿لعلهم يتضرعون﴾، وفي الأعراف [٩٤]: ﴿لعلهم يضرعون﴾^(١).

وبعد أن يعرض الإمام الزركشي لهذه الأقسام الثمانية المتقدمة الذكر ويمثل على كل قسم منها، نجده يعقد فصولاً أخرى للمتشابهات في القرآن مما ورد على صيغة واحدة في موضعين، أو في ثلاثة أو أربعة وهكذا يستمر في عرض ما تشابه من الصيغ القرآنية من حيث عدد ورودها في القرآن^(٢).

ونلاحظ أن الإمام الزركشي يصنف هذه الصيغ المتشابهة من حيث ورودها في القرآن، فيجعل كل عدد في فصل واحد مثلاً لذلك. فنجد مثلاً يعقد فصلاً لما جاء على حرفين، أي ذكر في موضعين في القرآن كقوله تعالى في الزخرف [٨٤]: ﴿وهو الحكيم العليم﴾، وفي الذاريات [٣٠]: ﴿إنه هو الحكيم العليم﴾.

ومن أمثلة ما جاء على ثلاثة أحرف قوله تعالى: ﴿قليلاً ما تذكرون﴾، [الأعراف/٣]، والنمل/٦٣، والحاقة/٤٢، وهكذا يستمر الإمام الزركشي في التمثيل لهذه الصيغ المتكررة إلى أن يصل لذكر ما تكرر في ثلاثة وعشرين موضعاً في القرآن الكريم.

ومما يجدر ذكره أن هذه الفصول التي ذكرها الإمام الزركشي مما جاء على حرفين فأكثر لم يتعرض لبيان علّة التكرار فيه لأن المقام في ذلك يطول. ومن جهة ثانية نجد أن كتب المتشابه اللفظي لم تتحدث عن مثل هذه الصيغ وإنما اكتفت ببحث المتشابهات مما جاء باعتبار الأفراد كما عرض له الإمام الزركشي حيث عرضت لذلك من حيث التطبيق وليس من حيث النظرية كما فصله الزركشي. ويجدر الإشارة أن أقرّر هنا أن ما عرضه الزركشي من الفصول اللاحقة مما جاء على حرفين فصاعداً هو من المتشابه اللفظي الذي يجدر أن يفرد به الباحثون بالدراسة والبحث.

(١) انظر الزركشي، البرهان، ١/١١٢-١٢٣.

(٢) انظر المرجع السابق ١/١٥٣-١٢٣.

وحقيق بالقول أن كتب التشابه اللفظي لم تدرس مثل هذه الصيغ الكثيرة التكرار نظراً لأنها عنيت بدراسة ما جاء من وجهين أو ثلاثة على الأغلب. فقليلاً ما كنت أجدهم يتدارسون الصيغ الكثيرة التكرار سوى ما تكرر من آيات النعيم الأخروي حيث أوصلها ابن الزبير إلى ثلاث عشرة آية مبيناً وجوه الاختلاف في ما بينها^(١).

وأود أن أشير إلى أن هذه الصيغ الكثيرة التكرار في القرآن -مع أنها من التشابه اللفظي- إلا أن هذا لا يمنع من إدخالها في باب الدراسات الموضوعية في القرآن الكريم، فدراسة مثل هذه الصيغ المتشابهة من الناحية الموضوعية يمكن أن يجعلها أكثر وضوحاً وإشراقاً مما لو درست من الناحية اللفظية فحسب. ولهذا فقد كان التشابه اللفظي من أصلح البذور التي ينبغي أن ينهض عليها التفسير الموضوعي للقرآن.

المطلب الثاني : ما يمكن استدراكه على الإمام الزركشي في صور التشابه اللفظي:

لم يكن جهد الإمام الزركشي في البرهان من الجهود المتخصصة بالنسبة للكتابة في موضوع التشابه اللفظي، وكل ما في الأمر أنه تحدث عن علم الآيات المتشابهات من حيث النظرية مع التطبيق على بعض الأمثلة. فهو إذن تحدث عن هذا العلم كحديثه عن باقي مباحث علوم القرآن المختلفة. وهذا يدفعني إلى القول إن الإمام الزركشي -رحمه الله- حين ذكر التشابهات باعتبار الأفراد إنما ذكر أبرز أقسامها حيث جعلها في ثمانية أنواع -كما مر-.

وبعد نظرة استقرائية لما عرضته كتب التشابه اللفظي من الآيات المتشابهات وجدت أن التشابه اللفظي يحوي صوراً وأنواعاً أخرى لم يذكرها أحد والتي يمكن تقسيمها في مجموعتين هما :-
الأولى: الآيات المتكررة بأكملها دونما اختلاف بين المكرر، وهذا في القرآن موجود وقد عرضت له كتب التشابه اللفظي كقوله تعالى : ﴿تِلْكَ أَمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ مرتين في البقرة هما الآيتان [١٤١، ١٣٤] ومن الممكن اعتبار هذا المثال مما جاء على حرفين كما وصف الزركشي -رحمه الله-.

ويكثر مثل هذا التكرار في السور المكية كما هو الحال في سورة الرحمن والمرسلات وغيرها من السور المكية.

ومثل هذه الآيات المتكررة هي عينها التي أخذت كتب التشابه اللفظي على عاتقها العناية بها وتوجيهها حيث حرصوا في مقدماتهم على ذلك -كما مر- بيانه حين عرفت بكتب التشابه اللفظي .

أما المجموعة الثانية : فهي الآيات المكررة بشيء من الاختلاف. وقد عدَّ الإمام الزركشي صوراً ثمانية من وجوه هذا الاختلاف. وبعد استقراء لما جاء في كتب التشابه اللفظي. تبين أن هناك صوراً أخرى أجهلها في ما يأتي مع التمثيل على كل منها. وهي:-

(١) ما يشتهه بالتذكير والتأنيث. نحو ما جاء في آل عمران [٤٩]: ﴿فَأَنْفَخَ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْراً يَأْذَنُ اللَّهُ﴾، وفي المائدة [١١٠]: ﴿فَتَنْفَخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْراً يَأْذَنِي﴾.
(٢) ما يشتهه بتغير صيغة الفعل. ولذلك صور مختلفة منها :

أ- تغير صيغة الفعل المبني للمعلوم الى ما لم يسم فاعله نحو ما جاء في البقرة [٥٨]: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ﴾، وفي الأعراف [١٦١]: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ﴾.

ب- إبدال الفعل باسم الفاعل في موضع دون آخر نحو ما جاء في الأنعام [٩٥]: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾، وجاء في يونس [٣١]: ﴿وَيُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يَدْبِرِ الْأُمُورَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾.

ج- إبدال الماضي بالمضارع. نحو ما جاء في الأنعام [١١٧]: ﴿إِنْ رَيْكَ هُوَ مُعْطِى النَّاسِ﴾، وفي غيها: ﴿أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [النجم/٣٠، والقلم/٧].

د- تغير صيغة الفعل من حيث ارتباطه بالضمائر المتصلة. نحو ما جاء من تكرار فعل الإرادة في قصة موسى والخضر -عليهما السلام-. فقال في شأن السفينة :

﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف/٧٩]، وفي شأن الغلام: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ﴾ [الكهف/٨٢].

(٣) ما يشتهه بين الجملة الاسمية والفعلية. نحو ما جاء في سورتي براءة [٣٢] والصف [٨] في الأولى قال تعالى: ﴿وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ نُورُهُ﴾، وفي الثانية: ﴿وَاللَّهُ مَتَمَّ نُورَهُ﴾.

(٤) التغير في بنية اسم الفاعل. فجاء في الأنعام [٩٩]: ﴿وَالزَّيْتُونَ وَالرِّمَانُ مَشْتَبَهُمَا وَغَيْرُ مَشْتَبِهِ﴾، وفي ما بعد: ﴿مَشْتَبَهُمَا وَغَيْرُ مَشْتَبِهِ﴾ [الأنعام/١٤١].

(٥) ما يشتهه بين الإضمار في آية والإظهار في أخرى. نحو ما جاء في آل عمران [١١]: ﴿كَذَابَ آلَ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾، وفي الأنفال [٥٢]: ﴿بِآيَاتِ اللَّهِ﴾.

(٦) ما يشتهه بين الإيجاز في موضع والإطناب في آخر. نحو ما جاء في سورة يونس من ذكر بني إسرائيل: ﴿فَمَا اخْتَلَفُوا حَتَّى جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُمْ﴾ [يونس/٩٣] وفي الجاثية [١٧]: ﴿فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُمْ﴾. ويجوز أن يجعل هذا مما يشتهه بالزيادة والنقصان كما عبر الإمام الزركشي إذ لا عبرة باختلاف المسميات إذا كان المراد واحداً.

(٧) ما يشته به تغير الإعراب. نحو ما جاء في النحل في ذكر الكافرين : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنْزِلَ رَبِّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النحل/٢٤]، وجاء ذكر المتقين : ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ﴾ [النحل/٣٠].

(٨) ما يشته من حيث ذكر الحرف في موضع والمصدر في آخر. نحو ما جاء في النحل [٧٨]: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾، وفي غيرها [المؤمنون/٧٨]: ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾.

تلكم هي بعض صور التشابه اللفظي كما بينته الكتب الثلاثة إضافة إلى ما تحدث عنه الزركشي في البرهان. وقبل أن أختتم حديثي أحب أن أقرر أمرين هامين هما:

الأول : أن كل موطن من مواطن التشابه يمكن أن يحمل أكثر من صورة من صور الاختلاف، فقد يكون الموطن الواحد مختلفاً من حيث التعريف والتكثير والجمع والإفراد في آن واحد. وقد يكون متبايناً من حيث التقديم والتأخير وإبدال كلمة بأخرى وهكذا. ولا أظن أنني بحاجة لضرب الأمثلة.

والثاني : أنه قد يحدث التداخل في تسمية صور بعض التشابه اللفظي وهذا أمر لا إشكال فيه. فما يشته من حيث الإيجاز والإطناب قد يعبر عنه آخرون بأنه مشته من حيث الزيادة والنقصان. وما يشته من حيث التذكير والتأنيث قد يعبر عنه آخرون بأنه مشته من حيث النقص والزيادة حيث تزيد علامة التأنيث وهكذا تبقى مجرد اصطلاحات تخدم مقصوداً واحداً ولا مشاحة في الاصطلاح.

وإلى هنا ينتهي بنا الحديث عن علم التشابه اللفظي في جانبه النظري، من حيث معناه، والتأليف فيه، ومصادر كتب التشابه اللفظي وصور التشابه كما عرضها القرآن الكريم.

ولنمض الآن في بيان علم التشابه اللفظي من الجانب العملي وهو القسم الأهم في هذه الدراسة.

الباب الثاني

الدراسة التطبيقية على كتب المتشابه اللفظي الثلاثة.

ويشتمل على ثلاثة فصول: -

الفصل الأول: دراسة المتشابه اللفظي في الكتب الثلاثة.

الفصل الثاني: المقارنة والموازنة بين كتب المتشابه اللفظي الثلاثة.

الفصل الثالث: القيمة العلمية للكتب الثلاثة.

الفصل الأول

دراسة المتشابه اللفظي في الكتب الثلاثة.

تمهيد:

لقد وقفنا في الباب الأول من هذه الدراسة على علم المتشابه اللفظي من الجانب النظري، وذلك من حيث معناه وضوابطه وأهميته وأشهر من كتبوا فيه وصوره وما سوى ذلك مما تم تفصيله من قبل. كما علمنا أيضاً أن كتب المتشابه اللفظي الثلاثة - الإسكافي والكرماني والغرناطي - كانت هي السباقة إلى دراسة الآيات المتشابهات، وأنها تملك من الأصالة العلمية ما لا يملكه غيرها ومن أجل ذلك فقط عكفت على دراسة مصادرها دراسة تفصيلية لتعرف على وسائلها الأصلية في خدمة توجيه الآيات المتشابهات.

وفي هذا الباب سنتناول المتشابه اللفظي من حيث التطبيق على النصوص القرآنية - كما جاءت به الكتب الثلاثة - مرتباً حسب ترتيب سور القرآن.

ولا أزعم أن هذه الدراسة ستكون بمثابة البديل عن كتب المتشابه اللفظي، وكل ما أتطلع إليه هو تقديم خلاصة فكرية. لآراء أصحاب الكتب الثلاثة في توجيه الآيات المتشابهات. ومن ثم محاولة استجلاب آراء أخرى من قديمة وحديثة في خدمة الآيات المتشابهة لإخراج هذا العلم من الناحية العملية في صورة أكثر بهاء وإشراقاً.

ولما كانت الكتب الثلاثة مشتملة على المتشابه وغير المتشابه أثرت أن أقصر هذا الفصل على دراسة الآيات المتشابهات فقط دون غيرها وذلك وفقاً للمعايير والضوابط التي وضعتها لضبط الآيات المتشابهات دون غيرها في أول هذه الدراسة. وعليه فسيتم استبعاد ما هو من غير المتشابه اللفظي على ضوء الضوابط والأسس التي قررتها من قبل.

وهكذا نبدأ المسير على بركة الله عبر هذه الرياض القرآنية لتتعرف على جمال الإنجاز، وروعة الإعجاز، ودقة هذا النظم الكريم، وجمال التناسب بين آية وسورة. سائلاً العلي القدير أن يوفقني وأن يعينني في تقديم ما هو أتم وأقوم.

١ - سورة الفاتحة:

الآية الأولى منها قوله تعالى: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾.
 وجاء في الأنعام [١]: ﴿الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور﴾.
 وفي الكهف [١]: ﴿الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً﴾.
 وفي سبأ [١]: ﴿الحمد لله الذي له ما في السموات وما في الأرض﴾.
 وفي فاطر [١]: ﴿الحمد لله فاطر السموات والأرض جاعل الملائكة رسلاً أولي أجنحة﴾.
 هذه سور خمس في القرآن افتتحت بحمده تعالى، وقد تحدث عنها ابن الزبير من وجوه نجملها في ما يأتي:

الأول: أنه في مفتتح السور الخمس قدم ذكر الحمد بينما تأخر في الجاثية [٣٦] حيث قوله تعالى: ﴿فلله الحمد رب السموات ورب الأرض رب العالمين﴾ بيان ذلك أنه جاء في بالجاثية الجواب لقهر المكذبين الذين بدا لهم سينات ما عملوا يوم القيامة، فكأنه قيل بعد ما طوى حساب أولئك المكذبين لمن الحمد؟ فجاء الجواب (فله الحمد) أما في أم القرآن مثلاً فكان بمثابة تعليم للمؤمنين، فلم يناسب إلا التقديم.

الثاني: مناسبة افتتاح كل من السور الخمس بالحمد. أما الفاتحة فلأنها مطلع القرآن حسب الترتيب الثابت لسوره، فمن جميل التناسب أن تفتتح بهذا الوصف العلي.

أم الأنعام فافتتحت بالحمد تبشيراً بإبطال العقائد الشركية التي كان عليها المشركون.
 أما في سورة الكهف فلذكر قصة أصحاب الكهف وذوي القرنين، وهو ما لم يذكر في القرآن إلا في هذه السورة التي افتتحت بالحمد تبشيراً بإبطال شبهات اليهود في إثارة هذه التساؤلات عن تلك القصص.

أما في سبأ فلما جاء من ذكر داود وسليمان، وما بسط الله لهما من المسخرات حيث ذكر ذلك بإسهاب أكثر من غيرها من السور.

أما في فاطر فوقع فيها التعريف بانفراده تعالى بخلق السموات والأرض، وانفراده بإمساكهما، فناسب افتتاحها بذكر الحمد في أولها.

الثالث: وفي وجه ثالث يستطرد ابن الزبير في بيان مناسبة ما أعقب ذكر الحمد من وصفه تعالى في كل من السور الخمس، ففي أم القرآن مثلاً قال: ﴿الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، ما لك يوم الدين﴾ [الفاتحة/١-٣] فجاءت مثل هذه الأوصاف في عقب الحمد تعريفاً بالرب تعالى، وأنه ملك الدارين والمتفرد بالخلق والأمر. وهكذا يمضي ابن الزبير في بيان وجه التناسب في السور الباقية مما يمكن أن يدرك من خلال الفهم التحليلي لكل موضع من هذه المواضع الخمسة.

الرابع: أنه لم يطرد في الخواتيم والإنتهائات المتعلقة بذكر الحمد ما اطرده في الافتتاحات من اختلاف التوابع. ففي أوائل السور الخمس اختلفت الأوصاف المتبعة بالحمد، ففي الفاتحة قال: ﴿رب العالمين الرحمن﴾، وفي الأنعام قال: ﴿الذي خلق السماوات والأرض﴾ وهكذا باقي السور. في حين لم تختلف التوابع في نهاية الآيات المختمة بالحمد كقوله تعالى: ﴿فقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين﴾ [الأنعام/٤٥] وقوله: ﴿وقضي بينهم بالحق وقيل الحمد لله رب العالمين﴾ [الزمر/٧٥] وقوله: ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾ [يونس/١٠]. وهكذا نلاحظ أن جميع هذه الخواتيم اطردت على هذا الوصف في ذكر الحمد. يبين ابن الزبير أن سبب ذلك أن الاطراد في الخواتيم؛ إنما هو بمثابة تشريع للمؤمنين، وحث لهم على حمده تعالى في خواتيم أعمالهم. فجاء على هذه السورة ولم تختلف التوابع كما كان في مفتتح هذه السور المبتدئة بذكر الحمد^(١).

ينشط ابن الزبير منذ اللحظة الأولى في نفي التكرار غير المفيد في صيغ الحمد في القرآن الكريم وتلاحظ كيف أفاد فائدة كبيرة من تحليل السياقات المختلفة للآيات الكريمة، وكيف اعتمد قاعدة التناسب في النظم والموضوع لإثبات أن كل صيغة من هذه الصيغ المكررة إنما جاءت لتلبية مقصد موضوعي من مقاصد هذه السور على اختلافها وتنوعها.

هذا وقد اختلفت أنظار العلماء والمفسرين في التوفيق بين السور الخمس المفتحة بذكر الحمد. وهذا من خلاف التنوع الذي لا شيء فيه بل إن كل رأي يمكن أن يقدم شيئاً جديداً في خدمة المفهوم أو الصيغة القرآنية.

فانظر مثلاً إلى النضج العقلي الذي بدا من الإمام الرازي -رحمه الله- وهو يفرق بين هذه الصيغ في السور الخمس، حيث جعل قوله في الفاتحة: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ بمنزلة النموذج من التزبية العامة لجميع المخلوقات. أما السور الأربع الباقية فجعلها أقساماً من هذه التزبية العامة فكل يشكل قسماً من هذه التزبية التي حوتها سورة الفاتحة فسورة الكهف -مثلاً- تشكل قسم التزبية الروحانية حيث إنزال القرآن الذي هو هداية للأرواح^(٢).

الآية الثانية قوله تعالى: ﴿الرحمن الرحيم﴾ [الفاتحة/٢].

وهذا عند من يعد البسملة آية حيث يصبح ذلك من التكرار. ويذكر تاج القراء في فائدة التكرير أقوالاً ثلاثة الأول أنها جاءت للتأكيد. وقيل كرر لأن المعنى وجب الحمد لله لأنه الرحمن الرحيم. وقيل

(١) انظر ملاك التأويل ١/٧-١٨.

(٢) الرازي مفاتيح الغيب، انظر ١/١٨٠، ١٨١.

إنه كرر لأنه في البسمة ذكر المنعم دون المنعم عليهم، فكرر ليشمل المنعم عليهم أيضاً وهم المربوبون الذين قال فيهم: ﴿رب العالمين﴾ الرحمن بهم أجمعين والرحيم بالمؤمنين خاصة يوم الدين^(١).

أما ابن الزبير فيجيب عن هذا الموضع بأسلوب مختلف حيث يبين أن هاتين الصفتين ﴿الرحمن الرحيم﴾ فصل بهما بين صفات الترهيب ﴿رب العالمين مالك يوم الدين﴾، ووقع ذلك على أتم التناسب حيث ذكرت صفة الرحمة قبل الشروع بذكر يوم الجزاء وما فيه من أهوال إيناساً ولطفاً بحال هذه الأمة^(٢).

وهذا الذي ذكره ابن الزبير اعتبره الفيروزآبادي قولاً رابعاً أضافه إلى الأقوال التي أوردتها عن تاج القراء في تكرير هذه الآية^(٣).

وقريباً من الأقوال المتقدمة كان رأي ابن جماعة الذي عدّ ذلك التكرار من باب التنبيه على الصفات المتضمنة لحمدته تعالى وشكره. فكان بمثابة التفصيل من بعد الإجمال^(٤).

أما قول تاج القراء أن الرحيم خاص بالمؤمنين دون الرحمن، فهو أمر لا دليل عليه يرده ما جاء من عموم الآية الكريمة: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحج/٦٥] فهو رحيم بعامة الناس مؤمنهم وكافرهم على السواء، ويبقى ما تنبأه ابن الزبير هو الأرجح نظراً لموافقته سياق سورة محمد.

الآية الثالثة قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة/٣].

يتكلف ابن الزبير عدّ هذا الموضع من التشابه حيث يسأل عن سبب الاختلاف بين هذه الآية من الفاتحة وقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ﴾ [آل عمران/٢٦] وقوله: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [الناس/٢] فما السبب في مجيء أي الفاتحة على قراءتين (الملك والمالك) دون الآيتين الأخريين؟

يجيب ابن الزبير عن ذلك بأن آية الفاتحة تضمنت معنى الملك المالك بإفصاح القراءتين. أما آية آل عمران (مالك الملك) فيفهم منها معنى المالك الملك لأن الملك من له الملك. وقوله: (ملك الناس) مغني عن الإفصاح بالمالك لأنه تقدمه قوله: ﴿رَبِّ النَّاسِ﴾ والرب هو المالك كما يقول. ولو ذكر المالك لكان تكراراً.

ويعود ابن الزبير إلى آية الفاتحة مبيناً أنه تم الإفصاح بالصفتين ﴿رب العالمين، مالك يوم الدين﴾ لأن مصرف الصفة الأولى وهي الرب بيان حال الدنيا، أما الثانية وهي ﴿مالك يوم الدين﴾ فبيان حال

(١) انظر البرهان ص ١٩، ٢٠، فقرة ١.

(٢) انظر ملاك التأويل ٢٢٢/١-٢٤.

(٣) الفيروزآبادي، بصائر ذوي التمييز، أنظر ١/١٢٩، ١٣٠.

(٤) ابن جماعة، كشف المعاني، انظر ص ٧٨.

الآخرة وعلى هذا فقد تم الإفصاح بهاتين الصفتين دون آيتي آل عمران والناس لأن الكلام فيهما جاء مطلقاً^(١).

هذا ويمكنني أن أسجل على كلام ابن الزبير الاعتراضات التالية:-

- (١) أن سؤاله عن سبب محي، القراءتين في آية الفاتحة دون الآيتين الأخريين فيه ضرب من التكلف، ذلك أن شأن القراءات القرآنية أمر بني على التوقيف وجاء إلينا بالتواتر.
- (٢) ثم إن هذا التساؤل عن أسباب عدم اختلاف القراءة في سورة الناس أوقع ابن الزبير في القول بالتزادف حيث نلاحظ تأثيره الواضح بابن جرير - رحمه الله - الذي يقول بالتزادف بين الرب والمالك^(٢).

والحق أن لا ترادف بين الكلمتين إذ الرب أعم من المالك، بالإضافة إلى فروق أخرى يمكن أن تلاحظ بين الكلمتين ليس هذا مقام تفصيلها^(٣).

- (٣) كما أوقع ابن الزبير نفسه في إشكال آخر وهو قوله: أن رب العالمين منصرف على حال الدنيا، ومالك يوم الدين على حال الآخرة، فهذا مما لا دليل عليه وقد أورده ابن جرير - رحمه الله - كاعتراض لمن يقولون بالتفريق بين الرب والمالك وقد دفع هذا الاعتراض ولم يقبله.

سورة البقرة

الآية الأولى قوله تعالى: ﴿الم﴾ [البقرة/١] وهذا من المتشابه معنى ولفظاً.

فمن حيث المعنى اختلفت أقوال العلماء في تفسير الحروف المقطعة وليس هذا محل تفصيل ذلك. وأشهر ما قيل إنها من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله وقيل إنها أسماء للسور. وقيل إنها جاءت للتحدي.

وقد تحدث العلامة الزمخشري عن مثل هذه الأقوال، وأفاض في مناقشتها^(٤).

أما من حيث كون هذه الحروف من المتشابه لفظاً فقد ورد الافتتاح بهذه الحروف (الم) في أوائل ست سور من القرآن؛ البقرة وآل عمران، ثم العنكبوت والروم ولقمان والسجدة.

(١) انظر ملاك التأويل ٢٤/١-٢٦.

(٢) الطبري، جامع البيان، انظر ١٤٨/١-١٥٢.

(٣) د. فضل عباس، القراءات القرآنية من وجهة البلاغية، انظر ص ١٥، ١٦ من ذلك البحث حيث يذكر الفروق بين كلمتي الرب والمالك.

(٤) الزمخشري، الكشاف، انظر ١٩/١-٣٢.

ونلاحظ أن تاج القراء يقرر أن الموجب لذكر هذه الحروف أول البقرة هو الموجب لذكرها في سائر السور. وفي الأعراف [١] قال: ﴿المص﴾ لأنه قال في ما بعد ﴿فلا يكن في صدرك حرج﴾ [الأعراف/٢] ^(١).

أما ابن الزبير فيعتمد هو الآخر على التناسب في وجود الحروف فكل سورة تفتتح بالحروف المقطعة تكون هذه الحروف التي افتتحت بها أكثر من غيرها استعمالاً في كلماتها وتراكيبها. فحين يفتتح بالالف واللام والميم تكون هي الحروف الأكثر استعمالاً في السورة نفسها ^(٢).

الآية الثانية قوله تعالى: ﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين﴾ [البقرة/٢] وقال في موطن آخر: ﴿نزل عليك الكتاب بالحق مصداقاً لما بين يديه وأنزل التوراة والإنجيل، من قبل هدى للناس وأنزل الفرقان﴾ [آل عمران/٤٣]. ففي الأولى قال: ﴿هدى للمتقين﴾ لأنهم المختصون بالإيمان بالكتاب العزيز كما تقدم وصفهم في أول البقرة. بينما قال: ﴿هدى للناس﴾ لأن الآية تحدثت عن عموم الناس. عن فيهم أهل الكتاب وإنما ذكر الناس إحراراً لفضل المتقين - ممن آمنوا بالقرآن - على أهل الكتاب ^(٣).

ومن المحدثين من قسم الهداية إلى قسمين؛ الهداية الخاصة وهي التي يوفق الله لها عباده بعد أن يسعوا في طلبها وعلى هذا النوع حمل تلاية (هدى للمتقين).

والهداية العامة وهي إبانة الطريق لجميع الناس وعليه حملت آية آل عمران ^(٤).

ومن العلماء من أضاف نظيراً آخر إلى آية البقرة غير الذي ذكره ابن الزبير في آل عمران كما تقدم وهو قوله تعالى في لقمان [٣]: ﴿هدى ورحمة للمحسنين﴾ فلما ذكر مجموع الإيمان في البقرة ناسب ذكر المتقين. ولما ذكر الرحمة ناسب التعبير بالإحسان ^(٥). وهذا تناسب لطيف أشار إليه ما اطرده من آي القرآن كقوله تعالى: ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾ [الأعراف/٥٦].

الآية الثالثة قوله تعالى: ﴿إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾ [البقرة/٦] وفي يس [١٠]: ﴿وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾.

لم تذكر الواو في آية البقرة في قوله: ﴿سواء عليهم﴾ لأنه أخير عن اسم إن. وما في سورة يس جاء من باب العطف على جملة قبلها وهي الآي السابقة لهذه الآية ^(٦).

(١) انظر البرهان ص ٢١، فقرة ٥.

(٢) انظر ملاك التأويل ٢٩/١ - ٣١.

(٣) انظر المرجع السابق ٣٢، ٣١/١.

(٤) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب، انظر ٨٧/١٠.

(٥) ابن جماعة، كشف المعاني، انظر ص ٨٦، مسألة ١١. والسيوطي، معترك الأقران ٨٧/١.

(٦) انظر البرهان ص ٢١، فقرة ٦.

الآية الرابعة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة/٢٣] وقال في مكان آخر: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [يونس/٣٨] وفي هود [١٣] قال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.

والذي تلاحظه هنا أن تاج القراء اكتفى بإيراد فرق واحد من الفروق اللفظية بين هذه الآيات الثلاثة وهو التعبير عن التبعية في سورة البقرة دون غيرها وذلك لأن هذه السورة سنام القرآن ولأنها جاءت بعد الفاتحة فقله ﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾ أي من مثل أي سورة من سور القرآن. ولو وجدت (مِنْ) في غير هذا الموضع لما فهم هذا القصد^(١).

أما ابن الزبير فهو كعادته أكثر إدراكاً للفروق اللفظية ويجعلها من وجوه عدة:-

الأول: أما (مِنْ) حيث ورود من التبعية في البقرة دون غيرها ذلك أن المراد بآية البقرة إبطال شكهم بالنبوة لدينا - عليه وآله السلام - فكأنما قال لهم: إن كنتم في ريب من أمر هذا النبي فأتوا بسورة من غط ما سمعتم من رجل مثل النبي - صلى الله عليه وسلم - أما في آية يونس فالمقصود نفي إتيانهم بمثل القرآن.

الثاني: أن قوله في هود: ﴿بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ﴾ هو من باب التوسعة على من يريد التحدي وناسب التوسعة بعشر سور قوله مفتریات لأن الكلام المفترى متوسع فيه أكثر مع علمهم بعدم القدرة على ذلك ولو حاولوا. وهذه التوسعة لم تذكر في آيتي يونس والبقرة.

الثالث: أنه خص الكلام المتحدى به بالافتراء في هود دون غيرها قمة في التدرج بالتوسعة عليهم حتى تنقطع بذلك أعذارهم.

الرابع: أنه قال في البقرة: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ فذكر الشهداء لأن المقام هو مقام افتراض وجود رجل يأتي بمثل ما أتى به النبي - عليه الصلاة والسلام - والسماع من مثل هذا الرجل يحتاج إلى الشهداء المصدقين لذلك.

أما في الآيتين الأخريين فقال: ﴿وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ ذلك لأن المطلوب الإتيان بمثل نظم القرآن، فطولبوا أن يأتوا بكل من يقدر على الإتيان به استعانة به على الإتيان بمثل ذلك النظم^(٢).

(١) انظر البرهان ص ٢٣-٢٤، فقرة ٩.

(٢) انظر ملاك التأويل ١/٣٧-٤٠.

وتلاحظ أن تاج القراء وابن الزبير تحدثوا عن هذه الآيات -آيات التحدي- ضمن الدائرة التخصصية لحدود كتبهم، وذلك في إدراك بعض الفروق اللفظية. ولكن هذا أمر غير كاف البتة لأن الفهم الموضوعي لهذه الآيات ضروري لإدراك مراحل التحدي بالقرآن.

ولقد نشطت كتب التفسير المختلفة من القديمة والحديثة في دراسة مراحل التحدي بالقرآن، والكل متفق على أن آية البقرة المدنية كانت آخر هذه المراحل. ولقد أضافوا آيات أخرى لم تذكرها كتب المتشابه اللفظي كقوله تعالى: ﴿قُلْ لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً﴾ [الإسراء/٨٧].

ولم تذكر مثل هذه الآيات لعدم تشابهها مع سائر آيات التحدي بل تشبهها فقط من الناحية الموضوعية كما قررت ذلك بوضوح كتب التفسير والدراسات حول إعجاز القرآن^(١).

الآية الخامسة قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة/٣٥] وفي الأعراف [١٩] ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾.

تفرق كتب المتشابه اللفظي بين هاتين الآيتين من وجوه مختلفة:-

الأول: أنه جاء عطف الأمر بالأكل على الأمر بالسكنى لآدم -عليه السلام- جاء في البقرة عطفًا بالواو لأن السكنى هنا بمعنى الإقامة. فالإقامة والأكل شيان متغايران يجمع بينهما بالواو التي لا تقتضي ترتيباً ولا تعقياً. وهذا خلافاً لما جاء في سورة الأعراف حيث كان العطف للأكل على السكنى بالفاء لأن الأكل مترتب على دخول آدم للجنة فالسكنى هنا بمعنى الدخول إلى الجنة والذي يترتب عليه الأكل منها. وقد جاء في مقابلة أمر إبليس بالخروج منها حين قال له: ﴿اخْرَجْ مِنْهَا مَذْذُومًا مَدْحُورًا﴾ [الأعراف/١٨]^(٢).

ويذهب ابن الزبير إلى أن سبب العطف بالواو في البقرة هو أن قصة آدم في تلك السورة جاءت في مقام إخبار الله لنبيه -صلى الله عليه وسلم- فكان العطف بالواو لأن المقام هو بمثابة سرد للأحداث. أما في الأعراف فكان المقام يقتضي تعداد النعم على بني آدم فاحتجج إلى الفاء التي تفيد الترتيب والتعقيب^(٣).

(١) من التفاسير التي تحدثت عن مراحل التحدي انظر مثلاً الرازي، مفاتيح الغيب ١/١١٦، ١١٧، المسألة الخامسة، وتفسير المنار ١٩١/١ فما بعدها حيث ذكر أقوال العلماء في مراحل التحدي. وانظر ما كتبه أستاذنا د. صلاح الخالدي في البيان في إعجاز القرآن حيث ذكر آراء العلماء في مراحل التحدي مرجحاً رأي الأستاذ سيد قطب، (انظر ص ٦٤-٧٠)، وانظر ما كتبه أستاذنا د. فضل عباس في كتابه إعجاز القرآن ص ٣١ فما بعدها، الأمر الذي يعني عن الخوض في هذا الموضوع بالإضافة إلى أنه ليس من اختصاص هذه الدراسة.

(٢) انظر درة التنزيل ص ١٠، والبرهان ص ٢٥، فقرة ١١.

(٣) انظر ملاك التأويل ٤١/١.

الثاني: أنه زاد في البقرة ذكر الرغد تناسباً مع تعظيم هذا الإخبار الذي ابتدأ بنون العظيمة (وقلنا) ولأن الأمر بالأكل كان بعد الإقامة. وهذا ما لم يوجد في الأعراف حيث كان الإخبار بـ (قال) بدل (قلنا) وكان الأمر قبل الإقامة فلم يحتج ذكر الرغد^(١).

ويرى ابن الزبير أن ذكر الرغد في البقرة جاء من باب إحراز التوسعة في الأكل وحرف الجر (من) في قوله: ﴿منها رغواً حيث شتتما﴾ يفيد مزيداً من إحراز هذه التوسعة لأن المأكول هو بعض ثمار الجنة. ولم يذكر الرغد في الأعراف لأن حصول التوسعة متيسر لأنه قال له: ﴿من حيث شتتما﴾. الثالث: ثم يرى ابن الزبير أنه قال في الأعراف: ﴿من حيث شتتما﴾ لأن هذا القول يبيح الأكل من ثمر كل موضع فيه. أما قوله في البقرة: ﴿حيث شتتما﴾ بدون (من) - فإنها تعطي بأظهر الاحتمالين إباحة الأكل في كل موضع لا من ثمر كل موضع. فوجود - (من) تفيد المزيد من التوسعة^(٢).

وهكذا نجد أن الخطيب وتاج القراء يتفوقان على ابن الزبير في هذا الموضوع من التشابه وذلك لأسباب مختلفة أهمها: -

أ) قول ابن الزبير إن سورة البقرة جاءت في مقام الإخبار وسورة الأعراف في مقام تعداد النعم. قول تعزوه النظرة الموضوعية في كل من السورتين. ذلك أن القصص القرآني جاء كله في مقام الإخبار عن أحوال الأنبياء والأمم السابقة، ثم إن المتأمل في سورة البقرة وتحديداً في قصة آدم - عليه السلام - يلاحظ مسحة التكريم والإنعام منه تعالى على بني آدم. أما في الأعراف فتبدأ السورة بتقريع المكذبين بالرسالات ثم جاء بيان قصة آدم بمثابة البرهنة على خسران كل من يخضع لفتنة الشيطان ويكذب المرسلين.

ب) قول ابن الزبير إن الرغد ذكر في البقرة إحرازاً لمقام التوسعة أمر غير دقيق ذلك أن التوسعة محرزة في كل من الآيتين. ويعدّ تاج القراء أكثر دقة من ابن الزبير في هذا المقام وقد تقدم رأيه في هذا الصدد.

ج) ومن جهة ثالثة نرى أن رأي صاحب الدرة وتاج القراء المتقدمين كان محط تأثير فيمن تحدث عن هذا الموضوع من التشابه كالفخر الرازي وابن جماعة والسيوطي، فكلهم كان يعول على رأي الخطيب وتاج القراء^(٣).

وإلى مثل هذا السبيل سار بعض المحدثين في كتاباتهم فكان اقتباسهم لأقوال الخطيب وتاج القراء

(١) انظر البرهان ص ٢٥، فقرة ١١.

(٢) انظر ملاك التأويل ٤٣/١ - ٤٥.

(٣) انظر الرازي، مفاتيح الغيب ٣/٤. وابن جماعة، كشف المعاني ص ٩٨، مسألة ٢٢. والسيوطي، معترك الأقران ٨٧/١.

أكثر مما أفادوه من ابن الزبير^(١).

(د) ومما يؤكد تفوق الخطيب وتاج القراء على ابن الزبير استناد الأولين إلى الأصول اللغوية في معاني الكلمات والحروف تلك الأصول التي بنوا عليها في ما بعد رأيهم في توجيه هذا الموضع من المتشابه. فهم يثبتون أولاً معنى الفاء والواو. فالفاء مثلاً تفيد الترتيب والتعقيب والتسبب حيث إن ما بعدها يكون مسبباً عما قبلها وهذا ما قررته كتب حروف المعاني في ما بعد^(٢).

وكذلك الحال بالنسبة لمعنى السكون الذي يقول فيه الراغب إنه الثبات بعد الحركة وقد يستعمل في الاستيطان^(٣). واستناداً إلى هذا الأساس في معنى السكوني كان الخطيب يوجه المتشابه. فحمل السكون الذي في البقرة على الإقامة وهو ما عناه الراغب بالاستيطان وحمل السكون في الأعراف على الدخول وهو ما أشار إليه الراغب بالثبات.

الآية السادسة قوله تعالى: ﴿فسجدوا إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكافرين﴾ [البقرة/٣٤] جاء هذا التصوير لإبليس موجزاً في البقرة دون سائر سور القرآن حيث فصلت تلك السور المحاورة بينه وبين الرب تعالى كسورة الأعراف والإسراء وص وغيرها. يشير تاج القراء إلى هذا الموضع من الاختلاف دون أن يبين سبب ذلك. ويكشف ابن جماعة عن ذلك بقوله إن الإيجاز جاء في سورة البقرة المدنية لأن التفصيل تم في السور المكية^(٤).

قلت لما كانت قصة آدم وإبليس في البقرة واردة في سياق التكريم للإنسانية ناسب ذلك إجمال الحديث عن معصية إبليس بترك السجود ولم تذكر المحاورة بينه وبين الرب تعالى كما في سائر السور المكية.

الآية السابعة قوله تعالى: ﴿وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين﴾ [البقرة/٣٦]، وفيما بعد ﴿قلنا اهبطوا منها جميعاً﴾ [البقرة/٣٨]، وفي الأعراف [٢٤]: ﴿قال اهبطوا بعضكم لبعض عدو﴾، وفي طه [١٢٣]: ﴿قال اهبطوا منها جميعاً بعضكم لبعض عدو﴾. يتساءل تاج القراء عن سبب تكرار الأمر بالهبط في سورة البقرة فيجيب عن ذلك بقوله إن الأول من الجنة والثاني من السماء^(٥).

ولم يرتض الفخر الرازي هذا الوجه في سبب التكرير وعده ضعيفاً وذلك من وجهين:-

(١) السامرائي، التعبير القرآني، انظر ص ٢٥٧ فما بعدها.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب، انظر ١/١٦١-١٦٣.

(٣) الراغب، مفردات القرآن ص ٤١٧.

(٤) انظر البرهان ص ٢٤، ٢٥، فقرة ١٠. وابن جماعة، كشف المعاني ص ٩٧، مسألة ٢١.

(٥) انظر البرهان ص ٢٦، فقرة ١٢.

الأول: أنه قال في المهبوط الأول: ﴿ولكم في الأرض مستقر﴾ ولو كان هبوطاً إلى السماء الدنيا من الجنة لكان الأولى أن يقال هذه الحملة عقيب المهبوط الثاني.

والثاني: أنه قال في المهبوط الثاني في البقرة: (اهبطوا منها) والضمير في منها عائد إلى الجنة وليس إلى السماء.

ثم يذكر الفخر وجهين آخرين في سبب هذا التكرير الواقع في البقرة أحدهما أنه كرر من باب تأكيد الأمر. وثانيهما وهو ما أضافه الفخر مرجحاً له على الوجهين السابقين حيث يقول: "وعندي فيه وجه ثالث أقوى من هذين الوجهين وهو أن آدم وحواء لما أتيا بالزلة أمراً بالهبوط فتابا بعد الأمر بالهبوط ووقع في قلبهما أن الأمر بالهبوط لما كان بسبب الزلة فبعد التوبة وجب أن لا يبقى الأمر بالهبوط. فأعاد الله تعالى الأمر بالهبوط مرة ثانية ليعلم أن الأمر بالهبوط ما كان جزاء على ارتكاب الزلة حتى يزول بزوالها، بل الأمر بالهبوط باق بعد التوبة لأن الأمر به كان تحقيقاً للوعد المتقدم: ﴿إني جاعل في الأرض خليفة﴾ [البقرة/٣٠]"^(١).

أما ابن الزبير فيفرق بين آية البقرة الثانية التي فيها الأمر بالهبوط: ﴿قلنا اهبطوا منها جميعاً فإما يأتينكم مني هدى﴾ حيث ذكر أنه لم ترد فيها العبارة ﴿بعضكم لبعض عدو﴾ كما ذكر ذلك في سورة طه والأعراف وسبب ذلك تقدمه في الآية الأولى من البقرة التي كان فيها ذكر المهبوط فلم يعد في الثانية لأنه يصبح تكراراً^(٢).

الآية الثامنة قوله تعالى: ﴿فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ [البقرة/٣٨]، وفي طه [١٢٣] ﴿فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى﴾. ذكر تاج القراء أنه عبر بالفعل المزيد في طه (اتبع) مناسب لما تقدم ﴿يومئذ يتبعون الداعي﴾ [طه/١٠٨]^(٣).

أما ابن الزبير فيذكر في التفريق بين الصيغتين (تبع واتبع) وجوها ثلاثة:-

الأول: أنهما في أصلهما معنى واحد لكن روعي الزيادة في الصيغة في طه لزيادة المعنى.

الثانية: مراعاة الترتيب الثابت في المصحف فتبع هي الأصل واتبع هي الفرع فقدم الأصل في البقرة لتقدم وروده في القرآن وطه متأخرة عن البقرة في الترتيب الثابت^(٤).

والوجه الثالث: أنه في الفعل المزيد (اتبع) المزيد من تعمل وتكلف المشقة بخلاف الفعل (يتبع) فعبر في البقرة بالفعل دوغاً زيادة لأنه لم يتقدم هذه الآية إلا شيء يسير من ذكر مكائد اللعين حيث إزالال الشيطان لآدم وحواء ﴿فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه﴾ [البقرة/٣٦] فناسب ذلك

(١) الرازي مفاتيح الغيب ٢٦/٣.

(٢) انظر ملاك التأويل ٤٥/١.

(٣) انظر الرهان ص ٢٦، فقرة ١٣.

(٤) انظر ملاك التأويل ٤٦، ٤٥/١.

التعبير بتبع وفي طه تقدم الآية بسط مكائد اللعين، وكيف أغوى آدم وحواء، وكيف تكلف المشاق في إقناع آدم الأكل من الشجرة فناسب هذا العمل والتكلف الزيادة في الفعل فقال -اتبع-^(١).

وهناك من يرى أنه عبر بالفعل -اتبع- في طه لإفادة معنى تحديد الاتباع وذلك ليناسب حال آدم -عليه السلام- حين وصفه الحق -جل وعلا- بقوله: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عِزْماً﴾ [طه/١١٥] وقوله: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه/١٢١] فناسب ذلك تحديد الأمر بالاتباع^(٢).

قلت ويمكن التفريق بين الموضعين من حيث تاريخ النزول. ففي سورة طه قال (اتبع) والسورة مكية فذلك مناسب لطبيعة الدعوة في المرحلة المكية وما هي عليه من صعوبات ومشاق بحيث لم يكن إتباعها بالأمر السهل فناسب التعبير بالفعل المزيد. في حين كان إتباع أمر هذا الدين أكثر يسراً وسهولة في العهد المدني حيث كان للمسلمين كيان قائم فعبر بالفعل (تبع) في الآية المدنية من سورة البقرة. والذي تلاحظه في هذا الموضع أن ابن الزبير كان أكثر دقة من تاج القراء وخصوصاً في ما عرضه من الوجه الثالث. أما تاج القراء فاكتمى بتكلف علة لفظية وقد مر تعقينا على ذلك عند الحديث عن أشكال المناسبة اللفظية عند الكرمانلي^(٣).

الآية التاسعة قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةً وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يَنْصُرُونَ﴾ [البقرة/٤٨] وقال في ما بعد الآية [١٢٣]: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ وَلَا هُمْ يَنْصُرُونَ﴾.

يفرق الخطيب بين هاتين الآيتين بالقول إن الآية الأولى ذكرت أنواعاً أربعاً من المراتب التي يمكن من خلالها تلقي المكافأة ودفع الشدائد، وأن أيّاً من هذه الأنواع لا تنفع الظالمين في الآخرة. وهذه المراتب كما ذكرتها الآية هي المدافعة بالنفس، فالشفاعة باللسان فأخذ الفداء ومن ثم النصرة. وفائدة تقديم أخذ الفدية على نفع الشفاعة في الآية الثانية أن قوله في الثانية: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾ كان بمنزلة الفداء المحصور المؤقت بزمن. ويكون بعد ذلك الفداء فقال: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ فلا ينفع إذن الفداء المؤقت ولا الفداء المخلص على وجه الرهن^(٤).

ويرى تاج القراء أنه قدم الشفاعة في الآية الأولى قطعاً لأطماع من ظن أن آباءهم أو أصنامهم تشفع لهم. وقدم العدل في الآية الثانية ليكون لفظ القبول مقدماً فيها^(٥).

(١) انظر ملاك التأويل ٤٦/١-٤٩.

(٢) ابن جماعة، كشف المعاني، انظر ص ٩٩، مسألة ٢٣.

(٣) انظر ما تقدم بيانه ص ١٥.

(٤) انظر درة التنزيل ص ١٢، ١٣.

(٥) انظر البرهان ص ٢٦، فقرة ١٤.

أما ابن الزبير فيرى أنه تم تقديم الشفاعة في الآية الأولى مناسبة لما جاء قبل هذه الآية: ﴿تَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة/٤٤] فالأمر بالبر من غير إخلاص واهتداء - كما هو حال بني إسرائيل - لا ينفعه أمره ذلك كما لا تقبل الشفاعة ولا تنفع الشافع ولا المشفوع له. أما في الآية الثانية فقد تم تقديم ذكر العدل لأنه الأصل والأحرى بأن يقدم على نفع الشفاعة^(١).

والذي نلاحظه في هذا الموضوع أن آراء الكتب الثلاثة اتسمت بالفتور وعدم القطع برأي مقنع، فالأول يستند إلى التفسير. والثاني يستند إلى تناسب الألفاظ مبتعداً عن السياق. والثالث يستند إلى طرف غير قوي من أطراف المناسبة بين الآيات.

هذا ولقد تعددت آراء العلماء والمفسرين حول هاتين الآيتين نسوق لك بعضها:-

(١) يرى الفخر الرازي أن الحكمة في تقديم قبول الشفاعة على أخذ الفدية في الآية الأولى وعكس ذلك في الثانية حكمة ذلك أن من كان ميله إلى حب المال أشد من ميله إلى علو النفس فإنه يقدم التمسك بالشافعين على إعطاء الفدية ومن كان بالعكس يقدم الفدية على الشفاعة وفائدة تغيير الترتيب ما بين الآيتين الإشارة إلى هذين الصنفين^(٢).

(٢) ويرى القاضي ابن جماعة أن الضمير في (منها) راجع إلى النفس الأولى الجازية عن النفس الثانية وذلك في قوله: ﴿وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةً﴾ وفي (منها) الثانية: ﴿وَلَا يُوْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ إلى النفس الثانية المراد الجزاء عنها. وكأنه بين في الآية الأولى أن النفس الشافعة الجازية عن غيرها لا تقبل منها الشفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولأن الشافع يقدم الشفاعة على بذل العدل عنها. وبين في الآية الثانية أن النفس الظالمة لا يقبل منها عدل عن نفسها ولا تنفعها شفاعة شافع فيها وقدم بذل العدل هنا للحاجة إلى الشفاعة عند ردة وهذا السبب في قوله في الأولى: ﴿وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةً﴾ وفي الثانية: ﴿وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةً﴾ لأن الشفاعة إنما تقبل من الشافع وتنفع المشفوع له^(٣).

(٣) أما الإمام الزركشي فقد أطال النفس في الحديث عن هذا الموضوع من التشابه حاكياً أن هذا الاختلاف ليس ضرباً من التفنن في الكلام وإنما ذلك لحكم يبينها من وجهين:-

الأول: تقديم الشفاعة في الأولى دون الثانية. أن قوله في الأولى: ﴿وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةً﴾ الضمير راجع فيها إلى النفس الأولى الشافعة لغيرها. فلما كان المراد في هذه الآية ذكر الشفاعة للمشفوع له أخبر أن الشفاعة غير مقبولة للمشفوع له احتقاراً له.

وهذا الخبر ينس السامع ويجعله يترك المشفوع له. فيكون التقدير على هذا التفسير لـ ﴿وَلَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةً﴾ لو شفعت يعني وهم لا يشفعون فيكون ذلك تئيساً لهم.

(١) انظر ملاك التأويل ٥٢٠١/١.

(٢) الرازي، مغناح الغيب ٥٤/٣.

(٣) ابن جماعة، كشف المعاني، انظر ص ١٠٢، مسألة ٢٦.

وقوله: ﴿وَلَا يُوْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ إن جعلنا الضمير راجعاً إلى الشافع، أي النفس الأولى فقد جرت العادة أن يمضي هذا الشافع في الشفاعة قبل بذل الفداء. وإن جعلنا الضمير (منها) راجعاً إلى المشفوع فيه فهو أخرى بالتأخير ليكون الشافع قد أخبرهم بأن شفاعتهم قد قبلت^(١).

وفي الآية الثانية قدم ذكر العدل والضمير في قوله (منها عدل) عائد على النفس صاحبة الجريمة التي عادة ما تقدم بذل العدل أو الفداء على الشفاعة فناسب ذلك تقديم العدل على نفع الشفاعة.

والوجه الثاني: أنه قال في الأولى: ﴿وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ وفي الثانية: ﴿وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ﴾ وذلك لأن الضمير في الآية الأولى عائد على النفس الأولى وهي الشافعة والشفاعة إنما تقبل من الشافع فغير بنفي القبول. أما في الآية الثانية فالضمير يعود إلى النفس الظالمة المشفوع لها فغير بنفي النفع لأن الشفاعة إنما تنفع المشفوع له.

ثم يستطرد الإمام الزركشي - رحمه الله - ذاكراً أقوالاً أخرى عن السلف في هذا الموضوع يطول المقام إن قصدنا ذكرها^(٢).

ونلاحظ هنا أن الإمام الزركشي في رأيه هذا قد أفاد من رأي القاضي ابن جماعة غير أنه كانت له بعض الإضافات من حيث الإتيان بالمقدمات وتفصيل النتائج المترتبة عليها.

٤) ويرى السيد رشيد رضا أن الاختلاف بين الآيتين إنما جاء تفتناً في الأسلوب ليبين أن لا فرق بين عدم قبول الشفاعة وأخذ الفداء على أي حال من الأحوال^(٣). وهذا ما سبق أن أبطله الإمام الزركشي ذلك أنه لا بد من حكم بيانية وراء هذا الاختلاف فليس تنويع الأسلوب مقصداً مهماً لدى الفصحاء فكيف بالقرآن.

ومن سلك سبيل صاحب المنار من المحدثين الشيخ ابن عاشور حيث قال بطريقة التفنن في عرض هاتين الآيتين^(٤).

٥) أما الأستاذ عبد الكريم الخطيب فيرى خلاف هذا يرى أن اختلاف النظم بين الآيتين جاء مراعاة للواقع ومقتضى الحال وتحقيقاً للإعجاز في نظم القرآن. فالآية الأولى خطاب لأصحاب الريب والشناعات من بني إسرائيل ممن يلبسون الحق بالباطل أن يخشوا اليوم الذي لا تجزي فيه نفس عن نفس شي، وقد جاء التعبير في هذه الآية بقبول الشفاعة وأخذ الفداء لأنه مجلوب على سبيل الإحسان للمفلس المحتاج في هذا اليوم، فهي بخابئة الأشقياء في مواجهة من يرجون عندهم العون والنصرة. أما الآية الثانية فهي مواجهة صريحة للأشقياء بمعزل عمن يرجون نصرهم ومنقطع عمن

(١) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، انظر ١٢٣/١-١٢٥.

(٢) الزركشي، البرهان، انظر ١٢٥/١-١٢٧.

(٣) السيد رشيد رضا، تفسير المنار، انظر ٤٥١/١.

(٤) ابن عاشور، التحرير والتنوير، انظر ٦٩٧/١.

يطمعون في الوقوف إلى جانبهم فإذا تعلق الأشقياء بهذه الآمال الكاذبة فلا فدية تقبل منهم، وإذا تمنوا أن يطلع عليهم من يشفع لهم فشفاعتهم غير نافعة لهم. وبهذه الصورة من صور التيسيس والتي قبلها - يقصد الآية الأولى - يتم إغلاق دائرة اليأس عليهم فلا ينفذ إليهم بصيص من أمل^(١).

الآية العاشرة قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يَدْبَحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾، [البقرة/٤٩]، وجاء في الأعراف [١٤١]: ﴿وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يَقْتُلُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾، وفي إبراهيم [٦]: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنْجَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيَدْبَحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾.

يرى الخطيب أن قوله في البقرة ﴿يَدْبَحُونَ﴾ بدل من ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾ فهو بيان لكيفية ذلك السوم. أما في إبراهيم فقال ﴿وَيَدْبَحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ عطفًا على السوم إشارة إلى أن التذبيح من ضروب المكروه التي ابتلوا بها. وقد ناسب وجود العطف هنا وقوع هذه الآية في ضمن خبر وهو ما جاء من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَذَكِّرْهُمْ بِأَيَّامِ اللَّهِ﴾ [إبراهيم/٥]، ثم جاءت هذه الآية: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ فضمن إخباره عن إرسال موسى بآياته إخباره عن تنبيه قومه على نعمة الله فجاء العطف بالوإاء ﴿وَيَدْبَحُونَ﴾ في قصة مضمنة لقصة أخرى هي الآية المتقدمة: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا﴾ والقصة المعطوفة على مثلها تقوي معنى العطف فيها^(٢).

ويرى تاج القراء أن قوله ﴿وَيَدْبَحُونَ﴾ في إبراهيم جاء من كلام موسى - عليه السلام - في تعداد المحن عليهم خلافاً لآيتي البقرة والأعراف التي هي من كلام الله^(٣).

أما ابن الزبير فيجيب عن وجوه ثلاثة من أوجه الاختلاف بين هذه الآيات هي:-

(١) أنه عبر في آية البقرة بالفعل المضعف ﴿نَجَّيْنَاكُمْ﴾ دون ﴿أَنْجَيْنَاكُمْ﴾ في آية الأعراف وإبراهيم. والسر في ذلك أن هذا الفعل المضعف يحمل معنى التكثير وقد جاء في مقام تعداد النعم على بني إسرائيل حيث النجاة من آل فرعون وفرق البحر وغير ذلك من الآلاء التي بينتها سورة البقرة فناسب هذا التعداد ذلكم الفعل المضعف الدال على التكثير وتناسباً مع الفعل المضعف في مسابعد ﴿يَدْبَحُونَ﴾.

(١) عبد الكريم الخطيب، التفسير القرآني للقرآن، انظر ١/١٣٧-١٣٨.

(٢) انظر درة التنزيل ص ١٤٠، ١٣.

(٣) انظر البرهان ص ٢٦، فقرة ١٥.

٢) أنه عبر في سورة البقرة باللفظ «يذبحون»؛ لأن التذبيح منبئ على اسم القتل وصفته وجاء الإخبار في هذه الآية بهذه الصيغة وفاء بالأصل المقصود: أما في الأعراف فعبر باللفظ «يقتلون»؛ لأنه لا يفهم من القتل إلا إعدام الحياة على أي وجه من الوجوه فجاء بمثابة الإجمال بعد التفصيل في يذبحون. فيقتلون أو جز من يذبحون.

٣) أنه زاد الواو في إبراهيم فقال: «ويذبحون أبناءكم» ذلك لأن هذه السورة بنيت على الإيجاز في إيراد القصص فجاء ذكر موسى -عليه السلام- وجاء ذكر التذبيح مسبوقاً بهذا العطف تنبيهاً على شدته وتهويلاً لذلك الموقف. وبعده ابن الزبير كقوله تعالى: «من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال» [البقرة/٩٨] فخصهما بالذكر لعلو المكانة^(١).

ويمكنني بعد هذا التطواف بين آراء الكتب الثلاثة تسجيل الملحوظات الآتية:-

أ) أن تعليل الكرمانى لمحيء الواو مقترنة بلفظ «يذبحون» في إبراهيم كان الفهم الأكثر دقة وعليه عول من كتبوا في التشابه كابن جماعة وما نقله عنه الإمام السيوطي. غير أنه مما لا يسلم للأول -أعني ابن جماعة- قوله أن «يقتلون» جاءت في الأعراف من باب التفنن في القول^(٢). فهذا غير كاف في تعليل الاختلاف بين الآيات.

ب) ويتبين في هذا الموطن اعتماد الكتب الثلاثة على الإعراب في توجيه التشابه وذلك بإعراب «يذبحون» ذلك أن معرفة الإعراب سبيل إلى فهم المعنى. هذا وقد اختلفت أقوال المفسرين والمعربين حول جملة يذبحون في البقرة والأولى فيها البدلية بحيث تكون بدل جملة من جملة وهي قوله «يسومونكم» وعليه يمكن فهم المعنى بحيث تكون جملة يذبحون مفسرة لجملة «يسومونكم». أما جملة «ويذبحون» فهو شكل آخر من أشكال العذاب عطف على السوم في إبراهيم^(٣).

هذا ولقد تنبه العلماء منذ فترة مبكرة لبيان هذا الموطن من التشابه بين الآيات فيقول الفراء^(٤) في كتابه معاني القرآن قوله (ويذبحون) وفي موضع آخر «يذبحون» بغير الواو وفي موضع آخر «يقتلون» بغير واو فمعنى الواو أنه يحسبهم العذاب غير التذبيح كأنه قال يعذبونكم بغير الذبح وبالذبح ومعنى طرح الواو كأنه تفسير لصفات العذاب.

(١) انظر ملاك التأويل ٥٣/١-٥٧.

(٢) انظر ابن جماعة، كشف المعاني ص ١٠٣، مسألة ٢٧. والسيوطي، معترك الأقران ٨٨/١.

(٣) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، انظر ٣٥١/١ حيث يستعرض الأقوال في إعراب «يذبحون» في البقرة، وانظر كلامه حول الآية في إبراهيم «ويذبحون» ٣٩٦/٥. حيث يبدو واضح التأثير بنجاح القراء. ومن توسع أيضاً في بيان هذه الأقوال الشيخ الجمل في حاشيته على الجلالين (الفتوحات الإلهية) انظر ٥٢/١.

(٤) هو أبو زكريا يحيى بن زياد. ت ٢٠٧ هـ. معاني القرآن، انظر ٦٨/١-٦٩.

ج) والذي يمكن ملاحظته على ابن الزبير في هذا الموطن وقوعه في التناقض دونما شعور منه بذلك. فقد تقدم لك قوله إن قصة آدم في البقرة جاءت في مقام الإخبار وليس في تعداد النعم. ثم ها هو الآن يقول في بيان مناسبة التعبير بنجينا في البقرة دون غيرها بأنه التكثير الذي يناسبه تعداد النعم في هذه السورة ويبدأ بتحليل آيات سورة البقرة من الآية الحادية والعشرين إلى أن يجاوز الخمسين من السورة نفسها وهو يبين الحقيقة الموضوعية في تعداد النعم، الأمر الذي يجعل كلامه عرضة للتناقض^(١).

الآية الحادية عشرة قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة/٢٥٧ والأعراف/١٦٠]، وفي آل عمران [١١٧] ﴿وَلَكِنْ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ من دون [١١٧]. سبب ذلك أن آيتي البقرة والأعراف وسائر الآيات المختمة بهذه الصيغة مضافاً إليها كان الناقصة تتحدث عن أقوام مضى ذكرهم. وأخص بالذكر هنا آيتي البقرة والأعراف فهي في أخبار الماضين من بني إسرائيل. أما ما كان في آل عمران فهي في أخبار اليهود الذين عاصروا زمان التنزيل فلم ينجح لوضع (كانوا)^(٢). وهذا أمر من اليسر بمكان بحيث يمكن فهمه من خلال مراجعة السياق القرآني لكل آية من الآيات.

الآية الثانية عشرة قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَاكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغْداً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ، فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رَجْزاً مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [البقرة/٥٨-٥٩] ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ، فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رَجْزاً مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾.

أجابت كتب التشابه اللفظي عن عشرة من أوجه الاختلاف بين هذين الموضعين على تفاوت في ما بينها وهذه الوجوه هي:-

الأول: أنه قال في البقرة: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ﴾، وفي الأعراف [١٦١-١٦٢]: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ﴾ وذلك لأن الدخول يؤمر به قبل الأمر بالسكنى فجاء متناسقاً بين السورتين بحيث كان الأمر بالدخول أولاً فالسكنى ثانياً وفي ذلك مراعاة للترتيب في السور^(٣).

(١) قارن بين ما جاء في ملاك التأويل ٥٣/١ فما بعدها، وبين ما تقدم في ٤١/١ حيث حديثه عن التشابه في قصة آدم بين البقرة

والأعراف، وقد مر، وانظر ما تقدم ص ١٤١.

(٢) انظر البرهان ص ٢٧، فقرة ١٦، وملاك التأويل ١٦٨/١.

(٣) انظر ملاك التأويل ٥٩/١.

الثاني: قوله في البقرة: (فكلوا) بالفاء وفي الأعراف بالواو وذلك لأن الأكل مترتب على الدخول ويكون في عقبه. وهذا بخلاف ما في الأعراف حيث إن الأكل غير مترتب على السكنى فاقضى الجمع بينهما بالواو التي تفيد مطلق الجمع^(١).

الثالث: أنه زاد في البقرة لفظ ﴿رغداً﴾ دون الأعراف لأنه أسند الفعل إلى نفسه فناسب المقام الأشرف اللفظ الأكرم فعندما قال: ﴿وإذ قلنا﴾ أضاف الرغد ليتناسب مع علو ذاك المقام^(٢). ويرى ابن الزبير أن لفظ (الرغد) لم يذكر في آية الأعراف لأن حاصل معناه مفهوم من الأمر بالسكنى كما ورد في الأعراف فلم يحتج إلى ذكر الرغد لأن سياق الآية يوحي به حيث إن السكنى يفهم من ورائها الأكل إذ هما أمران متلازمان^(٣).

الرابع: أنه قال في البقرة: ﴿وادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة﴾ وعكس ذلك في الأعراف. يرى الخطيب أن الموضعين سواء وخصوصاً أنه جمع بينهما بالواو التي تفيد مطلق الجمع، والأصل حكاية المعاني دون الألفاظ^(٤).

ويركن تاج القراء إلى الاعتماد على تناسب الألفاظ فيرى أنه تم في البقرة تقديم ﴿وادخلوا الباب سجداً﴾ لأنه سبقه الأمر بالدخول في الآية نفسها ﴿وادخلوا هذه القرية﴾^(٥).

ويرى ابن الزبير أن التقديم والتأخير بين البقرة والأعراف في هذا الموضع لإحراز المجموع وأن المراد بهذا القول ﴿حطة﴾ أن يكون في حال السجود لا قبله ولا بعده فالواو يحتمل هنا أن تكون بمعنى المعية. وقدم في البقرة ابتداء السجود لأن السجود يتقدم ابتداء الدعاء ثم يتساوق المطلوبان فجاء ذلك على الترتيب الثابت بين السور^(٦).

الخامس: قوله في البقرة: ﴿نغفر لكم خطاياكم﴾ بجمع التكسير الذي يفيد الكثرة، وفي الأعراف (خطيئاتكم) بجمع السلامة الذي يفيد التقليل. يرى الخطيب وتاج القراء أنه تعالى حين أسند الفعل إلى نفسه (وإذ قلنا) ناسب الإتيان باللفظ المشعر بهذه الكثرة تنبيهاً على سعة كرمه تعالى وجاء على القلة في الأعراف لأنه لم يسند إلى نفسه حيث قوله: ﴿وإذ قيل لهم﴾ وإن كان مضمناً معنى كثرة المغفرة كما يقول الخطيب^(٧).

(١) انظر البرهان ص ٢٧، فقرة ١٧، وملاك التأويل ٦٠/١.

(٢) انظر درة التنزيل ص ١٦، والبرهان ص ٢٧، فقرة ١٧.

(٣) انظر ملاك التأويل ٦٠/١.

(٤) انظر درة التنزيل ص ١٦، ١٧.

(٥) انظر البرهان ص ٢٧، فقرة ١٧.

(٦) انظر ملاك التأويل ٦٠/١، ٦١.

(٧) انظر درة التنزيل ص ١٥، ١٦، والبرهان ص ٢٧، فقرة ١٧.

ويرى ابن الزبير أن جمع الكثرة - الخطايا - استعمل في البقرة دون الأعراف لأن آيات البقرة جاءت في مقام تعداد النعم على بني إسرائيل فناسب هذا التكرار^(١).

السادس: قوله في البقرة: ﴿وسنزيد المحسنين﴾ وفي الأعراف: ﴿سنزيد المحسنين﴾ دون واو.

يرى الخطيب أن سبب سقوط الواو من آية الأعراف ما امتنع في أولها من عدم جواز كون الفاعل جملة في قوله تعالى: ﴿وإذ قيل لهم اسكنوا هذه القرية﴾ فالفاعل يقدر على أنه القول وليس جملة (اسكنوا) على رأي البصريين. ولما لم يتعلق الفاعل (اسكنوا) بالفعل (قيل) صار منفصلاً عنه في الحكم وإن كان متصلاً به في اللفظ وجواب الأمر الذي هو (اسكنوا) قوله: ﴿نغفر لكم خطاياكم﴾ والجواب في حكم الابتداء كما ينفصل ولا دليل في اللفظ على انفصاله إلا بفصل ما أصله أن يكون متعلقاً به حرف عطف وهو قوله: ﴿سنزيد المحسنين﴾ وبجذف الواو منه واستثناؤه خيراً مفرداً^(٢).

ويرى ابن الزبير أن الواو ذكرت في آية البقرة مناسبة لمقام تعداد النعم^(٣).

السابع: أنه قال في البقرة: ﴿فبدل الذين ظلموا قولا﴾، وفي الأعراف: ﴿فبدل الذين ظلموا منهم قولا﴾ يرى الخطيب أن التخصيص الذي جاء في الأعراف هو منسجم مع ما تقدم في الآية قبلها ﴿ومن قوم موسى أمة يهدون بالحق وبه يعدلون﴾ [الأعراف/١٥٩] فناسب التخصيص^(٤).

في حين يرى ابن الزبير أن لفظ (منهم) في الأعراف إنما هو تخصيص سمعي للعموم البادي في سورة البقرة^(٥).

الثامن: أنه قال في البقرة: ﴿فأنزلنا على الذين ظلموا﴾، وفي الأعراف: ﴿عليهم﴾ وذلك إشعاراً بمزيد التخصيص الذي جاء في الأعراف دون البقرة^(٦).

التاسع: أنه قال في البقرة: ﴿فأنزلنا﴾، وفي الأعراف: ﴿فأرسلنا﴾ وذلك لأن ذكر الرسول والرسالات كان أكثر في الأعراف فافتقرن بلفظ الإرسال حسب ما يرى تاج القراء^(٧).

ويرى ابن الزبير أن في الإنزال مزيداً من التعميم دون الإرسال الذي فيه التخصيص.

العاشر: قوله في البقرة: ﴿بما كانوا يفسقون﴾، وفي الأعراف: ﴿بما كانوا يظلمون﴾ ذلك أن وصفهم بالظلم هو حري أن يكون من أول أوصافهم كما تقدم في الأعراف. ثم لما رأى من تماديهم في

(١) انظر ملاك التأويل ٦٢/١، ٦٣.

(٢) انظر درة التنزيل ص ١٨، ١٧، والبرهان ص ٢٨، فقرة ١٧.

(٣) انظر ملاك التأويل ٦٣/١.

(٤) انظر درة التنزيل ص ١٩، ١٨، والبرهان ص ٢٨، فقرة ١٧.

(٥) انظر ملاك التأويل ٦٣/١، ٦٤.

(٦) انظر المرجع السابق ٦٤/١.

(٧) انظر البرهان ص ٢٨، فقرة ١٧.

المعاصي وصفوا بالفسق كما في البقرة. ويعدّ ابن الزبير أن الوصف بالفسق أثقل من الوصف بالظلم موطئاً ما اطرء من شواهد القرآن في شأن بني إسرائيل مما ذكرته سورتنا البقرة والأعراف حيث كانتا تذكران الوصف بالظلم ثم بالفسق^(١).

والذي تلاحظه هنا اعتماد الكتب الثلاثة على فهم السياق القرآني وتناسب الألفاظ وما تقرر من حروف المعاني في أصول استعمالها. هذا ولقد كان للكتب الثلاثة أثر واضح في كلام المفسرين عن هذه الآيات والذي يمكن إجماله فيما يأتي:-

الأول: أما الزمخشري فيفرق بين الآيتين على الإجمال - أعني آيتي البقرة والأعراف - ويبدو تأثيره واضحاً بما حكاه الخطيب وخصوصاً بالنسبة للتقديم والتأخير بين الأمر بالسجود وقول الحطة. ويرى أن قوله في الأعراف: ﴿نغفر لكم خطاياكم سنزید المحسنين﴾ أنه وعد بشيئين، بالغفران، وبالزيادة. وطرح الواو لا يخل بذلك، لأنه استئناف مرتب على تقدير قول القائل وماذا بعد الغفران؟. فقل لهم سنزید المحسنين. كما يرى أن زيادة (منهم) في الأعراف دون البقرة زيادة بيان وأن الإرسال والإنزال والظلم والفسق من واد واحد^(٢).

الثاني: أما الفخر الرازي فكان هو الآخر ممن تأثر بفكر الخطيب لكنه لا يخفى وجود بعض الإضافات التي وقعت في تفسيره والتي يمكن أن نبرزها فيما يأتي:-

أ) قوله في أول آية البقرة: ﴿وإذ قلنا﴾ فصرح بذكر الفاعل بنون العظمة لأن الآيات في مقام تعداد النعم على بني إسرائيل. أما في الأعراف فلم يصرح به فقال: ﴿وإذ قيل﴾ وذلك لتقدم ذكره في البقرة.

ب) قوله في البقرة: ﴿ادخلوا﴾، وفي الأعراف: ﴿اسكنوا﴾ وذلك لأن الدخول قبل السكون فجاء مبتدأ به ليناسب سورة البقرة لأنها قبل الأعراف.

ج) قوله في البقرة: ﴿وادخلوا الباب تنجداً وقلوا حطة﴾ وعكس ذلك في الأعراف يرى الفخر الرازي أنه يحتمل أن يكون المأمورون بهذين الأمرين منقسمين إلى قسمين المذنبين وغير المذنبين. أما المذنبون فهم المقصودون بالتقديم في سورة الأعراف بحيث أمروا أن يدعوا الله بأن يحط عنهم ذنوبهم. أما غير المذنبين فهم المقصودون في سورة البقرة فقدم أمرهم بالسجود ومن ثم بالدعاء هضماً لأنفسهم عن الشرور.

(١) انظر ملاك التأويل ٦٥/١-٦٧.

(٢) الزمخشري، الكشف، انظر ١٧٠/٢.

قلت: ولعل مما يساعد هذا الاحتمال الذي أورده الفخر في تقسيم الفرقتين هو النظر في سياق كل من السورتين حيث قدم الفرقة غير المذنبية في مقام التكريم وتعداد النعم - أعني في البقرة - وقدم غيرهم في مقام التهديد والتقريع - أعني في الأعراف -.

(د) قوله في الأعراف: ﴿سنزيد المحسنين﴾ دون واو وهذا كما يرى الفخر جاء على طريقة الاستئناف من باب توزيع الجزاء. بيان ذلك، أنه قال قبل هذه العبارة: ﴿وقولوا حطة وادخلوا الباب سجداً نغفر لكم خطيئاتكم سنزيد المحسنين﴾ فقول الحطة يقابله الجزاء وهو المغفرة.

ودخول الباب في حالة من السجود يقابلها قوله ﴿سنزيد المحسنين﴾. أما في البقرة فلم يأت توزيع الجزاء على هذه الطريقة إنما كان مجموع المغفرة والزيادة جزاءً واحداً لمجموع ما صدر منهم من الأفعال التي أمروا بها .

(هـ) قوله في البقرة: ﴿فأنزلنا﴾ لأن الإنزال هو الذي يحدث في أول الأمر بالنسبة للعذاب فذكر أولاً في البقرة. أما الإرسال فذكر آخرًا في الأعراف وهو يعبر عن شدة أكثر في العذاب الذي حدث لهم. (و) قوله في البقرة: ﴿بما كانوا يفسقون﴾، وفي الأعراف: ﴿بما كانوا يظلمون﴾ جوابه أنه تعالى لما بين كون ذلك الظلم فسقاً اكتفى بلفظ الظلم في سورة الأعراف لأجل ما تقدم من البيان في سورة البقرة^(١).

وذكر الفخر وجوهاً أربعة أخرى تجاوزت عنها لأنها أثر مما جاء عند صاحب الدرر. (٣) أما أبو حيان فينقل رأي كل من الزمخشري وتاج القراء والرازي في هذه الآيات حيث يقتضب شيئاً من كلام كل من الثلاثة في بيان الفروق بين الآيتين من البقرة والأعراف^(٢).

وأود أن أشير - قبل أن أختتم الحديث عن هذه الآية - أن كلام الرازي وابن الزبير في فائدة تقديم الأمر بالسجود في البقرة دون الأعراف يعد أدق مما جاء عند الخطيب والزمخشري وما تابعهما عليه أبو حيان في هذا الشأن.

فمن المسلم به عند اللغويين أن (الواو) تفيد مطلق الجمع بحيث لا تقتضي ترتيباً ولا تعقيماً، لكنه من غير المعقول أن نطبق هذا الأمر على ما جاء في القرآن فكل ما قدم وآخر سواء بالواو أو غيرها لا بد من أن يكون وراء تقديمه هدف أو حكمة بيانية وسواء أجهلنا ذلك المقصد أم عقلناه^(٣).

(١) الرازي، مغناح الغيب، انظر ٩٢/٣-٩٤.

(٢) أبو حيان البحر المحيط، ٤/٤٠٦، ٤٠٧.

(٣) الأستاذ أحمد بدوي، من بلاغة القرآن، انظر ص ١١٢، حيث يسعى الأستاذ إلى تقرير هذه الحقيقة في شأن التقديم والتأخير في القرآن بعامه.

الآية الثالثة عشرة قوله تعالى: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة/٦٠]، وفي الأعراف [١٦٠]: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾.

يرى تاج القراء أنه عبر بالانفجار في البقرة لأن معناه انصباب الماء الكثير وقد جاء مناسباً لما استكملت به الآية ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ﴾ أما الانبجاس فهو انصباب الماء القليل وعبر به حيث لم يتعلق بالشرب كما في البقرة وإنما تناسباً مع ما جاء في الآية نفسها ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾^(١).

أما ابن الزبير فقريب من صاحبه غير أنه يذكر أن الانبجاس أول الانفجار. وقد عبر بالانبجاس في الأعراف تناسباً مع طلب قوم موسى -عليه السلام- للسقيا، فناسببت بداية الطلب بداية الانفجار وهو الانبجاس، أما في البقرة فقد كان أمر السقيا طلباً من موسى نفسه إذ استسقى لقومه فناسب مجيء الانفجار لأنه في مرحلة متأخرة بعد طلب قومه^(٢).

وهناك من يرى أن الانفجار ذكر تناسباً مع مقام تنويع النعم في البقرة^(٣) ولا يلتفت إلى القول بعدم الفرق بينهما وأن ذلك من تنويع الفصاحة كما أورد ذلك ابن جماعة في ثاني القولين عنده. ويرى الراغب أن الانبجاس خروج الماء من مكان ضيق بخلاف الانفجار الخارج من مكان واسع^(٤)، في حين يرى صاحب الكشف أنهما بمعنى واحد^(٥) والأصل خلافه كما تبين عند الكرمانلي وابن الزبير حيث من الواضح أن رأي كل منهما مكمل لصاحبه.

الآية الرابعة عشرة قوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [البقرة/٦١]، وفي آل عمران [١١٢]: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَمَا ثَقَفُوا إِلَّا يَجْلُ مِنْ النَّاسِ وَجِلٌ مِنَ اللَّهِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ﴾. يرى ابن الزبير أنه جاء التعبير في البقرة على هذه الصورة لأن اليهود سألوا ما يستوجب ذلهم وخسرتهم وهو إنبات الأرض من سائر صنوف النبات الذي فضلوه على المن والسلوى الذي كان ينزل لهم عند الحاجة فناسب ذلك ضرب الذلة والمسكنة عليه وبوئهم بغضب الله سبحانه.

أما في آل عمران فقد قدم استحقاقهم لغضب الله تناسباً مع ما ذكره من إيدانهم للمسلمين

(١) انظر البرهان ص ٢٨، فقرة ١٨.

(٢) انظر ملاك التأويل ١/٦٧، ٦٨.

(٣) ابن جماعة، كشف المعاني، انظر ص ١٠٧، مسألة ٣١.

(٤) الراغب مفردات القرآن، انظر ص ١٠٨.

(٥) الزخشري، الكشف، انظر ٢/١٦٩.

وهو قوله تعالى: ﴿لَنْ يَضُرَّكُمْ إِلَّا أَذَى﴾ [آل عمران/١١١]^(١).

الآية الخامسة عشرة قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْبِغْيَةَ﴾ [البقرة/٦١]، وفي آل عمران [١١٢]: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْبِغْيَةَ﴾ وهناك آيات أخرى قريبة من هذه الألفاظ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْبِغْيَةَ﴾ [آل عمران/٢١]، وقوله: ﴿وَقَتْلَهُمُ الْبِغْيَةَ﴾ [النساء/١٥٥] وغيرها من الآيات فمثل هذه الصيغ ليست من المتشابهة. فليس من المتشابهة اللفظي إلا آيتا البقرة وآل عمران المتقدمتين لأنهما تشتركان في اللفظ بالإضافة إلى أنه تعقيب متكرر على موقفين مختلفين من مواقف أهل الكتاب.

يرى تاج القراء أن (الحق) جاء معرفاً في البقرة لأن المقصود به الحق أو الشرع الذي من الله تعالى أما التنكير للحق في غيرها فالمقصود به بغير حق في معتقدهم ودينهم. كما يرى المناسبة اللفظية في جمع النبيين جمع السلامة وذلك لأنه ذكر الصابين في الآية التي بعدها على هذه الصيغة من الجمع. وكذلك الحال في آل عمران فقد جمع النبيين في الآية الأولى منها^(٢) موافقة لقوله: ﴿مُعْرَضُونَ﴾ [آل عمران/٢٣] .. الخ^(٣).

ويرى ابن الزبير أن المقصودين في آية آل عمران: ﴿وَيَقْتُلُونَ الْبِغْيَةَ﴾ هم اليهود المعاصرون لزمان التنزيل فجاء تنكير (الحق) مبالغة في ذمهم فكأنه قال إنهم كانوا يفعلون ذلك بغير شبهة ولا سبب. أما التعريف الذي في البقرة فهو ليس في قوة المنكر خصوصاً إذا ما علمنا أن الآية في من مضى من بني إسرائيل الذين كان منهم الصالحون ومن هم دون ذلك. والمقصود بالحق الذي في البقرة أي ذلك الشرع الذي أنزله الله إليهم حيث حرم عليهم قتل النفس وقتل الأنبياء، و(اللام) هنا للعهد أي بغير الحق المعهود عندهم في شرعهم.

أما جمع النبيين جمع السلامة في البقرة فذلك لسببين الأول: مناسبة شرف الجمع لشرف المجموع وذلك لأن جمع السلامة يختص في أصل الوضع بأولي العلم. والثاني: مناسبة حرف المد في جمع السلامة لأداة التعريف في لفظ الحق. أما آية آل عمران: ﴿وَيَقْتُلُونَ الْبِغْيَةَ﴾ حيث جاء على جمع التكسير فإنه لما لم يكن في هذه الآية إلا شرف المجموع - أي الأنبياء - والعرب تتجاوز في لغتها فتوقع جمع التكسير على غير أولي العلم ناسب ذلك الإتيان بجمع التكسير ليكون القرآن آيتاً على اللغتين ولا يبقى لمن يريد تحدي هذا القرآن حجة^(٤) أما قول ابن الزبير يكون جمع السلامة مختص بأولي العلم فيعزوه

(١) انظر ملاك التأويل ٦٨/١-٧٠.

(٢) المقصود بالآية الأولى من آل عمران هي الآية ٢١، ﴿وَيَقْتُلُونَ الْبِغْيَةَ﴾.

(٣) انظر البرهان ص ٢٨، ٢٩، فقرة ١٩.

(٤) انظر ملاك التأويل ٧٠/١-٧٤.

الدليل. فقد استخدم القرآن جمع السلامة في أولي العلم وغيرهم لقوله تعالى: ﴿وأعرض عن الجاهلين﴾ [الأعراف/١٩٩].

ويرى الفخر الرازي أن (الحق) المعروف المذكور في البقرة هو المعلوم عند المسلمين وما أقره شرعهم. وأما (الحق) المنكر في غيرها - أعني في آل عمران - فالمراد به تأكيد العموم أي لم يكن هناك حق لا هذا الذي يعرفه المسلمون ولا غيره البتة^(١).

والذي تلاحظه قرب الشقة بين كلام الرازي وابن الزبير في هذه المسألة.

وقريباً من هذا ذهب القاضي ابن جماعة حيث أن (الحق) المعروف في البقرة المقصود به الحق المعروف المهود في تشريع قدامى اليهود الذين حرم عليهم قتل الأنبياء. وجاء منكراً في آل عمران مبالغة في ذمهم وتوبيخهم، فكأنه يقول إنهم قتلوه ظلماً وعدواناً^(٢).

وقد اعترض القيسي في دائرة بحثه على هذا المسلك الذي تعارف عليه العلماء في تعليل تعريف وتنكير صيغة (الحق) ما بين البقرة وآل عمران حيث يقول: "غير أنني أرى أن الأقرب إلى معنى السياق وإلى كلمة (الحق) التي وردت معرفة تسع عشرة مرة في هذه السورة - البقرة - هو أن (ال) هي الجنسية لأن تكرر كلمة (الحق) تسع عشرة مرة يدل على التعدد. أي على استغراق جنس الحق، كأن المؤدى ويقتلون النبيين بغير وجه حق من وجوه الحق الكثيرة. أما كلمة (حق) الواردة نكرة في آل عمران والنساء فواضح أنها نكرة والنكرة شبيهة بالمعرفة التي تدل على استغراق الجنس فقوله ﴿ويقتلون النبيين بغير حق﴾، أي بغير حق ما، أو بغير وجه حق من وجوه الحق الكثيرة". وينتهي القيسي إلى القول إن هاتين الصيغتين (حق والحق) تدلان على شيء واحد وهو استغراق وجوه الحق الكثيرة. ويرد اختصاص آية البقرة بالتعريف وآل عمران بالتنكير لسببين هما:-

الأول: أن الحق جاء معرفاً في البقرة بـ (ال) في تسع عشرة مرة ومرة معرفاً بالإضافة.

وفي آل عمران جاء معرفاً سبع مرات ومنكراً أربع مرات فناسب التنكير في آل عمران والتعريف في البقرة.

والثاني: أن هذه الصيغة المنكرة في آل عمران وردت مرتين لكي تكون على مستوى الصيغة المعرفة في البقرة والتي وردت مرة واحدة وذلك لأن الصيغة المعرفة أقوى من الصيغة المنكرة^(٣). ويمكنني مما تقدم تسجيل الملاحظات التالية:-

أ) أن بحث القيسي للفرق بين هاتين الصيغتين من حيث التعريف والتنكير يخرج عن الدائرة التخصصية لتلك الدراسة ببيان ذلك أنه أورد هذا التفريق في فصل تنوع صيغ المصادر الراجعة لأصل

(١) الرازي، مفاتيح الغيب، انظر ١٠٣/٣.

(٢) ابن جماعة، كشف المعاني، انظر ص ١٠٨، مسألة ٣٢.

(٣) القيسي، تنوع صيغ الكلمات ذات الأصل اللغوي الواحد في القرآن الكريم ص ٢٤٥، ٢٤٦.

لغوي واحد ولا ريب في أن الحق هو من هذه المصادر لكن صيغة هذا المصدر لم تتغير من حيث ذاتها بل من حيث التعريف والتذكير الذي لزمها.

وكان الأجدر به أن يدرس هذه الصيغة دراسة موضوعية في جميع القرآن كونه تعهد بالتفريق بين التعريف والتذكير لهذه الصيغة.

ب) مخالفته لمسلك العلماء في أن (ال) هي العهدية كما تقدم عند الرازي وابن الزبير.

ج) اجتزاؤه بعض آراء المفسرين من دون أن يكملها كما يتبين من النقول التي كان يوردها عن الفخر الرازي وابن جماعة، هذا عدا عن النقول غير المهمة، التي لا تخدم هذا الموضوع^(١).

د) كما أنه يستند إلى طرف غير قوي من أطرق التناسب بالنسبة لتعليل مجيء (الحق) معروفاً في البقرة دون غيرها، ولا يخدم ما تبناه البيان القرآني نظراً لارتكازه إلى أسس عديدة بحثه.

الآية السادسة عشرة قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلُوا صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة/٦٢] وفي المائدة [٦٩]: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلُوا صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ وفي الحج [١٧]: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾.

يرى الخطيب أن ترتيب هذه الطوائف إنما وقع في البقرة بحسب ترتيب الكتب فالذين آمنوا هم المؤمنون بصحف إبراهيم يليهم اليهود فالنصارى. ثم أتبعهم بذكر الصابئين لأنه لا كتاب لهم. أما في آيتي المائدة والحج فجاء ترتيبهم على حسب الزمان ولهذا قدم الصابئين في المائدة دون غيرها ذلك لأنه من التقديم الذي جاء على نية التأخير فالتقدير أن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله فلهم أجرهم والصابئون هذا حالهم. وفي الحج زاد ذكر المجوس والذين أشركوا فهذا أيضاً من الترتيب الزمني وإن كان المشركون من أقدم المعاندين للأنبياء إلا أنه أراد تخصيص زمانهم بزمان نبينا - صلى الله عليه وسلم - من باب التغليب^(٢).

ويلخص ابن الزبير مواطن الاختلاف بين هذه الآيات الثلاث في أربعة وجوه هي:-

الأول: تقديم النصارى على الصابئين في البقرة وتأخيرهم عنهم في المائدة. يرى أن سبب ذلك أن الآيات جاءت مرتبة لهذه الطوائف فذكرت المؤمنين أولاً لعلو شرفهم وأنهم الموجه إليهم الخطاب

(١) القيسي، انظر ص ٢٤٣، ٢٤٤.

(٢) انظر درة التنزيل ص ٢٠-٢٢، والبرهان ص ٢٩، فقرة ٢٠.

ابتداء ثم ذكر الذين هادوا والنصارى على اعتبار مشاركتهم للمؤمنين بأن لكل من الثلاثة كتاباً سماوياً أما الصابئون فليس لهم ذلك الكتاب فطوى ذكرهم في البداية وجعلهم آخر هذه الطوائف الأربع. ويرى ابن الزبير أن هذه الطوائف رتب على حسب أحوالها الدنيوية، وأنها جميعاً متحدة بالغايات إذ كل محاسب بعمله، إن خيراً فخير وإن شراً فشر.

ثم تقدم ذكر الصابئين في المائدة لبيان أن لا ترتيب في الغاية الأخروية، فكل مجازى بعمله سواء تقدم الصابئون على النصارى أم تأخروا عنهم فكل حسب عمله.

الثاني: أنه قال في البقرة: ﴿فلهم أجرهم عند ربهم﴾ ولم يقل ذلك في المائدة وذلك لتقدم تقرير جزاء المؤمنين من أهل الكتاب حيث قوله في ما قبل هذه الآية: ﴿ولسو أن أهل الكتاب آمنوا واتقوا لكفرنا عنهم سيئاتهم ولأدخلناهم جنات النعيم﴾ [المائدة/٦٥]. ولهذا طوى ذكر الأجر لتقدم الإخبار به خشية أن يكون ذكره من التكرار غير المفيد.

الثالث: أنه جاء ذكر الصابئين في المائدة مرفوعاً على القطع عما قبله زيادة في التأكيد على الغرض المذكور وهو تساوي الكل في الجزاء - أعني جميع هذه الطوائف - إن هم وفوا بشرط الإيمان وهو تقديم على نية التأخير فكانه قال: والصابئون هم كذلك أن وفوا بشرط الإيمان فحالمهم كسائر الأمم والملل.

الرابع: أما اختصاص آية بذكر الجحوس والذين أشركوا وذلك لأن الآية بنيت على التعريف بهذه الطوائف يوم القيامة حيث اختصت الآية بهذا الأمر دون غيرها^(١).

والذي تلاحظه أن ابن الزبير هذه المرة كان أكثر دقة وشمولاً في بيان أوجه الاختلاف بين هذا الموضع من التشابه. فتلاحظ من جهة أولى أن عدّ ابن الزبير الذين آمنوا بأنهم جماعة المؤمنين بهذا الدين أكثر دقة مما حكاه الخطيب في أنهم من آمنوا بصحف إبراهيم - عليه السلام - وكلام المفسرين خير شاهد على ما ذهب إليه ابن الزبير.

فإذا ما رجعت إلى تفسير ابن جرير تجد أنه يفسر الذين آمنوا بأنهم المصدقون برسالة محمد - صلى الله عليه وسلم - وبعد أن يفسر هذه الآية يتساءل - رحمه الله - كيف قال: ﴿إن الذين آمنوا﴾... ثم قال: ﴿من آمن بالله﴾ يجيب عن ذلك بقوله إن المقصود بهذا الشرط من ثبت على الإيمان والتصديق^(٢).

كما نلاحظ من جهة ثانية وضوح تأثر ابن الزبير بصاحب الكشاف حين ذكر سبب تقديم الصابئين على النصارى في المائدة حيث يقول الرخشري في هذا الشأن فائدة هذا التقديم التنبيه على أن

(١) انظر ملاك التأويل ٧٤/١-٧٩.

(٢) الطبري، جامع البيان، انظر ١٤٣/٢، و ١٤٨.

الصائبين يتاب عليهم إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح وذلك لأنهم أشد هذه الفرق ضللاً، وأن مجرى جملة تقديم الصائبين جاءت مجرى الاعتراض في الكلام. كما يقدم قولين في تفسير الذين آمنوا إما أن يكونوا أهل النفاق أو من ثبت على الإيمان^(١).

الآية السابعة عشرة قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ﴾ [البقرة/٦٣]، ثم قال في ما بعد [الآية/٩٣]: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا﴾.

فالمخاطبون بالآيتين هم بنو إسرائيل لكنه قال لهم في المرة الأولى: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ﴾ وذلك ليتناسب مع ما أخبرهم به من قبل من حال الكتاب المنزل على موسى -عليه السلام- وأنه إنما جاء هدى للناس ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [البقرة/٥٣] وفي الآية الثانية قال لهم: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا﴾ حيث طوّل اليهود بالسماع تناسباً مع ما تقدم من إنكارهم لأحقية القرآن وإمامة هذا الدين في الأرض وهم يعلمون أنه الحق من ربهم^(٢).

الآية الثامنة عشرة قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ نَمْسَنَا النَّارَ إِلَّا أَيَّاماً مَعْدُودَةً﴾ [البقرة/٨٠]، وفي آل عمران [٢٥]: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ نَمْسَنَا النَّارَ إِلَّا أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ﴾.

يرى الخطيب وتاج القراء أنه قال في البقرة: ﴿مَعْدُودَةً﴾ على الأصل. لأن الأصل في ما واحده مذكر أن يجمع وصفه ويكون مؤنثاً بالتاء. أما في آل عمران فجاء على الفرع الجائز فقال: (معدودات) وهذا على ضرب من المجاز والتقدير في ساعات أيام معدودات. فجاء هكذا على ضرب من التجوز والتشبيه^(٣).

ويرى ابن الزبير أن التأنيث بالتاء لوصف المفرد المجموع غير العاقل أمر مشتهر في اللغة وكذلك الحال بالنسبة لجمع هذا الوصف بالألف والتاء فكلاهما لغة فصيحة.

لكن سبب الاختلاف في نظره هو شيء آخر ذلك هو أنه روعي في البقرة مقام الإيجاز فقال: (معدودة) وروعي في آل عمران مقام الإطناب فقال: (معدودات) لما سبق في الآية: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ نَمْسَنَا النَّارَ إِلَّا أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ﴾ وهذا لم يكن في البقرة وتقدم آية آل عمران وصف ما هم عليه من سوء المرتكب أكثر مما في البقرة^(٤).

(١) الزعزعي، الكشف، انظر ٦٦١/١.

(٢) انظر ملاك التأويل ٧٩/١-٨٠.

(٣) انظر درة التنزيل ص ٢٢-٢٤، والبرهان ص ٢٩، فقرة ٢١.

(٤) انظر ملاك التأويل ٨٠/١-٨٢.

والذي تلاحظه أن كلام الخطيب وتاج القراء كان أكثر إقناعاً من ابن الزبير هذا على الرغم من أنهما لم يذكرنا لماذا جاء الوصف للجمع الذي واحدة مذكر بالتاء في البقرة وبالألف والتاء في آل عمران فلم يبين أي منهما لماذا جاء الأصل في البقرة والفرع في آل عمران. وبالرغم من أن ابن الزبير قد تمحل في الإيجاز والإطناب إلا أنه ليس كافياً ولا مقتنعاً ذلك أن كلا من الآيتين - في البقرة وآل عمران - جاءت تذكر سوء مرتكبات يهود فلم يكن ثمة فاصل بينهما من حيث الإيجاز والإطناب.

ومن اقتبس كلام الخطيب وتاج القراء في هذا الموضع الفخر الرازي في تفسيره^(١). وهناك من يرى أن (معدودة) جمع كثرة و (معدودات) جمع قلة وأن قائل ذلك فرقتان من اليهود ففرقة قالت إنها تعذب بالنار سبعة أيام وأخرى قالت: أربعين يوماً^(٢). وأعرض على مثل القول لعدم ورود ما يصدقه من الأدلة.

قلت: ولعل الأصل في اقتران الوصف بالتاء ما ذكر أولاً مراعاة للترتيب الثابت ثم جاء الفرع في ما بعد وهو اقتران الوصف بالألف والتاء فقال: (معدودات) والله أعلم بمراحه.

الآية التاسعة عشرة قوله تعالى: ﴿فَتَمْنُوا الموتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا بِمَا قَدِمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ﴾ [البقرة/٩٤، ٩٥] وفي الجمعة [٧، ٦]: ﴿فَتَمْنُوا الموتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا بِمَا قَدِمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ﴾.

يرى الخطيب ومن بعده تاج القباء أن آية البقرة اقترنت بـ (لن) لقوة الشرط الذي تقدمها في الآية السابقة والذي لا مطلوب. بعده وهو ما جاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمْنُوا الموتَ﴾ فلما كان خلوص الجنة لليهود أمراً لا مزيد عليه لمستزيد أكد نفى تحقق جواب الشرط لذلك الطلب وهو تمنيههم للموت حيث أكد بـ (لن) الدالة على البت والقطع. أما في آية الجمعة فلم يكن زعمهم الولاية لله من دون الناس بقوة الطلب الأول وعلى هذا أكد نفى جواب الشرط وهو تمنيههم للموت بأداة بخلاف التأييد المفهوم من (لن) التأييدية^(٣).

ويرى ابن الزبير أن النفي بـ (لن) الذي في البقرة أكثر تأكيداً من الذي في الجمعة. وأن النفي الذي في البقرة جاء متعلقاً بأمر أخروي يقع في المستقبل وهو خلوص الجنة لليهود في الآخرة فناسب ذلك النفي بـ (لن) الدالة على نفى الاستقبال. أما آية الجمعة فنفت عنهم تمنى الموت بلا لأن الأمر متعلق بحالة دنيوية وهي زعم الولاية لله من دون الناس وقوله: (أبدًا) في آية الجمعة هو الآخر يفيد الاستقبال غير أن النفي بـ (لن) يفيد معنى أكثر تأكيداً في النفي^(٤).

(١) الرازي، مفاتيح الغيب، انظر ١٤٢/٣.

(٢) ابن جماعة كشف المعاني، انظر ص ١١٥، مسألة ٣٨.

(٣) انظر درة التنزيل ص ٢٤، ٢٥، والرهان ص ٣٠، فقرة ٢٢.

(٤) انظر ملاك التأويل ٨٣/١-٨٥.

ويقتبس الفخر الرازي رأي الخطيب قائلاً إن مجيء (لن) في إبطال الدعوى العظمى في القوة وهي خلوص الدار الآخرة لهم فناسب الأمر نفيها بلن الدالة على التأكيد ودعوى الولاية أخف منها فناسب نفيها بلا كما وقع في الجمعة^(١).

وبالرغم من وجاهة هذا الرأي الذي سار عليه الأكثرون - أعني الخطيب والكرماني والرازي وغيرهم - فإن هذا لا يمنع من أن يضاف رأي ابن الزبير بحيث لا تناقض بين الرأيين.

ويجدر بإشارة هنا أن أقرر أن التأييد مفهوم في آيتي البقرة والجمعة من قوله: (أبدأ) وليس من (لن) كما ألح الخطيب إلى هذا. فحقيقة (لن) كما يرى الزمخشري أنها مثل (لا) في نفي الاستقبال إلا أنها أكثر تأكيداً لنفي المستقبل من (لا)^(٢) فلا صحة إذن للقول إن (لن) تفيد تأييد النفي كما نسب إلى الزمخشري.

الآية الموفية العشرين قوله تعالى: ﴿وَلَنَنْتَبِعَهُمْ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة/١٢٠] وقال في ما بعد ﴿وَلَنَنْتَبِعَهُمْ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذْ لَنْ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة/١٤٥] ، وفي الرعد [٣٧]: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حِكْمًا عَرَبِيًّا وَلَنَنْتَبِعَهُمْ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ﴾.

يفرق الخطيب - وكما يتابعه تاج القراء - بين هذه الآيات من جهات ثلاث هي:-

الأولى: أنه في آية البقرة الأولى عبر بالاسم الموصول (الذي) وفي الآيتين الأخريين عبر بـ (ما) فقال: ﴿بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾. والسبب في ذلك أنه عبر باللفظ الأشهر والأكمل في التعريف وهو (الذي) في الآية الأولى وذلك تعقياً على ما تقدم من قوله تعالى في الآية نفسها: ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى﴾ أي أن الدين الذي اختاره الله هو السبيل والصراط الحق. ومن هنا قال له: ﴿وَلَنَنْتَبِعَهُمْ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ...﴾.

وذلك لأن المقصود بالعلم هو علم هذا الدين بعامة فعبّر عنه باللفظ الأشهر وهو (الذي).

أما في الآيتين الأخريين فلم يقصد العلم كله إنما بعض هذا العلم فعبّر عنه بلفظ (ما) الأقل شهرة في التعريف. ففي أولاهما علم القبلة وفي الثانية علم أن القرآن حكم عربي - على حد قول تاج القراء -، أو هو علم ما أنكره الأحزاب من القرآن على حد رأي الخطيب. وأياً كان هذا العلم فهو من بعض علوم هذا الدين التي ناسبها التعبير الأقل شهرة من (الذي). هذا وقد سبق بيان رأي الخطيب في الفرق بين (ما والذي) أثناء الحديث عن الأسماء الموصولة في كتب المتشابه اللفظي في الباب الأول^(٣).

(١) الرازي، مفاتيح الغيب، انظر ١٩٢/٣.

(٢) الزمخشري، الكشاف، انظر ١٠٨/١.

(٣) انظر ما تقدم ص ١٠٣ - ١٠٤.

الثانية: والوجه الثاني أن آية القبله خصت بمن دون الآيتين فقال: ﴿من بعد ما جاءك من العلم﴾ فكأنه قال له، ولئن اتبعت أهواءهم من الوقت الذي جاءك العلم فيه بالقبله التي وليتها وأمرت بالتوجه نحوها فجاء ذكر من إذن تناسباً مع ما وُقت في شأن القبله وهذا خلاف ما كان في الآيتين الآخرين حيث لم تذكر من التي تفيد ابتداء الغاية.

الثالثة: ثم يتفرد الخطيب ببيان هذا الوجه من الاختلاف وهو ختم الآية الأولى والثالثة بالوعيد الشديد حيث قال في الأولى جواباً للشرط المتقدم: ﴿ما لك من الله من ولي ولا نصير﴾ وقال في جواب الثالثة: ﴿ما لك من الله من ولي ولا واق﴾ فهو وعيد متشابه لأن المتوعد عليه شيء كبير وهو إتباع أهواء أهل الكتاب بترك الدين أو بعض منه مما يستوجب أشد الآثام. وهذا ما لم يكن في الثانية - أعني في آية القبله - حيث جاء جواب الآية بالوعيد الأخف وهو قوله: ﴿إنك إذن لمن الظالمين﴾ وذلك لأن القبله من الأمور الجزئية التي كانت قابلة للنسخ في ذلك الزمان - أعني زمان التنزيل -^(١).

أما ابن الزبير فيركن إلى نظرية الإيجاز والإطناب في بيان هذا الموضع من المتشابه ويستعين بظاهرة تناسب الآي وتاريخ النزول وذلك من خلال التوجيهين الآتين:-

الأول: أن آية الرعد أوجز الآيات الثلاث لأنه لم يتقدمها شيء من صنيع أهل الكتاب سوى ما بينته الآيات من إنكار الأحزاب من أهل الكتاب لبعض ما جاء في القرآن. وهذا على خلاف ما جاء في آية البقرة فقد تقدم كلاهما الإفاضة في وصف سوء مرتكب أهل الكتاب فكان الوعيد ﴿ولئن اتبعت أهواءهم﴾ أكثر إطناباً من آية الرعد. ويستدل ابن الزبير على نظريته تلك بأن (ما) أوجز من (الذي) فروعياً الإيجاز في الرعد والإطناب في البقرة. كما أن كلمة (واق) أوجز من كلمة (النصير) وهكذا حتى يصل إلى ما يريد^(٢).

الثاني: أما التوجيه الثاني فيستند فيه ابن الزبير إلى تاريخ النزول بدلاً من استناده إلى المناسبة كما رأينا في التوجيه الأول، فيرى أن آية الرعد مكينة والسور المكينة جاءت على ضرب من الإيجاز أما التفصيل فكان في السور المدنية.

وعلى هذا روعي مقام الإيجاز في الرعد ومقام التفصيل في البقرة. ثم يقرر ابن الزبير جواز اتحاد هذين التوجيهين بحيث يكمل كل منهما الآخر^(٣).

هذا هو رأي ابن الزبير في هذا الموضع وقد أوردته بشكل مقتضب ومع تقديرنا لهذا القول إلا أنه لم يبين لنا مثلاً لماذا عبر بلفظ (ما) الموصولة في آية القبله ﴿من بعد ما جاءك من العلم﴾ وهي أكثر

(١) انظر درة التنزيل ص ٢٥ - ٢٩، والبرهان ص ٣٠، ٣١، فقرة ٢٤.

(٢) انظر ملاك التأويل ٨٥/١ - ٨٧.

(٣) انظر ملاك التأويل ٨٨/١.

الآيات الثلاثة إطناباً كما يرى هو بنفسه وقد سبق أن اخبرنا أن (ما) أوجز من (الذي) فيماذا يفسر ذلك؟.

ومن جهة ثانية فإن اعتماده قضية عد حروف الكلمات أمر لا فائدة فيه البتة حيث بين أن (ما) تتألف من حرفين و(الذي) من ثلاثة حروف.

ومن هنا كان رأي الخطيب أخلق بالقبول في هذا الموضوع من التشابه حيث تلاحظ فيه العمق والأصالة العلمية وخاصة حين فرق بين (ما والذي) من حيث الوجوه والاستعمالات اللغوية ثم بنى عليها رأيه في توجيه التشابه.

الآية الحادية والعشرون قوله تعالى: ﴿وَعَهَدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [البقرة/١٢٥]، وفي الحج [٢٦]: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَلا تَشْرِكْ بِي شَيْئاً وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾.

يتساءل ابن الزبير عن سبب اختصاص آية البقرة بالعاكفين وآية الحج بالقائمين. يجيب عن ذلك بأن المقصود بالقيام في الحج هو الملازمة على صفة مخصوصة فهو العكوف نفسه غير أنه في الحج وصف العاكفين بأنهم القائمون لتقدم ذكر العاكفين في البقرة بحيث ذكرت كلمة القائمين والمراد بها العاكفون خشية أن يقع تكرار في الآيتين. وعليه فكأنه قال في الحج: - والقائمين العاكفين.

وفي هذا الصدد يرد ابن الزبير على من فسر معنى القائمين بأنهم المصلون وذلك لأن المصلين هم الموصوفون بقوله: ﴿وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾^(١).

ويرى تاج القراء أن آية الحج اختصت بذكر القائمين لأن العكوف ورد قبل هذه الآية - أعني آية الحج - [٢٥] وهو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ ويورد معنيين للقائمين إما أن يكونوا المصلين أو المقيمين من القيام^(٢).

هذا ومن فسر القائمين بأنهم المصلون الزجاج وفسر العكوف الذي في البقرة بأنه القيام على الشيء^(٣).

هذا ومن الأرجح تفسير القائمين بأنهم المصلون فإن في هذا التفسير تحنيماً للقرآن لدعوى القول بالتزاد وخصوصاً إذا ما عدّنا القيام بمعنى الملازمة كالعكوف.

(١) انظر ملاك التأويل ٨٩، ٨٨/١.

(٢) انظر الرهان ص ١٣٥، فقرة ٣٢٤.

(٣) الزجاج، معاني القرآن وإعراجه، انظر ٢٠٧/١.

والذي تلاحظه أن ابن الزبير سعى إلى تفسير العكوف بالقيام فراراً من تكرار الألفاظ ولكن الذي يوضح أن القائمين غير العاكفين هو تكرار لفظ (الطائفين والركع السجود) فلأن كانت العرب تفر من تكرار الألفاظ بنفسها فلماذا كان هذا التكرار؟.

فلم يكن القيام إذن مذكوراً في الحج ليستعمل لمعنى العكوف ولو كان ذلك صحيحاً لأوجد القرآن ألفاظاً أخرى مرادفة لبقية ما ذكرته الآية - أعني الطائفين والركع السجود - .
فالقائمون إذن هم المصلون والعاكفون مأخوذ من العكوف الذي هو الإقبال على الشيء الذي يراد تعظيمه^(١) .

وعلى هذا يكون العكوف أعم من القيام ويمكن أن يكون داخلاً في دائرة الأعمال التي يحتملها معنى العكوف.

ولهذا فقد جاء ذكر اللفظ الأعم في البقرة - وهو العكوف - ليتناول كل من أقبل على البيت الحرام معظماً له طالباً الأمن إلى جواره. وفي سورة الحج ذكر اللفظ الأخص - وهو القيام - من باب ذكر الخاص بعد العام، وحتى يتناسب مع ما أمر به إبراهيم عليه السلام من عدم الشرك، وما يتعلق بتقرير فريضة الحج التي هي من ركائز هذا الدين فتناسب هذا السياق ذكر القائمين الذين هم بمعنى المصلين.

في حين أن سياق آية البقرة جاء في الحديث عن مكان البيت الحرام، وكيف جعله الله ملاذاً لمن يطلبون الأمن إلى جواره في ذلك البلد الحرام، وذلك من خلال لزوم الإقامة فيه فكان الأنسب ذكر لفظ العكوف الذي هو بمعنى الانحباس.

أما لفظ (الركع السجود) فهي أوصاف أخرى للمصلين، ولا تتعارض مع وصفهم بالقائمين.
الآية الثانية والعشرون قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾ [البقرة/١٢٦]، وفي إبراهيم [٣٥] ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾ بالتعريف.

تقدم كتب التشابه في سبب التنكير والتعريف للبلد في كل من الموضعين أجوبة مختلفة وهذه الأجوبة هي:-

الأول: ذكر الخطيب أن الدعوة الأولى التي في البقرة كانت قبل أن يكون ذلك المكان بلداً آمناً، فكانه قال: اجعل هذا الوادي بلداً آمناً. أما الدعوة الثانية التي في إبراهيم فكانت بعد جعله بلداً آمناً فكأنما قال: (اجعل هذا المكان الذي صيرته ذا أمن كما أردت بلداً آمناً فكان التعريف).
فكان التعريف حين كان البلد معروفاً بالبلدية وكان التنكير حين كان مكاناً كسائر الأماكن بحيث لم يكن بعد جعله كما هو الآن.

(١) الراغب، مفردات القرآن، انظر ص ٥٧٩.

الثاني: أن الدعوتين في البقرة وإبراهيم كانتا بعد تصوير البلد بلداً آمناً ولكن جاء الإخبار في البقرة على طريق إثبات الصفة للموصوف كما تقول: كان اليوم يوماً حاراً فأنت لا تثبت خبر كان وإنما تثبت له صفة الحرارة.

ومن هنا فقوله: اجعل هذا بلداً آمناً في البقرة يجوز أنه أراد إثبات الوصف والتقدير اجعل هذا البلد بلداً آمناً.

ويكون مثل قوله في إبراهيم: ﴿اجعل هذا البلد آمناً﴾ فتكون الدعوة واحدة.

الثالث: أن التنكير للبلد في البقرة عندما أعيد في إبراهيم صار معرفة كما تقول: رأيت رجلاً ثم تعيد بقولك: فأكرمت الرجل. ينقل الخطيب هذا الرأي مستبعداً إياه^(١).

الرابع: ويرى ابن الزبير أن تنكير البلد في البقرة جاء لتقدم التعريف به في قوله تعالى: ﴿وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمناً﴾ [البقرة/١٢٥] فلم يحتاج إلى إعادة تعريف البلد وجاء التنكير مراعاة لمقام الإيجاز. وفي إبراهيم لم يتقدم ذكر البيت فجاء البلد معرفاً تبعاً لاسم الإشارة و(أل) هنا هي الجنسية^(٢).

ويقتبس الفخر الرازي القولين الأولين الذين عند الخطيب مع تجلية أكثر للقول الثاني الذي كان عند صاحب الدرة حيث يبين أن تنكير البلد في البقرة يفيد المبالغة ذلك أن التنكير جاء بهذا القصد. فالدعوتان وقعتا بعد ما صار المكان بلداً. فقوله في البقرة: ﴿اجعل هذا بلداً آمناً﴾ تقديره اجعل هذا البلد بلداً آمناً - كقولك - كان اليوم حاراً - وهذا إنما تذكره للمبالغة في وصفه بالحرارة فقوله في البقرة بالتنكير للبلد يعني اجعله من البلدان الكاملة في الأمن. وأما تعريف البلد في إبراهيم فليس فيه إلا طلب الأمن للبلد لا طلب المبالغة^(٣).

وما أورده الخطيب من القولين الأولين هو الأولى بالقبول لا سيما وأن هذه الأقوال كانت هي الأبرز فيما تبناه الذين جاءوا بعد أصحاب الكتب الثلاثة كالفخر الرازي وابن جماعة والسيوطي^(٤).

الآية الثالثة والعشرون قوله تعالى: ﴿تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون﴾ في موضعين من البقرة [١٣٤، ١٤١].

يرى الخطيب أن هذا التكرير جاء في الموضعين بعد موقفين متغايرين من مواقف أهل الكتاب التي يلزم البراءة منها، والتنبيه على فسادها والقطع بتهديدهم على مواقفهم تلك كما تفيد ذلك كله الآية التي تم تكريرها.

(١) انظر درة التنزيل ص ٢٩-٣٠، والبرهان ص ٣٢، فقرة ٢٦.

(٢) انظر ملاك التأويل ١/٩٠، ٩١.

(٣) الرازي، مفاتيح الغيب، انظر ٥٥/٤.

(٤) انظر ابن جماعة، كشف المعاني ص ١١٩، مسألة ٤٢، والسيوطي، معترك الأقران ٨٩/١.

فالموضع الأول من هذا التكرار جاء تعقيماً على ما تقرر في شأن يعقوب -عليه السلام- وأبنائه وكيف أنهم كانوا على الإسلام حيث وصاهم أبوهم بهذا وأقروا تنفيذ تلك الوصية.

ومن ثم جاء تقريع أهل الكتاب بقوله: ﴿تلك أمة قد خلت﴾.

والموضع الثاني جاء في عقب الافتراء الثاني الذي أورده أهل الكتاب وهو قولهم عن الأنبياء -مثلاً في إبراهيم وذريته- أنهم كانوا من اليهود والنصارى فجاء الموضع الثاني من هذا التكرار إبطالاً لهذه الدعوى وتنبهاً على فسادها^(١).

ويذهب ابن الزبير إلى عين ما ذهب إليه الخطيب ولكن على إجمال من دون تفصيل حيث يذكر أن كلاً من الموضعين جاء بعد سوء مرتكب من أهل الكتاب^(٢).

الآية الرابعة والعشرون قوله تعالى: ﴿قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون﴾ [البقرة/١٣٦] وفي آل عمران [٨٤] ﴿قل آمنا بالله وما أنزل علينا وما أنزل على إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى والنبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون﴾.

تذكر الكتب الثلاثة وجهين من أوجه الاختلاف بين هاتين الآيتين أحدهما تعدية الإنزال بإلى في الأولى وبعلى في الثانية. والسبب في ذلك أنه خاطب في البقرة مجموع المؤمنين فقال: ﴿قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا﴾ فأمر الوحي منته إليهم وجاء الإتيان بإلى في ذكر سائر الأنبياء فقال: ﴿وما أنزل إلى إبراهيم﴾ فهذا من باب الإتيان وإن كان معنى الانتهاء يصح للأنبياء كما هم المدعوون أما في آل عمران فالمخاطب هو النبي -صلى الله عليه وسلم- فقوله (قل) ناسبه التعبير بعلى التي تفيد العلو من فوق والوحي نازل على أنبياء الله ورسوله^(٣).

هذا ولقد جاء تفريق الكتب الثلاثة بين تعدية الإنزال بإلى وتعديته في موضع آخر يختلف سياقه عن الآيات التي نحن بصددتها لكنني أحببت أن أورده هنا لأن الإنزال بإلى والإنزال بعلى يجمعها رابطة واحدة من حيث توجيهها، وهي النظر في أصل معاني تلك الحروف أعني (إلى) التي تفيد الانتهاء و(على) التي تفيد العلو.

وهذا الموضع هو قوله تعالى: ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق فاعبد الله مخلصاً له الدين﴾ [الزمر/٢]، وقال في السورة نفسها: ﴿إنا أنزلنا عليك الكتاب بالحق﴾ [الزمر/٤١].

(١) انظر درة التنزيل ص ٢٣، ٢٤.

(٢) انظر ملاك التأويل ٩٤، ٩٣/١.

(٣) انظر درة التنزيل ص ٣٤-٣٦، والبرهان ص ٣٢، فقرة ٢٧، وملاك التأويل ٩٤-٩٦.

يرى الخطيب أن أغلب الآيات نثني يسند فيها الإنزال للنبي -صلى الله عليه وسلم- أنه يتم تعديته بعلى وأغلب الآيات التي يتم فيها إسناد الإنزال إلى الناس أنه يتم تعديتها بإلى. وهذا لا يمنع من أن تخرق هذه القاعدة إلا أن الأغلب ما تقرر.

ثم يبين أن المراد بالموضع الأول من الزمر الذي عدي الإنزال فيه بإلى أنه جاء في مقام التكليف للنبي -عليه وآله السلام- أما تعديته بعلى في الموضع الثاني فجاء في مقام التشريف. أو هو في مقام التخفيف كما يرى تاج القراء^(١).

أما ابن الزبير فإنه في هذا الموضع يرى بأن لا فرق بين التعبير بإلى والتعبير بعلى حيث يقر بوجود الترادف^(٢). والأولى خلافه كما ذكرناه من قبل.

أما الوجه الثاني من أوجه الاختلاف بين آيتي البقرة وآل عمران المتقدمتين فهو تكرار (الإيتاء) في البقرة دون آل عمران فقال في البقرة: ﴿وَمَا أَوْتِي مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أَوْتِي النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ وورد ذلك على الجملة في آل عمران: ﴿وَمَا أَوْتِي مُوسَى وَعِيسَى وَالنَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ﴾.

يرى الخطيب أن (الإيتاء) كرر في البقرة من باب التأكيد. أما في آل عمران فلم يتكرر لأن الآيات جاءت في سياق أخذ الميثاق من النبيين، وقد تقدم لفظ (الإيتاء) قبل هذه الآية فاستغنى عن تكريره في الآية اللاحقة.

والآية التي ذكر فيها هي السابقة لهذه الآية بثلاث آيات حيث قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران/٨١] ولم يكن هذا مذكوراً في البقرة^(٣).

ويرى ابن الزبير أنه لما كانت آية البقرة في خطاب المؤمنين (قولوا) ناسب ذلك تكرير (الإيتاء) لتأكيد أمر ما أنزل على النبيين من حيث وجوب إيمان المؤمنين به.

ولما كان الخطاب في آل عمران لشخصه عليه السلام (قل) ناسب ذلك عدم تأكيد إيمانه بما أوتي النبيون تنزيهاً لشخصه عليه السلام حالاً ومقلاً وتكريماً له^(٤). والذي أراه أن رأي الخطيب وابن الزبير لا يتعارضان بل كل منهما يكمل الآخر.

الآية الخامسة والعشرون قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّينَكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثَمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة/١٤٤].

(١) انظر درة التنزيل ص ٤٠٣، والبرهان ص ١٧٢، فقرة ٤٣٩.

(٢) انظر ملاك التأويل ٨٢٤/٢ فما بعدها.

(٣) انظر درة التنزيل ص ٣٦، والبرهان ص ٣٢.

(٤) انظر ملاك التأويل ٩٦/١.

وقال في ما بعد [البقرة/١٤٩-١٥٠]: ﴿ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وإنه للحق من ربك وما الله بغافل عما تعملون ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره﴾.

يرى الخطيب أن الآية الأولى: ﴿ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾ هي أمر للنبي -صلى الله عليهم وسلم- باستقبال القبلة وأن قوله: ﴿وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره﴾ أنه أمر لأئمة. أما قوله في الآيتين الأخريين التين تكرر فيهما ذكر الخروج بقوله: ﴿ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾ فيرى الخطيب أن الآيتين تعبران عن خروجين اثنين هما:-

الأول: خروج المصلي من المسجد الحرام من أي باب من أبوابه فأمرته الآية باستقبال الكعبة من أي أبوابها خرج وهو ما عبرت عنه الآية الثانية من هذه الآيات.

والثاني: وهو ما بينته الآية الثالثة خروج المصلي من البلد الحرام فأمر باستقبال الكعبة حيثما حل ويرى الخطيب أن الآية الأولى لا خروج فيها^(١).

ويورد تاج القراء في هذا التكرار ما بين الآيات ثلاثة أقوال مختلفة يحملها كالاتي:-

الأول: أن الآية الأولى لنسخ القبلة والثانية لبيان سبب هذا النسخ ﴿وإنه للحق من ربك﴾ والثالثة لبيان العلة فيه وهو قوله: ﴿لئلا يكون للناس عليكم حجة﴾ في الآية نفسها.

الثاني: أن الأولى متعلقة بمسجد المدينة والثانية خارجه والثالثة خارج البلد.

الثالث: قيل إن الخروج خروجان الأول ترى فيه القبلة والثاني لا تراها وكرر لتساوي الحالين في الرؤيا وعدمها، وهذا ما ارتضاه الخطيب كما مر.

الرابع: يرى تاج القراء بعد إيراد الأقوال الثلاثة المتقدمة أن الآيات الثلاث جاءت لبيان الحال والمكان والزمان وجمعت الآية الثالثة العبارتين -حيث خرجت- وحيثما كنتم- ليعلم أن النبي والمؤمنين سواء في ذلك الأمر^(٢).

ويرى ابن الزبير أن قوله في الآية الأولى: ﴿وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره﴾ فدفع لتوهم خصوصه صلى الله عليه وسلم بأمر استقبال القبلة -كما جاء قبل هذه العبارة- ﴿فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾.

أما الآية الثانية فهي أمر له في حال السفر -كما كانت الأولى في حال الإقامة-.

فهو أمر له باستقبال البيت الحرام إن خرج من المدينة لسفر.

(١) انظر درة التنزيل ص ٣٦، ٣٧.

(٢) انظر البرهان ص ٣٣، فقرة ٢٨.

أما الآية الثانية فكررت للتأكيد وإبطال زعم اليهود ولبیان أن هذا أمر جارٍ في كل البلدان والأمكنة دون استثناء^(١).

والذي نلاحظه أن ابن الزبير يلتقي مع الخطيب في توجيه الآية الأولى من هذا التكرار غير أنه يفارقه في توجيه الآيتين الأخريين. ويعد ابن الزبير أكثر اتساعاً من الخطيب في فهم وجوه هذا التكرار، وتلاحظ بوضوح كيف أفاد من خبرته الأصولية في توجيه هذا الموضوع من التكرار في القرآن. أما الكرمانى فقد كان ناقلاً لأقوال العلماء دون أن يبدي رأياً واضحاً قاطعاً.

ويذكر الفخر الرازي أقوالاً أخرى في توجيه هذه التكرار من المفيد أن نلّم ببعضها حتى نوازن فيما بينها فنخرج بأحسنها إن شاء الله. وهذه الأقوال هي:-

الأول: أن الآية الأولى محمولة على الأمر باستقبال القبلة داخل البيت الحرام والثانية لمن كان خارجه والثالثة لمن كان خارج البلد الحرام.

الثاني: أن في كل من هذه الآيات فائدة لا توجد في صاحبتهما ففي الأولى الإخبار بعلم أهل الكتاب بأحقية هذا الأمر. وفي الثانية شهادة الله بأحقية هذا الأمر. وفي الثالثة قطع حجج المخالفين من الناس.

الثالث: أن الآية الأولى أمر بالدوام في جميع الأماكن. والثانية أمر بالدوام في جميع الأزمنة والأمكنة. والثالثة أمر بالدوام في جميع الأزمنة وإشعار بأن هذا أمر غير منسوخ^(٢).

ونلاحظ أن القول الثاني والثالث أخلق بالقبول ومن الممكن اجتماعهما معاً.

وهناك من يرى أنه لا يمكن فهم علة هذا التكرار إلا بالنظر في سياق الآيات نفسها.

وعلى هذا يتم فهم الفائدة من التكرار في كل منها. فالأولى كانت تلبية لرغبة النبي وجماعة المؤمنين في استقرار أمر القبلة وذلك لأنه قال في الآية نفسها: ﴿فَلْتَوَلُّوْا قِبْلَةَ تَرْضَاهَا﴾ والثانية جاءت لبيان أن لا نسخ في أمر القبلة مصداقاً لما جاء في الآية نفسها: ﴿وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ والثالثة جاءت لقطع دابر الأقوال التي تظهر والشبهات المثارة من أهل الكتاب يفهم ذلك من قوله: ﴿لَنْ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾^(٣).

وهذا القول شبيه بالقول الثاني الذي ذكرته عن الفخر من حيث المسلك. ومخالف له من بعض الأمور الجزئية.

الآية السادسة والعشرون قوله تعالى: ﴿إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ

(١) انظر ملاك التأويل ٩٦/١-١٠١.

(٢) الرازي، مفاتيح الغيب، انظر ١٣٧/٤-١٣٩ حيث يذكر أقوالاً أخرى في هذا التكرار.

(٣) د. فضل حسن عباس، إعجاز القرآن، انظر ص ٢٣٥، ٢٣٦.

بعد موتها ﴿البقرة/١٦٤﴾ وجاء في العنكبوت [٦٣]: ﴿ولأن سألهم من نزل من السماء ماء فأحيا به الأرض من بعد موتها ليقولن الله﴾ وفي الجاثية [٥]: ﴿واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها﴾.

يرى الخطيب أن آية العنكبوت اقترنت بمن فقال: (من بعد موتها) دون الآيتين وذلك لتحقيق الحد وتقريره وخاصة أنه ورد بصيغة السؤال كما قال الكرماني. ويضيف تاج القراء سبباً آخر وهو تناسب اللفظ فيقول أن (من) ذكرت تناسباً مع (من) في (من قبله)^(١).

أما ابن الزبير فيفرق بين هذه الآيات من جهتين اثنتين: أولاًهما: أنه زيدت (من) في العنكبوت دون الآيتين الأخريين للتأكيد والبيان وتناسباً مع الفعل المضعف (نزل) الذي يفيد التكثير وهذا الفعل المضعف لم يقع إلا في العنكبوت.

وثانيهما: أنه سمى الماء الذي أنزل الله من السماء رزقاً دون آيتي البقرة والعنكبوت وذلك لأن الرزق مسبب عن الماء فجاء زيادة بيان لما تقدم في البقرة والعنكبوت.

هذا ولأن الجاثية متأخرة عن السورتين في الترتيب الثابت للمصحف^(٢).

الآية السابعة والعشرون قوله تعالى: ﴿وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون﴾ [البقرة/١٧٠].

وفي المائدة [١٠٤]: ﴿وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا أولو كان آباؤهم لا يعلمون شيئاً ولا يهتدون﴾، وفي لقمان [٢١]: ﴿وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما وجدنا عليه آباءنا﴾.

تذكر كتب المتشابهة سبعين من أسباب الاختلاف بين هذه الآيات وهذان السببان هما:-

الأول: قوله في البقرة: (ألفينا) وفي المائدة ولقمان (وجدنا). يرى الخطيب أن الفعل (ألفى) من الألفاظ الخاصة بنصب مفعولين تقول: ألفيت زيداً عاقلاً والمهم المفعول الثاني لأن عليه يتوقف المعنى. أما (وجد) فلفظ مشترك قد ينصب مفعولاً واحداً كما تقول: وجدت الشيء، وقد ينصب مفعولين كأن تقول: وجدت زيداً عاقلاً، فهو بمعنى (ألفى) في هذا الوجه. ومن هنا يكون (وجد) من الألفاظ المشتركة بحيث ينصب مفعولاً واحداً وينصب مفعولين ويسد مسد (ألفى) و(ألفى) لا ينصب إلا مفعولين. ومن هنا استعمل اللفظ الخاص (ألفى) ثم استعمل في ما بعد اللفظ المشترك وجد^(٣).

(١) انظر درة التنزيل ص ٣٥٨، والبرهان ص ٢٥٤، فقرة ٣٨٤، ويقصد تاج القراء بالتعبير القرآني (من قبله) ما جاء في الآية ٤٧ من سورة العنكبوت وهي قوله تعالى: ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تحطه بيمينك﴾ ولا ريب في أن اعتماد مثل هذا التناسب تكلف واضح إذ بين هذه الآية والآية المتحدث عنها ما يقرب على ست عشرة آية.

(٢) انظر ملاك التأويل ١/١٠١، ١٠٢.

(٣) انظر درة التنزيل ص ٣٨، ٣٩، والبرهان ص ٣٤، فقرة ٣١.

وفصل ابن الزبير بأكثر من هذا قائلاً إن (ألفى) بمعنى (وجد) الذي يتعدى إلى مفعول واحد كأن تقول: وجدت الضالة، ولا يقال بأن (ألفى) بمعنى (وجد) التي بمعنى (علم) وتتعدى إلى مفعولين. وقولك ألفيت زيدا عالماً فإن عالماً منتصب على الحال بدليل تنكيرها وعليه فالوجدان لفظ مشترك بمعنى العلم والثور على الشيء.

ومن هنا فقد عبر في البقرة بألفينا لأنه تقدمه الحديث عن إتباع خطوات الشيطان وهذا لا يكون إلا عن هوى ومن غير علم فناسب التعبير بألفى التي لا تناسب معنى العلم لأنهم اتبعوا آباءهم عن غير علم. وفي لقمان قال: (وجدنا) لأن المجادلين توهموا العلم في أنفسهم فناسب التعريف بوجدنا المحتمل معنى العلم والثور.

ويقدم رأياً آخر قائلاً بأن ألفى أطول حروفاً من وجد فروعياً الإطناب في البقرة^(١).

الثاني: قوله في البقرة: ﴿أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً﴾ وفي المائدة: ﴿لا يعلمون﴾ ورتبة العلم أرقى من رتبة العقل. وعبر في المائدة بنفي العلم في مقابلة دعوى الكفار بلوغ التناهي في العلم حين قالوا: ﴿حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا﴾ أما في البقرة فإنهم لم يدعوا العلم ولا شيئاً منه فناسب أن يوسم آباؤهم بعدم العقل^(٢).

ويعد صاحب الدرة في هذه المرة أكثر شمولاً واستيعاباً لتوجيه هذا الموضع من التشابه، وهذا خلاف ما هو معتاد حيث عودنا ابن الزبير أن يكون أكثر شمولاً ممن سبقه.

غير أننا نلاحظ من جهة مقابلة أن ابن الزبير وإن استقل ببيان سبب الاختلاف الأول وهو الفرق بين (ألفى) و(وجد) نلاحظ أنه كان أكثر استيعاباً لتحديد هذا الفرق من الخطيب.

هذا علاوة على أنه استخدم السياق في توجيه المعنى خلافاً للخطيب الذي استند إلى مراعاة الترتيب في السور فقط. ولا ريب في أن الاعتماد التناسب والسياق في توجيه المعاني يمكن أن يعطي فكراً أكثر إقناعاً وإمتاعاً من مسألة ترتيب السور وإن كانت مسألة ترتيب السور هي أيضاً مما يعول عليه في توجيه التشابهات.

ومما يصعب قبوله عند ابن الزبير استناده إلى مسألة المراعاة اللفظية في (ألفى) و(وجد) حيث عد الأولى أكثر حروفاً من الثانية فناسب طولها طول آية البقرة، فمثل هذا التوجيه يبعد أن يخدم المعنى في شيء. والله أعلم.

وقد أحسنت كتب التشابه صنعاً حين مهدت لهذا الموضع بيان معاني الكلمات حيث فسروا معاني (ألفى) و(وجد) و(العلم) و(العقل). وكان الخطيب يربط ما بين الاستعمال اللغوي والموضع القرآني للكلمة. فألفى مرتبطة بلفظ يعقلون في البقرة حيث نفى عنهم العقل وهو أدنى مراتب العلم

(١) انظر ملاك التأويل ١٠٢/١-١٠٤.

(٢) انظر درة التنزيل ص ٢٩، ٤٠، والرهان ص ٢٣، ٢٤، فقرة ٢٣.

لأنهم لم يدعوا العلم لأنفسهم وإنما هي موحدة وجدوها عن آبائهم من دون أن يفسروا أو يعلموا ضررها أو نفعها.

ولقد كان تحديدهم لمعاني مثل هذه الكلمات خير دليل على الأصالة العلمية لكتب المتشابه اللفظي حيث نجد أن تفسيرهم لهذه المعاني هو عينه ما بينته كتب اللغة ومفردات القرآن. فالراغب مثلاً يفسر الوجود على أضرب ويذكر منها ما كان بإحدى الحواس. ومنها ما كان بوساطة العقل كمعرفة الله تعالى ويذكر أضرباً أخرى تدل على أنه من الألفاظ المشتركة كما يفسر (ألفى) على وجه واحد وهو (وجد) أما (العلم) فيدراك حقيقة الشيء. و(العقل) هو القوة المهيأة لإدراك العلم^(١). فهذه المعاني هي عينها التي استندت إليها كتب المتشابه في توجيه هذا الموضوع الذي نتحدث عنه.

الآية الثامنة والعشرون قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ، إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ فَمَن اضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، وجاء في ثلاثة مواضع ﴿مَا أَهْلَ لغيرِ اللَّهِ بِهِ﴾ ففي المائدة [٣]: ﴿حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهْلَ لغيرِ اللَّهِ بِهِ﴾. وفي الأنعام [١٤٥]: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِي إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فَسَقًا أَهْلَ لغيرِ اللَّهِ بِهِ فَمَن اضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

وفي النحل [١١٤، ١١٥]: ﴿وَاشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ، إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهْلَ لغيرِ اللَّهِ بِهِ﴾.

تذكر كتب المتشابه وجوهاً خمسة من أوجه الاختلاف بين هذه الآيات الأربعة وهي:-

الأول: تقديم الجار والمجرور (به) في البقرة دون سواها ذلك أن العرب تقدم ما هم ببيانها أعنى فالتركيز كان في البقرة على شأن المذبوح من المحرم فتم تقديمه وهذا ما لم يكن في الآيات الثلاث الأخرى حيث كان المستنكر الذبيح لغير الله^(٢).

ويتسع ابن الزبير أكثر من صاحبيه في تقرير الحقيقة نفسها قائلاً إن سياق آية البقرة يخالف سياق الآيات الثلاث حيث تضمنت الأولى بيان المحرمات من المطعوم فقدم الجار والمجرور الذي يشير إلى هذا المذبوح الذي ذبح لغير الله، فجاء التقديم تأكيداً على هذه الحقيقة وهذا خلاف لما كان في الآيات الثلاث^(٣).

(١) الراغب، مفردات القرآن انظر معاني كل من (وجد) ٨٥٤، و (ألفى) ٧٤٤، و (علم) ٥٨٠، و (عقل) ٥٧٧.

(٢) انظر درة التنزيل ص ٤٠-٤٢، والبرهان ص ٣٤ فقرة ٣٣.

(٣) انظر ملاك التأويل ١٠٦/١-١٠٨.

الثاني: تخصيص آية البقرة بالعبارة (فلا إثم عليه) يرى الخطيب وتاج القراء أن ذلك تصريح بالمغفرة بينما لم يذكر ذلك في الآيات الثلاث الأخرى لأنها مضمنة في قوله: ﴿فإن الله غفور رحيم﴾^(١).

ويرى ابن الزبير أن هذه العبارة (فلا إثم عليه) جاءت في البقرة لأن الآية في سياق التشريع للمضطر وناسب تقديم الجار والمجرور (به) وجود هذه العبارة^(٢).

الثالث: اختصاص آية الأنعام بقوله: ﴿فإن ربك غفور رحيم﴾ دون الآيات الأخرى التي كان فيها ذكر الألوهية. يرى الخطيب أن آية البقرة والنحل قال فيهما: ﴿فإن الله غفور رحيم﴾ لأن الآيات جاءت في تقرير مسألة من مسائل الألوهية التي اختص الله بتشريعها لعباده من حيث تحليل وتحريم أصناف المطعوم والامتنال بهذا التشريع يكون من مقتضى إفراد الله بالعبادة. وكان التركيز هنا على ذكر المعبود أو المألوه. أما آية الأنعام فقد تقدم فيها ذكر تحليل الأصناف التي تربي بها الأجسام فناسب ذكر الرب^(٣).

ويضيف تاج القراء بأن الرب ذكر هنا لأنه تكرر كثيراً في هذه السورة^(٤).

أما ابن الزبير فيرى أن آية الأنعام اختصت بذكر الربوبية لأن ذلك من باب الالتفات لجلب الخواطر وترقيق القلوب. بيان ذلك أن آية الأنعام سبقها زجر المشركين المخالفين في شأن تحريم وتحليل الأطعمة: ﴿أم كنتم شهداء إذ وصاكم الله بهذا فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً ليضل الناس بغير علم﴾ [الأنعام/١٤٤]، ثم بعد ذلك ذكر صنوف المحرمات بأسلوب من الحصر والتشديد على المخالفين ثم قال بعد ذلك: ﴿فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن ربك غفور رحيم﴾ وفي إضافة اسم الربوبية إلى ضمير المخاطب مزيد من التكرير.

الرابع والخامس: وهذان الوجهان ذكرهما ابن الزبير دون صاحبيه وهما اختصاص آية المائدة بذكر صنوف أخرى من المحرمات، واختصاصها بقوله في آخر الآية: ﴿فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم﴾. يبين أن سبب زيادة هذين الأمرين في المائدة هو أن هذه السورة كانت من أواخر ما نزل فناسب فيها تفصيل أنواع المحرمات وتفصيل حكم المضطر وهو ما أجمل في الآيات الأخرى في موضوع المحرمات^(٥) وهكذا تلاحظ أن ابن الزبير كان أكثر الثلاثة استيفاءً لأوجه الاختلاف بين هذه الآيات.

(١) انظر الدرة ص ٤٢، والبرهان ص ٣٥، فقرة ٣٤.

(٢) انظر ملاك التأويل ١/١٠٨.

(٣) انظر درة التنزيل ص ٤٢، ٤٣.

(٤) انظر البرهان ص ٣٥، فقرة ٣٥.

(٥) انظر ملاك التأويل ١/١٠٨-١٠٩.

الآية التاسعة والعشرون قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة/١٧٤]، وفي آل عمران [٧٦]: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾. يرى الخطيب وتاج القراء أن ما ذكر في آية البقرة أمران صدرا عن أهل الكتاب.

أحدهما كتمان العلم. والآخر الاشتراء به ثمنًا قليلًا، وعلى هذا فقد كان الوعيد شديدًا كما بينت الآية والآية التي بعدها. أما آية آل عمران فلم تخبر إلا عن فعل واحد من أفعال أهل الكتاب وهو ما جاء في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ فكان الوعيد أخف مما عليه في آية البقرة.

ويرى تاج القراء مضيفاً إلى ما حكاه الخطيب أن الآية في آل عمران جاء فيها: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ يرى أنه مقابل ما جاء في البقرة: ﴿مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ﴾^(١).

أما ابن الزبير فيضيف إلى هاتين الآيتين آية أخرى وهي التي جاءت قبل آية البقرة بخمس عشرة آية حيث قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة/١٥٩].

يجيب ابن الزبير عن وجهين من أوجه الاختلاف بين هذه الآيات. أحدهما: مناسبة التعبير بـ (يَكْتُمُونَ) في آية البقرة دون آل عمران. بيان ذلك أن أهل الكتاب حذروا من كتمان الحق ولبسه بالباطل كما هو في أول السورة. وقد بينت السورة جملة من سوء أفعالهم ومن هذه الأفعال كتمان ما أنزل الله. فجاء الوعيد الأول في الآية الأولى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا...﴾ الآية فجاء يتوعدهم باللعنة من الله واللاعنين. ثم جاءت الآية الثانية من آية البقرة للوعيد على المتمادين في الكتمان ما أنزل الله.

والوجه الثاني: مناسبة الوعيد في آية البقرة وآل عمران كان في آية البقرة الأولى وعيداً على الجملة ﴿يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾. أما في الآية الثانية فكان الوعيد أشد تناسباً مع تمادي الكائنين فقال: ﴿أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ﴾ فعبر بالأكل لأن السياق يحتمله وهو في مقابلة ما أمر به المؤمنون من أكل الطيبات ﴿كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [البقرة/١٦٨] ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة/١٧٢].

أما آية آل عمران فكانت في وعيد أهل الكتاب على شيء آخر غير الكتم وكان وعيداً شديداً بحيث ناسب ما عليه أهل الكتاب^(٢).

(١) انظر درة التنزيل ص ٤٣، ٤٤، والبرهان ص ٣٥، فقرة ٣٦.

(٢) انظر ملاك التأويل ١١٠/١-١١٤.

يتضح لك في هذا الموضع أن ابن الزبير كان أكثر استيعاباً لبيان الفروق بين الآيات. والأولى في مثل هذه المواضع أن تدرس دراسة موضوعية حيث لا تفيد الفروق اللفظية كثيراً. ولأن كانت الفروق اللفظية كاشفة عن بعض وجوه البيان فإن الفروق الموضوعية ستكشف عما هو أبعد من ذلك بكثير.

الآية الثلاثون قوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَأَنَّمَا عَلَيْهِ عَاصِيُ الَّذِينَ يُدِلُّونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة/١٨١، ١٨٢].

يسأل تاج القراء عن السر في اختلاف الفاصلتين ما بين الآيتين، فيجيب عن ذلك أن الأولى اختتمت بذكر السمع مطابقة لقوله: ﴿بَعْدَ مَا سَمِعَهُ﴾ واختتمت الثانية بالمغفرة مطابقة لمعنى الآية ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾^(١).

والأولى أن لا تكون المطابقة لفظية بالنسبة للآية الأولى كما يقول تاج القراء بل لابد من مراعاة المعنى أيضاً. فعلى هذا أقول أن الآية الأولى إنما ختمت بذكر السمع والعلم إشارة إلى أن الله يسمع ويعلم بحال الذين يريدون تبديل أمر الوصية.

أما الآية الثانية فجاءت في مطابقة معنى نفي الإثم عما يريد الإصلاح فناسب ذلك الختم بصفتي المغفرة والرحمة.

وبما أن هذا الموضع هو الأول من مواضع الفواصل المتشابهة عند كتب التشابه اللفظي؛ أرى أن من المناسب هنا أن نتحدث بإيجاز عن نظرة الكتب الثلاثة لتعليل الفواصل الختامية للآيات المتشابهة وذلك من حيث التطبيق على هذه الآيات.

لقد مر في الباب الأول من هذه الدراسة أن كتب التشابه اللفظي سلكت اتجاهات حسناً في تعليل الفواصل الختامية وإيجاد التناسب المعنوي بينها وبين ما تحتم به من الأفكار والمعاني. ولا ريب أن هذه الظاهرة محمودة في الذب عن كتاب الله العزيز أمام كثير من الشبهات التي أرحف بها المبطلون حول وجود الفاصلة القرآنية.

والذي أريد أن أبينه هنا هو التمثيل لنظرة الكتب الثلاثة إلى الفواصل الختامية من الآيات المتشابهات، وكيف سلكوا السبل في تعليلها.

والذي لاحظته أن تعليل الفاصلة القرآنية في كتب التشابه اللفظي قد طال الحديث عنه إلى حد نال فيه أصحاب هذه الكتب من الحديث عن الآيات غير المتشابهة كالتي لا نظير لها في القرآن من الفواصل.

كما ندرك من جهة ثانية أن إيجاد التناسب بين الفاصلة والآية التي تنتهي بها أمر متحد متمائل من حيث المسلك بحيث يحتاج إلى أمور ثلاثة هي نظرة في سياق أو معنى الآية الكريمة، ونظرة أخرى في معنى الفاصلة، ومن ثم تأتي الخطوة الثالثة التي تلزم في المناسبة بشكل عام وهو إيجاد رابط بين المعنيين أعني معنى الآية و سياقها من جهة ومعنى الفاصلة نفسها من جهة ثانية ولا ريب في أن العقول تتفاوت بعض الشيء في سلوك هذا الطريق إلا أن المقصود يبقى واحداً وهو إظهار مناسبة الفاصلة القرآنية لكل آية من الآيات وأنه لا يصلح غيرها لهذا الموضع.

ولما كانت هذه الوحدة من حيث الطريقة والمنهج في التعامل مع تعليل الفاصلة في كتب المتشابه اللفظي فقد آثرت الحديث عنها على الإجمال باختيار بعض النصوص التطبيقية التي درستها كتب المتشابه، وذلك خشية الوقوع في التكرار من جهة، وحتى أجنب نفسي الإطالة في فصل التطبيق من جهة ثانية لاسيما وأن هذه الآيات جاءت بكثرة في كتب المتشابه اللفظي.

هذا ويمكنني تصنيف الآيات التي تم تحليلها في كتب المتشابه اللفظي وإيجاد تناسب ما بين فواصلها إلى قسمين رئيسيين هما الآيات ذوات الفواصل المتقاربة. والآيات ذوات الفواصل المتباعدة في السورة الواحدة أو في أكثر من سورة.

(١) فواصل الآيات المتقاربة في الموضع الواحد. وقع في كتب المتشابه اللفظي من ذلك الكثير فتجد من ذلك موضعين في الأنعام واثنين في النحل وواحداً في الرعد وآخر في الرزم. والذي أراه هنا أن أكتفي بضرب مثال واحد من هذه السور وهو قوله تعالى في أواخر الأنعام [١٥١]: ﴿ذَلِكَ وَصَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ وختم الثانية [١٥٢] بقوله: ﴿ذَلِكَ وَصَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ والثالثة [١٥٣]: ﴿ذَلِكَ وَصَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

يرى الخطيب أنه ختم الفاصلة الأولى بقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ لأنها جاءت في عقب ذكر خمس صفات أمروا بها وجميل أن يتمثل العاقل بها. وهي توحيد الله وبر الوالدين وعدم قتل الأولاد، وعدم قتل النفس، وأن لا يقربوا الفواحش. ولا ريب في أن امتثال أضداد مثل هذه الصفات مما يقبح في العقل. أما الآية الثانية فقال في آخرها: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾؛ لأن الآية جاءت عقب وصايا متعلقة بالأموال؛ كحفظ مال اليتيم والحكم بالعدل. فجاء التعبير بالتذكر حتى يتذكر الإنسان مواطن ضعفه ويتذكر نفسه حين يكون هو من أصحاب هذه الحقوق.

أما الآية الثالثة فقال في آخرها: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ذلك لأن امتثال هذا الشرع الذي بينه الله في هذه الآيات سبيل إلى جلب التقوى ونبذ المعاصي^(١).

(١) انظر درة التنزيل ص ١٢٦-١٢٨، والبرهان ص ٦٦، فقرة ١١٦.

ويرى تاج القراء أن الآية الأولى ختمت بالعقل لأنها أشارت إلى خمس صفات جسام يتميز فيها الإنسان عن الحيوان. والثانية ختمت بالتذكر حتى يتذكر الإنسان قبح فعل أضداد ما ذكرته من الصفات كأكل مال اليتيم والمقام مقام وعظ وتذكير. أما في الثالثة فقد ذكر التقوى لأن الأمر متعلق بالتزام الصراط المستقيم من أجل تحصيل تلك المرتبة من الخضوع والامتثال^(١).

وقريباً من رأي الخطيب يتجه ابن الزبير ولا يهم الاختلاف في التعبير عن المقصود. غير أنه يضيف القول بأن العقل والتذكر يقودان إلى التقوى سعياً منه لإيجاد التناسب بين الآيات الثلاث كما هي عادته^(٢).

وهكذا نلاحظ أن التباين في الآراء لم يكن طفيفاً بحيث يمكن الجمع ما بين هذه الأقوال في تعليل الفواصل لا سيما والمقصود واحد.

(٢) الفواصل المتباعدة بين آيات السورة الواحدة أو السور المختلفة.

(أ) فمن الفواصل المتباعدة ما بين آيات السورة الواحدة لكنها جاءت على صيغ متشابهة بينها شيء يسير من الاختلاف تمثل لذلك بما وقع في سورة براءة حيث قوله تعالى: ﴿وَاللّٰهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ ثم قال الفاسقين فالكافرين فالفاسقين [التوبة/١٩، ٢٤، ٣٧، ٨٠] وذلك في أربعة مواضع متفرقة من السورة نفسها.

فالآية الأولى: ﴿وَاللّٰهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ جاءت تعقيباً على ظلم المشركين ووضعهم الشيء في غير موضعه حين ظنوا أن إنفاق المال والسقاية للحجيج وهم على الشرك تجعلهم مساوين للمؤمنين فأخبر الله أنهم ظالمون لأنفسهم في هذا الاعتقاد.

أما الفاصلة الثانية: ﴿وَاللّٰهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ فجاءت بمثابة التحذير لكل من يتولون غير المؤمنين ولو كانوا من أقرب المقرين كما حذرت الآيات من الاشتغال بأحوال الدنيا التي تحجب وتلهي عن الجهاد كالزواج والمال والولد وأن من يفعل هذا فهو في عداد الفاسقين الخارجين عن أمر الله.

أما الفاصلة الثالثة: ﴿وَاللّٰهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ فتعقيب على ما كان يرتكبه المشركون من التلاعب بمواعيد الأشهر الحرم فعدّ القرآن ذلك من الكفر لأن الزمان والمكان بيد الله ومن يفعل هذا فهو خارج عن هداية الله بكفره.

وزيد ابن الزبير فاصلة رابعة جاءت في هذه السورة: ﴿وَاللّٰهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ وذلك في وصف المنافقين الخارجين عن أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والذين يلمزون المؤمنين في الصدقات فاعتبرهم بفعلهم هذا خارجين عما أمر الله^(٣).

(١) انظر البرهان ص ٦٦، فقرة ١١٦.

(٢) انظر ملاك التأويل ٣٥٤/١-٣٥٦.

(٣) انظر درة التنزيل ص ١٩٣، ١٩٤، وملاك التأويل ٤٥٨/١-٤٦٠.

ب) أما الفواصل المتباعدة في أكثر من سورة فمنها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصَوْهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم/٣٤]، وقال في النحل [١٨]: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصَوْهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

فالآية الأولى من سورة إبراهيم أعقبت بالفاصلة ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ تناسباً مع ما مر ذكره من حال الكافرين الجاحدين الذين بدلوا نعمة الله كفراً وأحلوا قومهم دار البوار. فتناسب التعبير بهذه الأوصاف وصف الإنسان بمثلها حين لا يقابل نعم الله بالشكر.

أما آية النحل فأعقبها بالفاصلة ﴿إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ لأنها جاءت في عقب تعداد النعم من الله على عباده وإحسانه إليهم فتناسب ذلك ذكر المغفرة والرحمة لأنها من مقتضيات ذلكم الإحسان والتكريم^(١).

هذه هي نظرة سريعة لرأي الكتب الثلاثة في تحليل الفواصل الختامية للآيات مما هو من التشابه لفظاً. هذا وقد زادت مواضع الفواصل المتشابهة في كتب التشابه على الأربعين موضعاً من مواضع الاختلاف. وهي في معظمها متشابهة من حيث طريقة توجيهها الأمر الذي جعلني أتحدث عنها على الإجمال تجنباً للتطويل.

الآية الحادية والثلاثون من البقرة قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة/١٨٣]، ثم قال: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة/١٨٤] فذكر لفظ (منكم) في الآية الأولى دون الثانية لأنه في الثانية قال قبلها: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ فلم يحتاج لتكرير هذا اللفظ^(٢).

وتلاحظ أن تاج القراء يورد آية ثالثة في هذا الصدد وهي قوله في موضوع الحج: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾ [البقرة/١٩٦].

الآية الثانية والثلاثون قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَاشَرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [البقرة/١٨٧] وقال في ما بعد: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة/٢٢٩].

يرى الخطيب أن الحدود ضربان: الأول: منع من ارتكاب المحظور وهو ما نهى عن مقاربتة ويصدق عليه ما جاء في الآية الأولى ﴿فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ فهي مبالغة في نهى الأزواج عن واقعة النساء أثناء الاعتكاف في المساجد. والحد الثاني: ما نهى عن مجاوزته وهو الفاصل بين الحلال والحرام ومنه الآية الثانية ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ وذلك لأن المرأة إذا خالعت زوجها مقابل مال فلا إثم عليها وهي بذلك غير مجاوزة لحدود الله^(٣).

(١) انظر ملاك التأويل ٥٨٠/٢.

(٢) انظر البرهان ص ٣٦، فقرة ٣٨.

(٣) انظر درة التنزيل ص ٤٥، ٤٦.

وقريباً من هذا يذهب ابن الزبير حاكياً أنه في الآية الأولى قال: ﴿فلا تقربوها﴾ تأكيداً على تحريم موقعة النساء أثناء الاعتكاف، حيث نهى عن السبب الذي يؤدي إليها وهو المباشرة في الأجساد. بينما لم يكن ذلك في الآية الثانية لأنها مسألة متعلقة بقضايا الخلع بين الرجل والمرأة وحدود الحلال والحرام فيها واضحة فنهى عن مجاوزة حد الحلة إلى ما دون ذلك^(١).

الآية الثالثة والثلاثون قوله تعالى: ﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين﴾ [البقرة/١٩٣]، وفي الأنفال [٣٩]: ﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فإن انتهوا فإن الله بما يعملون بصير﴾.

والذي تلاحظه في هذا الموضع زيادة لفظ التوكيد (كله) في آية الأنفال دون البقرة. ذلك أن آية البقرة خاصة في قتال أهل مكة من المشركين وكانت هذه الآي في سياق الآيات الأولى النازلة في تشريع قتال من يقاتل المسلمين. فعلى هذا أمر المسلمون بقتالهم حتى تجنب الفتنة وكف أذى أهل الشرك ولم يناسب ذلك التعبير بلفظ التوكيد لأن القتال إنما أمروا به حتى يكون الدين لله بإخضاع أولئك القوم. أما آية الأنفال فهي عامة بالكافرين فناسب العموم التأكيد بذلك اللفظ العام ﴿ويكون الدين كله لله﴾ وذلك لأن المقصود إخضاع جميع الكافرين.

ويلاحظ أنه في الأولى قال: ﴿فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين﴾ إشارة إلى ما قد يحدث من المشركين وأنه إن انتهوا عن إيذاء المسلمين فالعدوان يرتفع عنهم.

وفي الأنفال قال: ﴿فإن انتهوا فإن الله بما يعملون بصير﴾ أي إن دخل هؤلاء الكافرون في الدين وكفوا عن قتال المسلمين فدمائهم مصونة وحسابهم على الله لأنه مطلع على أعمالهم بصير بحالهم^(٢).

وهناك من يرى أن آية الأنفال إنما زيد فيها اسم التوكيد (كله) لأنها أسبق في النزول من آية البقرة فاحتيج فيها تأكيد جنس الدين لله تعالى لئلا يتوهم الاقتناع بإسلام غالب المشركين وعدل عن العموم الذي في هذه الآية إلى الإيجاز في البقرة^(٣).

وهذا الذي قاله صاحب التحرير والتنوير أمر لا دليل عليه يقطع بصحته. فمن غير المجزوم به أن آية الأنفال كانت قبل آية البقرة ذلك أن مسألة تاريخ النزول بالنسبة للآيات أمر يصعب تحديده عند العلماء والمفسرين.

وهناك من يرى خلاف ما ذهب إليه الشيخ ابن عاشور وهو القاضي ابن جماعة حيث يرى أن آية الأنفال جاءت في مرحلة متأخرة بعد أن قويت شوكة المسلمين فصار يرجى منهم أن يقاتلوا حتى

(١) انظر ملاك التأويل ١١٤/١-١١٦.

(٢) انظر درة التنزيل ص ٤٦، ٤٧، والبرهان ص ٣٧، بقرة ٤١، وملاك التأويل ١١٦/١-١١٩.

(٣) محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، انظر ٣٤٧/٩.

يكون الدين كله لله. أما آية البقرة فكان نزولها في أعقاب سرية عبد الله بن جحش في مبدأ الأمر بالقتال حيث كان المسلمون ما يزالون في مرحلة من الضعف فلم يحتج الأمر اسم التوكيد (كل) في البقرة^(١).

ومن غير المعقول أن نجعل الآيات الواردة في تشريع القتال خاصة بأهل مكة أعني تلك التي جاءت فيها آية البقرة الحالية من التأكيد فالآيات وإن نزلت على سبب خاص فلا مانع من تعميمها لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

وهناك من يرى أن هذه الآية عامة بجميع المشركين غير خاصة بأحد ولا منسوخة وتشمل قتالهم في كل موضع^(٢).

ويذهب السيد رشيد رضا إلى أن هذه الآية جاءت تبين غاية القتال وهو دفع الفتنة والأذى ويسوي بينها وبين آية الأنفال حيث يجعل الآية المؤكدة في الأنفال دليلاً على ما لم يتم تأكيده في البقرة^(٣).

وبهذا يكون رأي القاضي ابن جماعة أكثر دقة من غيره من الآراء فلا مانع من أن يكون العموم مقصوداً في كل من الآيتين لكن زيد اسم التوكيد في الأنفال لأنها نزلت في مرحلة متأخرة حين قويت شوكة المسلمين وطولبوا بإخضاع جميع الناس لهذا الدين.

الآية الرابعة والثلاثون قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْمِبًا وَالضَّرَاءُ وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة/٢١٤]، وفي آل عمران [١٤٢]: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾، وفي براءة [١٦]: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِجَنَّةٍ وَلِجَنَّةٍ﴾.

يرى الخطيب وكما يتابعه تاج القراء أن الآيات الثلاث جاءت في الحث على الجهاد لكن اختلفت ألفاظها باختلاف السياق الذي وردت فيه كل واحدة منها. فأية البقرة جاءت في خطاب النبي والمؤمنين ليتعظوا بحال من سبقهم من الأمم الماضية مع أنبيائهم وكيف أن الله تعالى أرسل الأنبياء إلى تلك الأمم لإنذارهم فتعرضوا لما تعرضوا له من الشدائد والكروب. وكذلك الحال بالنسبة إلى حال المؤمنين مع نبينا عليه وآله السلام فلا بد من أن يأخذوا درساً من حال من مضى وأن الجنة لا تنال إلا بالمكاره ونصر الله أت لا محالة وهو قريب لمن عمل له.

(١) ابن جماعة، كشف المعاني، انظر ص ١٣٠، مسألة ٥٣.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، انظر ٣٥٣/٢، وسيد قطب في ظلال القرآن، انظر ١٩٠/١.

(٣) السيد رشيد رضا، تفسير المنار، انظر ٢١١/٢.

أما الآية في آل عمران فجاءت في سلسلة الحقائق المعقب بها على ما كان في غزوة أحد؛ حيث بينت أنه لن يكون للمسلمين فوز بالجنة إلا بتمحيصهم حتى يعلم الله الصادق من غيره في الجهاد، ويعلم الصابرين من غيرهم؛ فما حدث من الهزيمة كان الوسيلة إلى هذا التمهيد للمؤمنين.

أما الآية الثالثة فقد جاءت في سورة براءة في خطاب جميع المؤمنين وأنهم لن يتركوا على حالهم دون أن يعلم الله المخلصين منهم وفي هذا تعريض بأهل النفاق الذين فضحت حالهم هذه السورة أولئك الذين كانوا يتخذون الولائج من غير النبي والمؤمنين ويذهبون إلى الجهاد بمقاصد غير مخصصة لله فناسب التعبير هنا بالوليعة وهي المدخل إلى الشيء تعريضاً بحال المنافقين^(١).

وقريباً مما تقدم عند الخطيب يذهب ابن الزبير حيث يذكر أن آية البقرة جاءت في تسلية المؤمنين ووعظهم بحال الأمم الماضية. غير أنه يطيل في تكلف مناسبة هذه الآية.

والآية الثانية في سياق تسلية المؤمنين بعدما أصابهم يوم أحد فذكر الصبر والجهاد. وآية براءة في خطاب المؤمنين حتى يكونوا على درجة من الإخلاص ولا بد من أن يخضعوا لاختبار حتى يتميز المؤمن من المنافق. ويقرر ابن الزبير أن هذه الآية دون الآيتين السابقتين انفردت بالتلميح إلى أهل النفاق حيث ذكر الوليعة وختم الآية بقوله: ﴿وَاللَّهُ نَجِيبٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾^(٢).

الآية الخامسة والثلاثون قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتِ الْمَرْأَةَ فَبَلِّغْ أَجْلَهَا بِمَا عَاقَبْتَ بِهَا مَعْرُوفٌ أَوْ سِرْحَانٌ مَعْرُوفٌ﴾ [البقرة/٢٣١]، وفي الطلاق [٢]: ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجْلَهَا فَمَسْكُونٌ مَعْرُوفٌ أَوْ فَارِقُونٌ مَعْرُوفٌ﴾.

فغير في سورة البقرة عن ترك الزوجة في حال الطلاق بالتسريح وفي الطلاق بالمفارقة. وسبب ذلك يرجع إلى أمرين أحدهما: - أن آيات البقرة بني سياقها على حال الملاطفة للنساء والإحسان إليهن وعدم الإضرار بالمرأة أو عضلها فكل ذلك اقتضى التعبير بأخف الألفاظ وهو التسريح الذي يفيد الإطلاق والتفريق. وهذا اللفظ أخف من كلمة المفارقة التي تثقل على النفوس وهذا ما عبر به في الطلاق حيث لم يكن سياقها كما في البقرة.

والأمر الثاني هو تناسب اللفظ ذلك أن التسريح معبر به في آية البقرة [٢٢٩] حيث قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَمِاسْكَاكَ مَعْرُوفٌ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ فجاء التعبير فيما بعد متناسباً معه أشد المناسبة^(٣).

(١) انظر درة التنزيل ص ٤٧-٥٠، والبرهان ص ٣٧، فقرة ٤٢.

(٢) انظر ملاك التأويل ١١٩/١-١٢٢.

(٣) انظر المرجع السابق ١٢٤/١-١٢٥.

الآية السادسة والثلاثون قوله تعالى: ﴿ذلك يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر﴾ [البقرة/٢٣٢]، وفي الطلاق [٢]: ﴿ذلكم يوعظ به من كان يؤمن بالله واليوم الآخر﴾ ذلك لا تجمع ولم يقل (منكم) كما جاء في البقرة.

يرى الخطيب أن الكاف في (ذلك) إما أن تكون اسماً أو حرف خطاب لا محل له مرجحاً للثاني أي إنه حرف خطاب وعلى هذا فإنه حين تكون الكاف في ذلك مفردة فإنه يقصد بها الخطاب وإذا كانت مثناة أو مجموعة يقصد بها الخطاب والتبديد.

ويرى رأياً آخر ذلك هو أن كل موضع أفردت فيه الكاف في ذلك فقد قصد به مخاطبة النبي -عليه السلام- فقوله في البقرة: ﴿ذلك يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله﴾ الكاف في ذلك خطاب للنبي والكاف في منكم خطاب لأمة^(١).

ويرى تاج القراء أنه يجوز الأمران في ذلك إما التوحيد على الخطاب وإما الجمع ذلكم وذلك على عدد المخاطبين ثم يقدم القول الثاني الذي ذكر الخطيب ويضيف أنه خص بالتوحيد في البقرة لأنه قال (منكم) ولم يوحد في الطلاق لعدم قوله (منكم) كما في البقرة^(٢).

أما ابن الزبير فيستند إلى فهم السياق القرآني في حل هذا الاختلاف ما بين الآيتين، فبين أن آية البقرة بنيت على التعريف بحال المضارين بالأزواج وبيان سوء مرتكباتهم من حيث إمساك النساء بقصد الإضرار بهن أو عضل الأولياء لمولياتهم عن الزواج وغير هذه الأفعال التي نهوا عنها. ومن هنا جاء أفراد الخطاب (ذلك) إشارة إلى تقليل المستجيبين لهذه الأوامر والممتنعين عن الإضرار بالزوجات. وعليه ورد قوله في الآية نفسها: (منكم) ليشعر أن المستجيبين ليسوا الكل.

أما في الطلاق فكان المطلوب أيسر، فروعى خطاب الجماعة (ذلك) ولم يقل (منكم) لخفة ما طولب المكلفون به من التكاليف^(٣).

وهناك من يرى جمعاً بين الآيتين أن الخطاب في البقرة للنبي ثم عم بعد ذلك بقوله: ﴿ذلكم أزكى لكم وأطهر﴾ في الآية نفسها. وفي الطلاق للنبي والمؤمنين فقال: ﴿ذلكم﴾^(٤)، وهذا ما لا دليل عليه لأن خطاب النبي خطاب لأمة.

ثم إن أقوال المفسرين اختلفت بالنسبة للمراد بالإشارة (ذلك) في آية البقرة فمنهم من يرى أن النبي -عليه السلام-، ومن قائل أنه للمؤمنين ومن قائل أنه عام للجميع^(٥) وهو الأولى إذ لا دليل على

(١) انظر درة التنزيل ص ٥٠-٥٢.

(٢) انظر البرهان ص ٣٨، فقرة ٤٦.

(٣) انظر ملاك التأويل ١٢٥/١-١٢٧.

(٤) ابن جماعة، كشف المعاني، انظر ص ١٣٢، مسألة ٥٥.

(٥) أبو حيان الأندلسي، البحر، انظر ٢٢١/٢، والألوسي، روح المعاني ١/٥٣٩.

تخصيصه بأحد دون غيره.

ومن هنا تلاحظ أن رأى ابن الزبير كان الأكثر وضوحاً في هذه المسألة.

الآية السابعة والثلاثون قوله تعالى: ﴿فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم في ما فعلن في أنفسهن بالمعروف﴾ [البقرة/٢٣٤] ثم قال في ما بعد: ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهن متاعاً إلى الحول غير إخراج فإن إخراج فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من معروف والله عزيز حكيم﴾ [البقرة/٢٤٠].

تذكر كتب المتشابهة ثلاثة من أسباب الاختلاف بين هاتين الآيتين. وهذه الأسباب هي:-

(١) مجيء المعروف الأول في الآية الأولى معروفاً وفي الثانية منكرأ. يرى الخطيب أنه جاء في الأولى معروفاً لأن المقصود به الوجه الذي أباحه الشرع، فإذا ما أنقضت عدة المتوفى عنها زوجها فلا إثم عليها أن تفعل ما تشاء بالوجه الذي أباحه الشرع لها.

وخص المعروف هنا بالباء التي للإلصاق ونكر الثاني لأنه يدل على وجه من الوجوه التي يجوز للمرأة أن تأتيها كالتزوج ونحوه فأخرج مخرج النكرة لذلك^(١).

أما تاج القراء فيحكي رأي الخطيب المتقدم ثم يضيف قولاً آخر مضمونة أن النكرة إذا أعيد ذكرها فإنها تصبح معرفة. وعلى هذا فإن قوله: (من معروف) في الآية الثانية الذي جاء بصيغة التنكير لما أعيد في الآية الأولى أكسبه ذلك التعريف.

بيان ذلك أن آية البقرة الأولى ناسخة للآية الثانية حسب ترتيب الآيات.

فبعد ما كانت عدة المتوفى عنها زوجها حولاً كاملاً كما أشارت الآية الثانية أصبحت أربعة أشهر وعشرة أيام كما أشارت الآية الأولى الناسخة لها والمتقدمة عليها في ترتيب الآي. وعلى هذا عرف المعروف لأنه أعيد ذكره في الآية الناسخة^(٢).

ويرى ابن الزبير أنه تم تعريف المعروف الأول لأنه ذكر بلوغ الأجل وتم تقييده بإذا التي تدل على المبالغة في التقييد والتحقيق أما تنكير المعروف في الثانية فلعدم ذكر بلوغ الأجل من جهة، ولأنه ذكر (إن) التي ليست في قوة (إذا) فناسب ذلك تنكير المعروف فيرى أن التقييد الذي في الأولى كان أشد مما في الثانية ثم يحكي ابن الزبير رأي الخطيب قولاً ثانياً في هذه المسألة^(٣).

(٢) والوجه الثاني قوله في الأول: ﴿بالمعروف﴾ وفي الثانية (من معروف) فالباء للإلصاق كما تقدم في رأي الخطيب وهي المناسبة بحال التعريف كما يرى ابن الزبير.

أما قوله: (من معروف) فمناسبة لحال التنكير أي من بعض زينة أو تعرض للخطاب ونحوه.

(١) انظر درة التنزيل ص ٥٢.

(٢) انظر البرهان ص ٣٩، فقرة ٤٧.

(٣) انظر ملاك التأويل ١/١٢٧-١٣٠.

٣) أنه قال في نهاية الأولى: ﴿والله بما تعملون خبير﴾ أي خبير بفعل من تنقضي عدتهن. وفي الثانية ﴿والله عزيز حكيم﴾ فذكر قدرته سبحانه احتمالاً لفهرهن إن خرجن غير طائعات لأمر الله^(١). ومثل هذا الوجه من الاختلاف غالباً ما ينفرد ابن الزبير ببيانه وهو داخل في مراعاة مناسبة الفواصل لكل آية من الآيات. ولا حاجة للإطالة فيه لأن المناسبة المعنوية للفاصل أمر أطالت فيه كتب التفسير المختلفة.

وتلاحظ أن رأي تاج القراء بالنسبة لتعريف المعروف وتنكيره هو الأخلق بالقبول. وهذا ما تابعه عليه أبو حيان في البحر حيث بين أن التعريف للمعروف إنما ذكر لأنه أعيد ذكر المعروف في الآية الناسخة وإن كانت متقدمة عليها من حيث التلاوة كما تقول: لقيت رجلاً، ثم تقول: - الرجل كذا وكذا بالتعريف لأنه أعيد ذكره^(٢).

أما ما أورده الخطيب فليس فيه تصريح بفائدة التعريف والتنكير. وما اختاره ابن الزبير في القول الأول الذي أورده يبعد أيضاً عن المقصود إذ لا علاقة لقضية بلوغ الأجل والتعبير بأن وإذا لا علاقة لها بتعريف وتنكير المعروف فتلك مسائل أخرى من وجوه البيان في هذه الآية ولا داعي لتكلف المناسبة اللفظية هنا.

الآية الثامنة والثلاثون قوله تعالى: ﴿يُحِقُّ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة/٢٧٦]، وفي النساء [٣٦، ٣٧]: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَلًا فُخُورًا الَّذِينَ يِيْخُلُونَ﴾ وفي الحديد [٢٣-٢٤]: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَلٍ فُخُورٍ الَّذِينَ يِيْخُلُونَ﴾.

تذكر كتب المتشابه وجهين من أوجه الاختلاف بين هذه الآيات هما:-

الأول: مناسبة الفاصلة لمعنى كل آية من هذه الآيات، ففي الآية الأولى ذكر الكفار الأثيم لأنها صفة أكل الربا الذي لا يحبه الله، والوصفان جاءا بصيغة المبالغة. وفي آية النساء الأولى ذكر أن الله لا يحب المختال الفخور لأن الآية تحدثت عن وجوب الإحسان إلى فئات كثيرة كالوالدين واليتامى والمساكين والمختال الفخور يحجم عن مثل هذا.

وكذلك الحال بالنسبة للخوان الأثيم فقد ذكر تعقياً على أمره عليه السلام بأن لا يدافع أو يخاصم عن الخائنين وأما آية الحديد ففي أعقاب الحث على الصدق والإنفاق وعدم التأسف على ما فات، الأمر الذي لا يقر به من كان مختالاً فخوراً فأعقب بكرهه - تعالى - لمن يتصف بهذه الصفات.

والثاني: أن آيتي النساء جاء مطلع كل فاصلة منهما مصدراً بأن وهذا كما يرى الخطيب لأن الجملة كانت أجنبية عما قبلها وخلافاً لآيتي البقرة والحديد حيث ترابط الكلام.

(١) ملاك التأويل، انظر ١/١٣٠.

(٢) أبو حيان الأندلسي، البحر، انظر ٢/٢٥٥.

ويرى ابن الزبير أن ما جاء في آيتي النساء من التعبير بأن فمن باب التأكيد لما طوي ذكره من الحقائق التي تضمنتها تلك الآيات^(١).

وهذا الذي ذكره من وجوه مناسبة الفواصل لمعاني الآيات أمر أفاضت فيه كتب التفسير وخصوصاً من أولئك الذين جاءوا من بعد أصحاب كتب التشابه اللفظي أمثال ابن عمر البقاعي في نظم الدرر^(٢).

ومن جاء بعده من المفسرين. وعلى هذا فلا أظن الحاجة ملحة لإطالة الحديث عن هذه الفواصل في ما سيتم عرضه من الآيات المتشابهات لأنه أمر تم بسطه وبيانه في كتب التفسير المختلفة التي تعنى بشأن المناسبات بحيث يحصل عليه كل من يطلبه.

الآية التاسعة والثلاثون قوله تعالى: ﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله﴾ [البقرة/٢٨٤]، وفي آل عمران [٢٩]: ﴿قل إن تخفوا ما صدوركم أو تبدوه يعلمه الله﴾ فقدم الإبداء في البقرة وأخره في آل عمران.

يرى ابن الزبير أن سبب تقديم آية البقرة هو أنها جاءت في خطاب المؤمنين فذكر ما يبدو لأن حالهم ظاهر للعيان. أما آية آل عمران فكانت في التعقيب على حال المنافقين الذين يطنون خلاف ما يظهرون فقدم الإخفاء ويقرر بأن هذا المطرد في آي القرآن بحيث يقدم الإبداء حيث يخاطب المؤمنون والإخفاء حين يخاطب المنافقون^(٣).

الآية الموفية الأربعين قوله تعالى: ﴿فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء﴾ [البقرة/٢٨٤]. ومثلها وقع في الفتح [١٤] و آل عمران [١٢٩] بتقديم المغفرة على العذاب، أما في المائدة [٤٠] فقد قدم العذاب حيث قوله تعالى: ﴿ألم تعلم أن الله له ملك السماوات والأرض يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء﴾ يرى تاج القراء ويلييه ابن الزبير أن هذا التقديم لذكر العذاب في المائدة جاء تناسباً مع ما تقدم من بيان حال السارقين والمحاريين فقدم ذكر العذاب إشعاراً بأنهم ينالون عذابهم في الدنيا. أما في غيرها فقد جاء تقديم المغفرة أملاً في رحمة الله وتغليبها على عذابه^(٤).

(١) انظر درة التنزيل ص ٥٣-٥٦، ملاك التأويل ١/١٣٢-١٣٥.

(٢) هو الإمام برهان الدين أبو الحسن، إبراهيم بن عمر ت ٨٨٥ هـ. وكتابه هو نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، انظر مثلاً ١/٥٣٩، ٢/٢٥٦، و ٧/٤٥٧، حيث يبين بوضوح مناسبة هذه الفواصل التي نتحدث عنها الآن.

(٣) انظر ملاك التأويل ١/١٣٥-١٣٨، وتلاحظ كيف يوظف ابن الزبير الشواهد القرآنية على أطراف هذه الحقيقة فمما جاء في خطاب المؤمنين مثلاً ﴿والله يعلم ما تبدون وما تكتمون﴾ [النور/٢٩] وما جاء في ذكر المنافقين فكان العكس حيث قدم الإخفاء ما جاء في أول المستحنة ﴿وأنا أعلم بما أخفيتم وما أعلنتم﴾ وذلك في شأن حاطب بن أبي بلتعة حين تلبس بفعل أهل النفاق.

(٤) انظر البرهان ص ٤٠، فقرة ٥٠، وملاك التأويل ١/١٣٨-١٤٠، والزغشري، الكشف، ١/٦٣٢.

إغفال الكتب الثلاثة لبعض المتشابهات في سورة البقرة.

بعد طول تتبع واستقراء آيات القرآن الكريم من جهة، ولما عرضته كتب المتشابه من جهة ثانية، وجدت أن هناك بعض المغفلات مما لم تتحدث عنه الكتب الثلاثة. وكون أصحاب هذه الكتب يغفلون الحديث عن بعض المتشابهات راجع لأحد أمرين، أحدهما بساطة هذه الآيات المكررة بحيث لا يحتاج فهم فائدة التكرار فيها إلى كبير جهد. وثانيهما: سهوهم عن بعض المتشابهات، لا سيما وأن هذا القرآن لا تفنى عجائبه ولا يخلق على كثرة الرد ولا يشبع منه العلماء.

وبناء على ما تقرر فسأقوم بعرض جملة من المتشابهات في نهاية الحديث عن كل سورة من سور القرآن مما لم تذكره الكتب الثلاثة، سائلاً المولى أن يوفقي إلى تعلم كتابه العظيم، ومما يمكن عده من المتشابه في هذه السورة نذكر ما يأتي:-

(١) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة/١٤٦]، وقال في الأنعام [٢٠]: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ الَّذِينَ خَسَرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

فالآية الأولى واردة في سياق آيات نسخ القبلية حيث جاءت تبين أن أحبار اليهود وعلماء النصارى يعرفون أن البيت الحرام هو قبلة النبي -صلى الله عليه وسلم- كما هو قبلة الأنبياء من قبله. ومع هذا فإن فريقاً منهم يكتمون هذا العلم الحق وهم يعلمون أنه الحق من ربهم^(١). أما آية الأنعام فجاءت بمسألة أخرى أنكرها أهل الكتاب وهم يعلمون أنها الحق كما يعرفون أبناءهم تلكم هي حقيقة الألوهية وتوحيد الله كما ذكر أبو جعفر^(٢). فهم يعلمون أنه ليس مع الله آلهة أخرى ويعرفون بعثة النبي -عليه السلام- وأنه سيكون النبي الخاتم فجاءت هذه الآية تكشف عما أنكروه من خفايا الأمور واصفة إياهم بالخسران المبين.

(٢) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَخَفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يَنْظُرُونَ﴾ [البقرة/١٦٢، ١٦١].

وفي آل عمران [٩١]: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾.

نلاحظ أن الآيتين جاءتا في وعيد من مات على الكفر، لكن روعي تفصيل حال الجزاء في آية آل عمران دون آية البقرة التي جاء فيها بيان الجزاء مجملًا. بيان ذلك أن آية آل عمران جاءت في بيان حالة من حالات الخروج عن الإسلام وهي الموت على الكفر:

(١) الطبري، جامع البيان، انظر ١/١٨٧.

(٢) المرجع السابق، انظر ١١/٢٩٤.

فبينت الآية حكم هذه الفتنة وفصلت في وعيدها وكيف أنه لا يقبل منهم الفداء وأن لهم العذاب الأليم وليس لهم من دون الله من ولي ولا نصير. وهذا البيان كان بعد ما بينته الآيات السابقة من أمر المرتدين الذين كفروا واستمروا على الكفر.

أما في آية البقرة فلم تذكر إلا حالة واحدة وهي من مات على الكفر وجاء ذكرهم في عقب وعيد من كتموا ما أنزل الله من أهل الكتاب لهذا روعي الإجمال لأن المقام ليس مقام تفصيل لأحوال المرتدين كما بينت الآيات في سورة آل عمران.

٣) قوله تعالى: ﴿إِن فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَع النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة/١٦٤]، وفي آل عمران [١٩٠-١٩١]: ﴿إِن فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ﴾.

نلاحظ أن مقصود الآيتين واحد وهو بسط الأدلة على وجود الله، لكنه روعي في البقرة مقام الإطناب وفي آل عمران مقام الإيجاز. قال في نظم الدرر في بيان هذا الاختلاف: وذكر سبحانه وتعالى في أخت هذه الآية - يقصد آية آل عمران - ذكر ثمانية أنواع من الأدلة واقتصر هنا على ثلاثة. لأن السالك يفتقر في ابتداء السلوك إلى كثرة الأدلة فإذا استنار قلت حاجته إلى ذلك، وكان استغراق الأدلة كالحجاب الشاغل له عن استغراق القلب في لجج المعرفة، واقتصر هنا من آثار الخلق على السماوية يقصد في آل عمران.

لأنها أفهر وأبهر والعجائب فيها أكثر وانتقال القلب منها إلى عظمتها سبحانه وكبريائه أشد وأسرع. وختم تلك بما هو لأول السلوك العقل - يقصد آية البقرة - .
وختم هذه بلبه لأنها لمن تخلص من وساوس الشيطان وشوائب الهواجر المانعة من الوصول إلى حق اليقين بل علم اليقين^(١).

٤) قوله تعالى: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجَكُمُ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقَاتِلُوكُمْ فِيهِ﴾ [البقرة/١٩١]، وقال في ما بعد: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة/٢١٧].
فلماذا قال في الأولى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾، وفي الثانية: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾.

(١) البقاعي نظم الدرر. ١٩٧/٢.

والسبب في ذلك - والله أعلم - أن الآية الأولى - كما يقول السامرائي - جاءت في سياق الشدة على الكافرين ﴿واقتلوهم حيث تقفتموهم وأخرجوهم من حيث أخرجوكم﴾ فناسب ذلك التعبير باللفظ الأشد أما الآية الثانية فجاءت في سياق وصف كبائر أعمال الكافرين حيث قوله: ﴿قل قتال فيه كبير﴾ ثم قال: ﴿وأخرج أهله منه أكبر عند الله﴾^(١).

وقد يكون ذكر اللفظ (أكبر) من باب تناسب الألفاظ لأنه قال في نفس الآية: ﴿قل قتال فيه كبير﴾ ثم قال: ﴿وأخرج أهله منه أكبر عند الله﴾ فناسب ذلك التعبير بالأكبر.

أما الآية الأولى فجاء فيها التعبير بالأشد على الأصل وليناسب الشدة في قتال الكفار.

٥) قوله تعالى: ﴿وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم﴾ [البقرة/٢١٥] وقال في ما بعد: ﴿وما تنفقوا من خير فإن الله به عليم﴾ [البقرة/٢٧٣] وفي آل عمران [٩٢]: ﴿وما تنفقوا من شيء فإن الله به عليم﴾. فلماذا قال في الأولى: ﴿وما تفعلوا من خير﴾ وفي الثانية: ﴿وما تنفقوا من خير﴾ وفي الثالثة: ﴿وما تنفقوا من شيء﴾.

نلاحظ أن آية البقرة الأولى جاءت في سياق الإحسان إلى الوالدين والأقربين واليتامى وطوائف المستضعفين الأخرى، فتجده قال في نهاية الآية: ﴿وما تفعلوا من خير﴾ لأن الفعل أعم من الإنفاق حيث يشمل الإنفاق وغيره من ضرورب الرعاية والإحسان فلذلك عبر بالفعل ليشمل كل إحسان وخصوصاً للوالدين إذ الأمر ليس متوقفاً على الإنفاق للأموال.

أما في الآية الثانية من البقرة فقال: ﴿وما تنفقوا من خير﴾ لأن السياق لا يحتمل إلا هذا فالموضوع كان الحديث فيه عن الإنفاق على المتعفين الذين أحصروا في سبيل الله ولا يسألون الناس فلا سبيل إلى سد حاجتهم إلا بالإنفاق عليهم لأنهم محتاجون إلى ذلك.

وفي آل عمران قال: ﴿وما تنفقوا من شيء﴾ فشيء من ألفاظ العموم وجاءت مناسبة للأمر بعموم الإنفاق مما يجب الإنسان ويرضاه لنفسه.

٦) قوله تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين﴾ [البقرة/٢٥١]، وفي الحج [٤٠]: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز﴾ فما سر الإطناب في وصف الفساد في الحج دون آية البقرة؟

معلوم أن هاتين الآيتين تتحدثان عن سنة من سنن الله في الاجتماع البشري، هي دفع الله لأهل الباطل بأهل الحق، وتمكين أهل الحق من أهل الطغيان والظلم^(٢).

(١) السامرائي، التعبير القرآني، انظر ص ١٥٨.

(٢) السيد رشيد رضا، المنار، انظر ٤٩١/٢.

لكن روعي مقام الإطناب في آية الحج لأنها الأسبق في النزول على آية البقرة، بيان ذلك أن آية الحج كانت في دائرة الآيات النازلة في تشريع الجهاد، ولا ريب أن ذلك في مرحلة متقدمة من العهد المدني ومن هنا جاء التفصيل في آية الحج لهذا القانون أعني قانون الدفع الإلهي ونصرة المؤمنين على الكافرين وهو النظام الذي يبين الحكمة من تشريع القتال من الإسلام فلولا هذا التشريع لتهدمت جميع أركان العمران البشري بما فيها دور العبادة لمختلف الطوائف وهي التي أمر الله أن يحافظ على حرمتها وأن لا يعث بها.

ولما كانت آية الحج هي الأسبق من حيث النزول ناسب ذلك التفصيل والإطناب في بيان الحكمة من تشريع الجهاد، وحتى يزداد المؤمنون في تلك المرحلة ثقة بنصر الله المبين. أما في آية البقرة فجاء بيان هذه الحكمة على الإجمال فقال: ﴿لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ ولم يذكر فيها شيئاً من ضروب الفساد لتهديم البيع والصلوات والمساجد والسبب في طي هذا التفصيل لضروب الفساد هو تقدم ذلك في سورة الحج.

وهناك سبب آخر لهذا الإجمال يمكن أن يفهم من خلال مراجعة السياق القرآني ذلك أن آية البقرة جاءت في أعقاب الحديث عن قصة طالوت وجالوت وكيف نصر الله الأول على الثاني، فكانت هذه القصة بمثابة شرح وتبيان لقانون الدفع الإلهي، هذا الأمر الذي أغنى عن تفصيل ضروب الفساد التي يمكن إدراك شيء منها من خلال معايشة واقع تلك القصة من خلال النص القرآني. والله أعلم بمراحده.

٧ قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة/٢٧٤]، وقال في ما بعد: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة/٢٧٧]. يسأل عن سقوط الفاء من الآية الثانية دون الآية الأولى.

جواب ذلك أنه في الآية الأولى قال: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ يرى أبو البقاء أن الفاء دخلت لشبه الذي بالشرط في إبهامه ووصله بالفعل^(١).

ويرى القاضي أبو السعود أن الفاء هنا للسببية أي إن ما قبلها سبب في ما بعدها^(٢). وحاصل الكلامين واحد حيث إن نيل الأجر العظيم مسبب عن الإنفاق وجاء بمثابة الجواب للموصول الذي يشبه الشرط. أما الآية الثانية فجاء الأمر فيها بصيغة الإخبار ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا...﴾ فختتم بذكر الجزاء بقوله: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾.

(١) العكبري، العلامة محب الدين أبو البقاء، عبد الله من الحسين بن عبد الله. املاء ما من به الرحمن، ٥٤٦/١.

(٢) أبو السعود، إرشاد العقل السليم ٢٦٥/١.

٨) قوله تعالى: ﴿لَا يَأْخُذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [البقرة/٢٢٥]، وفي المائدة [٨٩]: ﴿لَا يَأْخُذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾.

نلاحظ أن آية البقرة روعي فيها مقام الإيجاز لأنها جاءت في مقام النهي عن كثرة الحلف بالله بسبب ودون سبب. فجاءت الآية بنفي الإثم عن اليمين اللغو من غير تفصيل للحكم اليمين المنعقدة التي يؤخذ الله عليها. ولما كانت المائدة من أواخر ما نزل فقد جاء فيها تفصيل كفارة اليمين تمييزاً لإقرار هذا الحكم الشرعي.

الفصل الثاني

المقارنة والموازنة بين كتب المتشابه اللفظي الثلاثة.

ويشتمل على أربعة مباحث هي:

المبحث الأول:

منهج الكتب الثلاثة في عرض المتشابهات.

المبحث الثاني:

المصادر العلمية لكتب المتشابه اللفظي

المبحث الثالث:

القواعد العامة عند أصحاب الكتب الثلاثة في توجيه المتشابهات.

المبحث الرابع:

أهداف الكتب الثلاثة ومقاصدها في عرض المتشابه اللفظي.

تمهيد

تعرفنا فيما سبق على علم التشابه اللفظي من الناحية العملية، كما علمنا أن كتب التشابه اللفظي -الدرة والبرهان وملاك التأويل- كانت هي المصادر المعول عليها أكثر من غيرها في توجيه التشابهات نظراً لإحرازها قصب السبق في هذا الموضوع.

ومن هنا فإنني سأقوم في هذا الفصل بإجراء بعض الموازنات والمقارنات فيما بين هذه المؤلفات المعتمدة في علم التشابه اللفظي. وذلك من حيث مناهجها، وأساليبها ومصادرها العلمية، بالإضافة إلى قواعدها في توجيه التشابهات ومقاصدها وأهدافها.

المبحث الأول

منهج الكتب الثلاثة في عرض التشابهات

بعد الدراسة المفصلة لما عرضه أصحاب كتب التشابه اللفظي - كما تبين فيما مضى - نستطيع الآن أن نخطط خطوات نتعرف من خلالها على أهم الركائز المنهجية التي سار عليها أصحاب كتب التشابه في توجيه التشابهات، وأرى أنها تنحصر فيما يأتي:

أولاً: إيراد النظائر المتشابهة والسؤال عن أسباب الاختلاف فيما بينها.

كان الخطيب وابن الزبير يوردان نظيرين أو أكثر من النظائر المتشابهة في كل موقع من مواقع التشابه. ثم يتساءلان عن علة التكرار فيما بين هذه النظائر إن كانت مما كرر بالألفاظ المتفقة. أو عن أسباب الاختلاف فيما بينها إن كانت من المكرر بالألفاظ المختلفة وهو الأغلب.

وبخالف الكرمانى هذا المنهج حيث كان يكفي بإيراد النظائر المتشابهة بشكل مقتضب وخاصة فيما يتعلق بموضع السؤال وذلك بإيراده جزءاً واحداً من أجزاء كل آية أو نظير يراد الحديث عنه. وهذا خلافاً لصاحبيه اللذين كانا يوردان هذه النظائر من الآيات المتشابهة بكامل أجزائها.

ومن الأمثلة على ما تقرر ما وقع من الاختلاف بين الآيتين التاليتين حيث قال في البقرة [٩٥، ٩٤] ﴿فَتَمْنُوا الموتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ، وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا بِمَا قَدِمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ﴾. وفي الجمعة [٦٧-٧٧] ﴿فَتَمْنُوا الموتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ، وَلَا يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا بِمَا قَدِمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ﴾.

يقدم صاحب الدرة لبيان الاختلاف بين هاتين الآيتين إذ يقول: "فللسائل أن يقول هل ما في الآية الأولى يقتضي (لن) الناصبة. وفي الثانية ما يوجب الاختصار على (لا) ورفع الفعل بعدها" ثم يجيب عن هذا الاختلاف^(١). وقد مر في التطبيق.

ويتأثر ابن الزبير في هذا المسلك من التمهيد في طرح السؤال حيث يقول بعد ذكره للآيتين المتقدمتين في البقرة والجمعة: "فيسأل عن تخصيص آية البقرة بقوله: (ولن يتمنوه) وآية الجمعة بقوله: (ولا يتمنوه) مع الاتحاد الإخباري"^(٢).

أما تاج القراء فلا يقدم شيئا من نسل هذا الذي عند صاحبيه وإنما يكتفي ببيان سبب الاختلاف بشكل مباشر دون أن يعهد بالسؤال عنه^(٣).

وهذا مسلك عام تبناه الكرمانى في كتابه وذلك لأنه بنى كتابه على الإيجاز والاختصار. ومن الواضح أن هذا المسلك الذي سلكه الكرمانى في إيراد الآيات وأسباب الاختلاف فيما بينها بهذا الاقتضاب من الواضح أنه في كثير من الأحيان يخل بفهم القارئ الذي يريد تدبر الآيات المتشابهات لأول مرة، بحيث لا يستطيع تدبر الآيات وفهمها لأن سياقها غير مكتمل في كتاب البرهان. ولا يستطيع القارئ أن يكمل فهمه بوضوح من مقصود الكرمانى إلا إذا راجع كتاب درة التنزيل، فهناك يكون الكلام قد بسط أكثر مما عند الكرمانى. هذا علاوة على أن صاحب الدرة يورد السياقات المتشابهة بصورة أوفى مما عند الكرمانى.

وللتأكد من صحة ما تقرر اقرأ مثلاً موضع التشابه بين آيتي البقرة [١٢٠، ١٤٥] ﴿وَلَنُؤْتِيَنَّكَ آيَاتِنَا فَاتَّبِعِ الْآيَاتَ﴾ و﴿وَلَنُؤْتِيَنَّكَ آيَاتِنَا فَاتَّبِعِ الْآيَاتَ﴾ وفي الثانية: ﴿مَنْ يَجْعَلْ لِّشَأْنِهِ فَتْرَةً﴾. تلاحظ أن الكرمانى يجتزئ قول الخطيب بشكل مقتضب بحيث من المفيد مراجعة ما عند الخطيب في هذا المكان حتى تستطيع أن تتبين ما أراده الكرمانى لأن ما عند الأخير هو عين ما عند صاحب الدرة^(٤).

أما إن كان بين الآيتين أو الآيات من النظائر المتشابهة أكثر من سبب من أسباب الاختلاف، تجد أن الخطيب وابن الزبير يتساءلان عن هذه الأسباب مجتمعة ثم يجيبان عن هذه الأسئلة واحداً واحداً كل على حدة. وهذا اتجاه عام عند الرجلين^(٥).

وأحياناً يخالف ابن الزبير هذا المنهج فتحده بطرح كل سؤال على حدة ثم يجيب عنه وهكذا إلى غيره مفرداً كل سؤال يسأل عنه بإجابة على حدة. ومن الأمثلة على ذلك ما يتعلق بالتشابه الوارد في

(١) درة التنزيل ص ٣٤.

(٢) ملاك التأويل ٨٣/١.

(٣) انظر البرهان ص ٣٠، فقرة ٢٢.

(٤) انظر درة التنزيل ص ٢٥، والبرهان ص ٣٠، فقرة ٢٤، ومن الأمثلة الأخرى على هذه الحقيقة قارن بين ما ذكره صاحب الدرة ص ٤٧-٥٠، وبين ما ذكره الكرمانى في نفس الموضع ص ٣٧، فقرة ٤٢.

(٥) انظر مثلاً درة التنزيل ص ١٤-٢٠ وملاك التأويل ٦٧-٥٨/١.

ذكر النعيم الآخروي للمؤمنين في سورة النساء والمائدة وغيرهما من السور. حيث يتضح أن الخطيب يورد أسباب الاختلاف مجتمعة ثم يجيب عليها.

أما ابن الزبير فيخالف الاتجاه العام بذكر كل سؤال على حدة مفرداً له بالإجابة ثم يلقي السؤال الذي بعده حتى يجيب عليها جميعها^(١).

ويلحظ على الكرمانى أنه يجيب عن هذا الموضوع في فقرات مقتضبة ومختصرة يجعلها ماثلة في مواضع متفرقة من كتاب البرهان على مختلف السور التي وردت فيها هذه النظائر^(٢).

وفي بعض الأحيان - وذلك على الندرة - نجد ابن الزبير يطرح الأسئلة مجتمعة ثم يجيب عنها على الجملة غير مفرق بين جواب سؤال وآخر. ويكتفي في نهاية الكلام بالقول "وقد تحصل الجواب عن الكل" من ذلك ما أورده في الآية (٤٠) من الأنعام: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ﴾ وما يليها من النظائر المتشابهة حيث يورد أربعة أسئلة يجيب عنها مجتمعة على الجملة^(٣).

ثانياً: توجيه النظائر المتشابهة بروح علمية أصيلة.

اخطأ أصحاب كتب التشابه لأنفسهم هذا المنهج في توجيه التشابهات، هذا ولقد تعرفنا من خلال فصل التطبيق والمصادر على الحجم الهائل من المقدرة العملية التي كان يتمتع بها أصحاب الكتب الثلاثة.

ومما يلحظ هنا اختلاف وجهة نظر أصحاب الكتب الثلاثة بالنسبة لكثير من المواقع المتشابهة، ولا غرابة في أن يكون ذلك خصوصاً إذا ما علمنا أن توجيه التشابهات أمر اجتهدى يقوم على استثمار آلات من العلوم المختلفة، ولكل وجهة هو مولياها.

ثالثاً: تكرار كتب التشابه الحديث عن بعض الآيات المتشابهات ويعد صاحب الدرة الأقل تعرضاً لمثل هذا في أحيان قليلة. من ذلك ما وقع بين آيتي يونس [١٨]، والفرقان [٥٥]: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾، وفي الفرقان ﴿مَا لَا يَنْفَعُهُمْ﴾، نجد أن الخطيب يكرر الحديث عن هذا الموضوع مرتين في يونس والفرقان^(٤) والظاهر أن ذلك وقع بطريق السهو.

أما ابن الزبير فهو الآخر يسهو، فيتعرض لتكرير الحديث عن بعض التشابهات من ذلك تقديم العذاب على المغفرة في المائدة دون الواقع في البقرة حيث يكرر ذلك في السورتين^(٥). ومن ذلك

(١) انظر درة التنزيل ص ١٠٠-١٠٤، وملاك التأويل ١/١٩٣-١٩٩.

(٢) انظر البرهان ص ٤٨، فقرة ٧٠، وص ٥٦، فقرة ٩١، وص ٨٨، فقرة ١٧٦، وص ١٨٨، فقرة ٥٠٦.

(٣) انظر ملك التأويل ١/٣٢٢-٣٢٤.

(٤) انظر درة التنزيل ص ٢٠٩، وص ٣٢٨.

(٥) انظر ملك التأويل ١/١٣٨ وص ٢٥٢.

الاختلاف الواقع بين آيتي لقمان [١٧]، والشورى [٤٣]: ﴿إِنْ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ مع زيادة لام التأكيد في آية الشورى^(١).

وأحياناً يكرر ابن الزبير الحديث عن بعض التشابهات ويكون ما حكاه في المرة الأولى مختلفاً عما قرره في المرة الثانية لكنه من باب اختلاف التنوع وليس التضاد. من ذلك ما بينه من الاختلاف بين آيتي طه [١٢٨]، والسجدة [٢٦]، ففي طه: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ﴾، وفي السجدة: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ﴾ يتحدث ابن الزبير عن زيادة (من) في آية السجدة دون آية طه فمرة يقول أن (من) ذكرت في مقام التفصيل في الوعيد والتهديد. وفي المرة الثانية يؤكد أن (من) هذه لتأكيد استغراق العموم في آية السجدة^(٢).

هذا ومع أن هذين القولين لا يتعارضان إلا أنه من الأفضل التزام موقف موحد بالنسبة لهذه الحروف كما كان يفعل الخطيب - رحمه الله - حيث أكد أكثر من مرة أن (من) التي تأتي قبل الظروف إنما تكون لا ابتداء الغاية ولحد الجهة التي يتم الابتداء منها - وقد مر-.

أما بالنسبة للكرماني فيعد أكثر الثلاثة تعرضاً لتكرار ذكر النظائر المتشابهة، ومن الواضح أنه يكرر ذكر هذه النظائر على اختلاف ورودها في السور المختلفة من أجل التنبيه عليها مرة أخرى في أكثر من سورة وحيث وقعت. وهذا أسلوب مقصود من تاج القراء يمكن ملاحظته من خلال نظرة عابرة في كتاب البرهان.

رابعاً: اختلاف الكتب الثلاثة في استقراء مواقع التشابه في القرآن الكريم، لا غرابة في أن يكون ذلك إذا ما عرفنا أن تحديد الآيات المتشابهات أمر يتوقف على الرأي والاجتهاد ولا يضير الاختلاف في عدد الآيات المتشابهات، فكله من كلام الله الحكيم الخبير الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

هذا ومما يلحظ هنا أن وجهة الكتب الثلاثة تكاد تتفق على ما ذكره صاحب الدرة من التشابهات مع بعض الإضافات التي ذكرها الكرماني وابن الزبير.

إلا أن ابن الزبير أغفل موضعاً واحداً مما عرض له صاحب الدرة وتابعه عليه الكرماني وهو ما جاء في آخر التوبة قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يَصِيْبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْنُونَ مَوْطِئًا يَغِيْظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيْلًا إِلَّا كَتَبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ أَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ وَلَا يَنْفَقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كَتَبَ لَهُمْ﴾ [التوبة/ ١٢٠، ١٢١]

(١) ملاك التأويل، انظر ١/١٨١، و ٢/٧٩٠.

(٢) انظر ملاك التأويل ٢/٢٨٢-٢٨٨، و ٢/٦٨٧، ٦٨٨.

هذا وقد يكون الاتفاق فيما بين الرجلين في الوسيلة في توجيه التشابه التي من الممكن ان تؤدي الى نفس الغاية من البيان. كأن يعتمد الاثنان مثلاً على قاعدة التناسب في بيان بعض التشابهات بحيث يصل الاثنان إلى نفس النتيجة غالباً.

ومما يؤكد ما تقرر ما جاء في رأي الكرمانى وابن الزبير حول آية المائدة [٤٠] عند قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مَلِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ يذكر الكرمانى أنه قدم ذكر العذاب لأن الآية أو السياق جاء في وعيد السارقين^(١). ويوسع ابن الزبير من قاعدة هذا التناسب قائلاً إن السياق تضمن وعيد المحاريين والسارقين فناسب ذلك ذكر العذاب مقدماً على المغفرة^(٢).

وهكذا أجد أن كلا من الرجلين أفاد من قاعدة التناسب وفهم السياق بحيث وصل الاثنان إلى نفس النتيجة، ولا يشترط أن يتأثر اللاحق بالسابق.

لأن ابن الزبير لم يصرح بمعرفته لكتاب البرهان كما ذكرت ذلك من قبل على أننا نجد أحياناً اختلاف وجهة أصحاب كتب التشابه اللفظي في تحديد النظائر المتشابهة بحيث يذكر كل واحد منهم نظيراً مختلفاً عن الآخر. من الأمثلة على ذلك ما وقع في سورة آل عمران [١٨٤] حيث قوله تعالى: ﴿إِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزَّبْرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾. نلاحظ أن الخطيب والكرمانى يذكران لهذه الآية نظيراً مماثلاً من سورة فاطر [٢٥] وهو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزَّبْرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ يسأل الخطيب والكرمانى عن سبب ذكر الباء ثلاث مرات في آية فاطر دون آية آل عمران^(٣).

أما ابن الزبير فيذكر نظيراً آخر لهذه الآية وهو ما وقع في فاطر [٤] أيضاً حيث قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ حيث يتساءل عن تأنيث فعل التكذيب في آية فاطر دون آية آل عمران المتقدمة^(٤).

ولا ريب في أن ما اعتمده الخطيب والكرمانى أقرب في كونه من التشابه من حيث اللفظ. وإن كان ما ذكره ابن الزبير هو الآخر من الممكن أن يكون من التشابه أيضاً.

خامساً: عرض الآيات المتشابهة وفق ترتيب الآيات في المصحف غالباً. كان أصحاب كتب التشابه يراعون ذكر الآية من حيث أول ورود لنظائرها المتشابهة في القرآن الكريم. ومن الواضح أن ابن الزبير كان الأكثر ترتيباً لهذه الآيات حسب ورودها مرتبة في السور المختلفة. وهذا خلاف ما

(١) انظر البرهان ص ٤٠، فقرة ٥٠.

(٢) انظر ملاك التأويل ١/١٣٨.

(٣) انظر درة التنزيل ص ٧٤، والبرهان ص ٤٧، فقرة ٦٧.

(٤) انظر ملاك التأويل ١/١٨١.

اعتمده الخطيب والكرماني من توزيع التشابهات على مختلف السور. فقد كانا يحرصان - بنسبة أو بأخرى - على تخصيص كل سورة بعدد من الآيات المتشابهات.

لهذا فإنه كان ابن الزبير كثيراً ما يتعرض إلى مواضع من التشابه في مواقع متقدمة من كتابه، في حين نرى أن هذه المواضع نفسها قد تأخرت عند الخطيب والكرماني إلى سور لاحقة انسجاماً مع طريقتهم في توزيع التشابهات. وقد كنت في فصل التطبيق أجمع بين هذه الآراء المتفرقة بالنسبة للموقع الواحد من التشابه. فبالنسبة لما كان يورده ابن الزبير في سورة البقرة - مثلاً -، كنت أجد الخطيب والكرماني يؤخران الحديث عنه إلى سورة العنكبوت وهكذا^(١).

فهي إذن مسألة إجرائية تتعلق بترتيب ذكر الآيات المتشابهات.

هذه هي الركائز المنهجية التي سار عليها أصحاب كتب التشابه اللفظي في توجيههم للنظائر القرآنية المتشابهة. وقبل أن أختتم حديثي في هذا المبحث، أرى أن من الضروري أن أتحدث عن المميزات العامة لأسلوب أصحاب الكتب الثلاثة في عرض التشابهات. ويبرز ذلك من خلال المميزات الآتية:

١) يسر الأسلوب وسهولة العبارة. تمتاز لغة أصحاب كتب التشابه اللفظي بالسهولة والبساطة في العرض لا سيما وأن موضوع هذه المؤلفات هو بيان وشرح الآيات المتشابهات. فلا غرابة إذن أن نجد هذا الأسلوب السلس المفهوم المنبعث من روح البيان القرآني والمنبثق من فهم كتاب الله العزيز. وتمتاز عبارة الخطيب بالتوسط والاعتدال في العرض، فما هي بالموجزة المخلة ولا بالطويلة المملة في غالب الأحيان. وقليل ما نجده وكما يتابعه ابن الزبير يتوسع في ذكر الشواهد القرآنية والشعرية وذكر فروع من العلوم الأخرى تلزم في توجيه الآيات المتشابهات. وقد تم التعرض لذكرها حينما تحدثنا عن مصادر كتب التشابه اللفظي.

وحقيق بالقول هنا أن صاحب الدرة كان أقل تعرضاً لمسائل العلوم المختلفة من ابن الزبير. فلم يكن ليأخذ منها إلا بالقدر الذي يلزم في فهم التشابه اللفظي.

أما الكرماني فيتصف أسلوبه بإيجاز العبارة، فقد علمنا أنه بنى كتابه على اختصار كلام الخطيب. وأضاف عليه شيئاً بنفسه. وغالباً ما كان هذا الإيجاز الذي اعتمده الكرماني موفياً للغرض، الأمر الذي يظهر براعة الرجل ومقدرته على التعبير بكلمات قصيرة عن معاني كثيرة.

٢) تفوق ابن الزبير على صاحبيه في كثرة الاستطراد والعرض الشمولي لأسباب التشابه والاختلاف بين الآيات. فقد علمنا في الميزة الأولى أن ابن الزبير كان أكثر إطناباً من الخطيب والكرماني. وتكمن مظاهر الإطناب والتوسع عند ابن الزبير فيما يأتي:

(١) فمثلاً قوله تعالى في البقرة [١٦٤]: ﴿فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾، وفي العنكبوت [٦٣]: ﴿مَنْ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾. نجد أن ابن الزبير يتحدث عن هذا الموضع في سورة البقرة في حين يؤخره الخطيب والكرماني إلى سورة العنكبوت (انظر ملاك الشاويل ١/١٠١، ودرة التنزيل ص ٣٥٨ والبرهان ص ١٥٤، فقرة ٣٨٤)، وهناك أمثلة كثيرة من هذا القبيل.

(أ) تعرض ابن الزبير لشرح أسباب أكثر من أسباب التشابه والاختلاف بين الآيات ونظائرها المتشابهة. فتجد ابن الزبير مثلاً عند الحديث عن آية البقرة [٥٨]: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَاكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَداً﴾ ونظيرتها من الأعراف في ذكر بني إسرائيل تجد أن الخطيب والكرماني يذكران ستة من وجوه الاختلاف بين الآيتين، في حين يذكر ابن الزبير عشرة من وجوه هذا الاختلاف مما يوحى بالسعة والشمول أكثر من صاحبيه^(١).

(ب) توسع ابن الزبير في ذكر مصادره العلمية. وقد تحدثنا عن ذلك بوضوح عند الحديث عن مصادر كتب التشابه اللفظي.

(ج) توسع ابن الزبير في تحليل الفواصل في النظائر المتشابهة، وفي تحليل مناسبة المحكي من قصص الأنبياء في مختلف السور.

فمن أمثلة ما توسع في تحليله من الفواصل ما وقع من الاختلاف بين آية البقرة [٢٣٤]: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾. وجاء في الآية [٢٤٠] من السورة نفسها: ﴿فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. ففي حين يكتفي الخطيب والكرماني في بيان الفرق بين المعروف الأول والثاني والتعبير بالباء و (من) في الآيتين، يذهب ابن الزبير إلى ما هو أبعد من هذا مبينا سبب ختم الآية الأولى بصفة الخيرة، وسبب ختم الثانية بالعزة والحكمة إضافة إلى السببين المتقدمين^(٢).

ومن أمثلة ما توسع به ابن الزبير من تحليل مناسبة المحكي من قصص الأنبياء في مختلف السور ما بينه من التشابه الواقع في قصة نوح بين الأعراف وهود والمؤمنون، فقد كان يتحدث عن مناسبة الوارد من قصة نوح - عليه السلام - لموضوع السورة التي جاء فيها. أما الخطيب فكان يكتفي بالإشارة إلى أن هذه السور تشير إلى مقامات وعظية مختلفة للأنبياء مع أقوامهم^(٣).

أما تاج القراء فكان متفقاً مع الخطيب في معظم الأحيان.

(د) توسع ابن الزبير في ذكر الشواهد القرآنية والشعرية على مسائل عامة وتفرعات استطرادية كان يطيل في بيانها أكثر من صاحبيه. ولقد مر في فصل المصادر التعرض إلى الكثير من مثل هذا.

(هـ) أسلوب الفنقلة. وأعني بذلك افتراض الاعتراضات على ما يتبنى من الآراء ومن ثم الإجابة على مثل هذه الفروض. وهذه الطريقة في العرض كثرت عند أصحاب كتب التشابه اللفظي، وذلك من أجل سد الثغرات أمام ما يتبنونه من الآراء في توجيه التشابهات.

(١) انظر درة التنزيل ص ١٤-٢٠، والرهان ص ٢٧، ٢٨، ٢٩، ١٧، وملاك التأويل ١/٥٨-٦٧.

(٢) انظر درة التنزيل ص ٥٢، والرهان ص ٣٩، ٤٧، وملاك التأويل ١/١٢٧-١٣٠.

(٣) انظر ملاك التأويل ١/٣٨٤-٤٠٠، والدرة ص ١٤٩-١٥١.

ولقد كثر هذا الأسلوب في كتابات ابن الزبير يليه الخطيب. أما تاج القراء فلم يلحظ عليه مثل هذا الأسلوب في العرض لبناء كتابه على الإيجاز.

فمن أمثلة ما اعتمده الخطيب ما بينه في سورة الأنعام حيث ذكر أن همزة الإنكار والتوبيخ إنما تدخل على (لم) حينما يقصد التنبيه على ما هو معلوم بالاستدلال، كقوله تعالى في الأنعام: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمْكِنْ لَهُمْ﴾ [الأنعام/٦] فهذا الإهلاك ثبت بطريق العلم لا بالمشاهدة.

وتدخل هذه الهمزة على الواو في (ولم) حيث يقصد التنبيه على الاعتبار بما هو مشاهد، ويكون من باب العطف على ما قبله: ﴿أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾ [الشعراء/٧] فكانه قال كذبوا رسلي ولم يعتبروا بما أنبت الله لهم في الأرض من الأشياء التي يشاهدونها بأعينهم.

وبعد أن يقرر الخطيب ما تقدم بيانه يقول: فإن عارض معارض بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوْ السَّمَاءِ﴾ [النحل/٧٩] وقال: هذا من القسم الذي يشاهد. وحقه أن يكون كقوله (أو لم) كما كان في قوله: ﴿أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك/١٩] وهما في شيء واحد، فما بالهما اختلفا من حيث وجب أن يتفقا؟ والانفصال أن يقال: إنا عللنا مواضع (ألم) بما يوجب أن يكون هذا الموضع من أماكنها. ألا ترى أننا قلنا هو كل موضع ينهون عليه ابتداء من غير تنبيه على شيء مثله مما قبله. وعللنا المشاهدات بما خرج هذا عنها، لأن قبل هذه الآية: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بَطُونٍ أَمْهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل/٧٨]: ﴿أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ﴾ فبنيت هذه الآية على الآية التي أخبر الله فيها عن أحوال الإنسان، وأنه أخرجهم أطفالاً صغاراً من بطون أمهاتهم لا يعلمون منافعهم فيقصدونها، ولا مضارهم فيتجنبونها، ثم بصرهم حتى عرفوا، ونبههم على ما يشاهد كل من تصرف الطير في الهواء وعجزه عن مثل ذلك، وكان هذا مقروناً بأولى الأحوال ولم يتقدمه أمثال له يقع التنبيه عليها قبله، فيكون في حكم ما يعطف على ما تقدمه^(١).

وبما تعرض له ابن الزبير من هذا الأسلوب ما بينه في آية آل عمران [١٣٣]: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾، وفي الحديد [٢١]: ﴿كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ يبين ابن الزبير أنه حذف المضاف من آية آل عمران (كعرض) لأنها بنيت على قصد أكبر من المبالغة في ذكر الجزاء للمتقين. وبعد هذا التمهيد يقول ابن الزبير: "فإن قيل ولما خصت آية آل عمران بما تمهد من قصد المبالغة

والتعظيم دون آية الحديد؟ قلت: لبنائها على الحز على الجهاد وعظيم فضله وذكر قصة بدر وأحد .. " إلى آخر ما قاله في هذا الشأن^(١).

وهكذا يتضح أن هذا الأسلوب في العرض له فائدة كبيرة سواء أكان ذلك في سد الثغرات أمام ما قد يتبنى من الآراء في توجيه التشابه كما رأينا من المثال المتقدم عند الخطيب. أم كان ذلك في أدائه لجوانب تكميلية في توجيه بعض التشابهات الأخرى كمسألة إبداء التناسب كما رأينا في المثال المتقدم عند ابن الزبير.

(١) انظر ملاك التأويل ١/١٧١ - ١٧٦.

المبحث الثاني

المصادر العلمية لكتب المتشابه اللفظي

استقت كتب المتشابه اللفظي مادتها العلمية من المنقول والمقول على حد سواء، وقد تم تفصيل ذلك عند الحديث عن مصادر كتب المتشابه اللفظي كما مر في الباب الأول من هذه الدراسة. وإليك الآن المقارنة بين هذه المؤلفات من حيث مصادرها العلمية.

أولاً: جوانب المأثور

من الواضح أن ابن الزبير يليه الخطيب كانا هما الأكثر تعرضاً لذكر الشواهد القرآنية. فكثيراً ما كانا يستشهدان بها في توضيح بعض القضايا العامة التي يجهد من خلالها لفهم المتشابهات. وقد تبين في فصل المصادر جوانب استشهاد الكتب الثلاثة بالقرآن على التفصيل^(١).

ولم يتوسع الكرمانى - كمعاداته - في ذكر شواهد القرآن لايجازه في توجيه المتشابهات. أما جوانب المأثور الأخرى من شواهد السنة وآثار السلف فكان الخطيب وابن الزبير يتفوقان على الكرمانى أيضاً لنفس السبب المتقدم.

وحقيق بالقول هنا أن ابن الزبير كان أكثر الثلاثة عرضاً لصحيح المأثور. ولعل مرد ذلك إلى خبرته بصحيح الحديث من سقيمه على الأغلب.

وجملة القول أن ابن الزبير كان أكثر من غيره توسعاً في ذكر شواهد المأثور وذلك تمشياً مع استطراداته الكثيرة في ملاك التأويل^(٢).

ثانياً: الجوانب العلمية الأخرى:

أما من حيث الجوانب العلمية الأخرى كالمصادر التفسيرية وعلوم القرآن واللغة، فمن الواضح أن ابن الزبير تفوق على صاحبيه في توثيق مادته العلمية. فكثيراً ما كان صاحب ملاك التأويل يذكر مصادره من كتب التفسير واللغة كما فصلت ذلك من قبل^(٣).

أما الخطيب والكرمانى فلم يكونا يتعرضان لشيء من هذا إلا على الندرة، فأحياناً ما كنا نجدهم ينقلون عن بعض التفاسير التي لم تعرف لدينا بعد. كنقل الخطيب عن كتاب يسميه جامع التفسير، والكرمانى عن كتابه لباب التفسير^(٤). هذا عدا عن بعض النقول اليسيرة عن المصادر اللغوية ككتب

(١) انظر ما تقدم بيانه ص ٥٢-٥٥.

(٢) تقدم الحديث في فصل المصادر عن جوانب استشهاد أصحاب الكتب الثلاثة بشواهد السنة وأقوال السلف راجع ما تقدم ص ٦٠-٦١.

(٣) انظر ما تقدم في فصل المصادر، ص ٦٢-٦٤.

(٤) تقدم التفصيل بأكثر من هذا في المصادر انظر ص ٦٢.

الزجاج والأخفش في معاني القرآن، كما بينت لك ذلك في فصل المصادر بحيث لم يسجل هذا عند الخطيب والكرماني إلا مرة أو مرتين.

هذا ويمكنني استكمال جوانب المقارنة بين كتب المتشابه اللفظي من حيث مصادرها العلمية من خلال تسجيل الملاحظات التالية:

(١) كثيراً ما كان الخطيب يتعرض للحديث عن بعض الفروع والمسائل النحوية، وتلاحظ كيف أن الكرماني وابن الزبير يتأثران بها. أما الكرماني فيذكرها بشكل مقتضب، في حين يبسطها ابن الزبير كما هي عند الخطيب وأحياناً بأكثر من ذلك.

ومن الأمثلة على ذلك تناقلهم للحديث عن المذاهب النحوية في تقديم الصابئين على النصاري ورفعها في آية المائدة دون البقرة^(١).

ومن ذلك توسع ابن الزبير في مسألة تأنيث وتذكير الجموع وهذا ما تحدث عنه الخطيب أيضاً لكنه كان بشكل أوجز مما سلكه ابن الزبير^(٢).

(٢) كما يتبين من خلال القراءة في فصل المصادر أن كلا من أصحاب الكتب الثلاثة كان يستطرد في ذكر الجانب الذي يختص به ويرع في تقريره أكثر من غيره.

فالخطيب مثلاً كان يستطرد في تقرير أمهات المسائل النحوية^(٣) وكان الكرماني على دراية بعلم القرآن فكان يتعرض لذكر القرآن في كثير من الأحيان^(٤).

وكذلك الحال بالنسبة لابن الزبير فقد توسع في ذكر القراءات القرآنية، وبرع في بيان وجوه التناسب بين الآيات هذا بالإضافة إلى ما استطرد في بيانه من المباحث الأصولية وغير ذلك من الأمور المختلفة^(٥).

(٣) كما أن هناك الكثير من القضايا البلاغية لم يستقر القول فيها على عهد الخطيب حيث كان رأي ابن الزبير أكثر استقراراً بالنسبة للقول بها. كمسألة التفريق بين الجملة الاسمية والفعلية، ومسألة الالتفات، وبعض حروف المعاني.

فمثلاً تجد الخطيب يقرر دائماً أن (ثم) تفيد تراخي المهلة، ولم يذكر تراخي الرتبة في كثير من

(١) انظر درة التنزيل ص ٢٠-٢٢، والرهان ص ٢٩، فقرة ٢٠، وملاك التأويل ٧٤/١-٧٨.

(٢) انظر درة التنزيل ص ٢٢، ٢٣، وملاك التأويل ٨١/١، ٨٢.

(٣) انظر ما تقدم بيانه ص ٨٩.

(٤) انظر ما تقدم ص ٨١، ٨٢.

(٥) انظر ما تقدم ص ٨٢، ٨٣.

المواضع بحيث كان ابن الزبير في نفس المواضع يضيف الحديث عن تراخي الرتبة^(١). كما يلحظ أن ابن الزبير كان يبدي براعة فائقة في تصوير معاني بعض الحروف تصويراً بيانياً، وسبب ذلك أن قضايا البيان القرآني كانت أكثر استقراراً على عهده مما كان عند الخطيب. فمن ذلك حديثه عن حرف الوعاء (في) في آية النحل [٨٩]: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً﴾ وقد تقدم^(٢).
 (٤) أما بالنسبة لموقف اصحاب الكتب الثلاثة من حروف المعاني فتلاحظ أن رأي الخطيب غالباً ما يكون أكثر استقراراً واتزاناً من صاحبيه. فقد كان الكرمانى وابن الزبير يقولان بالزيادة والتوافق في حروف المعاني، في حين كان الخطيب يرجع إلى الأصل الذي استعمل فيه الحرف كأن تكون (إلى) للانتهاء و (على) للعلو والفوقية^(٣) وبناء على هذا كان يعطي في توجيه التشابهات. ولا ريب أن هذا منهج سليم في العرض يؤدي إلى نتائج سليمة، وهو أفضل من القول بالزيادة أو التوافق.

(١) انظر ما قاله صاحب الدرة حول العطف بالحرف (ثم) ص ٢٠٢، وص ٢٨٢، وص ٤٢٢، حيث قال بأن (ثم) تغير تراخي المهلة في هذه المواضع في حين قال ابن الزبير عن المواضع نفسها أنها لتراخي الرتبة (انظر ملاك التأويل ٤٧٢/١، و ٦٤٩/٢، و ٨٤٥/٢).
 (٢) انظر ملاك التأويل ٦٢٢/٢.
 (٣) انظر درة التنزيل ص ٣٥ ومن الأمثلة على قول الكرمانى وابن الزبير بالزيادة والتوافق انظر البرهان ص ٦٨، فقرة ١٢٠ وص ١٠٣ فقرة ٢٣٣، وملاك التأويل ٥٢٦/٢ و ٨٢٤/٢.

المبحث الثالث

القواعد العامة عند أصحاب الكتب الثلاثة في توجيه المتشابهات

تبين من خلال الدراسة التطبيقية على علم المتشابه اللفظي أن أصحاب الكتب الثلاثة قد استندوا إلى قواعد متعددة ومتنوعة في توجيه الآيات المتشابهات. وهي الأسس والمرتكزات عينها التي تلزم المفسر لكتاب الله في أغلب الأحيان، إذ لا غرابة بأن يكون ذلك بخاصة إذا ما علمنا أن توجيه الآيات المتشابهات وفهمها لون من ألوان التفسير.

وبناء على ما تمهد فإنك تلحظ من خلال القراءة في فصل التطبيق المتقدم أن كتب المتشابه قد اتفق أصحابها على ضوابط ومعايير متعددة في توجيه المتشابهات، كمعرفة المناسبة، وفهم السياق، ومعرفة معاني الكلمات والحروف، إلى غير ذلك مما سيتبين الآن بإذن الله.

وسأقوم الآن بعملية حصر استقرائي لقواعد أصحاب كتب المتشابه اللفظي التي عولوا عليها في توجيه الآيات المتشابهات، ممثلاً على كل واحدة من هذه الأسس والضوابط بعدد من الأمثلة الموجزة مما تم توجيهها في فصل التطبيق.

ويمكن التأكد من صحة هذه الأمثلة بالرجوع إلى فصل التطبيق المتقدم من أجل التأكد من مدى صحة هذه القواعد التي استند إليها في توجيهها. فمن غير الضروري هنا إعادة توجيه هذه الأمثلة مرة أخرى.

وإليك الآن هذه القواعد العامة التي اعتمدوا عليها في توجيه المتشابهات، وذلك كما هو آت:-
أولاً: المناسبة. وهذه القاعدة من أفضل قواعد كتب المتشابه اللفظي وأكثرها شيوعاً في توجيه الآيات المتشابهات. على الرغم من أن الخطيب كان هو السباق في التعويل على معرفة المناسبة في توجيه المتشابهات، إلا أننا نجد ابن الزبير قد توسع أكثر منه في بيان المناسبات على اختلافها وتنوعها.

وقد مر فيما سبق الحديث عن أنواع المناسبات عند أصحاب كتب المتشابه كالمناسبات بين الآيات، وتناسب الألفاظ، والمناسبة الموضوعية، والمناسبة بين السور^(١).

وكل هذه الأنواع كانت وسائل ناجعة ونافعة في فهم المتشابهات.

هذا ولم يكتف أصحاب كتب المتشابه بذكر الأنواع المتقدمة بل راحوا يتوسعون في أشكال أخرى فرعية من أشكال المناسبة. من ذلك بيان مناسبة الفواصل الختامية للآيات المتشابهة، ومن ذلك بيان مناسبة الافتتاح بالحروف المقطعة حيث انفرد ابن الزبير ببيان هذا التناسب في ذكر الحروف المقطعة

(١) انظر ما تقدم بيانه ص ٧٣ - ٧٤.

من دون الخطيب الذي ذكر في مقدّمته أنه أفرد كتاباً خاصاً لبيان المراد بهذه الحروف^(١) - لكنه لم يصل إلينا -.

فكان ابن الزبير - مثلاً - يبين سر افتتاح السور المفتحة بـ (الم) فيذكر أن هذه الحروف مذكورة في هذه السور التي افتتحت بها أكثر من غيرها من الحروف كما مرّ الحديث عن ذلك من خلال التطبيق^(٢).

هذا ويمكنني إبراز أهمية المناسبة في معرفة وتوجيه الآيات المتشابهات من خلال المظاهر التالية:-
(١) قد تشكل المناسبة قاعدة مطردة في فهم عدد من الآيات المتشابهات كمسألة تقديم النفع على الضرر في آيات كثيرة من القرآن، يعلل الخطيب والكرماني هذا بظاهرة التناسب مع ما قبل هذه الآيات وذلك بالقول أن كلّ واحدة منها سبقت بشيء يتضمّن ذكر المنفعة وهو مقدّم على ذكر المضرة - كما رأيت ذلك من خلال التطبيق^(٣).

(٢) يعتمد أصحاب الكتب الثلاثة في أحيان كثيرة على المناسبة ووسائل أخرى في توجيه المتشابهات. من الأمثلة على ذلك اعتمادهم على المناسبة ومعرفة المقصود بحروف النفسي (لا) و (لن) في آيتي البقرة [٩٥] ، والجمعة [٧] : ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيهِمْ﴾ ، وفي الجمعة: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيهِمْ﴾^(٤).

وقد يعتمد البعض على المناسبة إلى جانب تحليل عام للسياق كاعتماد ابن الزبير لهذا الأسلوب عندما بين سرّ افتتاح السور المفتحة بالحمد أول الفاتحة^(٥).

(٣) كثيراً ما تختلف أنظار الخطيب وابن الزبير في تحديد ما يربط الآية بما قبلها من الآيات من حيث القرب والبعد . فغالبا ما تجد الخطيب يربطها بالسياق العام للآيات.

وأمثل لذلك بقوله تعالى في البقرة [٢١٤]: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ ، ففي حين يربطها الخطيب بما قبلها وهو قوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ البقرة [٢١٣]^(٦) ، نلاحظ أن ابن الزبير يربطها بالسياق العام حيث قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ البقرة [٢٠٨]^(٧) حيث تلاحظ توسعه في فهم

(١) انظر درة التنزيل ص ٩.

(٢) انظر ملاك التأويل ٢٩/١-٣١.

(٣) درة التنزيل ص ١٨٠، و ٢٠٩، و ٣٢٨، والبرهان ص ٨٣، ٨٢، فقرة ١٦٠.

(٤) انظر ما تقدم ص ١٦٠.

(٥) انظر ما تقدم ص ١٣٤، ١٣٥.

(٦) انظر درة التنزيل ص ٤٧، ٤٨.

(٧) انظر ملاك التأويل ١١٩/١، ١٢٠.

السياق أكثر من الخطيب . ولا ريب أن ما سلكه الأول أدعى في بيان التناسب إذ لا حاجة لربط الآية بالسياق إذا كان المقصود من الآية بادي الوضوح.

وفي بعض الأحيان نلاحظ أن ابن الزبير يتحدث عن المناسبة الموضوعية لبعض النظائر المتشابهة بحيث يربطها بموضوع السورة العام ، وهذا خلاف ما يفعله صاحب الدرة الذي يربط هذا النظر بما قبله . من ذلك قوله تعالى في النساء [١٤٩]: ﴿إِنْ تَبَدُّوا خَيْرًا أَوْ تَخَفَوْهُ أَوْ تَعَفَّوْا عَنْ سُوءِ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفْوًا قَدِيرًا﴾، فالخطيب يرى أن الآية اختصت بذكر إبداء الخير لما تقدمها قوله تعالى: ﴿لَا يَحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ [النساء/١٤٨] ^(١)، فإبداء الخير إذن أفضل من الجهر بالسوء من القول.

في حين يرى ابن الزبير أن الخير إنما ذكر لأن السورة كلها -أي النساء- تدور على الحث على عمل الخير والإحسان إلى فئات كثيرة ^(٢) . وقد تقدم تفصيل هذا .

ويخالف الخطيب مسلكه هذا في أحيان قليلة كما هو في الموضع الأول من الإسراء: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَكَّرُوا﴾ [الإسراء/٤٠] حيث تلاحظ أنه يسلك المسلك الموضوعي في بيان مناسبة الإيجاز في هذه الآية وذلك من خلال عرض موضوعي سريع لما في سورة الإسراء ^(٣) . في حين يخالف ابن الزبير ما اعتاده من هذا المنهج ويسعى إلى ربط الآية بما قبلها ^(٤) .

وقد تقدم بيان ذلك مفصلاً من قبل.

٤) ومما يسجل لابن الزبير تفوقه على الخطيب في بيان مناسبة المحكي من قصص الأنبياء في السور الواردة فيها. وهذا اتجاه تفرّد به دون الخطيب. من ذلك بيانه لمناسبة الوارد من قصة نوح -عليه السلام- في كل من الأعراف وهود والمؤمنين.

في حين كان الخطيب يكتفي بالقول إنها مقامات وعظية مختلفة للأنبياء ^(٥).

٥) أما تاج القراء فلم يسجل عنه شيء يميزه في إبداء التناسب سوى ما كان يتوسع في ذكره من تكلف مناسبات الألفاظ هذا ولقد حدثتكم فيما سبق بالتفصيل عن أشكال المناسبة اللفظية عند الكرمانلي ^(٦) .

(١) انظر درة التنزيل ص ٨٥.

(٢) انظر ملاك التأويل ٢٢٦، ٢٢٥/١.

٢٥.

(٣) انظر درة التنزيل ص ٢٤٣.

(٤) انظر ملاك التأويل ٦٢٩/٢.

(٥) انظر ملاك التأويل ٣٨٤/١ - ٤٠٠ ، ودرة التنزيل ص ١٤٩ - ١٥١.

(٦) انظر ما تقدم ص ٧٥، ٧٦.

ثانياً : تحليل السياق القرآني . وهي وسيلة أخرى من وسائل فهم الآيات المتشابهة . وكثيراً ما نجد أصحاب كتب التشابه يوجهون بعض النظائر المتشابهة اعتماداً على الفكرة العامة التي من أجلها سبقت الآيات . من أمثلة ذلك ما بينوه من أسباب الاختلاف بين آية البقرة [٥٨]: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغْداً﴾. ونظيرتها في الأعراف من نفس القصة. فمثلاً بنيت آية البقرة على التعبير بنون العظمة (قلنا) وذكر الرغد وتقديم السجود وغير ذلك لأن الآية في سياق ما امتن الله به من النعم على بني إسرائيل والتي كرمهم بها. وهذا السياق خلاف الواقع في الأعراف^(١) وقد تم تفصيل ذلك كله من قبل.

ولا ريب في أن الخطيب وابن الزبير كانا أكثر توسعاً من الكرمانى في فهم هذه السياقات القرآنية وذلك لأن الأخير بنى كتابه على الإيجاز.

ثالثاً : معرفة علة التكرار في الآيات المكررة بنفس اللفظ . وهي وسيلة هامة في توجيه ما تكرر بالألفاظ المتفقة . وقد سلك أصحاب الكتب الثلاثة في توجيه مثل هذه الآيات أحد طريقتين اثنتين هما:-

الأول : الكشف عن معاني جديدة لهذه الآيات المكررة . وقد يكون اكتشاف مثل هذه المعاني الجديدة راجعاً إلى تحليل المناسبة والسياق لكل من الآيات المكررة . كقوله تعالى في البقرة [١٣٤، ١٤١]: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ﴾ حيث كررت في موضعين. والملاحظ أن هذا التكرير كان يأتي بعد بيان شبهة مختلفة عن أختها من الشبهات التي كان يطرحها أهل الكتاب - وقد تقدم تفصيل هذا من قبل -^(٢).

وأحياناً لا يرجع التجديد في هذه المعاني إلى السياق أو المناسبة، وإنما يفهم من معنى الآية المكررة نفسها كقوله تعالى في النبا [٥، ٤]: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾، فالأولى في الدنيا والثانية في الآخرة^(٣).

هذا ولقد برع الخطيب والكرمانى في سلوك هذا الاتجاه في توجيه المكرر من الآيات . ومن الملاحظ أن ابن الزبير كان يشترك معهما في قليل من هذه الآيات ، كما هو الحال في آية البقرة المتقدمة .

(١) انظر درة التنزيل ص ١٤-١٦، وملاك التأويل ١/٥٨-٦٥.

(٢) انظر ما تقدم ص ١٦٥، ١٦٦.

(٣) انظر درة التنزيل ص ٥١٦، والبرهان ص ٢٠٠، فقرة ٥٤٨.

وثاني الاتجاهين هو ما سلكه ابن الزبير دون صاحبيه وهو توجيه المكرر لفظاً عن طريق القول بالتأكيد وكثر هذا من ابن الزبير في الآيات المكررة بالنسبة لما عرضته كتب المشابه في الأجزاء الأخيرة من القرآن . كالمكرر في سورة المدثر والنبأ^(١) وغير ذلك .

ولا ريب في أن الاتجاه الأول يعد أقوم حالاً من القول بالتأكيد وذلك لما يعطيه الأول من جادة في المعنى ، الأمر الذي يضيف الجدة المستمرة في عرض البيان القرآني .

وأحياناً تجد ابن الزبير ينصرف عن توجيه المكرر من أي القرآن وذلك من خلال تعليل الفواصل الختامية التي تأتي بعد هذه العبارات المكررة وهذا أسلوب غير كاف في توجيه التكرار وهو خلاف ما كان يفعله صاحب الدرة.

من ذلك ما وقع من تكرير العبارة في آيات النساء [١٣١، ١٣٢]: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ ، حيث كررت ثلاث مرات. ففي حين يوجه الخطيب علة هذا التكرير^(٢)، تجد أن ابن الزبير يسعى في بيان مناسبة ما ختمت به هذه الآيات^(٣). ولا ريب في أن معرفة علة التكرار وتوجيهه أولى من فهم مناسبة فواصل تلك الآي.

رابعاً : فهم المعنى المقصود بكل من النظائر المتشابهة حتى يتسنى توجيهها . وكثيراً ما نجد الخطيب ينشط في تفسير كل نظير من النظائر المتشابهة حتى يتبين بالتالي معنى كل منها ويظهر وجه الاختلاف فيما بينها. من ذلك ما بينه الخطيب من الاختلاف بين آيتي الأنبياء [٥٣]، والشعراء [٧٤]: ﴿قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ﴾، وفي الشعراء: ﴿قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾، حيث يتولى الخطيب تفسير سياق كل من الآيتين حتى يتسنى له التفريق بينهما^(٤).

والذي تلاحظه هنا أن الخطيب لا يكتفي بالتفسير بل يستند إلى إدراك بعض الأمور البلاغية واللغوية إلى جانب تفسير المعاني . فمن ذلك أيضاً ما بينه في آيتي البقرة [٢٣٤، ٢٤٠]: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِنَا بِالْمَعْرُوفِ﴾، وفي الثانية: (من معروف) ، حيث يفسر المقصود بالمعروف الأول والثاني إضافة إلى بيانه معنى (من) والباء^(٥).

أما الكرمانى فكان يطنب في ذكر الأقوال التفسيرية لبعض النظائر المتشابهة من غير أن يتولى ترجيح أي من هذه الأقوال . من ذلك ما أورده من الأقوال الواردة في التكرار في آيات القبلية^(٦) . ومثل

(١) انظر ملاك التأويل ٢/٩٢٨، و ٩٦٠.

(٢) انظر درة التنزيل ص ٨٢.

(٣) انظر ملاك التأويل ١/٢١٨.

(٤) انظر درة التنزيل ص ٢٩٩.

(٥) انظر المرجع السابق ص ٥٢.

(٦) انظر البرهان ص ٣٣ ، فقرة ٢٨.

ذلك ما ذكره في التفريق بين من وصفوا بالكفر والظلم والفسق ممن لا يحكمون بما أنزل الله كما بينته سورة المائدة^(١).

أما ابن الزبير فكثيراً ما يتبنى هو الآخر شرح بعض التشابهات والذي يكون بمثابة تمهيد لتوجيهها وبيان أسباب الاختلاف فيما بينها. من ذلك بيانه للمقصود بآيات التحدي في سورة البقرة قبل أن يبين ما بينها من الفروق اللفظية^(٢).

خامساً: الاستناد إلى أصول لغوية في توجيه التشابهات. استندت كتب التشابه إلى قضايا اللغة في توجيه التشابهات. فأحياناً ما نجدهم ينظرون إلى معاني الألفاظ في النظائر المتشابهة، ومعاني الحروف الموجودة فيها وذلك حتى يتسنى معرفة الفرق فيما بينها. هذا ولقد كان الخطيب أكثر الثلاثة توفيقاً في استخدام هذا الأسلوب. أما الكرمانى وابن الزبير فقد عنوا هم أيضاً بالتعويل على هذه الطريقة ولكنهم لم يوفقوا كثيراً في إصابة الحق كما كان يفعل الخطيب.

ولعل من أصدق الأمثلة على ذلك ما استند إليه الخطيب وتابعه الكرمانى في آية البقرة [٣٥]: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ ونظيرتها من الأعراف. فتلاحظ أن الخطيب قام بتحديد معنى السكني في كل من الآيتين وقام بالكشف عن معنى الفاء والواو ومن ثم بنى على ذلك رأيه في توجيه هذا التشابه^(٣). هذا وقد يستندون إلى قضايا أخرى إلى جانب الأصول اللغوية في فهم التشابهات، من ذلك الاستناد إلى السياق واللغة في فهم بعض التشابهات: كالتفريق بين الانفجار والانبجاس في قصة موسى بين البقرة والأعراف كما فعل الكرمانى وابن الزبير^(٤).

ومن ذلك الاستناد إلى ظاهرة التناسب واللغة في فهم بعض التشابهات كمناسبة التعبير بالفاء والواو في النظائر المتشابهة كقوله تعالى في الأنعام [٢١]: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ﴾. هذا بالإضافة إلى بيان مناسبة تعريف الكذب في آية الصف دون باقي هذه النظائر - وقد مر مفصلاً-^(٥).

هذا وما يؤخذ على الكرمانى وابن الزبير أحياناً قولهم بالزادف أو الزيادة في بعض حروف المعاني فكانوا أحياناً لا يرون فرق بين اللام و(إلى) أو بين (إلى) و (على). وأحياناً ما يقولون بزيادة بعض الحروف كزيادة (من) في بعض المواقع وقد مر تفصيل ذلك كله من قبل. وهذا خلاف ما كان يفعله الخطيب حيث لم ينقل عنه مثل هذا على الأغلب.

(١) انظر البرهان ص ٥٥، فقرة ٨٩.

(٢) انظر ملاك التأويل ٣٧/١.

(٣) انظر درة التنزيل ص ١١، ١٠، والبرهان ص ٢٥، فقرة ١١.

(٤) انظر البرهان ص ٢٨، فقرة ١٨، وملاك التأويل ٦٧/١، ٦٨.

(٥) درة التنزيل ص ١١٤، ١١٥، والبرهان ص ٥٨، فقرة ٩٦، وملاك التأويل ٢٩٩/١ فما بعدها.

والذي نلاحظه هنا أن قواعد أصحاب الكتب الثلاثة في توجيه الآيات متداخلة بعض الشيء فأحياناً ما تعتمد اللغة والسياق ، أو فهم المعنى والسياق، أو المناسبة والسياق واللغة إلى غير هذا من التداخل في هذه القواعد المرتكزات ، وهذا أمر ضروري لأن هذه الأسس ليست قواعد صماء وإنما هي ركائز حيوية يأخذ منها المفسر قدر حاجته بما يمكنه من فهم الآيات المتشابهات على الوجه الأكمل.

سادساً: الاستناد إلى أصول بلاغية في توجيه المتشابهات . ولا ريب أن ذلك امتداد للأصول اللغوية ولكن أفردت هذا بالذكر من باب التفريع ولتشعب قضايا اللغة .

فكثيراً ما كنت نأخذ أصحاب كتب التشابه يعتمدون على بعض المفاهيم البلاغية في الجمع بين النظائر المتشابهة . كالتفريق بين الجملة الاسمية والفعلية، أو بيان علة التقديم والتأخير، أو حكمة الالتفات إلى غير ذلك.

ومن الأمثلة على ذلك تفريقهم بين الآيتين: ﴿وما كان ربك ليهلك القرى بظلم﴾ [هود/١١٧]، وفي القصص [٥٩]: ﴿وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولا﴾^(١) . ومن ذلك بيانهم لحكمة الالتفات في آية النحل [٧٢]: ﴿ورزقكم من الطيبات أفبالباطل يؤمنون﴾^(٢) . ومما يلحظ هنا أن آراء ابن الزبير في مثل هذه القضايا كانت أكثر استقراراً واتزاناً والسبب في ذلك يرجع إلى استقرار القول في مثل هذه القضايا البلاغية على عهد ابن الزبير، وهذا خلاف ما كان في عهد الخطيب حيث لم تبلور كثير من مسائل البلاغة والبيان القرآني ، ومع هذا فإنك قلما كنت تجد الخطيب يقع في الخطأ في تقرير هذه المسائل وإنما كان يجاري ما كان منتشرأ من الآراء في زمانه ذلك العصر الذي كان اهتمام العلماء فيه ما يزال منصباً على قضايا اللغة والنحو أكثر من قضايا البلاغة والبيان .

سابعاً : ترتيب السور . وهو أمر توقيفي، وكثيراً ما كان يعتبره ابن الزبير أصلاً مراعى في توجيه بعض المتشابهات . ولكن مما يلاحظ أن مراعاة الترتيب لم يكن وسيلة مستقلة في فهم الآيات المتشابهات، وإنما هو مقصد يستند إليه ابن الزبير إلى جانب وسائل أخرى في فهم ما تشابه من الآيات.

من ذلك استناد ابن الزبير لأمر مراعاة الترتيب إلى جانب اللغة والسياق في فهم سبب اختصاص آية آل عمران بذكر المسارعة إلى المغفرة وآية الحديد بذكر المسابقة إلى المغفرة حيث بين أن المسارعة قبل المسابقة وإن ذلك جاء على وفق الترتيب الثابت .

هذا إضافة إلى ما بينه من الأمور اللغوية واختلاف سياق كل من الآيتين - وقد مرّ -^(٣).

(١) انظر درة التنزيل ص ٢٣١-٢٣٤، والبرهان ص ٩٩، فقرة ٢١٩، وملاك التأويل ٥٣٢/٢-٥٣٤.

(٢) انظر درة التنزيل ص ٢٧٠، والبرهان ص ١١٤، فقرة ٢٦٩، وملاك التأويل ٦١٢/١-٦١٥.

(٣) انظر ملك التأويل ١٧١/١-١٧٦.

ومن ذلك استناده إلى هذا المقصد في آية البقرة [٣٨] وطه [١٢٣] حيث عبر في الأولى بـ (تبع) وفي الثانية بالفعل (اتبع) فيبين أنه قدم الأصل مراعاة للترتيب الثابت في السور إضافة إلى ما أضافه من القول بمناسبة الجرس في كل من الكلمتين^(١).

ثامناً : إعراب بعض المتشابهات تمهيداً لتوجيه معانيها. هذا ما استخدمه أصحاب الكتب الثلاثة في أحيان كثيرة، ذلك أن الإعراب فرع المعنى، وهو من أهم المرتكزات التي يقوم عليها فهم كتاب الله. فأحياناً كنت أجدهم يعربون بعض النظائر المتشابهة ثم يقومون بتوجيهها عن طريق استخدام وسائل أخرى كالسياق مثلاً.

من ذلك ما بينه الخطيب من وجوه الإعراب في آية البقرة [١٢٦]: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾ ونظيرتها في سورة إبراهيم^(٢) وما بينه الكرمانى في آية النحل [٢٤]: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنْزِلَ رِبْكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾، وفي المتقين: ﴿قَالُوا خَيْرٌ﴾ [النحل/٣٠]^(٣).

ومن ذلك ما بينه ابن الزبير في إعراب النظائر المتشابهة لآية الأنعام [٣٢]: ﴿وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَقْتُونَ﴾ حيث يمهّد بإعراب الدار الآخرة في هذه الآية مبيناً نوع اللامات في هذه النظائر ثم يمضي في توجيهها عن طريق معرفة المناسبة^(٤).

تاسعاً : تقديم ما هو الأصل في النظائر المتشابهة وتأخير ما هو فرع عنه . فأحياناً تجد الخطيب يلجأ إلى هذا الأسلوب في توجيه المتشابهات . والذي أراه أن الخطيب يلجأ إلى هذا الأسلوب حينما تنعدم لديه الوسيلة في توجيه التشابه .

من ذلك ما بينه الخطيب في آية البقرة [١٧٠]، والمائدة [١٠٤]: ﴿قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾، وفي المائدة: ﴿مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ فيبعد أن يبين المقصود بكل من الكلمتين (ألفى) و(وجد) يقول أنه تقدم اللفظ الأخص وهو (ألفى) على اللفظ المشترك وجد في آية المائدة^(٥).

ومثله في الأعراف حيث قوله تعالى : ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [الأعراف/٦٤]، وفي يونس (٧٣) : ﴿فَنَجَّيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ﴾ فقدّم الأصل (أنجينا) وآخر الفرع (نجينا)^(٦).

في حين نلاحظ أن ابن الزبير والكرمانى يلجأون إلى وسائل أخرى في توجيه مثل هذه المتشابهات فيلجأون مثلاً إلى التناسب والسياق واللغة وما شاكل ذلك من الوسائل .

(١) انظر ما تقدم ص ١٤٣

(٢) انظر درة التنزيل ص ٢٩.

(٣) انظر البرهان ص ١١١ ، فقرة ٢٥٨.

(٤) انظر ملاك التأويل ٣١٧/١.

(٥) انظر درة التنزيل ص ٣٨ ، ٣٩.

(٦) انظر المرجع السابق ص ١٥٣.

ولابدّ من الإشارة هنا إلى أن هذه الوسيلة - أعني تقديم ما هو الأصل - كان يلجأ إليها الخطيب بعد التمهيد لتوجيه هذه التشابهات بوسائل مختلفة كبيان معاني الكلمات أو فهم السياق وما إلى ذلك ثم يقرر هذه الوسيلة والتي تكون بمثابة النتيجة لما يتمّ التمهيد له.

عاشراً : الإيجاز في موضع والإطناب في آخر . كثيراً ما كانت كتب التشابه ترجع أسباب الاختلاف بين النظائر المتشابهة إلى هذا السبب وهو الإيجاز في موضع والإطناب في آخر .

ولكن ما نلاحظه هنا أن ابن الزبير كان أكثر الثلاثة اعتماداً لهذا المسلك في توجيه التشابهات. ثم وجدت الخطيب والكرماني يأخذان بهذه الوسيلة أيضاً وكانوا يقعون في بعض المزالق والإشكالات. من ذلك ما بنت عليه الكتب الثلاثة توجيه كثير من التشابهات من قصة موسى - عليه السلام - بين الأعراف والشعراء . حيث بنيت الأعراف على الاختصار والشعراء على الطول وقد سبق القول بعدم دقة هذا الكلام وأنه لا يؤخذ على إطلاقه^(١) .

غير أنه - والحق يقال - يعدّ الخطيب أكثر اعتدالاً من ابن الزبير في سلوك هذا السبيل حيث تقلّ المواضع التي بين مواضع الاختلاف فيها بهذه الطريقة أكثر من صاحب ملاك التأويل فمن ذلك ما بنى عليه الاختلاف بين آيتي آل عمران [١٨٤]، وفاطر [٢٥] ففي الأولى: ﴿جاءوا بالبينات والزبير والكتاب المنير﴾، وفي الثانية: ﴿جاءتهم رسلهم بالبينات والزبير وبالكتاب المنير﴾ حيث بنيت الثانية على الطول بخلاف الأولى^(٢).

أما ابن الزبير فكان يعوّل على هذه الطريقة في مواضع كثيرة من التشابهات، الأمر الذي جعل أفكاره في كثير من الأحيان تكون عرضة لعدم العمق والسطحية .

وقد رأينا في فصل التطبيق من ذلك الشيء الكثير . في حين تجد أن الخطيب يوجّه مثل هذه المواضع بناء على ما يمهّده من الأصول اللغوية ، الأمر الذي يجعل أفكاره أكثر عمقا ومصداقية^(٣).

وأكتفي هنا بمثال واحد وهو قوله تعالى: ﴿ولأن أتبع أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم﴾ [البقرة/١٢٠]، وفي آخر: ﴿بعد ما جاءك من العلم﴾ [البقرة/١٤٥] ففي حين يبني الخطيب الفرق بين هاتين الآيتين على التفريق بين (ما) و (الذي) ، تجد ابن الزبير يلجأ إلى مسلك الإيجاز والإطناب معتبراً أن ما أوجز من الذي^(٤) - وقد تمّ التفصيل بأكثر من هذا من قبل - .

هذا ولم ألحظ من خلال التطبيق اتفاق كلمة أصحاب كتب التشابه على هذا المسلك - أعني الإيجاز في موضع والإطناب في آخر - إلا في سورة مريم (٦٠) حيث قوله تعالى: ﴿إلا من تاب وآمن

(١) انظر ما تقدم ص ٢٨٨، ٢٨٩ من النسخة الأم.

(٢) انظر درة التنزيل ص ٧٤.

(٣) من الأمثلة على ذلك انظر درة التنزيل ص ١٣٣-١٣٥، وملاك التأويل ١/٣٥٢، ٣٥١.

(٤) انظر درة التنزيل ص ٢٥ فما بعدها ، وملاك التأويل ١/٨٥-٨٧.

وعمل صالحاً»، وفي الفرقان [٧٠]: ﴿وَعَمِلْ عَمَلًا صَالِحًا﴾ حيث اعتمد أسلوب الإيجاز في الأولى والإطناب في الثانية، وقد تقدم^(١).

حادي عشر: التعميم والتخصيص، كأن يكون أحد النظائر المتشابهة عاما والآخر خاصا. فلما كانت كتب المتشابهة تلجأ إلى هذه الوسيلة، والملاحظ أنها لا دليل عليها لأن التخصيص يبقى بحاجة إلى دليل. من ذلك ما بينوه من الاختلاف الواقع بين آيتي البقرة [١٩٣] والأنفال [١٣٩] ففي الأولى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾، وفي الثانية: ﴿وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ فيرون أن الأولى خاصة بأهل مكة والثانية عامة. وهذا ما لا دليل عليه، وقد تقدم مناقشة العموم في الآيتين^(٢).

وأحيانا ما تختلف نظرة الخطيب عن نظرة ابن الزبير بالنسبة لبعض المتشابهات من حيث العموم والخصوص. وقع ذلك في سورة المائدة حيث الآيات الثلاث التي تسم من لم يحكم بما أنزل الله بالكفر والظلم والفسق، ففي حين يرى الخطيب أن هذه الآيات خاصة بأهل الكتاب يرى ابن الزبير أنها عامة وإن نزلت على ذلكم السبب الخاص^(٣): «والحق ما ذهب إليه الأخير».

ثاني عشر: القول بمناسبة جرس الكلمة. وهذا الأسلوب أحيانا ما كنت أجده عند الكرمانى وابن الزبير بحيث يرون أن الكلمة في جرسها تكون مناسبة للسياق الواردة فيه أكثر من غيرها. ولا ريب أن هذا أسلوب حسن في فهم المتشابهات بحيث يجعل للكلمة القرآنية روحها الخاصة وجرسها الذي تتميز به عن غيرها، الأمر الذي يبطل القول بالتزادف في كلام الله تعالى.

من ذلك ما أورده الكرمانى حول الفرق بين الآيتين: ﴿فَرَجَعْنَاكَ إِلَى أُمِّكَ﴾ [طه/٤٠]، وفي القصص [١٣]: ﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَى أُمِّهِ﴾ وذلك في شأن موسى -عليه السلام-. فالرد فيه تعنيف أكثر من الرجوع وجاء التعبير بكلا الفعلين تناسبا مع السياق الوارد فيه وقد تقدم.

ولا مانع من أن أقرر هنا أن الكرمانى تأثر بالخطيب في تفسير الرد والرجوع حيث ذكر ذلك الخطيب في سورة الكهف بين قصة أصحاب الجنة وآية أخرى ليست من المتشابهة من سورة فصلت حيث من الواضح تأثر الكرمانى بما حكاه الخطيب إذ ذاك^(٤).

ومن ذلك ما أورده ابن الزبير في التفريق بين آيتي البقرة [٢٣١] والطلاق [٢]: ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سِرِّهِمْ﴾، وفي الطلاق: ﴿أَوْ فَارِقُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ﴾ فالفراق فيه ثقل ومشقة على

(١) انظر درة التنزيل ص ٢٩٠، والبرهان ص ١٢٩، فقرة ٢٩٤، وملاك التأويل ٦٦٥/٢، ٦٦٦.

(٢) انظر ما تقدم ص ١٧٩.

(٣) انظر درة التنزيل ص ٩٩، وملاك التأويل ٢٦٦/١، ٢٦٧.

(٤) انظر ما قاله صاحب الدرة في التفريق بين الرد والرجوع ص ٢٨١ فما بعدها، وما قاله الكرمانى في سورة طه. البرهان ص ١٢٨،

فقرة ٢٩٧.

النفس بخلاف التفسير الذي استعمل في سياق الملائكة والإحسان إلى النساء وعدم الإضرار بهن. وقد تقدم تفصيل هذا^(١).

ثالث عشر: القول بتاريخ النزول. وهذه وسيلة مساعدة في توجيه التشابهات إضافة إلى وسائل أخرى كاللغة والسياق. فأحياناً ما كنت تجد الخطيب يلجأ إلى هذا الأسلوب في توجيه بعض التشابهات حيث يقول أن هذه الآية نازلة قبل الأخرى. ولكن هذا الأمر لم يسعفه في كثير من الأحيان لأنه أمر غير متفق عليه غالباً إلا ما ورد فيه نص صريح. فمن ذلك ما أورده الخطيب من القول بأن سورة النمل نازلة قبل سورة الأعراف و بناء على ما تمهد تراه يجمع بين قصة لوط الواردة في كل من السورتين^(٢).

وقلما يلجأ ابن الزبير إلى مسألة تاريخ النزول، فمن ذلك ما رآه من أن آية المائدة الأولى اختصت بحل بهيمة الأنعام دون غيرها لأن المائدة من أواخر ما نزل فتضمنت تفصيل مثل هذه الأحكام -وقد تقدم-^(٣).

رابع عشر: القول برعاية الفاصلة. وكثيراً ما كانت كتب التشابه تبني آراءها على هذه العلة اللفظية التي لا تعدّ كافية في تذوق البيان القرآني: هذا ولقد كثر التعويل على هذا المسلك عند أصحاب الكتب الثلاثة. فمن ذلك ما قدموه في حل بعض التشابهات في قصة موسى ما بين الأعراف وطه والشعراء. حيث كنت أورد هذا في فصل التطبيق^(٤). وكنت أسعى إلى تقديم ما هو بديل عن هذا المسلك ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

خامس عشر تنوع المقامات أو تنوع المحكي في السور المختلفة. كثيراً ما كان يلجأ الخطيب إلى مثل هذا الأسلوب وذلك في الوارد من قصص الأنبياء في اختلاف السور حيث يعدها مقامات وعظية مختلفة للأنبياء مع أقوامهم. كالاختلاف الوارد بين قصة نوح في الأعراف وهود والمؤمنين.

هذا ولم يكتف ابن الزبير بتقرير هذا المسلك كما أخبرتك من قبل بل كان يذهب دائماً إلى تعليل مناسبة الوارد من ذلك المحكي لموضوع السورة أو السور التي كان يرد فيها^(٥). ولا ريب أن هذا المسلك فيه الكثير من الوفاء للبيان القرآني.

سادس عشر: هذا وقد يستند ابن الزبير في بعض الأحيان إلى وسائل أخرى في الجمع بين التشابهات كالقول بتعدد اللغات في النظائر المتشابهة كالواقع ما بين طه [٤٧] والشعراء [١٦]: ﴿فَقُولَا إِنَّا

(١) انظر ملاك التأويل ١/١٢٤.

(٢) انظر درة التنزيل ص ١٦٠ فما بعدها.

(٣) انظر ملاك التأويل ص ٢٢٩.

(٤) انظر مثلاً ما تقدم ص ٢٩١ فما بعدها من النسخة الأم.

(٥) انظر درة التنزيل ص ١٤٩-١٥١ وملاك التأويل ١/٣٨٤-٤٠٠.

رسولا ربك»، وفي الشعراء: ﴿إنا رسول رب العالمين﴾ حيث أن التعبير بالواحد عن الاثنين هي اللغة الأقل شهرة^(١) وقد مر. وقل ما كان ابن الزبير يلجأ إلى مثل هذا .

وبعد: فهذه هي القواعد العامة في توجيه الآيات المتشابهات، وقد قمت باستقراؤها من خلال قراءتي للكتب الثلاثة بدقة وعناية، وإني لأمل أن أكون وفقت في عرض هذه الأسس والمركبات في توجيه ما تشابه لفظاً من أي القرآن الكريم.

(١) انظر ملاك التأويل ٦٨١/٢ فما بعدها.

المبحث الرابع

أهداف الكتب الثلاثة ومقاصدها في عرض المتشابه اللفظي

أشار أصحاب كتب المتشابه اللفظي في مقدمات كتبهم إلى أهداف ومقاصد جليلة، جعلتهم يصنفون هذه المؤلفات في المتشابه اللفظي. ونجمل هذه المقاصد فيما يأتي:

(١) أن أحداً من المتقدمين لم يتحدث عن هذا العلم. فالخطيب يصرح أنه تأمل كتب المحققين والمتبحرين من أهل التفسير فلم يجد من ذلك شيئاً^(١). وكذلك الحال بالنسبة للكرماني الذي ذكر أن المفسرين قد اكتفوا بذكر التشابهات ونظائرها دونما توجيه لها^(٢).

والى مثل هذا ذهب ابن الزبير مشيراً إلى كتاب صاحب الدرة في هذا الموضوع^(٣). فعزم على أن يضيف عليه الكثير مما عده من المغفل مما لم يتعرض الخطيب لذكره.

(٢) توجيه الآيات المتشابهة المكررة بالألفاظ المتفقة والمختلفة بالزيادة أو النقصان أو التقديم أو التأخير، ومناسبة الوارد في كل سورة من السور. فهذا المقصد هو موضوع هذه المؤلفات وقد نبه عليه أصحاب كتب المتشابه في المقدمات^(٤).

(٣) الرد على الملاحدة والطاعنين الذين يرجفون بآيات القرآن المكررة ويشيعون حولها الأباطيل والشبهات. وقد صرح بهذا المقصد الخطيب وابن الزبير في مقدمتي كتابيهما^(٥).

(٤) أمن مخاوف العثار عند قراءة القرآن، وذلك من خلال معرفة التشابهات ونظائرها. وقد نبه على ذلك الخطيب^(٦).

(٥) إحراز آلات كثيرة من العلوم لم تبلغها أمة قبلنا، وذلك من خلال توجيه التشابهات. وهذا ما نبه عليه الخطيب وابن الزبير^(٧).

(١) انظر درة التنزيل ص ٧.

(٢) انظر البرهان ص ١٧.

(٣) انظر ملاك التأويل ٥/١ - ٦.

(٤) انظر درة التنزيل ص ٧، والبرهان ص ١٧، وملاك التأويل ٤/١.

(٥) انظر درة التنزيل ص ٧، وملاك التأويل ٥/١.

(٦) انظر درة التنزيل ص ٨.

(٧) انظر المرجع السابق ص ٩٠٨، وملاك التأويل ٦/١.

٦) تدبر إعجاز القرآن من خلال الوقوف على معاني الآيات المتشابهات. حيث أشار ابن الزبير إلى ذلك في أول مقدمته^(١).

هذا ومن الملاحظ أن الكتب الثلاثة قد وفّت بهذه المقاصد والأهداف المقررة الآن والتي نبهوا عليها في مقدماتهم. فكانوا -والحق يقال- خير حريص على توجيه ما تكرر لفظاً من آي القرآن وما تشابه بالألفاظ المختلفة.

غير أنه -والحق يقال- أن ما ذكرته كتب التشابه من الآيات المكررة لم يكن نهاية المطاف بالنسبة للمكرر في القرآن الكريم وخصوصاً ما تكرر بالألفاظ المتفقة، فكثيراً ما كانوا يغفلون التعرض للآي المكرر بنفس الألفاظ في السور المختلفة. ولا ريب أن الكرمانى كان من أكثر من نبهوا على الآيات المكررة.

هذا ولعل خير شاهد على ما قرره الآن هو ما كنت أحاول إضافته من المغفل في فصل الدراسة التطبيقية ويؤكد ذلك بوضوح ما ذكرته من مغفل الكتب الثلاثة حول سورة الأنعام حيث تبين بوضوح أن هناك كثيراً من المغفل من الآيات المكررة بنفس اللفظ.

أما المكرر بألفاظ مختلفة فقد برعت فيه كتب التشابه اللفظي أكثر من المكرر بالألفاظ المتفقة. والذي أراه أن سبب ذلك يرجع إلى أن توجيه المكرر بالألفاظ المختلفة هو أكثر ما يسأل عنه، ومن الممكن أن يضيف قيمة أكثر أهمية على قضايا البيان القرآني. وهذا خلاف المكرر بنفس اللفظ إذ يمكن معرفة علة التكرير فيه من خلال فهم السياق على الأغلب.

هذا ومما يذكر أيضاً أن كتب التشابه اللفظي تشترك فيما تقدم بيانه من هذه المقاصد والأهداف في معظمها. وقد نبهوا على ذلك مراراً في كتبهم. واليك بعض الأمثلة على ذلك:

فمن ذلك ما أورده الخطيب في آخر كتابه حيث يقول: "هذا آخر ما تكلمنا عليه من الآيات التي يقصد الملحدون إلى التطرق منها إلى عيبها، والحمد لله وحده، وصلوات الله وسلامه عليه وعلى سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم"^(٢).

وقريباً من هذا يذهب الكرمانى حيث يقول في آخر كتابه: "وقد أوردت فيه جميع ما دونه السلف من التشابه في كتبهم وأضيف إليه ما نسخ به الخاطر مما شاكلة مع ذكر الوجوه والعلل، وبيان اختصاص كل سورة بما اشتملت عليه دون السور الأخرى بحيث لا يبقى لزائغ فيه مقال ولا لطاعن فيه بحال"^(٣).

(١) نظر ملاك التأويل ٤/١.

(٢) درة التنزيل ص ٥٣٨.

(٣) البرهان ص ٢١٦.

وكثيراً ما كان ابن الزبير يصرح بمقصود كتابه في ثنايا بيانه للآيات المتشابهات. فتجده مثلاً بعد ما يبين المقصود بتذكير الطير في آية آل عمران [٤٩]، وتأنيثه في آية المائدة [١١٠] كما تقدم تجده يقول "بقي السؤال عن وجه تخصيص كل من الموضعين بالوارد فيه وهو من مقصودنا في هذا الكتاب"^(١).

وبعد أن يذكر الموضع الأول من المتشابهات في سورة طه تجده يقول: "هذه الآي من مشكلات الضرب الثاني الذي بنينا عليه مقصود هذا الكتاب"^(٢) يقصد بذلك القصص المكررة بالألفاظ المختلفة وهي في ذلك المقام قصة موسى في طه والنمل والقصص.

وأحياناً أجد الكرمانى وابن الزبير يحشون على تأمل الآيات المتشابهات ويبنون عظمة البيان القرآني وأنه لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً. ولا ريب في أنهم كانوا يحشون على هذا المسلك بعد طول تدبر لآي القرآن كما هو المقصد الذي بنيت على كتب المتشابه اللفظي.

فمن أمثلة ما قاله تاج القراء في هذا الشأن ما قاله بعد بيانه للفرق بين الفعل واسم الفاعل في آية الأنعام [٩٥]: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ يقول الكرمانى بعد بيانه الفرق بين (يخرج) ويخرج: فتأمل "فيه فإنه من معجزات القرآن"^(٣).

ومن ذلك ما بينه ابن الزبير بعد أن بسين سبب الاختلاف الأول في قصة موسى بين الأعراف والشعراء حيث يقول: "ومن هنا يتبين أن الوارد في سورة الشعراء لم يكن ليناسب الوارد في الأعراف، ولا الوارد في الأعراف ليناسب الوارد في الشعراء بوجه ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء/٨٢]"^(٤).

وهكذا نلاحظ أن كتب المتشابه اللفظي قد وفّت بمعظم أهدافها ومقاصدها التي أشار إليها أصحابها في مقدماتهم: غير أنني أحب أن أقرر هنا إلى أن ما أورده صاحب ملاك التأويل من المغفل الذي استدركه على صاحب الدرة أن هذا المغفل لا يصلح أن يكون جميعه من المتشابه لفظاً هذا من جهة، ومن جهة ثانية فهناك بعض المغفلات التي رمز إليها ابن الزبير بالحرف - غ - ليس صحيحاً كما يقول أنها من المغفل حيث تبين مع الاستقراء أن الخطيب ذكرها في مواقع متأخرة من كتاب الدرة.

والذي جعل ابن الزبير يعدّها من المغفلات هو حديثه عنها في مواضع متقدمة في ملاك التأويل. ومن الأمثلة على ذلك ما عرضه ابن الزبير من المتشابهات في الأنعام من الآيات التي تتحدث عن ظلم من يفترى على الله الكذب، حيث من الملاحظ أن ابن الزبير عد معظمها من مغفل كتاب الدرة عدا

(١) ملاك التأويل ١/١٥٧.

(٢) المرجع السابق ٢/٦٦٨.

(٣) البرهان ص ٦٢، فقرة ١٠٦.

(٤) ملاك التأويل ١/٤٢٧.

آيتي يونس والأنعام^(١). لكنك إذا ما استقرأت ما عرضه الخطيب تلاحظ أن هذه الآيات أشار إليها في سورة الصف^(٢). ومن هنا تلاحظ أن ابن الزبير لم يكن دقيقاً في ذكر المغفلات.

والى هنا ينتهي بنا المقام في المقارنة بين كتب التشابه اللفظي، راجعاً أن أكون قد وفقت في إعطاء صورة موفية للغرض عن كتب التشابه اللفظي من حيث مناهجها، وأساليبها، ومصادرها العلمية، والقواعد التي اعتمد عليها أصحابها في فهم التشابهات وتوجيهها، هذا بالإضافة الى مقاصد أولئك الأعلام في إصدار هذه المؤلفات.

(١) انظر ملاك التأويل ٢٩٩/١.

(٢) انظر درة التنزيل ص ٤٨٢.

الفصل الثالث:

القيمة العلمية لكتب المتشابه اللفظي

ويشتمل على ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول:

أقوال العلماء وشهاداتهم لهذه المؤلفات واصحابها.

المبحث الثاني:

المميزات العامة لكتب المتشابه اللفظي.

المبحث الثالث:

أهمية كتب المتشابه اللفظي واعتبارها مصادر معتمدة،

وأثرها فيمن جاء بعدها.

تمهيد

تعد كتب التشابه اللفظي من أهم الدراسات القرآنية التي يقوم عليها علم إعجاز القرآن في مجال التطبيق. فكان من الضروري أن تتجه همم الباحثين والمشتغلين في النص القرآني لدراسة ما في هذه المؤلفات من أجل إبراز قيمتها العلمية. وأرجو أن تكون هذه الدراسة لفئة ولينة صالحة في الدراسات القرآنية تعمل على إبراز القيمة العلمية لهذه المؤلفات الجليلة. هذا وقد تمثل هذا في أهمية توجيه الآيات المتشابهات في مختلف المواقع المتشابهة في شتى السور القرآنية.

ومما يؤكد القيمة العلمية لهذه الكتب هو سلوكها خطوات جريئة ومبتكرة في إيراد الآيات ونظائرها المتشابهة ومن ثم توجيهها والجمع في ما بينها، الأمر الذي يعد بذرة حقيقية للمسلك الموضوعي في الدراسات القرآنية على مستوى ذلك العصر الذي الفت فيه هذه الكتب الثلاثة.

فمن المعلوم أن نشاط المفسرين بين القرنين الخامس والسادس الهجريين يكاد يكون منحصراً في الفهم التحليلي للآيات القرآنية ممثلاً بكتب التفسير المختلفة التي ألفت في تلك الأعصر. كتفسير الرزمخشري والرازي وغيرها من التفاسير حيث كانت تنشط في تفسير القرآن حسب ترتيب آياته وسوره في المصحف.

أما أصحاب كتب التشابه فقد سلكوا خطوات أخرى في فهم هذه الآيات المتشابهات على اعتبار أنه فن مستقل من فنون التفسير، وعلم من علوم القرآن من الناحية التطبيقية. وبالتالي كان التأليف في التشابه اللفظي في القرآن كسائر المباحث الأخرى المتعلقة بهذا القرآن العظيم كاستقصاء أسباب النزول أو النسخ والمنسوخ كما كان يفعل علماء آخرون ممن كتبوا في هذه الموضوعات خدمة للنص القرآني الكريم. وفي ضوء ما تقدم يمكننا إجمال القيمة العلمية لكتب التشابه اللفظي من خلال بيان الجوانب الآتية:

المبحث الأول

أقوال العلماء وشهاداتهم لهذه المؤلفات وأصحابها.

إن من أهم ما يبرز القيمة العلمية لكتب المتشابه اللفظي هو اشتهاؤها في أوساط أهل العلم على مر العصور. فلهذا لم يكن علم المتشابه اللفظي بدعا من العلوم واشتهر في أوساط أهل العلم منذ القدم. هذا ويمكنني تسجيل مواقف العلماء من كتب المتشابه اللفظي وأصحابها من خلال تسجيل المظاهر الآتية:

(١) تنبيه الزركشي والسيوطي على علم المتشابه اللفظي ومن الفوا فيه. حيث تحدثوا عن هذا العلم وجعلوه من مباحث علوم القرآن المتهمة. هذا ولقد جعلوا أصحاب الكتب الثلاثة - الإسكافي والكرماني والغرناطي - من خيرة من صنفوا في هذا العلم ذاكرين أن كتبهم هي المعول عليها في هذا الشأن. هذا ولقد استوفيت الحديث في هذا الموضوع حين الحديث عن التأليف والتصنيف في علم المتشابه اللفظي^(١).

(٢) تعرض أصحاب كتب التراجم للحديث عن أصحاب كتب المتشابه اللفظي حيث بينوا فضلهم ومكانتهم العلمية وطول باعهم في العلوم المختلفة. فمثلا كان الخطيب أحد الثلاثة الذين فازوا في العلم من أهل أصبهان^(٢) وكان الكرماني إماماً قارئاً فقيهاً عجباً في دقة الفهم وكان ثقة حافظاً قرأ عليه عدد من العلماء واشتهر بلقب تاج القراءة^(٣).

أما ابن الزبير فلم يكن أقل شأنًا من صاحبيه، فقد كان إماماً محدثاً وأصولياً مقرئاً ولغوياً بارعاً كما فصلت كتب التراجم ذلك من قبل وقد مر^(٤).

فلما كان هؤلاء الثلاثة على هذا المستوى من المقدرة العلمية وفقاً لما قالته الكتب التي ترجمت لهم كان لا بد من أن تكون أقوالهم ذات قدر واعتبار في ميزان أهل العلم، ذلك انهم إنما قالوا ما قالوه عن قدرة وإطلاع وغو في الملكة التفسيرية المنبعثة من العلوم التي اشتهروا بتنقيح مسائلها.

(٣) هذا ولم تقتصر عبارات المترجمين لأصحاب كتب المتشابه على الترجمة بل أنك قد تجد أحياناً وصفاً لكتب المتشابه نفسها فمع ذلك ما قاله الحافظ ابن حجر - رحمه الله في ترجمة ابن الزبير "وجمع

(١) انظر ما تقدم ص ٢١.

(٢) تقدم التفصيل بأكثر من هذا في ترجمة الخطيب الإسكافي انظر ص ٣٥.

(٣) انظر ترجمة الكرماني المقدمة ص ٤١، ٤٢.

(٤) انظر ما تقدم في ترجمة ابن الزبير ص ٤٥، ٤٦.

كتاباً في فن من فنون التفسير سماه ملاك التأويل. نحا فيه طريق الإسكافي الخطيب في ذلك، فلخص كتابه وزاد عليه شيئاً بنفسه^(١).

وهذا القول الذي قاله الحافظ ابن حجر غير دقيق من الناحية العلمية كما سبق ذكره، ولقد رأينا في فصل التطبيق أن ابن الزبير كان بحق يمثل شخصية مستقلة في توجيه كثير من التشابهات. غير أن هذا لم يمنع من تأثره بصاحب الدرة حيث كان يوافقه في بعض الأحيان. فليس صحيحاً إذن القول بأن ملاك التأويل تلخيص لما في الدرة لوجود النظرة المتباينة بين الكتابين لمعظم التشابهات. وهذا بغض النظر عن تفاوت مادتي الكتابين من حيث المستوى والدقة العلمية.

(١) ابن حجر، الدرر الكامنة ٨٩/١، وانظر ما تقدمه من البحث.

المبحث الثاني

المميزات العامة لكتب المتشابه اللفظي

المطلب الأول: كتاب درة التنزيل للخطيب الإسكافي. وهو من أوائل ما وصل إلينا في هذا

العلم ويمتاز هذه الكتاب بما يأتي:

(١) التجديد في العرض، كان الخطيب أول من عرضوا الآيات المتشابهات مرتبة على وفق سور القرآن الكريم حيث استقرأ هذه النصوص من القرآن ورتبها حسب ترتيب السور. وكان يسأل عن سبب الاختلاف أو سبب التكرار في كل نظيرين أو أكثر من هذه النظائر المتماثلة، وكان يجيب عليها بروح علمية. وكان هذا المسلك في العرض هو عينه الذي تأثر به من جاؤوا من بعد الخطيب.

(٢) الأصالة العلمية لما كان بيان الآيات المتشابهات فنا من فنون التفسير فإنك تلاحظ أن الخطيب كان يمهّد لتوجيه المتشابهات بالحديث عن قضايا علمية مختلفة من علوم القرآن أو علوم اللغة وغير ذلك، مما يلزم المفسر لكتاب الله، وقد تبين ذلك في فصل المصادر. ثم بعد هذا التمهيد كان يجيب على أسباب الاختلاف بين الآيات بناء على ما ذكره من المسائل العلمية التي يمهّد للحديث عن المتشابهات من خلالها.

ولا ريب أن هذا المسلك قد اختطه الخطيب لابن الزبير الذي جاء بعده.

(٣) النظرة المنحرفة إلى كثير من نصوص القرآن الكريم، وأعني بذلك التحدث عن قضايا السياق والتناسب، وأحياناً الفهم الموضوعي لمقصد السورة كاملة، الأمر الذي يعد تفرداً نوعياً بالنسبة للخطيب، وذلك إذا ما قورنت حاله بحال المؤلفين الآخرين من أبناء عصره في التفسير، حيث سلك أولئك خطوات أكثر جموداً، فمنهم من بقي على القول بالمأثور، ومنهم من خطا بعض الخطوات اليسيرة إلى القول بالرأي.

أما الخطيب فيعد بحق من أوائل من دعوا إلى فهم السياق والتناسب ومراعاة النظرة الموضوعية لبعض المفاهيم القرآنية. وكان هذا المسلك بمثابة المفتاح لمن جاء بعد الخطيب - رحمه الله - من المفسرين وغيرهم ممن توسعوا في ذكر المناسبة والفهم الموضوعي للقرآن كما كان يفعل ابن الزبير في ملاك التأويل.

(٤) يسر الأسلوب ووضوح المقصد، فقد كان كتاب الخطيب مبني على لغة واضحة سهلة منبعثة من روح البيان القرآني، لا سيما وإن هدف هذا الكتاب هو بيان الآيات المتشابهات. ومع هذا اليسر فإننا نجد الخطيب في بعض الأحيان ذا لغة جافة لا تسهل على كثير من العامة وبخاصة حين يستطرد

في ذكر بعض المسائل اللغوية والنحوية التي يرى أن فهمها أمر ضروري في توجيه التشابه اللفظي^(١).
 (٥) كما كان الخطيب يركز أكثر من غيره على إيراد التشابه اللفظي. ولم يرد في كتابه من غير التشابه إلا الشيء اليسير، ومن ذلك الآي الذي يشبه التشابه مما كان يتعلق بقصتين مختلفتين. إلا أن الخطيب والحق يقال كان أكثرهم اعتدالا بعدم توسعه في ذكر التشابهات.
 هذا وهناك مميزات أخرى تم تفصيلها في الفصل السابق لا داعي لتكرار القول فيها.

المطلب الثاني: الكرمانى وكتاب البرهان.

- استقل كتاب البرهان هو الآخر بعدد من المميزات والتي يمكن إجمالها في ما يأتي:
- (١) إيجاز العبارة، حيث كان يورد مواضع التشابه ويجيب عنها بعبارة موجزة موفية للغرض في أغلب الأحيان. والحق أن الكرمانى رزق القدرة العالية في التعبير عن المعاني الكثيرة بالعبارات القليلة، الأمر الذي لا يتأتى إلا لكل من تعمق في الفهم وأدرك العلم من جميع جوانبه، بحيث لا يحتاج إلى كبير عناء حتى يفهم مقصوده للآخرين.
 - (٢) التأثير الواضح بصاحب الدرة في كتاب البرهان، تعهد الكرمانى في مقدمته بنقل أقوال أبى عبد الله الخطيب^(٢) حيث كان هذا هو الطابع العام في كتابه. وأحياناً ما كنت تجده يصرح بالنقل عن الخطيب وفي أحيان أخرى لا يفعل مثل هذا. هذا ولعل قرب الشقة بين موطن كل من الرجلين جعلت الكرمانى يبادي التأثير بأقوال الخطيب إذ يعتبر الاثنان من علماء المشرق.
 - (٣) الجدة العلمية، ولم يتوقف تاج القراء عند حد الاقتباس من أقوال الخطيب إنما سلك خطوات أخرى تثبت براعته ومقدرته العلمية وأنه كما قال عنه ياقوت. كان عجباً في دقة الفهم^(٣) وتبدو هذه الجدة من خلال الإتيان بأراء جديدة في توجيه التشابهات، هذا بالإضافة الى كشفه عن مواقع جديدة من الآيات المتشابهات في القرآن مما لم يتعرض له صاحب الدرة.
 - (٤) بروز ظاهرة التكرار في كتاب البرهان أكثر من غيره. فتلحظ أن الكرمانى يكثر من إعادة النظائر المتشابهة على مختلف السور التي تكرر فيها على الأغلب، وإذا ما استوفى الحديث فيها يشير إليها في المواضع اللاحقة بقوله: قد سبق. وهذا اتجاه عام يمكن ان يدرك في كتاب البرهان بوضوح اعتباراً من سورة الأعراف فما بعدها إلى آخر الكتاب.
 - (٥) عموم نظرة الكرمانى إلى المكرر في القرآن. فنجد أكثر من صاحبه إيراداً لكل ما تكرر في القرآن من الآيات والمقاطع والجمل والعبارات وحتى بعض الكلمات والحروف. وهذا المسلك كان يسلكه

(١) من الأمثلة على استطراد الخطيب في بعض الفروع النحوية انظر الدرة ص ١٨، ١٩. حيث يسترسل في تقرير مذهب البصريين والكوفيون وخلافهم في قضية مجيء الفاعل جملة فقد تم التعرض لهذا سابقاً (انظر ما تقدم ص ٤٠ م)

(٢) انظر مقدمة البرهان ص ١٨.

(٣) ياقوت، معجم الأدباء، ١٩/١٢٥.

الكرماني في كتابه بشكل عام. ولم يقتصر أسلوبه على هذا بل أورد بعض التشابهات من الآيات مما يرجع الاختلاف فيه إلى رسم المصحف، وهو أثر واضح لما جاء في كتابه خط المصاحف^(١).

المطلب الثالث: ابن الزبير وكتابه ملاك التأويل.

استقل هذا الكتاب أيضا بعدد من المميزات وأهمها:

- (١) العرض الشمولي لأسباب التماثل والاختلاف بين النظائر المتشابهة، فقد تفوق ابن الزبير في هذه الصبغة التي تتسم بالشمولية في تناول النظائر المتشابهة. فكثيراً ما كان الخطيب والكرماني يكتبون بسبب أو سببين من أسباب الاختلاف. في حين تجد ابن الزبير يعرض ما هو أبعد من ذلك.
- (٢) إضافته لمواقع جديدة من الآيات المتشابهة لفظاً في القرآن. فقد قدم صاحب ملاك التأويل عدداً لا بأس به من الآيات المتشابهة إضافة إلى ما بينه الكرماني، هذا مع العلم أن هناك الكثير من الآيات مما تحدث عنها لم تكن في دائرة التشابه لفظاً ولكن هذا لا يلغي الأهمية العلمية لما كان يعرضه الرجل، ولا يلغي بحال القيم البيانية لهذه الآيات من غير المتشابه، والتي كان يتولى الكشف عنها.
- (٣) استقلالية النظرة عند ابن الزبير في توجيه التشابهات. كان ابن الزبير ذا شخصية علمية مستقلة كل الاستقلال بنفسها، فلم يكن لينقل عن أحد إلا إذا ذكره على الأغلب، أو يرمز إليه بقوله: قال بعض الجلة. فأحياناً ما كنت تجده يورد أقوال الخطيب ناقداً أو مستحسنناً أو منقطعاً وقد مر^(٢). غير أن نظرة ابن الزبير للآيات المتشابهة غالباً ما كانت تتسم بالتفرد وعدم التبعية لأحد. هذا وإن كان الخطيب يفوق ابن الزبير من حيث الدقة العلمية، غير أن هذا لا يلغي ما قررته لك الآن.
- هذا ولقد رأيت من خلال التطبيق أن ابن الزبير لم يتابع أقوال الخطيب والكرماني إلا في مواضع قليلة ومعدودة من الآيات المتشابهات. بالنسبة لتوجيهها^(٣).
- (٤) كثرة الاستطراد في ذكر آلات العلوم اللازمة في توجيه التشابهات. فقد تأثر ابن الزبير بهذا المسلك من كتاب صاحب الدرة. ولكن الأخير كان يتوسع في كثير من الأحيان مستطرداً في الحديث عن هذه العلوم وذلك تمشياً مع حجم كتابه الذي بناه على البسط والإطناب في العبارة.
- (٥) توسع ابن الزبير في ذكر ما ليس من التشابه اللفظي. وهذا ما يمكن ملاحظته عليه في الأجزاء الأخيرة من كتابه حيث كان ينشغل ببعض الأبحاث الاستطرادية أو في ذكر بعض النظائر المعنوية للآيات المتشابهات مما يشبهها في المعنى لا في اللفظ^(٤).

(١) انظر ما تقدم تفصيله في هذا الموضوع ص ٨٥.

(٢) انظر ما تقدم ص ٧٠.

(٣) من الأمثلة على متابعة ابن الزبير للخطيب والكرماني انظر ما تقدم ص ١٧٩.

(٤) انظر مثلاً ملاك التأويل ٩٠٨/٢ و ٩١٣ - ٩٢٥.

٦) كما يمتاز كتاب ملاك التأويل بانفراده دون الكتابين الآخرين في ذكر مصادره العلمية. فغالبا ما كان يذكر المصادر التي ينقل عنها من كتب التفسير واللغة وغيرها. وهذا خلاف ما كان يفعله الخطيب والكرماني حيث لم يكونوا ليتعرضوا إلى مثل هذا إلا على الندرة كما رأيت في فصل المصادر، وهذا ديدن الأندلسيين بعامة من مفسرين وغيرهم.

المبحث الثالث

أهمية كتب التشابه اللفظي وكونها مصادر معتمدة، وأثرها في من

جاء بعدها

تبرز أهمية كتب التشابه اللفظي في أنها سلكت خطوات مبتكرة في فهم إعجاز القرآن الكريم من حيث ألفاظه ونظمه وأسلوبه وبيانه الرائق المعجز. هذا ولقد كثر حديث العلماء في تلك الأعصار عن فكرة إعجاز القرآن من حيث النظرية، فتحدث البعض عن وجوه الإعجاز، وبماذا كان التحدي وما إلى ذلك من قضايا الإعجاز المختلفة.

أما كتب التشابه اللفظي فقد سلكت منهج التطبيق لفكرة الإعجاز على نصوص القرآن، فأخذوا يبينون مناسبة اختصاص كل سورة بما اختصت به من الوارد فيها، وأنه لا تكرار في القرآن الا بغرض الحجة والبيان، وأنه لا يناسب كل سورة إلا ما ورد فيها من أي الذكر الحكيم. وفي ظل هذا المنهج التجديدي المبتكر في أسلوب العرض، كانت كتب التشابه اللفظي تنظر الى القرآن الكريم باعتباره وحدة موضوعية متكاملة، وذلك من خلال فهمها للآيات المتشابهات والجمع في ما بينها، وعدم إثبات التضاد واختلاف فيها.

وإذن فلا مانع من القول أن ما قدمته كتب التشابه اللفظي يعد بحق بذرة صالحة من بذور الفهم الموضوعي للقرآن الكريم. إنها البذرة الأصلية التي تحتمل النضج والتطوير إذا ما وجدت منبتاً حسناً ومرتعا خصباً من العقول النيرة والألباب المؤمنة التي تنهض بها لتجاوز دائرة التشابه في اللفظ إلى دائرة التشابه في المعنى والمماثلة في الموضوع، الأمر الذي يمكن الباحثين إلى أن يرتقوا بدراسات قرآنية أخرى تكون أكثر إشراقاً ونضجاً وموضوعية منبعثة من روح هذا القرآن العظيم.

أثر كتب التشابه اللفظي في من جاء بعدها.

إن من أعظم ما يبرز القيمة العلمية لكتب التشابه اللفظي الثلاثة - الإسكافي و الكرمانلي و الغرناطي - هو أثرها في من جاؤوا بعدها. فقد كانت هذه الكتب بمثابة المنبع الأصيل الذي كان يرفد الدراسات القرآنية والتفسيرية في القديم والحديث. ولقد رأيت من خلال فصل التطبيق كيف عول كثير من الكاتبين من قدامى ومحدثين على فكر أصحاب كتب التشابه اللفظي وتوجيهاتهم المختلفة للآيات المتشابهات، وخاصة ما كتبه صاحب الدرة وتابعه عليه الكرمانلي مضيفاً عليه.

وجملة القول أن كتب التشابه اللفظي قد كان لها الأثر الواضح في اشكال واصناف متعددة من الكتب والمؤلفات والتي نعملها في ما يأتي:

(١) كتب التشابه اللفظي نفسها. أعني تأثير اللاحق بالسابق فقد وجدت من خلال التطبيق كيف أن الكرمانى تأثر بأقوال الخطيب. وإن ابن الزبير كان يوافق صاحبه في حديثه عن بعض التشابهات، هذا عدا عن تأثر ابن الزبير بالخطيب بالنسبة لطريقة عرض التشابهات.

ولم يصلنا في علم التشابه اللفظي من حيث التطبيق غير الكتب الثلاثة - في حدود ما نعلم - التي قمت بدراستها غير كتاب كشف المعاني للقاضي ابن جماعة. وبعد طول تأمل وتفحص لمادة هذا الكتاب فقد تبين لي بشكل واضح أن الرجل استقى مادته العملية مما كان يعرضه صاحب الدرة والكرمانى، هذا بالإضافة إلى بعض الأمور اليسيرة التي أضافها ابن جماعة - رحمه الله - وتم التنبيه عليها من قبل.

فلا غضاضة إذن من القول بأن كتاب كشف المعاني يشتمل ملخصاً عاماً في توجيه الآيات التشابهات جمعه صاحبه من كتاب الدرة والبرهان إضافة إلى مصادر أخرى كانت متداولة لديهم في تلك الآونة ككتب التفسير المختلفة. فالكتاب كما قال صاحبه جاء بقصد تلبية حاجة طلبة المداس الذين كانوا يسألون عن التشابهات.

ومما يؤكد هذه الحقيقة افتقار كتاب ابن جماعة لمنهج الأصالة العلمية في التقديم، ووسائل وطرق فهم التشابهات. مثلما كان يفعل صاحب الدرة وابن الزبير والكرمانى في بعض الأحيان. هذا فضلاً على الاختصار الذي يوحى للقارئ أنه يعتمد طريقة الإيجاز والتلخيص لأنه سبق إلى مثل هذه الأقوال^(١).

هذا ولا أستطيع الجزم بتأثر ابن جماعة بصاحب ملاك التأويل، ذلك أن الاثنين عاشا في القرن السابع، فمن غير المرجح لدي أن يكون لملاك التأويل أثر في كتاب كشف المعاني، هذا مع أن وفاة ابن الزبير تقدمت على وفاة ابن جماعة بنحو من العقد ونصفه^(٢).

(٢) كتب علوم القرآن. وأعني بذلك ما كتبه الزركشي والسيوطي فقد تحدث الاثنان في كتابي البرهان والإنتقان عن علم التشابه اللفظي من الناحية التطبيقية والنظرية. ويهمننا الآن الجانب الأول إذ من الواضح أن الإمامين قد أورداً قولاً كثيرة في جانب التطبيق عن كتاب البرهان للكرمانى. وهذا ما كنت أكشف النقاب عنه ما بين الحين والآخر في فصل التطبيق من هذه الدراسة^(٣).

(١) انظر ما تقدم ص ٢٤٠، ٢٣٠.

(٢) كانت وفاة ابن الزبير في العام ٧٠٨ هـ في حين توفي ابن جماعة سنة ٧٢٣ هـ.

(٣) انظر مثلاً ما تقدم في فصل التطبيق ص ١٤٦.

(٣) كتب إعجاز وبلاغة القرآن القديمة منها والحديثة. فمن المراجع القديمة اطلعنا في ما سبق على كتاب معترك الأقران للسيوطي وما أورده من النقول عن كتاب الكرمانى وكشف المعاني لابن جماعة. كما اطلعنا على كتاب بصائر ذوى التمييز للفيروزآبادي وكيف انه نقل كتاب البرهان في كتاب البصائر حتى أن البعض سمى هذه الظاهرة بعملية الاستبطان بحيث يستبطن المؤلف عددا من الكتب ويجعلها في كتاب واحد، ويسميه باسمه وهذا ما رجحه من حقق كتاب البرهان حديثاً^(١). هذا ولم يقتصر أثر كتاب البرهان على كتاب البصائر بل هناك علماء آخرون ممن احتوا مادته في كتبهم، ومنهم الشيخ زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري في كتابه: (فتح الرحمن في كشف ما يلتبس في القرآن): والذي عاش ما بين القرنين التاسع والعاشر من ٨٢٣-٩٢٦هـ^(٢). ومن احتواه في كتبهم أيضاً الشيخ الإمام ابن عطية الأجهوري ت ١١٩٤هـ. وذلك في كتابه: (إرشاد الرحمن لأسباب النزول والنسخ والمتشابه وتجويد القرآن). حيث ضمن هذا الكتاب أربعة من العلوم منها. علم المتشابه الذي غطى مادته كتاب الكرمانى^(٣). هذا ولم يقتصر أثر كتب المتشابه اللفظي على المراجع القديمة في الإعجاز، بل تعدى الأمر ذلك إلى المراجع الحديثة حول إعجاز وبلاغة القرآن. ولقد كانت أفكار كتب المتشابه اللفظي الجندي المجهول التي تناقلها الكثيرون من المحدثين دون الإشارة إليها. ومن ضمنوا كتبهم بعض الآيات الأستاذ أحمد بدوي في كتابه من بلاغة القرآن وآخرون^(٤). ومن المراجع الحديثة التي عرضت كتب المتشابه اللفظي بثوب جديد: كتاب التعبير القرآني للسامرائي وقد سبق ذكره^(٥).

(١) انظر مقدمة البرهان للكرمانى من تحقيق أحمد عز الدين خلف الله ص ٧٣-٧٥ من مقدمة التحقيق لكتاب البرهان حيث رجح كون الفيروزآبادي استطن كتاب البرهان واعتبر هذه الظاهرة ظاهرة مرضية في جسم الأمة إلى آخر ما قاله في هذا الموضوع. هذا وقد تقدم الحديث عن كتاب البصائر في الفصل الأول من هذه الدراسة (انظر ما تقدم ص)

(٢) من الأمثلة على المطابقة بين ما جاء في كتاب البرهان للكرمانى وبين ما جاء في فتح الرحمن للأنصاري انظر مثلاً ما جاء حول الآية (٨٧) من النمل: ﴿فَفَزَعَ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمِنْ فِي الْأَرْضِ﴾، وفي الزمر [٦٨]: ﴿فَفُصِّعَ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمِنْ فِي الْأَرْضِ﴾. حيث نلاحظ أن كلام الرجلين متطابق (انظر البرهان ص ١٤٧، فقرة ٣٦٣، وفتح الرحمن بهامش السراج المنير للشريبي ٨٥/٣. ومن الأمثلة الأخرى انظر ما قاله الكرمانى ص ١٤٦ فقرة ٣٦٠، ويتابعه على ذلك الأنصاري (انظر فتح الرحمن ٧٧/٣)، وكذلك الحال بالنسبة لما بينه الكرمانى لبعض التشابهات من القصص (انظر البرهان ص ١٤٩، الفقرتين ٣٦٨، ٣٦٩، وما يقابل ذلك من فتح الرحمن ١١٣/٣، ١١٥، حيث النصوص محتواة بعينها من البرهان).

(٣) انظر مقدمة الأستاذ عطا على البرهان ص ١٢، وكذا الأستاذ خلف الله في النسخة الأخرى ص ٧٦، ٧٧.

(٤) انظر ما تقدم في التطبيق ص ٢٣٦، ٢٣٧ من النسخة الأم.

(٥) انظر ما تقدم ص ٣٠، ٢٩.

٤) كتب التفسير القديمة والحديثة. وهي على اختلافها كانت متأثرة بفكر أصحاب كتب التشابه. فقد رأينا كيف تأثر الفخر الرازي بما كان يورده من أقوال الخطيب في بعض التشابهات من سورة البقرة^(١). كما علمنا كيف أن أبا حيان كان يتابع الكرمانى وينقل أقواله في بعض الأحيان^(٢). كما تلاحظ في بعض الأحيان أثراً واضحاً لما كتبه صاحب الدرة في كتابات القاضي أبي السعود والألوسي وغيرهم فأحياناً ما كانوا ينقلون آراءهم بشكل صريح، وفي أحيان أخرى كانوا يلمحون إلى مثل هذه الآراء^(٣).

كما رأينا كيف أن لصاحب ملاك التأويل أثر واضح في بعض كتابات الألوسي دون أن يشير إلى اسمه - أعني الألوسي -^(٤). ومن نقلوا عن صاحب ملاك التأويل البقاعي في نظم الدرر وذلك في تحديد وجه التناسب بين سورة المرسلات والإنسان^(٥).

هذا عدا عن بعض الإشارات في كتب التفسير الحديثة، فقد كان ما عند الشيخ ابن عاشور يشبه إلى حد بعيد ما عند صاحب الدرة في بعض الآيات^(٦). وكذلك الحال بالنسبة لصاحب المنار فكثيراً ما كنت تجده يناقش أقوال للخطيب الإسكافي إلى غير ذلك^(٧)، الأمر الذي يؤكد أن كتب التشابه اللفظي كانت ذات أثر عظيم في المراجع القديمة والحديثة على السواء أيضاً.

ومن الملاحظ أن أفكار الكرمانى كانت أكثر رواجاً وتأثيراً في أفكار اللاحقين، ومرجع ذلك إلى إيجاز عبارته أكثر من صاحبه بحيث كان من السهل تناقلها وتداولها بين الكتاب والمؤلفين. وهكذا يتبين مما سبق القدر العظيم والقيمة العلمية الفضلى لكتب التشابه اللفظي الثلاثة، الأمر الذي يجعلها بحق العمود الفقري الذي بنى عليه السابقون واللاحقون آراءهم في فهم التشابهات. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) انظر ما تقدم ص ١٦٠، ١٦٥.

(٢) انظر ما تقدم ص ١٥٣، ١٨٤.

(٣) من الأمثلة على ذلك انظر ما تقدم في التطبيق ص ٢٦٥، ٢٤٨، ٢٤٩ من النسخة الأم.

(٤) انظر ما مر في التطبيق ص ٣٣٧ من النسخة الأم.

(٥) انظر ملاك التأويل ٢/ ٨٦٣، ٨٦٤ وما قاله البقاعي في نظم الدرر ٨/ ٢٨٢. حيث يلاحظ كيف أن البقاعي ينقل رأي ابن الزبير في وجه المناسبة بين سورتي المرسلات والإنسان.

(٦) من الأمثلة على ذلك انظر ما جاء في فصل التطبيق ص ٢٠٥، ٢١٤ من النسخة الأم.

(٧) انظر ما تقدم ص ٢٤١، ٢٥٥ من النسخة الأم.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. واصلي واسلم على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين وأقول:

ذلكم هو علم التشابه اللفظي في القرآن الكريم بقسميه النظري والعملي.
ولا يسعني في نهاية هذا العمل إلا أن أقرر الحقائق الآتية:

أولاً: الآيات المتشابهة في القرآن الكريم تشابهها لفظياً، هي عبارة عن قصص وموضوعات قرآنية يتم تكريرها بأساليب بيانية مختلفة لحكم وأغراض بيانية.

ثانياً: أن الوقوف على فهم الآيات المتشابهات وتوجيهها هو ضرب من أضرب إعجاز القرآن في ثوبه البياني. فهو متفرع ومنبعث من روح البيان القرآني.

ومن هنا فإن هناك الكثير من الآيات مما ذكرته الكتب الثلاثة يمكن أن تندرج تحت أطر أخرى لأضرب البيان القرآني غير الآيات المتشابهات.

ثالثاً: كان الإمام الزركشي رحمه الله من أوائل من حددوا علم الآيات المتشابهات بتعريف له، وهذا ما تناقله من جاء بعده.

رابعاً: تعد كتب التشابه اللفظي المنبع الأصيل والمنهل الأم الذي كان يرفد الدراسات القرآنية القديمة منها والحديثة على السواء. ولقد كانت كتب التشابه اللفظي الثلاثة بمثابة العمود الفقري الذي يقوم عليه فهم الآيات المتشابهات من جانبها العملي التطبيقي.

خامساً: ثم إن من تحدثوا أو تناولوا بعض هذه المتشابهات ممن جاوزوا بعد أصحاب الكتب الثلاثة لم يقدموا شيئاً يذكر حول استقرار جديد للآيات المتشابهات، فما هي إلا شذرات متفرقة كان يضيفها البعض أمثال القاضي ابن جماعة في كتابه كشف المعاني. وبعض الدراسات الحديثة حول إعجاز القرآن. ومن هنا فقد كانت كتب التشابه اللفظي محطة تأثير قوية في المتقدمين والمتأخرين على السواء.

سادساً: والذي أود تقريره هنا هو أن ما عرضته كتب التشابه اللفظي من المتشابهات ليس هو نهاية المطاف بالنسبة لحصر الآيات المتشابهات. فالقرآن العظيم كتاب لا تنقضي عجائبه ولا تنفذ كلماته. وقد تمكنت بعون الله - من خلال هذه الدراسة - من استقرار عدد آخر من الآيات المتشابهة لفظاً من خلال القرآن، وقد زاد عددها على اثنين وستين موضعاً من السور المختلفة حين كنت أتحدث عن مغفل الكتب الثلاثة من كل سورة من سور القرآن. وكنت اعتمد في توجيهها على نفس الوسائل التي اعتمدها أصحاب الكتب الثلاثة في توجيه الآيات المتشابهة.

سابعاً: أما بالنسبة لتوجيه الآيات المتشابهة لفظاً فقد سلك أصحاب الكتب الثلاثة وسائل ومصادر علمية مختلفة استندوا إليها في فهم وتوجيه معاني هذه المتشابهات. أنها الأدوات والعدة نفسها التي تلزم المفسر لكتاب الله، ممثلاً ذلك في فهم التناسب والسياق واللغة والاستشهاد أو الاستئناس بالمأثور، هذا بالإضافة إلى ما وظفته من علوم القرآن المختلفة التي تلزم المفسر أن يطلع عليها. ثامناً: كما أن أصحاب الكتب الثلاثة كانوا متفاوتين بالنسبة لقدرتهم على توجيه الآيات المتشابهات. ولا ريب في أن الخطيب قد فاق صاحبيه من حيث الجدة في العرض والعمق الفكري والدقة العلمية. تلکم هي بعض النتائج التي أحبيت تسجيلها هنا، ولا يمنع هذا من وجود ملحوظات أخرى تم التطرق إليها مفصلة في فصول هذه الدراسة المختلفة.

وقبل أن أختتم حديثي أود أن أوصي بشيئين اثنين هنا هما:

الأول: أن دراسة إعجاز القرآن البياني من الجانب التطبيقي بحاجة ملحة إلى استنهاض همم الباحثين في كل زمان ومكان. فلا ينحصر الأمر على دراسة الآيات المتشابهات أو غيرها من اضرب البيان القرآني، بل إن الأمر اشتمل من ذلك بكثير فالقرآن ذو بيان عجيب ولا ينحصر إدراك هذا البيان على جيل من الأجيال. هذا ولقد قدمت كتب المتشابه اللفظي ضروبا أخرى من اضرب فهم البيان القرآني وذلك في سلسلة ما عرضته من الآيات مما ليس في دائرة المتشابه اللفظي. فلا بد من أن يركز الباحثون إذن على فهم إعجاز القرآن من حيث التطبيق لا سيما وإن أمور الإعجاز من الناحية النظرية قد أشبعت من حيث الدراسة والبحث، هذا ولأن معرفة الإعجاز البياني واللغوي هي الأساس في معرفة وجوه الأخرى.

والثاني: أن دراسة بعض الآيات المتشابهات في كثير من الأحيان يشكل بترأ واضحاً للفهم الموضوعي لأي القرآن. فقد كنت أمر من خلال فصل الدراسة التطبيقية على بعض هذه النظائر المتشابهة من حيث اللفظ ولكن بيان الفروق اللفظية بين هذه النظائر لا يعد كافياً في فهم الجانب الموضوعي لموضوع تلك الآيات.

ومن هنا فإنه لا بد من إن تنهض دراسات موضوعية حول القرآن الكريم تقوم بتغطية مثل هذه المفاهيم القرآنية المتشابهة من حيث اللفظ، التي لا بد من أن ينضم إليها ما يشبهها من حيث المعنى والموضوع حتى يتم بذلك فهم القرآن على الوجه الأكمل، ومن هنا فإن إدراك الفروق اللفظية لم يكن ليكفي في بعض الأحيان.

ولا بد من الاعتراف هنا بأن بعض الكتب في موضوعات القصص القرآني قد سدت فراغاً كبيراً من هذا الجانب، غير أن هذا لا يغني عن المزيد من الدراسات الموضوعية التي تجاوز فهم الآيات المتشابهة من حيث اللفظ إلى ما عمائل من حيث المعنى والموضوع.

وختاماً، فإني أضرع إلى العلي القدير أن يوفقنا جميعاً إلى تدبر آياته وتلاوة كتابه آناء الليل
وأطراف النهار، وأن يجعلنا ممن يسعون إلى تحصيل العلم النافع، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،
وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس المراجع

القرآن الكريم

- الألوسي شهاب الدين محمود. ت ١٢٧٠هـ.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ضبطه وصحّحه: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٥هـ. ١٩٩٥م.
- ابن أبي العز الحنفي، علي بن علي بن محمد.
- شرح العقيدة الطحاوية، حققه مجموعة من العلماء. خرج أحاديثه الشيخ الألباني، المكتبة الإسلامية. ط: التاسعة، ١٤٠٨هـ. ١٩٨٨م.
- ابن تيمية، أحمد بن تيمية. ت ٧٢٨هـ.
- مقدمة في أصول التفسير، مجمع الفتاوى، ج ١٣، مطابع الرياض، ط: الأولى، ١٣٨١هـ.
- ابن الجزري، شمس الدين الخير محمد بن محمد. ٨٣٣هـ.
- غاية النهاية في طبقات القراء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٠هـ. ١٩٨٠م.
- ابن الجزري شمس الدين الخير محمد بن محمد.
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، مكتبة القدس، القاهرة، سنة ١٣٥٠هـ.
- ابن الجزري، شمس الدين الخير محمد بن محمد.
- النشر في القراءات العشر، ط: التوفيق، دمشق، ١٣٤٥هـ.
- ابن جماعة، محمد بن إبراهيم بن سعد الله. ت ٧٢٣هـ.
- كشف المعاني في المتشابه المثاني، تحقيق وتعليق: صديق موسى أحمد السيد، بإشراف د. إبراهيم الكيلاني، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، ١٤٠٥هـ. ١٩٨٥م.
- ابن جني: أبو الفتح عثمان. ت ٣٩٢هـ.
- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، - القاهرة- دار الكتب المصرية، ١٣٧٤هـ و ١٩٥٥م.
- ابن حجر، شهاب الدين أبو الفضل أحمد العسقلاني. ت ٨٥٢هـ.
- تقريب التهذيب، تحقيق: أبو الأشبال الصغير أحمد الباكستاني، دار العاصمة، الرياض، ط: الأولى. ١٤١٦هـ.
- ابن حجر، شهاب الدين أحمد العسقلاني. ت ٨٥٢هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، مطبعة المدني، ط: الثانية، ١٣٨٥هـ. ١٩٦٦م.

- ابن حنبل، الإمام أحمد. المسند، مؤسسة قرطبة.
- ابن الخازن، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم. ت ٧٢٥هـ.
- لباب التأويل في معاني التنزيل، ضبطه وصححه: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى. ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، ت ٣٧٠هـ.
- الحجة في القراءات، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة، ط الخامسة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي. ت ٣١١هـ.
- الصحيح، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ابن الزبير الغرناطي أحمد بن إبراهيم. ت ٧٠٨هـ.
- ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه التشابه اللفظ من أي التنزيل، تحقيق: د. محمود كامل أحمد، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. ونسخة أخرى من تحقيق: سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ابن عاشور الشيخ محمد الطاهر.
- التحرير والتنوير، الدار التونسية، ١٩٨٤م.
- ابن العربي أبو بكر محمد بن عبد الله. ت ٥٧١هـ.
- أحكام القرآن، تحقيق: علي محمد البيجاوي، ط: الأولى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
- ابن عطية، القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي. ت ٥٤٦هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق وتعليق: الرحالي الفاروق، وعبد الله بسن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد إبراهيم، الدوحة، ط: الأولى، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٧م.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكرياء. ت ٣٩٥.
- معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجليل، بيروت، ط: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ابن فرحون المالكي، برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري، ت ٧٩٩هـ الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، تحقيق وتعليق: د. محمد الأحمد، دار التراث، القاهرة.
- ابن كثير الحافظ إسماعيل أبو الفداء. ت ٧٧٤هـ.

- تفسير القرآن العظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس، ت ٢٤٥هـ.
- السبعة في القراءات، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط: الثانية، دار المعارف، القاهرة.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري. ت ٧١١هـ.
- لسان العرب، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط: الثانية، ١٤١٣هـ. ١٩٩٣م.
- ابن المنير، أحمد بن محمد الإسكندري.
- الإنصاف على تفسير الكشاف، دار الريان للتراث.
- ابن هشام الأنصاري، أحمد جمال الدين بن يوسف. ت ٧٦١هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. ت ٧٤٥هـ.
- البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٣هـ. ١٩٩٣م.
- أبو السعود، محمد بن محمد العمادي. ت ٩٥١هـ.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- اجنتس جولد زيهر.
- مذاهب التفسير الإسلامي، تعريب: د. عبد الحليم النجار، دار القرآن، ط: الثانية ١٩٨٣م.
- أحمد أحمد بدوي.
- من بلاغة القرآن، مكتبة نهضة مصر، ط: الثانية.
- إسماعيل باشا البغدادى.
- هداية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلية في مطبعتها البهية، استانبول سنة ١٩٥٥م.
- الأنصاري: أبو يحيى زكريا، ت ٩٢٨هـ.
- فتح الرحمن لكشف ما يلتبس في القرآن، بهامش كتاب السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير للشيخ الشريبي، مكتبة الجامعة.
- امرؤ القيس.
- الديوان، دار صادر - بيروت، ١٣٧٧هـ. ١٩٥٨م.
- الباقلائي، الإمام القاض أبي بكر عمر بن الطيب، ت ٤٠٣هـ.

إعجاز القرآن، شرح وتعليق: د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط: العاشرة، ١٤١١، ١٩٩١م.

- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. ت ٢٥٦هـ.

الجامع الصحيح، مع فتح الباري، السلفية، دار الفكر.

- البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر. ت ٨٨٥هـ.

نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، خرج آياته وأحاديثه وجمع حواشيه: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى. ١٤١٥هـ. ١٩٩٥م.

- البناء، أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي. ت ١١١٧هـ.

إتحاف فضل البشر في القراءات الأربع عشر، دار الندوة الجديدة - بيروت، لبنان.

- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي. ت ٤٥٨هـ.

السنن الكبرى، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط: الأولى، ١٣٤٤هـ. مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند، بلدة حيدر آباد.

- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي.

شعب الإيمان، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول.

- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سودة ت ٢٧٩هـ.

السنن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ. ١٩٨٧م.

- الجرجاني عبد القاهر. ت ٤٧١هـ.

دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- الجرجاني عبد القاهر. ت ٤٧١هـ.

الرسالة الشافية، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: د. محمد زغلول سلام و د. محمد خلف الله - دار المعارف بمصر.

- حاجي خليفة، ت ١٠٦٧هـ.

كشف الظنون، دار الفكر - بيروت - ط: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله ت ٤٠٥هـ.

المستدرک علی الصحیحین، دار المعرفة، بيروت.

- حميد بن ثور الهلالي.

الديوان، الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة.

- الخطابي، أبو سليمان محمد بن محمد. ت ٣٨٨هـ.

بيان إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: د. محمد زغللول سلام و د. محمد خلف الله - دار المعارف، مصر.

- الخطيب الإسكافي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. ت ٤٢٠هـ.

درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز، برواية ابن أبي الفرج الأردستاني، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط: الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- خليل ياسين.

أعضاء على متشابهات القرآن، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٩م.

- الداودي، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد. ت ٩٤٥هـ.

طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية، بيروت.

ديوان الهذليين، نشرة القسم الأدبي بدار الكتب المصرية، ١٩٤٥ - ١٩٥٠م، القاهرة.

- الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد. ت ٧٤٨هـ.

تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد. ت ٧٤٨هـ.

التلخيص، مع مستدرک الحاكم، دار المعرفة، بيروت.

- الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد ت ٧٤٨هـ.

سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت ط ١١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- رائق محمد الصعدي.

تحقيق الأنواع - من النوع الحادي والخمسين إلى النوع الثالث والستين - من الإتقان، بإشراف: د. أحمد نوفل، مكتبة الجامعة الأردنية، برقم ٢١١، ٢ - رائتي - ر ج.

- الرازي، أبو الحسين محمد بن عمر. ت ٦٠٦هـ.

مفتاح الغيب، دار إحياء التراث العربي، ط: الثالثة.

- الراغب الأصفهاني:

مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن سري. ت ٣١١هـ.

معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلي، عالم الكتب، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- الزرقاني، الشيخ محمد عبد العظيم.

مناهل العرفان في علوم القرآن، دار الفكر، ط: الثانية.

- الزركشي: بدر الدين محمد بن عبد الله. ت ٧٩٤هـ.
- البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط: الثانية.
- الزركلي: خير الدين.
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط: العاشرة، أيلول، ١٩٩٢م.
- الزمخشري: محمود بن عمر المعروف بجار الله. ت ٥٢٨هـ.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار البيان للتراث.
- سليمان الجمل.
- الفتوحات الإلهية لتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، مع كتاب العكري إملاء ما من به الرحمن، الناشر المكتبة الإسلامية.
- السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي. ت ٥٦٢هـ.
- الأنساب، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ. ١٩٨٨م.
- سيويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. ت ١٨٠هـ.
- الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون - دار الكاتب العربي ١٩٦٦-١٩٧٧م.
- السيد محمد رشيد رضا.
- تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار، دار المعرفة، بيروت، ط: الثانية، أعيد طبعه بالأوفست.
- سيد قطب.
- التصوير الفني في القرآن، دار المعارف، مصر ١٩٥٦م.
- سيد قطب.
- في ظلال القرآن، دار الشروق، بيروت، القاهرة، الطبعة الشرعية الثانية والعشرون، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد. ت ٣٨٥هـ.
- شرح كتاب سيويه، تحقيق: ت. محمد علي سليمان، ط: مطبعة الحجاز بدمشق، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. ت ٩١١هـ.
- الإتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الثانية، ١٤١١هـ. ١٩٩١م.
- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر، ط: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر.
- طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر.
- لباب النقول في أسباب النزول، دار إحياء العلوم، بيروت. ط: الثالثة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق الشيخ علي محمد اليحاوي، دار الفكر العربي.
- شرح ديوان الخنساء/ شرح وتحقيق: عبد السلام الموفي/ دار الكتب العلمية، بيروت، ط: العاشرة، ١٦٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الشوكاني، محمد بن علي. ت ١٢٥٠هـ.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك.
- الوافي بالوفيات، دار النشر: فرانس، شتاتينا، شتودغرت، ط: الثالثة، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- صلاح الخالدي.
- البيان في إعجاز القرآن، دار عمار، الطبعة الأولى ١٩٨٩م.
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد ت ٣٦٠هـ.
- المعجم الأوسط، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط: الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الطبراني: أبو القاسم سليمان بن أحمد.
- المعجم الكبير، تحقيق: حمدي السلفي، مطبعة الوطن العربي، العراق.
- الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير. ت ٣١٠هـ.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، حققه وعلق حواشيه: محمود محمد شاكر، راجعه وخرج أحاديثه: أحمد محمد شاكر، دار المعارف المصرية. ونسخة أخرى لما لم يكمل تحقيقه وهي نسخة دار الفكر.
- عبد القادر البغدادي.
- خزانة الأدب، بولاق ١٢٩٩/القاهرة.
- عبد الكريم الخطيب.
- إعجاز القرآن، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط: الثالثة، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- عبد الكريم الخطيب.
- التفسير القرآني للقرآن، دار الفكر العربي.

- عبد الكريم الخطيب.
- القصص القرآني في منطوقه ومفهومه مع دراسة تطبيقية لقصتي آدم ويوسف، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- عبد الوهاب عبد المجيد غزلان.
- البيان في مباحث من علوم القرآن، كلية أصول الدين، الأزهر الشريف.
- العكبري: محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، مع حاشية الجمل، الناشر المكتبة الإسلامية.
- عودة الله منيع القيسي.
- تنوع صيغ الكلمات ذات الأصل اللغوي الواحد في القرآن الكريم بتنوع ألوان السياق والمعاني، بإشراف الأستاذ د. محمود السمرة. الجامعة الأردنية عمان، كلية الدراسات العليا، الدكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها، مكتبة الجامعة الأردنية، د ع ٢٠٣ ر ج عود، سنة ١٩٨٨ م.
- فاضل صالح السامرائي.
- التعبير القرآني، جامعة بغداد، بيت الحكمة، ١٩٨٦، ١٩٨٧ م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. ت ٢٠٧ هـ.
- معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط: الثانية، ١٩٨٠ م.
- الفرزدق.
- الديوان، نشرة: محمد إسماعيل الصاوي - ١٣٥٤ / القاهرة.
- فضل حسن عباس.
- إعجاز القرآن، ط: ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
- فضل حسن عباس.
- البلاغة فنونها وأفنانها، علم المعاني، دار الفرقان للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الثانية، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- فضل حسن عباس.
- القراءات القرآنية من الوجهة البلاغية، مجلة دراسات المجلد الرابع عشر، العدد السابع ١٩٨٧ م.
- فضل حسن عباس.
- القصص القرآني إيماءة ونفحات، دار الفرقان، ط: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- فضل حسن عباس.

- أسرار التقديم والتأخير في القرآن الكريم، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ط: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- مخلوف العلامة الشيخ محمد بن محمد.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة جديدة بالأوفست، ط: الأولى ١٣٤٩هـ. المطبعة السلفية ومكتبتها.
- المرادي: الحسن بن القاسم ت ٦٢٥هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ت ٢٦١هـ.
- الصحيح/ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر - بيروت ط: الثانية، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي. ت ٧٢٨هـ.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- الهيثمي: نور الدين علي بن أبي بكر، ت ٨٠٧هـ.
- بجمع الزوائد ومنبع الفوائد، مكتبة القدسي، القاهرة.
- الواحدي: أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري. ت ٤٦٨هـ.
- أسباب النزول، طبعة مصطفى الحلبي وأولاده - مصر.
- ياقوت الحموي: شهاب الدين أبو عبد الله الرومي البغدادي ت ٦٢٦هـ.
- معجم الأدباء المسمى بإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، طبعة ١٩٩٣م. ونسخة أخرى من مطبوعات دار المأمون.
- ياقوت الحموي: شهاب الدين أبو عبد الله الرومي البغدادي.
- معجم البلدان، دار صادر بيروت، طبعة قديمة.

٤٨٢٥٤٢

Studies in the books of synonyms in the Holy Koran

AL-Askafee, AL-Karjane, AL-GARNA

Summary

This study is about the science of synonyms in the Holy Koran. The words which are pronounced in the same way but have different meaning. These have two sides:

١- The theoretical side.

٢- The functional or practical side.

Also the study was organized within two topics:

In the first topic, briefly I explained the science of the synonyms from its theoretical context. This also came in two chapters:

In the first chapter I explained in its first subject the identification of the synonyms science especially its language and terms. While doing so I highlighted the selected identification which belongs to this noble science.

After that I have shown the subject of this science and the wisdom of its presence in the Holy Koran.

Then I uncovered the relationship between the science of synonyms and other kinds of science. Therefore, I have pinpointed the natural relationship between this synonym science and two other sciences: which are the sciences of miracles in the Koran, and the science of the fixed unchangeable, and the things that are alike.

I have found it necessary to be aware of the relationship among these sciences.

In the second topic especially in its first chapter I talked about the ancient and modern intellectuals' efforts which participated in the service and progress of the synonyms science.

I explained briefly the ancients' efforts that are represented in synonym science writings: Which came down in three books, "Dwra AL-Tanzil (AL-Askafi), AL-Bwrhan (AL-Kirman) and Milak AL-Tawil (AL-Ghirnaty) In addition, I talked about Ibn Jama's book "Kashf AL-Mani" and pointed out its characters. Also I would like to add my speeches regarding the unspecialized efforts in this science which are represented in translators activities and those who wrote in Koran's miracology. Also I discussed the modern's

efforts while criticizing these efforts especially when it failed to mention the Koran's Ayats which look alike. In the second chapter, first section I talked about the synonyms science three books and their authors. While we learned the three authors names:

- ١) Al Eskafee.
- ٢) Al Karamanee.
- ٣) Al Garnadee.

Besides talking about each author, I talked about the book and the way it was written.

In the second topic I discussed the scientific sources of the synonyms books. The entire sides of wisdom, adding to it the opinions of translators, sciences of Koran and language and other sciences.

In the third topic I explained the images or the situations which Koran's synonyms fit within, while doing so I sought the references of the Imam Al Zarkashee's toils and efforts "God be merciful on him." Also I added my own efforts toward this subject.

In the functional side that is the second volume of this study I explained the synonyms science throughout the Holy Koran, direction of meanings has been included.

Also I explained the opinions and thoughts which belong to the authors of those three books in each of similar subjects.

In addition, and at the end of each Surat I was explaining the oversight of those authors toward the pronunciation of the similar Ayats.

In the second topic, second chapter I've done some comparison among the three books synonyms science regarding its topics, its way of writing, its sources and its methods in directing the similar. In addition I compared between its purposes and goals.

In the third chapter I highlighted the scientific value and importance of each of these books, while taking in consideration the sayings of its scientists along with their witnessing for these books.

Also I explained the general characteristics of each book, while showing its importance as a dependable references.

In addition I mentioned its impact and influence over the writing which followed.

In conclusion I have recorded major results and recommendations which I have achieved.

٤٨٢٥٤٢